



جامعة وهران 2

كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير

أطروحة

للحصول على شهادة دكتوراه ل م د

في العلوم التجارية

الاقتصاد السياسي للحماية التجارية : استعراض نظري وتطبيقي لعينة من الدول

مقدمة ومناقشة علنا من طرف

السيدة(ة): فرحات جميلة

أهم لجنة المناقشة

اللقب والاسم	الرتبة	المؤسسة الأصلية	الصفة
مباركي ناصر	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 2	رئيسا
زايري بلقاسم	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 2	مقرر
بن لحسن الهواري	أستاذ محاضر -أ-	جامعة وهران 2	مناقشا
بلقاسم محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	مناقشا
طهرات عمار	أستاذ التعليم العالي	جامعة شلف	مناقشا

السنة: 2022 / 2021

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي هذا الى روح أمي رحمها الله .

الى والدي الكريم أطال الله في عمره ، الى أختي قرة عيني و اخوتي كل باسمه .

الى كل الزملاء والأصدقاء الذين عرفتهم طيلة مشوار حياتي القريبة والبعيدة .

والى كل من سعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

أهدي هذا العمل المتواضع

جميلة

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمه تتم الصالحات وبفضله تنزل الخيرات وبتوفيقه تتحقق المنايا والغايات ،
والصلاة والسلام على أشرف خلقه محمد ابن عبده المبعوث رحمة للناس كافة ، وعلى آل
بيته الأطهار وصحبه الأخيار .

أما بعد :

يقول الامام الشافعي " الحر من راعى وداد لحظة ، وانتمى لمن افاده لفظه "

وامثالاً لذلك واعترافاً بالفضل لأهله وعملاً بقول النبي صلى الله عليه وسلم

{ لا يشكر الله من لا يشكر الناس }

فاني أتوجه بجزيل الشكر وأخلص عبارات الامتنان لفضيلة الأستاذ الدكتور "زايري بلقاسم"
الذي شرفني بإشرافه ومتابعته عملنا هذا ، ولم يبخل علينا بوقته ونصائحه القيمة والمفيدة
التي ساهمت بشكل فعال في بلورة هذا العمل المتواضع .

كما لن ننسى أسرة جامعة وهران 2 ، وبالأخص أعضاء لجنة المناقشة لهذا العمل
الأكاديمي ، الذين قبلوا دراسة عملي هذا واثراءه وتقويمه بنصائحهم القيمة التي حتما زادت
قوة وتصويباً .

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوعات
	الإهداء.....
	شكر و تقدير.....
أ - ح	فهرس المحتويات.....
خ- د	قائمة الجداول.....
ذ- ر	قائمة الأشكال.....
26-01	المقدمة العامة.....
27	الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....
27	تمهيد الفصل.....
30	المبحث الأول: محددات الطلب على السياسة التجارية.....
30	1- عناصر أساسية لتحديد طبيعة السياسات التجارية.....
30	1-1- مفهوم السياسات التجارية و مجالات التطبيق.....
33	1-2- المقاربات النظرية في مجال تحليل السياسات التجارية.....
34	1-1-2- على المستوى المجتمعي.....
38	2-1-2- دور المؤسسات في تشكيل السياسة التجارية.....
42	3-1-2- مستوى الدولة.....
50	2- الاقتصاد السياسي للحماية.....
50	2-1- طبيعة الاقتصاد السياسي للحماية التجارية.....
53	2-2- العرض والطلب على الحماية التجارية: إطار مفيد لفهم الاقتصاد السياسي للحماية.....
55	2-2-1- محددات الطلب على الحماية.....
55	2-2-2- محددات عرض الحماية التجارية.....
62	3-2- بعض نماذج النظرية حول عرض الحماية التجارية.....
62	3-2-1- حول هيكل الحماية.....

75 2-3-2- حول مستوى الحماية
88 3-أدبيات العلوم السياسية حول الاقتصاد السياسي للحماية
88 3-1- فيما يخص هيكل الحماية التجارية
90 3-2- فيما يخص مستوى الحماية التجارية
104 المبحث الثاني : بعض نماذج الاقتصاد السياسي للحماية
104 1- نموذج دور اللوبيات (Lobbies)
104 1-1- طبيعة جماعات الضغط
105 2-1- السياسات التجارية بوجود جماعات الضغط
106 1-1-1- دالة محددات التعريف الجمركية
112 2-1-2- قرارات الضغط
115 2-السياسة التجارية في حالة الديمقراطية المباشرة
122 3-السياسة التجارية مع وجود الإدارة
123 3-1- دالة الدعم السياسي
125 3-2-النموذج البيروقراطي
126 3-3-نموذج السياسة التجارية في ظل الديمقراطية النيابية (التمثيلية)
127 3-3-1-نموذج للمشاركة الانتخابية
129 3-3-2-العالمية و تبادل التصويت
130 4-سياسة الحماية التوافقية
131 4-1-تجنب الخطر
132 4-2-عدم اليقين التكنولوجي
132 4-3-توقع التأمين
134 5-التسلسل الهرمي للسياسات الاقتصادية
134 5-1-الاطار المؤسسي
134 5-2-عدم تناظر المعلومات
135 5-3-التقليل من التكاليف(الداخلية) لسياسات إعادة التوزيع

136	4-5-استمرارية الحماية
137	خلاصة الفصل
140	الفصل الثاني: الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول
140	تمهيد الفصل
141	المبحث الأول: الاقتصاد السياسي للحماية التجارية لعينة من الدول الغنية بالموارد الطبيعية
141	1- دراسة حالة الاقتصاد الفنزويلي
141	1-1- نظرة عامة حول تطور الاقتصاد الفنزويلي
144	1-2- الإصلاحات الليبرالية الجديدة والأداء التجاري في فنزويلا
149	1-3- الإصلاحات الليبرالية الجديدة وعدم الاستقرار السياسي
153	1-4- التجربة الفنزويلية من منظور تقييمي
156	2- حالة إيران
156	1-2- تحليل تطور الاقتصاد الإيراني
156	1-1-2- تحليل الاقتصاد الإيراني خلال الفترة البهلوية 1925-1979
157	1-2-2- الجوانب السياسية لاقتصاديات الحماية التجارية في إيران بعد ثورة 1979
162	1-2-3- مرحلة إعادة البناء الاقتصادي والتجاري 1989-1997
163	1-2-4- الإصلاح الاقتصادي والتجاري خلال الفترة 1997-2005
165	1-2-5- التحولات السياسية و إصلاحات الفترة 2005-2019
166	2-2- اللاعبون الأساسيون للسياسة التجارية في إيران
171	2-3- نقاط الضعف في السياسة التجارية لإيران
172	3- حالة العراق
172	1-3- لمحة عن التجارة الخارجية للعراق
176	2-3- الجوانب السياسية للتجارة الخارجية في العراق
177	1-2-3- أثر مسار الاقتصاد السياسي على الإصلاحات الاقتصادية للعراق
178	2-2-3- الحجج المؤيدة للحماية

179	3-2-3-الحجج المؤيدة للحرية التجارية
181	3-2-4-معضلة أصحاب المصالح وتحديد اتجاه السياسة التجارية في العراق
184	4-التجربة الفنزويلية ، الإيرانية ، العراقية من منظور مقارن
186	المبحث الثاني : تحليل الاقتصاد السياسي للحماية التجارية لعينة من الدول الغير ريعية ...
186	1- حالة الولايات المتحدة الأمريكية
187	1-1- الاقتصاد الأمريكي من تحرير التجارة إلى الحماية و الحرب التجارية
188	1-2- أشكال الحماية التجارية الأمريكية و نتائجها
190	1-3- تحليل السياسة التجارية الأمريكية
195	1-4- الاقتصاد السياسي للعلاقة التجارية الأمريكية مع عينة من الدول
195	1-1-4- العلاقة التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي
196	1-2-4- العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين
199	1-5- اللاعبون الرئيسيون للسياسة التجارية الأمريكية
199	1-1-5- الكونغرس الأمريكي
201	1-2-5- اللوبي وجماعات الضغط الاقتصادية
202	1-3-5- أيباك اليهودية
202	1-4-5- شركات التعدين
203	1-5-5- لوبي البترول الأقوى
203	1-6-5- مافيا السلاح
203	1-7-5- وول ستريت
204	1-8-5- وادي السيليكون
207	2- تحليل التجربة الكورية
207	1-2- نظرة حول تطور الاقتصاد الكوري
212	2-2- الاقتصاد السياسي والتحول في السياسة التجارية الكورية
218	3-2- تقييم التجربة الكورية من منظور الاقتصاد السياسي

218	1-3-2- أهمية تدخل النظام السياسي في عملية التنمية والتحرير التجاري
220	2-3-2- أهمية الشركات العائلية (جماعات الضغط الرسمية)
221	3- دراسة للتجربة المصرية
222	1-3- التحولات النموذجية للسياسة التجارية في مصر
224	2-3- إصلاحات ما بعد 1991
227	3-3- تحليل تطور الحماية التجارية في مصر بعد إصلاحات 1991
230	4-3- دور جماعات الضغط في تحديد اتجاه السياسة التجارية في مصر
234	المبحث الثالث: دراسة حالة الاقتصاد الجزائري
234	1- تطورات السياسة التجارية في الجزائر خلال الفترة 1830-2019
234	1-1- أثر السوق السياسية على صياغة خيارات السياسة التجارية في الجزائر خلال الفترة 1830-1962
235	1-1-1- إضفاء الطابع المؤسسي على الامتيازات
236	2-1-1- إضفاء الطابع المؤسسي على السياسة التجارية
237	3-1-1- اقتصاد يقوده قطاع التصدير الزراعي
242	1-2- تطورات السياسة التجارية في الجزائر خلال الفترة 1962-2019
243	1-1-2- السياسة التجارية المطبقة في الفترة قبل 1990
245	2-1-2- السياسة التجارية المطبقة منذ 1990
247	1-3- تحليل أدوات ووسائل الحماية التجارية في الجزائر
247	1-3-1- تطور التعريف الجمركية
250	2-1-3- تطور نظام الصرف
251	3-1-3- تطور نظام الحصص
251	4-1-3- تطور نظام تراخيص الاستيراد
251	1-4- دراسة تحليلية لاقتصاديات الحماية التجارية في الجزائر خلال الفترة 1989-2019 .
252	1-1-4- فعالية السوق السياسية على خيارات السياسة التجارية في الجزائر
265	2-1-4- فعالية جماعات الضغط الاقتصادية على صياغة السياسة التجارية في الجزائر

266	1- الاطار المفاهيمي لمنتدى رؤساء المؤسسات وأهدافه
267	2- دور منتدى رؤساء المؤسسات في صنع السياسة الاقتصادية في الجزائر
271	2-4- معوقات التحرير التجاري في الجزائر
280	3-4- اللاعبون الأساسيون في عملية التحرير التجاري
286	4-4- الإصلاح الفعال للسياسة التجارية في الجزائر
308	خلاصة الفصل
-309 315	الخاتمة العامة
	قائمة المراجع

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
33	أهم المقاربات النظرية في مجال تحليل السياسات التجارية	01
73	الأدبيات التي ركزت على هيكل الحماية داخل الدول	02
86	الأدبيات التي ركزت على مستوى الحماية	03
90	الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة أدبيات العلوم السياسية (نموذج التجارة والملاحظات ذات الصلة بين قوسين) فيما يخص هيكل الحماية	04
101	الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة أدبيات العلوم السياسية (نموذج التجارة والملاحظات ذات الصلة بين قوسين) فيما يخص مستوى الحماية	05
115	الفرق بين الديمقراطية المباشرة و الديمقراطية غير المباشرة	06
145	اتجاهات النمو في الاقتصاد الفنزويلي خلال الفترة 1920-2018	07
146	معدلات الاستثمار الإجمالية في فنزويلا خلال الفترة 1950-2018.	08
146	توزيع صافي الدخل القومي في فنزويلا الفترة 1950-1998.	09
148	هيكل الصادرات غير النفطية لفنزويلا خلال الفترة 1950-2018	10
150	نسب التضخم في أمريكا اللاتينية خلال الفترة 1960 - 2018	11
170	علاقة المشهد السياسي باختيارات السياسة التجارية لإيران	12
176	مساهمة الصادرات النفطية في الصادرات العراقية خلال الفترة 2003-2019	13
180	أهم شركاء اتفاقية التجارة الحرة مع العراق لسنة 2002.	14
211	تطور التجارة الخارجية في كوريا الجنوبية خلال الفترة 1989-2019	15
217	تطور السياسات الصناعية في كوريا وأبرز نتائجها على السياسة التجارية خلال الفترة 1962-2018	16
226	تطور التعريفات الجمركية في مصر خلال الفترة 1986-2017 .	17
235	أهم الصناعات الجزائرية لسنة 1888	18
238	تطور منطقة الكروم خلال الفترة 1880-1914	19
238	حصة التبذ في الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1880-1910 .	20

244	أهم أدوات السياسة التجارية التي تؤثر على الصادرات والواردات	21
248	توزيع الرسوم الجمركية حسب التصنيف المنشأ رقم 68/ 35	22
275	اتجاهات ربحية القطاع الصناعي العام غير الهيدروكربوني في الجزائر.	23
279	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر وعينة من الدول العربية	24
281	مواقف أصحاب المصالح من الإصلاح التجاري في الجزائر	25
288	أصحاب المصالح ومواقفهم المختلفة فيما يختص بتحديد السياسة التجارية	26
294	توزيع نسب التعريفات الجمركية حسب طبيعة المنتج لسنة 1992 .	27
294	تطورات الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1989 - 2020	28
298	أثر النظام السياسي على خيارات السياسة التجارية في الجزائر	29
301	مواقف أصحاب المصالح من الإصلاح التجاري في الجزائر	30

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
54	العناصر المحددة لاختيارات السياسة الاقتصادية (بما فيها السياسة التجارية)	01
57	نموذج التوازن لمحددات السياسات التجارية عند Lavergne	02
59	نموذج Lavergne للتوازن الخاص حول محددات السياسات التجارية.	03
111	التوازن بوجود تعريفه داخلية في نموذج جماعات الضغط (Lobbying)	04
119	العائد الحدي للتعريف و هبات عوامل الإنتاج الفردية في ظل نموذج HO	05
124	السياسة المثلى للمنظم على مستوى نموذج الدعم السياسي	06
128	اختيار التعريف من طرف الحزب الحمائي	07
158	أهم المؤشرات الحكومية لإيران خلال الفترة 1979-2016	08
161	الميزان التجاري لإيران وعينة من الدول خلال الفترة 1960-2021.	09
164	هيكل التعريف الجمركية المطبقة على الصادرات خلال الفترة 1996-2021	10
166	مؤشرات الفساد في ايران خلال الفترة 1996-2021	11
174	تطورات الميزان التجاري في العراق خلال الفترة 2008-2018 .	12
192	تطور التجارة الخارجية للولايات المتحدة مع الصين خلال الفترة 2008-2018	13
193	تطورات العجز التجاري الأمريكي مع الصين خلال الفترة 2008-2018	14
194	أهم مؤشرات التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 2000-2019	15
196	تطور التجارة الخارجية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2009-2018	16
198	تبادل الرسوم الجمركية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين خلال الفترة 2018-2020	17
200	المعايير العامة لتطوير السياسة التجارية الأمريكية	18
204	مكانة اللوبي ضمن النظام السياسي الاقتصادي الأمريكي	19
206	أثر اللوبي على تطور التجارة الخارجية الأمريكية	20

228	تطور الحماية التجارية في مصر خلال الفترة 1997-2019	21
229	تأثير دعم الصادرات على الأسعار العالمية للصادرات المصرية	22
237	تطور تجارة الكروم خلال الفترة 1875-1897	23
242	تطور صادرات النييد خلال الفترة 1880-1914	24
257	العلاقة بين الاقتصاد الدولي و الاقتصاد السياسي للسياسة التجارية في الجزائر	25
262	تعريف التوازن في السوق السياسية	26
263	منحنى تكلفة الضغط لتأمين مستويات الحماية التعريفية من طرف اللوبي	27
280	متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر وعينة من الدول خلال الفترة 2000-2019	28
292	تطور الأنظمة السياسية في الجزائر	29
299	تفاعلات العرض والطلب على السياسة التجارية	30

المقدمة العامة

المقدمة العامة

يعتبر الاقتصاد السياسي للحماية أو السياسة التجارية مجالاً واسعاً ضمن علم الاقتصاد، ولكنه يتداخل بشكل كبير مع تخصص آخر هو العلوم السياسية، حيث أن فهم التفاعلات بين السياسة و الاقتصاد و مجالات أخرى مفيدة لفهم و تفسير جوانب كثيرة من محددات الطلب على الحماية التجارية. و من أجل استيعاب الاقتصاد السياسي للحماية يحتاج الباحث على الأقل إلى فهم سلوك نوعين من الوكلاء أو المتعاملين الاقتصاديين: صناع القرار السياسي (Political Decision Maker) الذين يوفرون الحماية، والوكلاء أو المتعاملون الاقتصاديون (Economic Agents) الذين يتمتعون بالحماية أو حتى يسعون بنشاط إلى فرض الحماية. و من المهام المهمة لبحوث الاقتصاد السياسي شرح سبب و كيفية حدوث التفاعل السياسي. بالنسبة للجزء الأول من السؤال، يبدو من الواضح أنه إذا تم طلب الحماية التجارية بنشاط، فإن طالب الحماية يعترض الاستفادة من أنشطته الاقتصادية. ومع ذلك، إذا كان صانعو السياسة مهتمين حقاً بتعظيم الرفاهية، فإنهم سيرفضون الحماية. و من ثم فإن الافتراض الجوهري في أدبيات الاقتصاد السياسي هو أن الوظيفة الموضوعية للسياسيين تختلف عن وظيفة الرفاهية العامة. بالنسبة للجزء الثاني من السؤال، تأخذ نماذج الاقتصاد السياسي النظرية في الاعتبار إما مرحلة الحملة الانتخابية عندما يكون السياسيون حريصين على الفوز بأغلبية الأصوات (نماذج ما قبل الانتخابات) أو المرحلة التي يتم فيها انتخاب السياسيين وقد يستفيدون من المكاسب المرتبطة بإجراء الانتخابات. بينما في مرحلة الانتخابات، يكون لدى السياسيين حافز لتلبية مصالح و مطالب تلك الفئة من الناخبين التي تعتبر محورية في نتائج الانتخابات. و في مرحلة ما بعد الانتخابات، قد يكونون منفتحين، على سبيل المثال، على تأثيرات مجموعة المصالح الخاصة (SIG) Special Interest Group التي يستمدون منها العديد من المنافع و المكاسب. و في هذا المجال يضع العديد من الباحثين في هذا المجال قاعدة أساسية مفادها أن " من يملك الذهب هو من يضع القواعد، فالمجموعات ذات المصالح الخاصة تضطلع بدور كبير حول العالم، سواء في النظم الديمقراطية أو غيرها. و تتضمن هذه المجموعات الأثرياء، و الصناعات القوية، و البنوك و الشركات الكبيرة، و النقابات و العمالة المثرة. و لذلك يدور مفهوم الاقتصاد السياسي حول كيفية "تأثير السياسة على الاقتصاد و تأثير الاقتصاد على السياسة. و تحاول الحكومات دفع عجلة الاقتصاد قبل

الانتخابات، بحيث تنشأ فترات هبوط و ارتفاع في النشاط الاقتصادي قرب انعقاد الانتخابات، و بالمثل، تؤثر الأوضاع الاقتصادية تأثيراً قوياً على الانتخابات".

ظهرت الموجة الأولى من نماذج الاقتصاد السياسي النظرية في الثمانينيات. و بناء على هذه التطورات المبكرة، تم اقتراح نماذج أكثر تفصيلاً، أبرزها نموذج الحماية للبيع المقدم من طرف كل من Grossman و Helpman (PFS) Protection for Sale. و هو عبارة عن نموذج يشرح التوازن العام لتحديد السياسة التجارية ما بعد الانتخابات. في نموذج الوكالة المشترك (Common Agency Model)، تعمل مجموعات المصالح الصناعية كفاعلين أساسيين، و تقدم للحكومة قائمة تتضمن حجم مساهماتها في الحملة الانتخابية مقابل مكاسب في مجال السياسة التجارية. و يتوقع نموذج الحماية للبيع (PFS) بأن الصناعات التي تضغط من أجل الحماية ستحصل على حماية تجارية في حالة توازن، في حين أن الصناعات التي لا تمارس ضغوطاً ستحصل على إعانات في مجال الاستيراد. قيمت العديد من الأوراق البحثية القياسية نموذج الحماية للبيع (PFS) ووجدت أن الوزن الضمني للمساهمات في دالة الرفاهية الحكومية و الحصة الضمنية من السكان التي تمثلها جماعات الضغط مرتفعة للغاية. توجد العديد من التصحيحات لهذه النتيجة المفاجئة، ولكن تم تبرير ذلك كون أن القواعد التحريبية التي تم الحصول عليها قد تكون زائفة.

و في بداية القرن الحادي والعشرين، لا تزال غالبية أدبيات الاقتصاد السياسي نظرية، و لكن توفر البيانات بشكل أفضل و بشكل متزايد فرصة لاختبار النتائج النظرية تجريبياً. و مع ذلك، لا يزال هناك عدد من التحديات التي تواجه أدبيات الاقتصاد السياسي، على وجه الخصوص، هناك حاجة إلى مزيد من العمل لفهم مصالح صانعي السياسة بشكل أفضل. إضافة إلى ذلك، يبدو كما يشير إليه العديد من الباحثين أن دمج جوانب الاقتصاد السياسي في نماذج نظرية التجارة الجديدة التي تسمح بالتجارة داخل الصناعة و تنوع الشركات هو وسيلة واعدة للبحث في المستقبل.

و تعتبر نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو من بين أكثر النظريات الأساسية و الأكثر عبقرية في التجارة الدولية. حيث يتم افتراض وجود دولتين (مثلاً الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا)، و سلعتين يتم إنتاجهما في الدولتين (مثل الزراعة و الصناعة). و يتم افتراض أن أحد الدولتين تكون أكثر إنتاجية (الولايات المتحدة الأمريكية) من الدولة الأخرى (أوروبا) في إنتاج سلعة ما، بمعنى، بنفس الكمية من عوامل الإنتاج، تنتج الولايات المتحدة الأمريكية كميات أكبر من السلعتين مقارنة

بما تنتجه أوروبا. و من أول وهلة، قد يتبادر إلى الذهن و وفقا لهذا السيناريو، أنه لا يوجد مكاسب من التجارة ما بين الدولتين، باعتبار أن أحد هاتين الدولتين (الولايات المتحدة الأمريكية) تنتجان السلعتين بكفاءة أكبر مقارنة بالدولة الثانية (أوروبا). و لكن نظرية ريكاردو أظهرت عكس نظرية ادم سميث أنه حتى و لو كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بميزة نسبية في إنتاج كلا السلعتين، فيمكن أن نتوقع قيام تجارة ذات مكاسب متبادلة ما بين الدولتين. و على أساس هذا المبدأ المقدم تكون التجارة الدولية مفيدة لكلا الدولتين، إذا قامت كل دولة بتصدير السلعة التي تمتلك فيها ميزة نسبية، بينما تقوم باستيراد من الدولة الثانية السلعة التي تتمتع فيها بنقيصة نسبية.

إذن، تكمن أهمية نظرية ريكاردو أنها تجاوزت النقائص التي تميزت بها نظرية الميزة المطلقة التي قدمها ادم سميث، فحتى لو كانت إحدى الدولتين لا تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج السلعتين، فيمكن أن نتوقع قيام التجارة ذات مكاسب متبادلة بينهما، فيمكن أن يكون لدولة ما ميزة نسبية في إنتاج إحدى السلعتين إذا كانت نسبة التبادل بين السلعتين يختلف عن نسبة التبادل في الدولة الأخرى. على سبيل المثال، إذا كانت السلعة الصناعية في أوروبا تساوي سلعتين زراعتين بينما تكون النسبة $3/1$ في الولايات المتحدة، فإن السلعة الزراعية في أوروبا تكون أعلى نسبيًا وتكون السلعة الصناعية أقل تكلفة نسبيًا. لذلك تتمتع أوروبا بميزة نسبية في الإنتاج الصناعي، حتى لو كانت تنتج ، بنفس القدر من عوامل الإنتاج سلعةً صناعية أقل من الولايات المتحدة. وبالتالي فإن لكل دولة مصلحة في التخصص في السلعة التي لها ميزة نسبية وتصديرها واستيراد السلعة الأخرى. و تحقق كلا الدولتين مكاسب من التجارة، و يمكنهما استهلاك المزيد من السلعتين مقارنة بحالة الاكتفاء الذاتي.

و لقد أكدت نتائج دراسة الآثار التي تمارسها التجارة الدولية على الاقتصاديات الوطنية على مستوى نموذج (Heckscher-Ohlin-Samuelson-HOS) تفوق التبادل الحر على الحماية (ارتفاع في مستويات الرفاهية المحلية و مكاسب في مجال الكفاءة الإنتاجية). و لهذا السبب تطبق العديد من الدول سياسات تبادل حر (عدم وجود القيود التعريفية و غير التعريفية).

و بالرغم من هذه النتائج المهمة في مجال التحليل النظري و التطبيقي، وجدت هذه النظريات نفسها في مواجهة عدم القدرة على تفسير الفارق بين النتائج النظرية-تفوق التبادل الحر- و الملاحظات التجريبية-التعايش ما بين السياسات الوطنية للتبادل الحر و الحماية. فالعديد من

الدراسات التي حللت السياسات المطبقة من طرف الدول المتقدمة، توصلت إلى نتائج في الواقع أشياء أخرى: استمرارية تدابير الحماية التجارية الانتقائية.

كما أن هذه التحليل لا تصلح إلا إذا تم التحقق من افتراضات المنافسة الكاملة. ففي ظل المنافسة غير الكاملة ، قد تميل الدولتين إلى استخدام السياسة التجارية لاستغلال اختلالات السوق (Distorsion de marché) في الاقتصاد المحلي أو في الاقتصاد الأجنبي. و بشكل عام ، فإن السياسة التجارية المثلى ليست سياسة عدم التدخل في التجارة الدولية. فالمنافسة غير الكاملة تترك الباب مفتوحًا فعليًا لتطبيق ما يعرف بالسياسات التجارية الاستراتيجية. لكن اختيار السياسة التجارية المناسبة يكون حساسًا لطبيعة اختلالات السوق، والسياسة التي لن تكون مناسبة تمامًا ، بسبب نقص المعلومات حول هيكل السوق الذي تهدف الدولة إلى استغلاله ، يمكن أن تؤدي إلى نتيجة عكس الهدف المنشود. و في هذا المجال يقول الاقتصادي الأمريكي Paul Krugman أنه "بعد عدة سنوات من البحث النظري و التجريبي، أصبح من الواضح أن حجة التجارة الاستراتيجية، على الرغم من كونها نظرية بارعة، إلا أنها ربما تكون ذات أهمية حقيقية بسيطة. و لقد أظهر البحث النظري أن السياسة الاستراتيجية المناسبة تكون جد حساسة للغاية للتفاصيل المتعلقة بهيكل السوق التي أصبحت بعيدة عن ادراك و فهم الحكومات، بينما تشير الجهود المبذولة لتكميم المكاسب الناتجة عن البحث عن الربح على أنها ضعيفة".

لذلك يكون من الصعب العثور على حجج اقتصادية بحتة تؤيد بوضوح التدخل في مجال السياسة التجارية. فقط حجج الاقتصاد السياسي هي التي يمكن أن تفسر سبب وجود اتجاه قوي نحو الحماية التجارية من الناحية العملية. و في الواقع ، من حيث الرفاهية الإجمالية ، تكون التجارة الحرة دائمًا تقريبًا أول أو ثاني أفضل الخيارات (un optimum de premier ou second rang).

ومع ذلك ، تستلزم التجارة الحرة ، مقارنة بحالة الاكتفاء الذاتي، إعادة توزيع الدخل داخل الدول المعنية. بعبارة أخرى ، عندما يكون الأفراد غير متجانسين، يكسب البعض ويخسر البعض الآخر من تحرير التجارة. على سبيل المثال ، تؤدي عملية التخصيص إلى زيادة الطلب على عوامل الإنتاج، و بالتالي زيادة في مكافآت عناصر الإنتاج في القطاعات التي ستتخصص فيها الدولة المعنية، وانخفاض في الطلب و مكافآت عناصر الإنتاج في القطاعات التي لا تملك فيها الدولة ميزة نسبية. ومن ثم فمن المتوقع أن تطالب هذه القطاعات الأخيرة بالحماية. يمكننا أن نتخيل أن المكاسب من التجارة

الدولية سيتم إعادة توزيعها على الخاسرين نتيجة تحرير التجارة، و لكن يمكن لحجم إعادة التوزيع أن يخلق أيضا صراعات. و في جميع الأحوال، فان الانتقال من وضع الاكتفاء الذاتي إلى وضع التجارة الحرة سيعمل على تعديل توزيع الدخل و يمكن أن يكون مصدرا لتضارب المصالح.

و لقد توسع حجم ما كتب حول موضوع "الاقتصاد السياسي للسياسة التجارية" في مجال الاقتصاد و العلوم السياسية بشكل كبير خلال مرحلة الثمانينيات، و استمر في النمو بشكل سريع خلال مرحلة التسعينيات. و تحاول هذه الأدبيات بشكل عام، شرح و تقديم تفسيرات (نظرية أو قياسية) حول سبب وجود السياسات التجارية التي تهدف إلى حماية الصناعات المحلية، و لماذا تتغير هذه السياسات باستمرار مع مرور الوقت و مع اختلاف الظروف. بالنسبة للاقتصاديين على وجه الخصوص، يعد وجود سياسات الحماية التجارية ظاهرة سياسية تستحق الدراسة بسبب الإجماع الحالي على أن التجارة الأكثر حرية هي (عادة) الأفضل من وجهة نظر الدولة ككل. كما تناول علماء الاجتماع سؤالين تحليليين مهمين. يتعلق أحدهما بمحددات هيكل الحماية داخل الدول، ويتعلق السؤال الآخر بمحددات مستوى الحماية ما بين الدول، أو لدولة معينة خلال فترات زمنية محددة. كما ركز الاقتصاديون أيضا على الاقتصاد السياسي من أجل تفسير أسباب اختيار الأدوات الحمائية. و بالتالي تهدف السياسة التجارية الداخلية (Politique commerciale endogène) التي تعتمد على الاقتصاد السياسي للحماية إلى تفسير لماذا يكون هناك حماية من خلال الاستعانة بالأبعاد السياسية عند عملية اتخاذ القرارات من طرف المشرعين و رؤساء الحكومات، أو تفسير المحددات الداخلية (Déterminants endogènes) لهذه السياسة (الجماعات الاجتماعية، الحكومات و الموظفون)، حيث أن التفاعلات ما بين الجماعات الاجتماعية، الموظفون و الحكومات هي التي تسمح بفهم الاختيارات الفعلية للسياسات الاقتصادية بصفة عامة و السياسات التجارية بصفة خاصة.

و تعد دراسة الأسباب السياسية والاقتصادية للحماية شاملة للغاية، حيث يعود تاريخها إلى ثلاثينيات القرن الماضي على الأقل. فعلى سبيل المثال، اعتبر Schattschneider (1935) بأن التعريفات الأمريكية التي تم رفع مستواها في عام 1930 في الولايات المتحدة الأمريكية في ظل التشريع المعروف باسم Smoot-Hawley كانت نتيجة للضغوط التي مارستها مجموعات المصالح الاقتصادية المنظمة (جماعات الضغط). و بالرغم من التاريخ العلمي العريق و الطويل للاقتصاد السياسي

للحماية، تظل الأدبيات المتعلقة بهذا المجال مجزأة، و يميل محللون مختلفون إلى التأكيد على مجموعة متنوعة من التفسيرات. بالإضافة إلى ذلك ، هناك القليل من المعالجات الشاملة للمحددات السياسية والاقتصادية للسياسة التجارية في الدول النامية. كما يوجد هناك عدد قليل جدا من الدراسات حول فترات ارتفاع مستوى الحماية في الدول النامية و التي تتم مقارنتها بشكل منهجي بفترات التحرير التجاري، وتعتبر الدراسة التي قدمتها Hira (1998) استثناء من هذه الانتقادات. و أخيرا ، هناك عدد قليل جدا من التحليلات الإحصائية لتطور مؤشرات "الانفتاح التجاري" في الدول النامية لفترات طويلة من الوقت أو لمحددات تغييرات السياسة التجارية في دولة نامية.

1-اشكالية البحث

يشرح الاقتصاد السياسي للحماية سبب تغيير الدول، و خاصة الدول النامية لسياساتها التجارية على مدار التاريخ. و يعتمد هذا التفسير على مقارنة متعددة التخصصات، و التي تستعير العديد من جوانب التحليل و التفسير من كل من العلوم السياسية والاقتصاد. و لقد شهدت الأبحاث حول الاقتصاد السياسي للسياسة التجارية في الاقتصاد والعلوم السياسية نهضة خلال الثمانينيات واستمرت في النمو بسرعة في التسعينيات. و بشكل عام ، تحاول هذه الأدبيات شرح سبب وجود السياسات التجارية التي تحمي الصناعات الوطنية و تغييرها بمرور الوقت كما اشرنا إلى ذلك. فبالنسبة للاقتصاديين على وجه الخصوص، يعد وجود الحماية ظاهرة سياسية تستحق الدراسة بسبب الإجماع الحالي على أن التجارة الأكثر حرية (عادة) هي الأفضل من وجهة نظر كل الدول و كل المؤسسات الاقتصادية الدولية (المنظمة العالمية للتجارة مثلا). كما تناول علماء الاجتماع (علم الاجتماع الاقتصادي و علم الاجتماع السياسي) من كلا التخصصين سؤالين تحليليين. يتعلق أحدهما بمحددات هيكل الحماية داخل الدول، ويتعلق الآخر بمحددات مستوى الحماية عبر الدول أو دولة معينة بمرور الوقت. كما ركز الاقتصاديون أيضا على الاقتصاد السياسي لاختيار الأدوات الحماية.

و تعد دراسة الأسباب السياسية والاقتصادية للحماية شاملة للغاية، حيث يعود تاريخها إلى ثلاثينيات القرن الماضي على الأقل. فعلى سبيل المثال ، نجد أن Schattschneider (1935) يؤكد بأن التعريفات الأمريكية التي تم رفعها في عام 1930 من خلال تشريع Smoot-Hawley كانت نتيجة للضغوط التي مارستها مجموعات المصالح الاقتصادية المنظمة. و على الرغم من وجود بعض الأفكار التي تتماشى مع مقاربات الاقتصاد السياسي منذ زمن طويل، فإن الأدبيات المتعلقة

بالاقتصاد السياسي للحماية تظل مجزأة، حيث يدافع بعض المحللون على مجموعة متنوعة من التفسيرات. بالإضافة إلى ذلك، هناك القليل من المعالجات الشاملة للمحددات السياسية والاقتصادية للسياسة التجارية في الدول النامية. وهناك عدد قليل جدا من الدراسات حول فترات ارتفاع مستوى الحماية في الدول النامية، والتي يتم مقارنتها بشكل منهجي بفترات التحرير، كما أن هناك عدد قليل جدا من التحليلات الإحصائية لتطور مؤشرات "الانفتاح" في الدول النامية لسلسلة زمنية طويلة، أو لمحددات تغييرات السياسة التجارية في دولة نامية. و تحاول هذه الأطروحة تقديم نظرة شاملة حول هذه التغييرات من خلال الإجابة على السؤال التالي: ما هي محددات الطلب على الحماية التجارية؟. و تتفرع على هذا السؤال العديد من الأسئلة الفرعية الأساسية و هي:

أولاً: لماذا التجارة الدولية ليست حرة؟.

ثانياً: لماذا تنحاز السياسات التجارية عالمياً ضد التجارة (وليس لصالحها)؟.

ثالثاً: ما هي محددات التباين في مستويات الحماية ما بين مختلف القطاعات الاقتصادية، الدول والسياقات المؤسسية؟

2-فرضيات البحث

للإجابة على السؤال الرئيسي و الأسئلة الفرعية، سيتم طرح مجموعة من الفرضيات و القيام بتأكيدها أو نفيها اعتماداً على الاطار النظري و الدراسات التطبيقية لعينة الدول المختارة:

الفرضية الأولى: تساهم ضغوط جماعات المصالح في تحديد هيكل الحماية التجارية.

الفرضية الثانية: هناك سياسات تجارية مدفوعة بالتحيز نحو الحماية.

الفرضية الثالثة: تختلف محددات الطلب ما بين مختلف القطاعات الاقتصادية، الدول و السياقات المؤسسية.

الفرضية الرابعة: تكمن أكبر مساهمة لأدبيات الاقتصاد السياسي في تطوير فهم أفضل للتحليل الاقتصادي المعياري ، أي في المساعدة على تصميم السياسات و القواعد و المؤسسات.

3-أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في التطرق إلى أحد عناصر المقاربات المهمة لفهم و تفسير سلوك العديد من الفاعلين في صناعة الخيارات في مجال التجارة الدولية. و تتمثل هذه المقاربة في الاقتصاد السياسي أو

محددات الطلب على الحماية من وجهة نظر الاقتصاد السياسي. حيث يتم التركيز على أدوات السياسة التجارية و يتم إهمال المقاربة الأخيرة. و يلاحظ انه في السنوات الأخيرة و خاصة مع التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي يتم التركيز على مستوى الأدبيات الاقتصادية على جانب الاقتصاد السياسي نظرا للدور الذي أصبحت تحتله جماعات الضغط و أصحاب المصالح، و الأحزاب السياسية و النقابات في تحديد اتجاهات السياسة التجارية. و لقد اخذ هذا الاتجاه دورا مهما في فترة الرئيس الأمريكي الأسبق دونالد ترامب حيث مارست أكبر النقابات في قطاع الحديد و الألمنيوم ضغطا كبيرا على المشرعين الأمريكيين في الكونغرس الأمريكي من أجل حضر استيراد هذه السلع من العديد من دول العالم مقابل ما قامت به من تمويل للحملات الانتخابية، كاد أن يؤدي إلى حرب تجارية. كما أن ظهور بؤادر جديدة للحماية الجديدة و بأشكال و قيود غير تعريفية أدى إلى إعطاء أهمية كبرى للاقتصاد السياسي للحماية كمقاربة مهمة لتفسير هذه السلوكيات.

4-أسباب اختيار الموضوع :

يرتكز اختيار الباحث لموضوع ما على مجموعة من المعايير العلمية، يتم تقسيمها في الغالب إلى مجموعتين من المبررات الذاتية و الموضوعية دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع:

أ- الأسباب الذاتية:

*أهمية دراسة عوامل الاقتصاد السياسي في التأثير على قرارات الدول في مجال السياسات التجارية. حيث يتم التركيز من الناحية الأكاديمية فقط على أدوات السياسة التجارية، دون التطرق إلى الجانب المتعلق بتأثير العوامل الأخرى و المرتبطة بالاقتصاد السياسي للحماية. مع قلة الدراسات التي تناولت هذا الجانب المتعلق بمحددات الاقتصاد السياسي للحماية، مما يتطلب تحليل العوامل غير التقليدية.

*أهمية موضوع الدراسة في تفسير سلوك العديد من الدول في مجال قرارات اختيارات السياسات التجارية. و كذلك حجم التأثير الذي تمارسه جماعات المصالح و الضغط و النقابات العمالية و حتى الأحزاب السياسية في التأثير على السلطات العمومية من حيث اتجاهات و استراتيجيات و سياسات التجارة الخارجية.

*توافق موضوع الدراسة مع التخصص مع غياب دراسات حول الموضوع، هي حوافز أساسية للتعلم في القضايا المرتبطة بالمحددات الاقتصادية و السياسية للقرارات و الاختيارات في المجال التجاري.

ب- الأسباب الموضوعية :

*الدور المتزايد الذي تمارسه جماعات الضغط، الأحزاب السياسية، المنظمات غير الحكومية في تحديد الخيارات في مجال السياسة التجارية. و لقد تزايد أثر هذه الجماعات في السنوات الأخيرة، و خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية و خاصة مع فترة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، الذي خضع في قرارته في مجال السياسة التجارية لضغوطات العديد من النقابات الصناعية و التي قامت بتمويل حملته الانتخابية، فقام بفرض العديد من القيود على السلع المستوردة من الخارج (مثل الحديد)، كما دخل في صراع تجاري مع الصين. و ينطبق ذلك على حالات أخرى في العديد من الدول و خاصة مع انتشار جائحة كورونا.

*معظم الدراسات الأكاديمية و أطروحات الدكتوراه التي تناولت السياسات التجارية التي حاولت دراسة أسباب و مبررات الحماية التجارية، ركزت فقط على جانب أدوات الحماية أو السياسة التجارية سواء الأدوات التعريفية أو غير التعريفية و أثارها الكلية أو الجزئية على الاقتصاد المعني بالدراسة. أما الدراسات التي تركز على استخدام الاقتصاد السياسي للحماية من أجل تفسير قرارات السياسات العمومية في مجال السياسات التجارية فهي نادرة جدا لأسباب كثيرة، و خاصة الدراسات التي تناولت الاقتصاد الجزائري.

*بداية تصاعد أهمية العوامل الجيوسياسية، و اختيار أهمية العوامل الاقتصادية التقليدية، تفرض على الباحث استخدام عوامل الاقتصاد السياسي من أجل تفسير سلوك السياسات الاقتصادية و خاصة في المجال التجاري من أجل تحديد العلاقة بين هذا السلوك و قوة الجماعات في الدفاع عن مصالحها التجارية. كما أنها تدفع الباحثين إلى التمكن من استخدام من الناحية المنهجية للعديد من التخصصات لفهم هذه السلوكيات (مثلا العلوم السياسية، علم الاجتماع السياسي و العلوم الاقتصادية).

*عودة الحماية التجارية من جديد، و ظهور أساليب جديدة للرقابة على عمليات الاستيراد و التصدير، يوحي بتراجع مكاسب التبادل الحر لصالح الحماية. و تعتبر هذه الأساليب الجديدة التناقص

عما تحقق منذ عقود على مستوى النظام التجاري متعدد الأطراف. إن تفسير أهداف السياسات العمومية في مجال الأمن و الصحة و السلامة و تحقيق مناصب الشغل يبقى تفسيراً ناقصاً و عاجزاً عن تقديم إجابات حول الكثير من الفرضيات المرتبطة بالمتغيرات السياسية مثلاً، لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار جوانب مهمة مرتبطة بالاقتصاد السياسي. و يستدعي ذلك الرجوع إلى مقاربات متعددة التخصصات لفهم هذه الأهداف .

*التأكيد على أهمية المقاربات متعددة التخصصات، حتى لا يتم حصر أي ظاهرة يراد دراستها بالعوامل الاقتصادية. فهناك متغيرات أخرى كما ذكرنا لها قدرة تفسيرية أكبر سواء وضعت في إطار نظري أو في قالب قياسي (دراسات كمية) أو دراسات ميدانية (المسوح و المقابلات).

5-أهداف الدراسة :

*توضيح أهمية الاقتصاد السياسي كمقاربة مهمة لتفسير أسباب تغير خيارات الدول ما بين الحماية و التبادل الحر و تحديد محددات الطلب على الحماية التجارية.
*عرض أهم المقاربات متعددة التخصصات المفسرة لهذه الخيارات.
*تحليل دور و تأثير جماعات الضغط في تحديد اتجاه السياسة التجارية.
* تقديم عينة لبعض الدول كنماذج لتفسير تغيرات السياسات التجارية و تفسير أهم المتغيرات المؤثرة و المحددة لهذه الخيارات.

6-حدود الدراسة :

*من ناحية الإطار المكاني فقد ركزت الدراسة في تفسير أهم محددات الطلب على الحماية على مقارنة مجموعة من الدول المختلفة من حيث العديد من المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية و حتى السياسية. كما ادرجنا الاقتصاد الجزائري كدراسة حالة، لأنه لا يوجد إلا القليل من الأبحاث في مجال الاقتصاد السياسي للحماية، و لذلك حرصنا على أن تساهم هذه الأطروحة في تقديم بعض التفسيرات المهمة حول العوامل التي ترافقت مع تغيرات الخيارات في مجال تطور السياسة التجارية في الجزائر.

أما من ناحية الاطار الزمني، فنظرا لطبيعة الموضوع و للمنهجية المعتمدة، فلم تلتزم الدراسة باطار زمني معين، فقد تم استخدام المنهج التاريخي في الجانب التطبيقي لتتبع تطورات السياسة التجارية و محاولة تفسر أسباب و العوامل التي أدت إلى هذه التغيرات في مجال خيارات السياسات التجارية.

7-منهجية وأدوات الدراسة :

للإجابة على إشكالية البحث و تأكيد الفرضيات المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي و المنهج التاريخي (في الجانب التطبيقي)، لأن تتبع تطور السياسات التجارية خلال عقود معينة يتطلب فترات زمنية طويلة لمعرفة كيف أثرت عوامل الاقتصاد السياسي على طبيعة السياسة التجارية خلال فترات معينة. حيث تم تقسيم الأطروحة إلى فصلين، الفصل الأول الذي تناول مختلف الأدبيات النظرية و المرجعية المتعلقة بالاقتصاد السياسي للحماية التجارية، أما الفصل الثاني فتم اختيار عينة من الدول من أجل تحليل تطور السياسات التجارية و تفسير مختلف العوامل التي ساهمت في تحديد خيارات هذه الدول في مجال السياسة التجارية. و لقد حرصنا على تقديم أهم النظريات في هذا المجال حتى نستطيع جرد كل المقاربات و أهم الاختلافات فيما بينها. كذلك حرصنا من الناحية المنهجية أن تكون هذه النظريات متعددة التخصصات (العلوم الاقتصادية و العلوم السياسية)، فمحددات الطلب على الحماية لم تفسر فقط على مستوى النظريات الاقتصادية، بل هناك العديد من المقاربات السياسية قدمت في هذا المجال، و حاولنا تفسير هذه التفاعلات ما بين التخصصات. و لتحقيق أهداف البحث تم الاستعانة بالعديد من مصادر البحث و بنوك المعطيات و المنصات الرقمية من أجل الحصول على أهم الأوراق و المقالات البحثية، إضافة إلى العديد من الكتب الأساسية باللغة العربية و الأجنبية .

8-الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات السابقة، النظرية منها أو القياسية القضايا المتربطة بالاقتصاد السياسي للحماية بطرق مختلفة. و يحتوي الفصل الأول على تفصيلات مهمة حول هذه الدراسات. و لكن لا بأس أن نقدم بعضا من هذه الدراسات المهمة، و نقوم بتقديم جوانب الاختلاف و التشابه بينها و بين هذه الأطروحة، ثم تقديم الفجوة العلمية التي تناولتها الأطروحة. كما نشير إلى

مختلف الدراسات السابقة تناولت العديد من المفاهيم العلمية كعوامل مهمة لتفسير سلوك الدول من ناحية الاختيارات في مجال السياسة التجارية، بعض هذه المفاهيم ينتمي إلى جانب العلوم السياسية وبعضها ينتمي إلى جانب العلوم الاقتصادية، و لكنها كلها متغيرات مهمة تقدم العديد من التحليلات القيمة حول محددات الطلب على الحماية. و يمكن اختيار بعض الدراسات المرجعية:

***الدراسة الأولى:** هي عبارة عن ورقة بحثية مرجعية قدمت من طرف Jonathan James Pincus في عام 1975 بعنوان " Pressure Groups and the Pattern of Tariffs " و من خلال هذا العمل تم تطوير واختبار نظرية اقتصادية لفعالية مجموعات الضغط الصناعي في الحصول على تعريفات مواتية لقانون التعريفات الجمركية بالولايات المتحدة لعام 1824. و يشير الباحث إلى أن رسوم الاستيراد تمنح مزايا غير حصرية على عوامل الإنتاج أو التكاليف لمستخدمي المنتج. و اعتمادا على نظرية السلع العامة ، يفترض أن المجموعات الصغيرة و المتجانسة والمركزة جغرافيا سوف تتفاعل بشكل مكثف مع الآثار المتوقعة للتعريفات في محاولة التأثير على الهيئة التشريعية. ومع ذلك ، في الكونجرس (حيث كان دعم الأغلبية ضروريا) كان من العيب أن يتم تحديد رسوم الاستيراد على أنها محلية جدا أو ذات مصلحة ضيقة. و تحاول هذه الورقة بشكل تجريبي تحليل طبيعة هذه القوى المتصارعة، و كانت نتائج الدراسة أنه من بين أمور أخرى فإن مجموعات الضغط الصناعية في عام 1824 كان لديها حصص دخل منخفضة من الملكية و وحدات إنتاج مركزة جغرافيا، لكن تلك الفعالية السياسية تطلبت من المجموعة التحدث عن العديد من المؤسسات ذات الإنتاج المنتشر بالتساوي عبر الدول.

***الدراسة الثانية:** هي عبارة عن دراسة مرجعية قدمها الباحث المختص في مجال السياسات التجارية Robert E. Baldwin بعنوان The Political Economy of Trade Policy في عام 1989. و يشير الباحث في هذا البحث المرجعي إلى أن التجارة الدولية هي موضوع يتم فيه تجاهل نصيحة الاقتصاديين بشكل روتيني. يوافق الاقتصاديون بالإجماع تقريبا على معارضتهم العامة للحماية، لكن الزيادة في الحماية الأمريكية في السنوات الأخيرة في قطاعات مثل السيارات والصلب والمنسوجات والملابس والأدوات الآلية والأحذية وأشباه الموصلات تظهر أن الاقتصاديين يفتقرون إلى التأثير السياسي على السياسة التجارية. و يشير الباحث إلى تطوير نهجين عريضين لتحليل الاقتصاد السياسي للسياسة التجارية والعمليات التي تولد الحماية. يؤكد أحدهما على المصلحة الذاتية الاقتصادية للمشاركين السياسيين، بينما يؤكد الآخر على أهمية الاهتمامات الاجتماعية الواسعة

لناخبين والمسؤولين الحكوميين. و توضح هذه الورقة البحثية طبيعة النهجين، وتشير إلى كيفية شرح الحالات الشاذة المذكورة أعلاه وسلوك السياسة التجارية الأخرى ، وتختتم بملاحظات حول دمج الإطارين، وإجراء مزيد من البحوث ، ووضع السياسات بناء على طبيعة التحليل المقدم.

***الدراسة الثالثة:** هي عبارة عن ورقة بحثية مقدمة من طرف Weck-Hannemann, Hannelore عام 1989 بعنوان " Protectionism in direct democracy ". يشير الباحث في هذه الورقة البحثية إلى أن نظرية الاختيار العام تقدم حججا لشرح سبب انتشار الحماية في جميع أنحاء العالم. و يقال في هذه الورقة أنه حتى عندما يكون لدى المواطنين إمكانية اتخاذ قرار بشأن الحواجز التجارية في الديمقراطية المباشرة، يتم الحفاظ على التعريفات أو حتى زيادتها. تُعزى هذه النتيجة إلى عملية صياغة الاقتراحات ، والقرار الفردي للمشاركة في التصويت ، و الجهود المبذولة للحصول على المعلومات بشكل صحيح حول البدائل المطروحة للتصويت. في البداية ، تم إجراء تحقيق تجريبي لاختبار الفرضيات النظرية حول الحماية في الديمقراطية المباشرة باستخدام البيانات للاستفتاءات في حالة سويسرا.

***الدراسة الرابعة:** عبارة عن ورقة بحثية مقدمة من طرف Grether, Jean- & de Melo, Jaime عام 1999 بعنوان " Who Determines Mexican Trade Policy ". تستخدم هذه الورقة البحثية مقارنة الاقتصاد السياسي لتحليل نمط حماية قطاع التصنيع المكسيكي خلال فترة إصلاحات السياسة التجارية بين عامي 1985 و 1989 عندما شهدت المكسيك تدفقات مهمة للاستثمار الأجنبي المباشر و تحرير تجاري مهم. و تأخذ المقارنة في الاعتبار الدور المحتمل للاستثمار الأجنبي المباشر في تشكيل التعريفات المحلية. من خلال الدراسة اتضح أن البيانات متسقة مع المنهج التجريبي المقترح الذي تعكس فيه صياغة السياسة التجارية الدعم السياسي و التي يكون للوجود القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير قوي على تحديد نمط حماية التعريفات قبل الإصلاح و خلال عملية الإصلاح. أما فيما يخص التصنيع المكسيكي ، تشير الدراسة إلى أن القطاعات كثيفة الاستثمار الأجنبي المباشر تمتعت بحماية أعلى في القطاعات المنافسة على الواردات ، على الرغم من أن التحرك نحو مزيد من الانفتاح كان مرتبطا بتقليل تأثير الضغط الصناعي و الاستثمار الأجنبي المباشر.

*الدراسة الخامسة: عبارة عن ورقة بحثية مقدمة من طرف كل من Cadot, O., J.-M. Grether و M. Olarreaga عام 2004 بعنوان " India's Trade Policy For Sale: How Much? Who Buy? و تقترح هذه الورقة البحثية طريقة جديدة لاختبار نموذج Grossman-Helpman للحماية الداخلية (Endogenous protection) و تشكيل اللوبي (Lobby formation). تحدد هذه الطريقة التي لا تتطلب بيانات خارجية عن جماعات الضغط أو المساهمات المالية لها، الصناعات المنظمة سياسيا لأغراض حماية التجارة و تحسب مساهمات التوازن مباشرة من النموذج باستخدام تقديرات المعلمات الهيكلية (Structural parameter estimates). كما أن تركيزه على الروابط الرأسية بين الصناعات يجعل من الممكن أيضا تتبع آثار عيوب الرسوم و الضغط المضاد من المستخدمين النهائيين على الحماية الداخلية. و من خلال تطبيق هذا النموذج على الهند ، تم الحصول على نتائج تتوافق نوعيا مع تقديرات النموذج و التي تبدو معقولة من الناحية الكمية أكثر من التقديرات التي تمت على الاقتصاد الأمريكي باستخدام نماذج أخرى

*الدراسة السادسة: هي عبارة عن ورقة بحثية مقدمة من طرف الباحث في عام 2005 (Dani Rodrik) بعنوان "What Does The political economy Literature on Trade Policy(Not) Tell us That we ought to know ?". تعتبر هذه الدراسة من أهم أدبيات الاقتصاد السياسي للسياسة التجارية يشير الباحث إلى وجود ثلاثة أسئلة أساسية تعتبر جوهر الأبحاث الكثيرة و المتميزة في مجال الاقتصاد السياسي للسياسة التجارية. أولا: لماذا التجارة الدولية ليست حرة؟ ثانيا: لماذا تنحاز السياسات التجارية عالميا ضد التجارة (وليس لصالحها)؟ ثالثا: ما هي محددات الاختلاف في مستويات الحماية ما بين الصناعات و الدول و السياقات المؤسسية؟ . و يشير الباحث إلى أنه يتم التعامل مع هذه الأسئلة بشكل ناقص فقط من خلال الأدبيات الموجودة مثل دراسة كل من (Nelson (1989), Hillman (1989), Ray (1990), Magee (1994). و تعامل النماذج الحالية للسياسة التجارية على أنها أداة لإعادة التوزيع ، لكنها لا تشرح سبب ظهورها في حالة توازن سياسي عندما يتم تفضيلها على أدوات السياسة المباشرة. إضافة إلى ذلك، لا تولد النماذج الحالية تحيزا ضد التجارة، مما يعني ضمنا أن التدخلات المؤيدة للتجارة مثلها مثل التدخلات المقيدة للتجارة. و يشير الباحث إلى أن أكبر مساهمة لأدبيات الاقتصاد السياسي تكمن في تطوير

فهم أفضل للتحليل الاقتصادي المعياري، أي في المساعدة على تصميم السياسات والقواعد والمؤسسات.

***الدراسة السابعة:** هي عبارة عن كتاب تم كتابته من طرف الباحث Daniel Ledrman بتاريخ 2005 بعنوان " The political economy of protection: Theory and Chilean experience". و يشرح هذا الكتاب أنه بسبب الاقتصاد السياسي للحماية تقوم الدول بصفة عامة و الدول النامية بصفة خاصة بتغيير سياساتها التجارية على مدار التاريخ. و يتم إثبات هذه الفرضية من خلال مقارنة متعددة التخصصات ، حيث يستند الباحث في تحليلاته على كل من العلوم السياسية والاقتصاد. في حين أن التركيز الرئيسي لهذا الكتاب هو شرح التغييرات التاريخية في السياسة التجارية في دولة واحدة و هي تشيلي. يفيد هذا الكتاب من حيث نتائجه كل من الباحثين المختصين في مجال السياسات التجارية و التجارة الدولية من اجل فهم اعمق لمحددات الخيارات في مجال السياسة التجارية. و مع مراعاة الدور الذي تؤديه العولمة و المكاسب الناتجة عنها، يقدم المؤلف تحليلا متميزا و فريدا و متعدد التخصصات حول مختلف القوى التي تشكل قرارات السياسة التجارية، ليس فقط في تشيلي و لكن في جميع أنحاء العالم.

الدراسة الثامنة: عبارة عن ورقة بحثية مقدمة من طرف كل من Andrés و Giovanni Maggi و Rodríguez-Clare عام 2007 بعنوان " A Political-Economy Theory of Trade Agreements ". و تقدم هذه الورقة نظرية الاتفاقيات التجارية حيث تلعب "السياسة" دورا مركزيا. و هذا يتناقض مع النظرية المعيارية (The standard theory) ، حيث حتى الحكومات ذات الدوافع السياسية توقع اتفاقيات تجارية فقط للتعامل مع العوامل الخارجية لشروط التجارة. و يطور الباحثان في هذه الورقة البحثية نموذجا يكون فيه الدافع للحكومات لتوقيع اتفاقية تجارية من خلال وجود عوامل خارجية معيارية لشروط التجارة وبالرغبة في الالتزام تجاه جماعات الضغط الصناعية المحلية. و يقدم النموذج العديد من التأثيرات، فهو يتوقع مثلا أن تؤدي الاتفاقيات التجارية إلى تحرير أعمق للتجارة عندما تكون الحكومات أكثر تحفيزا سياسيا (بشرط أن تكون حركة رأس المال عالية بما فيه الكفاية) وعندما يمكن لرأس المال التحرك بحرية أكبر عبر القطاعات. كذلك ، تميل الحكومات إلى تفضيل الالتزام على شكل حصص جمركية بدلا من مستويات التعريفات الدقيقة. في المواصفات الديناميكية الكاملة للنموذج، يتم تحرير التجارة على مرحلتين: التخفيض الفوري للتعريفات الجمركية

و التخفيض التدريجي اللاحق للتعريفات. إن الخفض الفوري للتعريفات هو انعكاس لدافع شروط التجارة للاتفاقية ، بينما ينعكس دافع الالتزام المحلي في المرحلة التدريجية لتحرير التجارة. أخيرا ، تكون سرعة تحرير التجارة أعلى عندما يكون رأس المال أكثر قدرة على الحركة عبر القطاعات.

***الدراسة التاسعة:** ورقة بحثية مشتركة ما بين كل من Katayama, Susumu Imai, Hajime و Kala Krishna بعنوان " Is Protection Really for Sale? A Survey and Directions for Future Research " و تم نشرها في عام 2008 . و تستعرض هذه الورقة بشكل نقدي وانتقائي الأدبيات المتعلقة بالحماية للبيع وتناقش اتجاهات البحث المستقبلي في هذا المجال. يقترح أن النهج القياسي يحتاج إلى زيادة لتقديم اختبارات أكثر إقناعاً لهذا النموذج.

***الدراسة العاشرة:** هي عبارة عن ورقة بحثية مقدمة من طرف كل من Edward D. Mansfield and Marc L. Busch في عام 2009 بعنوان " The political economy of nontariff barriers: a cross-national analysis ". يشير الباحثان في هذه الورقة البحثية إلى أن الحواجز غير الجمركية المفروضة على التجارة تكون أكثر انتشارا عندما تؤدي ظروف الاقتصاد الكلي المتدهورة إلى ظهور مطالب بالحماية من قبل مجموعات الضغط. و عندما تكون الدول كبيرة بما يكفي لمنح صانعي السياسات حوافز لفرض الحماية، و عندما تعزز المؤسسات المحلية قدرة المسؤولين الحكوميين على التصرف بناء على هذه الحوافز. و من النتائج التي توصل إليها الباحثان أن النتائج الإحصائية المستندة إلى عينة من الدول الصناعية المتقدمة خلال الثمانينيات تدعم الحجة القائلة بأن حدوث الحواجز غير الجمركية يميل إلى أن يكون أكبر عندما تتقارب أفضليات مجموعات الضغط و صناعات السياسات. و لذلك، ينبغي تكريس مزيد من الاهتمام للتفاعل بين العوامل المجتمعية و الدولة في الدراسات عبر الوطنية للسياسة التجارية.

***الدراسة الحادية عشرة:** هي عبارة عن أطروحة دكتوراه مقدمة من طرف Mourad Ouchichi في عام 2011 بعنوان " L'obstacle politique aux réformes économiques en Algérie "، هذا البحث ، وهو رسالة دكتوراه حول العقبة السياسية أمام الإصلاحات الاقتصادية في العلوم السياسية أو علم الاجتماع السياسي. و موضوعها ما أسماه لهواري عدي ، قبل عشرين عاما ، "الممارسات الاقتصادية للدولة الجزائرية". و يركز العمل على فرضية أن الاقتصاد الجزائري لا يخضع لقوانين السوق ولكنه يخضع للأوامر الإدارية للدولة. تتبع هذه الظاهرة من مستويين. أولا ، الاقتصاد

الجزائري غير متطور والسوق غير متطور بما يكفي لفرض أشكاله من التنظيم ، ولا يوجد في المجال السياسي مجموعات مصالح تدافع عن مناصبها (أرباب عمل ، نقابات ، مؤسسات مختلفة ...). ثانيًا ، صاغ النظام السياسي الذي نتج بعد الاستقلال عام 1962 مشروعاً لبناء اقتصاد خال من قوانين السوق، وهو مشروع أيديولوجي ذو غرض سياسي، ويمكن دراسته وتحليله تجريبياً من خلال الممارسات الاقتصادية للدولة. بالنسبة للنظام ، كان الأمر يتعلق قبل كل شيء بتجنب التفاوتات التي يسببها السوق، وتحقيقاً لهذه الغاية، كان من الضروري إدارة مجال إنتاج وتوزيع السلع والخدمات. ومع ذلك ، فإن النموذج لم يمنع عدم المساواة والفقر والهدر والفساد. كما أن لديها تراكم معاق، والذي يعتمد بشكل أساسي على تصدير الهيدروكربونات و بالتالي على الدخل من المنشأ الخارجي.

*الدراسة الثانية عشرة: و هي عبارة عن مقالة علمية مقدمة من طرف الباحث المتخصص في السياسات التجارية Abbas Mehdi في عام 2011 بعنوان :

L'ouverture commerciale de l'Algérie : Apports et limites d'une approche en termes d'économie politique du protectionnisme ."

استناداً إلى أدبيات الاقتصاد السياسي للحماية، يطور المقال شبكة قراءة لتطور سياسة الانفتاح الجزائرية خلال الفترة 1986-2012. ويسلط الضوء على ثلاثة عوامل تفسيرية للانفتاح: سياق الاقتصاد الكلي، و دور المصالح القطاعية للفاعلين الرئيسيين في النظام الوطني للاقتصاد السياسي و السياق الفكري. وهذا يجعل من الممكن التمييز بين ثلاث فترات مميزة للسياسة التجارية الجزائرية: نزع شرعية الحماية (1986-1994)، الانفتاح الإجمالي تحت قيود المؤسسات الدولية (1994-1998) والبحث عن التمكّن من الانفتاح (1999-2011).

*الدراسة الثالثة عشرة: هي عبارة عن بحث قدم من طرف الباحث Heiwai Tang عام 2012 بعنوان " Political Ideology and Trade Policy: A Cross-country, Cross-industry Analysis". و يشير الباحث في هذه الدراسة إلى أن البحث في الاقتصاد السياسي للسياسة التجارية اتخذ مسارين متباينين، حيث يركز أحدهما على سياسات الاهتمام الخاص بين مالكي العوامل في الصناعات المختلفة ، بينما يركز الآخر على تصويت الأغلبية من قبل الناخبين من الطبقات المختلفة. تتضمن هذه الورقة النهجين من خلال دراسة تأثير الأيديولوجية السياسية للحكومة على

نمط حماية التجارة عبر الصناعات. إنه يمثل امتدادًا لنموذج Grossman-Helpman "الحماية للبيع" (1994) ، والذي يسمح للأيديولوجية السياسية للحزب الحاكم بالتأثير على هدف الحكومة على المساهمات السياسية والرعاية الاجتماعية. يوضح النموذج أن الزيادة في التوجه المؤيد للعمالة (اليسار) للحكومة يؤدي إلى المزيد (أقل) من القيود التجارية في الصناعات كثيفة العمالة (كثيفة رأس المال). و باستخدام بيانات الحواجز غير الجمركية (NTB) عبر البلدان والصناعات لعينة تتكون من 49 دولة و 27 صناعة في التسعينيات ، تحصل الباحث على نتائج تدعم تنبؤات النموذج. و ترتبط الحكومات المؤيدة للعمالة أيضًا بارتفاع الحواجز غير التعريفية في الصناعات ذات الأجور المنخفضة والأكثر تقلبًا. و توجد هذه التحيزات السياسية فقط في الدول الغنية أو الديمقراطية. كما تدعم المخدرات البدائل لتقديرات الحواجز التجارية تنبؤات النموذج الرئيسية.

*الدراسة الرابعة عشرة : دراسة قدمها محمد صالح بعنوان " دور جماعات الضغط في صناعة القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية" ، و تم نشرها في مجلة الحوار المتمدن، 2012، وتهدف مساهمة الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تحديد دور جماعات المصالح كأحد القوى السياسية الفاعلة والمحورية في صنع وتوجيه السياسة الخارجية والسياسة التجارية الأمريكية تحديدًا ، ويعتبر الباحث أنه نظرًا للارتباط والتداخل بين السياسات الأمريكية فإن الدراسة في اهتمامها بدور جماعات المصالح في مجال السياسة التجارية تتجاوز مجرد استكشاف أبعاد هذا الدور إلى بيان محدداته وأفاقه وتحديد معايير تقييمه .واتساقًا مع الطبيعة العامة لهذا الهدف واتساع نطاقه الزمني فإن دراسة الباحث لم تركز على نوع معين من جماعات المصالح وتأثيره على السياسة التجارية ، ومن ثم تهتم الدراسة بطرح عدة أسئلة جوهرية حول ماهية تلك الجماعات ، وظائفها الأساسية التي يمكنها القيام بها في مجال السياسة التجارية وطبيعة الأليات التي تستخدمها في هذا الصدد والى أي حد حققت تلك الجماعات نجاحًا في تلك الأدوار ، وماهي المعوقات والقيود التي ترد على هذا الدور أو تحد من فاعليته .

الدراسة الخامسة عشرة: ورقة بحثية مقدمة من طرف Arvid Lukauskas بعنوان The political Economy of Protectionism في عام 2013. و في هذه الدراسة يستعرض Arvid Lukauskas الأسس السياسية للحماية التجارية و تحرير التجارة. و يؤكد الباحث بأن العوامل السياسية تؤثر بشكل أساسي على تصميم السياسة التجارية وتنفيذها، بما في ذلك قرارات فرض أو إزالة الحواجز

أمام التجارة مثل التعريفات والحصص والحواجز غير الجمركية. من المرجح أن يحدث تحرير التجارة عندما لا تعود الصناعات المحمية نفسها ترغب في وجود حواجز تجارية أو عندما يقرر السياسيون أن التكاليف السياسية للحماية التجارية قد زادت. و لقد أدى تعميق العولمة من وجهة نظر الباحث إلى زيادة تكاليف الاحتفاظ على أسواق عالية الحماية، مما أعطى المسؤولين العموميين حافزا لإجراء إصلاحات تجارية. ولكي يكون التحرير ناجحا ، يجب أن يكون مصحوبا بإصلاحات تكميلية في مجالات السياسة الاقتصادية الأخرى، لا سيما تلك المتعلقة بأسواق عوامل الإنتاج. و يوضح الباحث أيضا أن السياق السياسي والاقتصادي الدولي الذي تحدث فيه التجارة أمر بالغ الأهمية لفهم السياسة التجارية لأنها تولد مجموعة قوية من القيود والحوافز التي يجب على صانعي السياسات أخذها في الاعتبار عند صياغة الاستراتيجية.

الدراسة السادسة عشرة: ورقة بحثية مقدمة من طرف Luis Gautier بعنوان Five Models of the Political Economy of Trade Policy: A Review Essay في عام 2015 . و تلخص هذه الورقة خمسة من أهم نماذج الاقتصاد السياسي للسياسة التجارية. يسعى كل منهم إلى تقديم تفسير معقول للمستويات الإيجابية للتعريفات الموجودة حاليا في تشكيل سياسة التعريفات الجمركية. النماذج الخمسة الموضحة في هذا العمل هي: (1) نهج تشكيل التعريفات، (2) نهج وظيفة الدعم السياسي، (3) نهج الناخب المتوسط، (4) نهج المساهمة في الحملة، و (5) منهج المساهمة السياسية. في الواقع ، لكل نموذج مزاياه وعيوبه ، ولا يستطيع أي نموذج شرح طبيعة نظرية السياسة التجارية بالكامل. و مع ذلك، هناك نتيجة واضحة بين جميع النماذج المقدمة: تُفضل الحماية على التجارة الحرة ، أي أن التعريفات المثلى إيجابية تماما.

الدراسة السابعة عشرة: هي عبارة عن ورقة بحثية مهمة مقدمة من طرف الباحث في مركز CREAD الأستاذ خالد منة في عام 2016 و المنشورة من طرف Munich Personal RePEc Archive بعنوان " The Political Economy of Reforms in Rich Natural Resources Countries: Lessons Driven from the Algerian Experience". حيث يرى الباحث أن عملية الإصلاح تعبر عن وعي القائمين على السياسة الاقتصادية بضرورة تغيير النهج المتبع من قبل ، بغية تحسين الأداء وتخصيص أمثل للموارد. لقد كانت الصدمة النفطية سنة 1986 الباعث الأساسي لأول موجة من الإصلاحات الاقتصادية و التي انتهت بشكل مفاجئ وعنيف سنة 1991. و شملت

هذه الإصلاحات ميادين عدّة على غرار المؤسسات العمومية، و النظام المالي والمصرفي، ونظام التخطيط، وعلاقات العمل. وتحت وطء المديونية الخارجية طبقت الجزائر برنامجا للتعديل الهيكلي في الفترة (1994-1998)، و اختلفت النتائج المفضية لمثل هذه البرامج على الصعيدين الاقتصادي أو الاجتماعي. وتتيح الأزمة الاقتصادية الحالية الفرصة أمام السلطات العمومية الفرصة للقيام بإصلاحات عميقة تساهم في التخفيف من حدة ارتباط الاقتصاد بالريع. غير أن التجارب أثبتت أنه دون الأخذ بعين الاعتبار بالجانب المؤسسي في هذا المسار، تصبح عمليات الإصلاح تكرر لتجارب سابقة دون معرفة النتائج المترتبة عنها.

الدراسة الثامنة عشرة: هي عبارة عن ورقة بحثية قدمت في مؤتمر دولي عام 2019 من طرف Anne van Aken بعنوان " Beyond Rational Choice: The Behavioral Political Economy " Protectionism of من وجهة نظر الباحث يتم تفسير سلوك الدولة في التجارة الخارجية من وجهة نظر الكلاسيك من خلال المقاربات العقلانية، بافتراض لعبة من مستويين. يمثل حساب الاقتصاد السياسي الكلاسيكي نمودجا لسلوك الدول أو حكوماتها على المستوى الدولي بالرجوع إلى تكوين المصالح المحلية داخل دولة معينة. و ينظر إلى الناخبين و مجموعات المصالح و السياسيين على أنهم فاعلون عقلانيون في هذا النموذج، يسعون وراء تفضيلاتهم الاقتصادية. و في هذا الإطار تفهم السياسة التجارية على أنها نتيجة لعملية سياسية لا تؤدي بالضرورة إلى تعظيم إجمالي الرفاهية. و يتساءل الباحث في هذه الورقة البحثية عن مدى كفاية نموذج الاختيار العقلاني في تشكيل السياسة التجارية المعاصرة. و يظهر البحث النفسي التجريبي أنه على عكس نموذج المنفعة المتوقع المستخدم في الاقتصاد ونظرية العلاقات الدولية، فإن الفاعلين يكونون عقلانيون بشكل محدود فقط، ولديهم بشكل منهجي تفضيلات أخرى (إيجابية وسلبية). و تعتمد القرارات أيضا على السياقات وتأثيرات التأطير التي تخرج عن البديهية العقلانية لـ "الثبات الوصفي". و تصف نظرية الاحتمالية على وجه الخصوص الطريقة التي يختار بها الناس بين البدائل الاحتمالية التي تنطوي على مخاطر. بشكل أساسي ، ينفر الأفراد من الخسارة مع موقف غير متكافئ تجاه المكاسب والخسائر. و يبدو النفور من الخسارة واعداد بشكل خاص في فهم تأثير مزاعم العجز التجاري في تشكيل السياسات التجارية لإدارة الرئيس الأمريكي السابق ترامب تجاه الصين والجهات الاقتصادية الرئيسية الأخرى مثل الاتحاد

الأوروبي.. و بدءًا من مقارنة الاقتصاد السياسي للتجارة ، تؤكد الورقة البحثية على علم النفس المعرفي قادر على شرح الحروب التجارية الحالية بشكل أفضل.

الدراسة التاسعة عشرة: هي عبارة عن دراسة حديثة تم نشرها في عام 2022 من طرف Patrick Messerlin حول " Bureaucracies and the political economy of protection : reflections of a continental European " و تناول هذه الورقة دور المكاتب (البيروقراطيين) في توفير الحماية في فرنسا. يبدو أن هناك ثلاثة عوامل تؤثر على الاتجاه الملحوظ للبيروقراطيين نحو الحماية: (1) مركزها كـ "ديكتاتور جزئي" (Partial dictator) فيما يتعلق بالصناعة التي تشرف عليها، (2) عدم قدرة البيروقراطيين على جني الأرباح الناتجة عن الحماية، و (3) التكاليف التي يتحملها مكتب المعلومات حول تأثير الحماية. و تقترح الدراسة عدة مقاربات لنزع الحماية عن البيروقراطيين، كما تشير إلى ضرورة القيام بمزيد من الاهتمام ودراسة العلاقات بين السياسة التجارية و الهيكل الإداري.

أولاً: أوجه الاتفاق و الاختلاف بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة:

*تتفق الدراسة الحالية مع مختلف الدراسات السابقة على هدف مشترك هو محاولة تحليل الخيارات المرتبطة بالحماية التجارية في ظل الاقتصاد السياسي، و أثر هذا السلوك على اتجاهات و طبيعة السياسات التجارية في الدول المختلفة. كما تتفق الدراسة مع الدراسات السابقة في الاطار النظري العام المتعلق بالاقتصاد السياسي للحماية التجارية، و مختلف المقاربات الاقتصادية و السياسية التي تناولت محددات الطلب على الحماية. و لذلك اعتمدت هذه الأطروحة بشكل كبير على العديد من الدراسات النظرية المرجعية حول هذا الموضوع مع الإشارة إلى أن كل هذه الدراسات موجودة باللغة الإنجليزية.

*استخدمت الدراسات السابقة أداة التحليل الكمي، و خاصة من خلال استخدام العديد من النماذج التفسيرية لسلوك السياسيين، البيروقراطيين، جماعات الضغط، الأحزاب السياسية، و حجم التفاعلات ما بينها. و تختلف هذه الأطروحة مع الدراسات الأخرى من هذه الناحية حيث تم اعتماد أسلوب التحليل، مع القيام بدراسة مقارنة لعينة من الدول و محاولة تتبع مسار تطور

السياسات التجارية و تفسير اهم العوامل التي ساهمت في التأثير على الخيارات في مجال السياسة التجارية.

ثانيا: جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة:

مما لاشك فيه أن الدراسة الحالية استفادت كثيرا مما سبقها من الدراسات، حيث حاولت أن توظف كثيرا من الدراسات السابقة للوصول إلى تشخيص دقيق للمشكلة و معالجتها بشكل شمولي و متعدد التخصصات. و من جوانب الاستفادة العلمية للدراسات السابقة ما يلي:

*وظفت الدراسة الحالية توصيات ومقترحات الدراسات السابقة في دعم مشكلة الدراسة من الجانب النظري و التطبيقي، و أهميتها خصوصها دراسة Isabelle Werenfels، Dani Rodrik و Abbas Mehdi.

*استفادت الدراسة الحالية من جميع الدراسات السابقة في الوصول إلى صياغة دقيقة للعنوان البحثي الموسوم بالاقتصاد السياسي للحماية التجارية : تأصيل نظري و تطبيقي لعينة من الدول .
*استفادت الدراسة الحالية من جميع الدراسات السابقة في الوصول للمنهج الملائم لهذه الدراسة.
*وظفت الدراسة الحالية توصيات و مقترحات الدراسات السابقة في دعم مشكلة لهذه الدراسة.
*استفادت الدراسة الحالية من العديد الدراسات النظرية و خاصة في جانب إثراء الاطار النظري.
*استفادت الدراسة الحالية من مختلف الدراسات فيما يخص صياغة التصور العام لمقترح البحث و هيكله الدراسة النظرية و التطبيقية .

ثالثا: الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية:

من خلال استعراض أوجه الاتفاق و الاختلاف بين الدراسات السابقة نشير إلى أن الدراسة الحالية تتفق مع الدراسات السابقة في موضوعها الرئيسي و هدفها العام، إلا أنها تختلف عنها في عدة جوانب تمثل الفجوة العلمية التي تعالجها هذه الدراسة و هي:

*تضمنت هذه الدراسة تحليل محددات الحماية التجارية من وجهة نظر الاقتصاد السياسي بطريقة تحليلية وصفية. و تم تقسيم الدراسة إلى جزئين أساسين جزء يتمثل في الدراسات النظرية حول موضوع الدراسة و الجزء الثاني هو عبارة عن دراسة حالة و تم فيها اختيار عينة من الدول بما فيها الجزائر.

* استخدمت هذه الدراسة أداة و منهجية تحليل تختلف تماما عن الدراسات السابقة، حيث لم يتسنى للباحثة استخدام الأدوات الكمية ، ما دام أننا اخترنا عينة من الدول للمقارنة، و لكن تم اعتماد طريقة وصفية و محمول إسقاط الجوانب النظرية على الحالات التي تم اختيارها للدراسة.

* حرصت الدراسة على تقديم التحليل متعدد التخصصات، لان تفسير محددات الحماية لا يعتمد فقط على المتغيرات و المقاربات الاقتصادية، و إنما هناك مقاربات تستند على العلوم السياسية. و هذا التوجه ضروري لفهم الخيارات في مجال السياسات التجارية. حيث هناك العديد من النظريات و المقاربات السياسية يتم الاستعانة بها من اجل تفسير ذلك و تقديم إجابات سليمة من الناحية التطبيقية.

* لم تقتصر هذه الدراسة على دراسة حالة الجزائر، و إنما تم توسيع عينة الدول إلى حالات أخرى تتباين من حيث المستوى الاقتصادي، للقول أن جماعات الضغط تختلف من حيث أهدافها و سلوكياتها و استراتيجياتها من دولة إلى أخرى، كما أن تفاعلاتها مع الحكومات و السياسات تختلف باختلاف مستوى النمو الاقتصادي و طبيعة التوجهات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية.

و من العرض السابق يتضح أن هذه الدراسة عاجلت فجوة علمية متعددة الجوانب بتطرقها لموضوع محددات الطلب على السياسات التجارية، و ذلك باللجوء إلى التفسيرات متعددة التخصصات (العلوم الاقتصادية و العلوم السياسية). و تعتبر هذه الأطروحة مساهمة جديدة في أدبيات التجارة الدولية و السياسات التجارية في الجزائر ، لان معظم الأبحاث ركزت على الأدوات و آثارها على الجانب الاقتصادي الكلي و الجزئي، و لكن هذه الأطروحة حاولت التطرق إلى الجانب الآخر المتعلق بالاقتصاد السياسي الذي يتطلب تفسير سلوك السياسيين و البيروقراطيين و من هم المستفيدين من الحماية و التبادل الحر.

9-هيكل الدراسة:

لمعالجة موضوع البحث تم تقسيم أطروحة البحث إلى فصلين أساسيين، فصل نظري تناولنا فيه الاطار النظري لموضوع الدراسة و فصل تطبيقي تناولنا فيه دراسة مقارنة لعينة من الدول، إلى جانب كل من المقدمة العامة و الخاتمة العامة و إليكم التفصيل التالي:

الفصل الأول: تم عنوانته كما يلي: **الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة**

التخصصات، و تم تقسيمه إلى مبحثين أساسيين:

المبحث الأول: تناول **محددات الطلب على السياسة التجارية،** و تم تقسيمه إلى العديد من العناوين الفرعية، عناصر أساسية لتحديد طبيعة السياسات التجارية، و تم فيه تحليل مفهوم السياسات التجارية و مجالات التطبيق، المقاربات النظرية في مجال تحليل السياسات التجارية (على المستوى المجتمعي، دور المؤسسات في تشكيل السياسة التجارية و مستوى الدولة). أما العنصر الثاني فقد تناولنا فيه الاقتصاد السياسي للحماية. و تم تحليل طبيعة الاقتصاد السياسي للحماية التجارية و العرض والطلب على الحماية التجارية: إطار مفيد لفهم الاقتصاد السياسي للحماية و أخيرا بعض نماذج النظرية حول عرض الحماية التجارية، مثل النموذج المرتبط بهيكل الحماية، النموذج المرتبط ب مستوى الحماية. أما العنصر الفرعي الثالث فقد تناول أدبيات العلوم السياسية حول الاقتصاد السياسي للحماية من ناحية هيكل الحماية و من ناحية مستوى الحماية التجارية.

تناول المبحث الثاني **بعض نماذج الاقتصاد السياسي للحماية.** حيث تم تناول نموذج دور اللوبيات (Lobbies). و لقد تم تعريف طبيعة جماعات الضغط و السياسات التجارية بوجود جماعات الضغط. ثم النموذج الثاني هو السياسة التجارية في حالة الديمقراطية المباشرة. أما النموذج الثالث فهو السياسة التجارية مع وجود الإدارة مثل دالة الدعم السياسي، النموذج البيروقراطي و نموذج السياسة التجارية في ظل الديمقراطية النيابية (التمثيلية). كما تناول العنصر الرابع سياسة الحماية التوافقية. أما العنصر السادس فقد تناول التسلسل الهرمي للسياسات الاقتصادية.

الفصل الثاني: تم عنوانته كما يلي: **الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة**

من الدول. و تم تقسيم هذا الفصل إلى 3 مباحث، تناولنا في المبحث الأول: **الاقتصاد السياسي للحماية التجارية لعينة من الدول الغنية بالموارد الطبيعية.** و تم اختيار حالة كل من فنزويلا ، حالة ايران، حالة العراق . أما المبحث الثاني: **تحليل الاقتصاد السياسي للحماية التجارية لعينة من الدول الغير ريعية ،** تم تقسيمه إلى العديد من الحالات التطبيقية مثل الولايات المتحدة الأمريكية، التجربة الكورية، الحالة المصرية. أما المبحث الثالث: فقد تناولنا فيه حالة الجزائر.

10- صعوبات الدراسة:

صادفت الباحثة العديد من الصعوبات فيما يخص إتمام هذه الأطروحة:

*صعوبة الموضوع في حد ذاته حيث لا يوجد دراسات بالعربية حول الاقتصاد السياسي للحماية، كل ما هو متوفر هو عبارة عن أدوات السياسة التجارية، مما صعب من عملية فهم، استيعاب و تحديد إشكالية البحث.

*صعوبة النفاذ إلى الدراسات السابقة مما تطلب مجهودات كبيرة للحصول على مفاتيح الدخول إلى العديد من المنصات و بنوك المعطيات للحصول على العديد من الدراسات النظرية المهمة، ثم القيام بترجمتها .

*هناك صعوبة أخرى متعلقة بالدراسة التطبيقية حيث يوجد القليل من المعطيات و البيانات الشاملة حول الدول عينة الدراسة، كل ما هو موجود عبارة عن بيانات و معلومات متفرقة تطلب العديد من الوقت لتجميعها و تفسيرها تفسيراً يتلاءم مع مقاربات الاقتصاد السياسي للحماية.

الفصل الأول:

الاقتصاد السياسي

للحماية: مراجعة

الأدبيات متعددة

التخصصات

مقدمة الفصل

عرفت الأدبيات الخاصة بموضوع "الاقتصاد السياسي للسياسة التجارية" في كل من مجال الاقتصاد و العلوم السياسية انتعاشا كبيرا في مرحلة الثمانينيات و استمرت في النمو في مرحلة التسعينيات. و يحلل الاقتصاد السياسي " القوى السياسية المؤثرة على الاقتصاد، حيث يؤثر الناخبون و المجموعات ذات المصلحة تأثيرا قويا على جميع السياسات الاقتصادية تقريبا"، و يحاول الخبراء تحديد هذه المجموعات و مصالحها، و دور المؤسسات السياسية في إدارة نفوذ هذه المجموعات على السياسة.

من بين الدراسات الهامة و التي تحاول تقديم بعض الإجابات حول الاقتصاد السياسي للحماية يمكن الإشارة إلى الدراسات التي تم تقديمها من طرف كل من Corden (1986 a) و Hillman (1989) و Rodrik (1995) و تساعد هذه الدراسات في إعادة ترتيب و تنظيم مراجعة الأدبيات المختلفة. يقول Corden (1986 a، 7-8) ، على سبيل المثال ، أن هناك بالفعل ثلاثة أسئلة حول "قضية الاقتصاد السياسي" المتعلقة بوجود سياسات التجارة الحماية: أولا ، لماذا تتمتع بعض البلدان بمستوى أعلى من الحماية من غيرها؟ ثانياً ، لماذا يتم رفع مستوى الحماية سنة دون أخرى؟ ثالثاً ، ما الذي يفسر هيكل الحماية عبر الصناعات في بلد معين في أي وقت؟ يتعلق السؤالان الأولان بمحددات مستوى الحماية عبر البلدان أو بمرور الوقت ، والثالث يتعلق بالحماية الممنوحة لبعض الصناعات (أو عوامل الإنتاج) أكثر من غيرها داخل بلد معين.

على الرغم من أن العديد من المحللين قد دافعوا عن نهج متعدد التخصصات لدراسة هذه الأسئلة الثلاثة المتعلقة بالاقتصاد السياسي (Odell and Willet 1990 ؛ Baldwin 1996 ؛ Nelson 1999) ، إلا أن الأدبيات لا تزال مجزأة عبر خطوط التخصصات. تتمثل الأهداف الرئيسية هنا في تلخيص الأدبيات من خلال مقارنة التأكيدات المختلفة و وضع هذه الدراسة في الأدبيات الأكاديمية ، و يتم تقييم العديد من الفرضيات حول محددات السياسات التجارية بأمثلة تاريخية وتحليلات اقتصادية قياسية في الفصول اللاحقة.

ركزت الأدبيات الاقتصادية بشكل أساسي على محددات هيكل الحماية داخل البلدان ، ولا سيما في البلدان الصناعية ، وفي المقام الأول في الولايات المتحدة. تمت مراجعة هذه الأدبيات على نطاق واسع (Baldwin 1985 and 1989a). تؤكد العدسة التحليلية الرئيسية التي يطبقها الاقتصاديون على

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

النزاعات التوزيعية ، حيث الفاعلون الرئيسيون هم مجموعات المصالح المنظمة (Pincus 1975) ، والناخبون (Baldwin 1982) ، وأحياناً السياسيون الذين يسعون للحفاظ على دعمهم السياسي (Grossman and Helpman 2002).

و تمثل مجموعات المصالح عادة الصناعات و / أو أصحاب عوامل الإنتاج. ثم يتم تنظيم الشركات المستقلة من نفس الصناعة لتشكيل جمعيات تجارية ؛ ينظم أصحاب رؤوس الأموال والعمال ويشكلون جمعيات ، مثل النقابات العمالية. يتم تحديد فعالية جهود الضغط لمجموعة المصالح من خلال الخصائص التي تؤثر على تكاليف العمل الجماعي. ومن ثم فإن مناقشة Olson's (1965) للعمل الجماعي collective action و مشكلة الراكب الحر مؤثرة للغاية في هذه الأدبيات. أجرى الاقتصاديون هذه التحليلات من الناحية النظرية والتجريبية من خلال تطبيق تقنيات الاقتصاد القياسي (Pincus 1975؛ Lavergne 1983؛ Magee and Young 1987؛ Trefler 1993؛ Lee and Swagel 1997؛ Gawande and Bandopadhyay 2000).

في المقابل ، تركز أدبيات العلوم السياسية بشكل أكبر على تطور مستوى الحماية في الدول القومية، لدى علماء السياسة تفسيرات لأنظمة السياسة الاقتصادية العامة في البلدان النامية ، واستمرارها بمرور الوقت ، أو تبني استراتيجيات إنمائية أكثر عمومية لا تشكل السياسات التجارية سوى عنصر واحد منها (Pastor and Wise 1994؛ Hira 1998). لقد فعلوا ذلك بشكل أساسي من خلال النظر في الأحداث التاريخية وإجراء مقارنات دولية بين عدد محدود من البلدان المتقدمة والنامية (Gourevitch 1986؛ Sikkink 1991؛ Waterbury 1993؛ Verdier 1994). في الآونة الأخيرة ، ركز علماء السياسة على دور الأفكار والأيديولوجيات والمؤسسات المحلية في تحديد مستوى الحماية لبلد معين خلال فترات معينة (Goldstein 1993؛ Hira 1998). الاتجاه الملحوظ في الأدبيات هو ابتعاده عن النظريات "المتحورة حول النظام" "systemcentered" ، مثل تلك التي فضلها Gilpin (1975) ، واعتماد مصطلحات "Ikenberry et al" وآخرون "لنظريات society "state-centered" and "centered" "المجتمع المتمحور حول المجتمع" و "المتحور حول الدولة".

و مع ذلك ، هناك استثناءات لهذه الخصائص. كما سيتم مناقشته أدناه ، لا يتجاهل العديد من الاقتصاديين مسألة مستوى الحماية واستمرارها مع مرور الوقت، ولا يتجاهلون تماماً دور الأفكار أو الأيديولوجيات أو المؤسسات. كما يقر العديد من علماء السياسة بدور مجموعات المصالح في تحديد كل من مستوى وهيكل الحماية التجارية. في الواقع ، هناك بعض الأمثلة على المشاريع متعددة

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

التخصصات ، والتي تمثل تحديًا لفئات الأدب المختارة . لكن الموضوعات الشائعة في كل تخصص مختلفة بشكل واضح.

و من المفيد تأطير المناقشة من حيث العوامل التي تحدد الطلب والعرض للحماية كما ناقشها McKeown (1984) ، و Corden (1986a) ، و Rodrik (1995)، والعديد من المحللين الآخرين من كلا التخصصين. يمكن أن تكون هذه العوامل ضغوط مجموعات المصالح أو الأيديولوجيات أو الأفكار الأكاديمية التي تؤثر على تصور صانعي السياسات و / أو المؤسسات التي تحد من الخيارات المتاحة لصانعي السياسات. لسوء الحظ ، يمكن أن تختلف تعريفات "المؤسسات" و "الأفكار" و "الأيديولوجيات" على نطاق واسع حتى داخل التخصصات. الاستعراض التالي يسلط الضوء على الاختلافات في هذه المواضيع.

المبحث الأول : محددات الطلب على السياسة التجارية

1- عناصر أساسية لتحديد طبيعة السياسات التجارية

1-1- مفهوم السياسات التجارية و مجالات التطبيق

تعتبر السياسات التجارية مجال تحليل جد معقد و مركب، حيث يتم في الغالب التمييز ما بين أدوات السياسة التجارية المحلية و أدوات السياسة التجارية الدولية. و يوجد رصيد معرفي ثري حول التحليل النظري و التطبيقي في مجال السياسات التجارية، و لكنه أقل إذا ما تمت مقارنته بما كتب و نشر في مجالات معرفية أخرى¹. و كل هذه الأدبيات تهدف إلى تحليل و تفسير أهم العوامل التي تؤثر في اختيارات السياسات التجارية التي تتبناها السلطات العمومية. و ينظر إلى السياسة التجارية من وجهة نظر العديد من هذه الأدبيات الاقتصادية المتخصصة على أنها مكون أساسي من مكونات السياسة الخارجية الاقتصادية لدولة ما و ليست فقط أداة من أدوات تنظيم، الرقابة، التحكم و الإشراف على التجارة الخارجية. و بهذا المعنى، فهي تخدم المصالح الاقتصادية الأساسية المحددة من طرف السلطات العمومية لأي دولة، و تعمل على تحقيق العديد من أهداف السياسات العمومية. و في هذا الإطار عرف Robert A. Pastor في كتاب أساسيات السياسة الخارجية الاقتصادية السياسات التجارية على أنها "استعمال السياسة من أجل وضع قواعد للمعاملات الاقتصادية ما بين الدول و مواطنين من دول أخرى. و يقصد بها مجموع الممارسات الحكومية التي يكون هدفها التأثير على المحيط الاقتصادي الدولي"².

و على أساس هذا التعريف، تفهم السياسة التجارية على أنها **مكون وظيفي** للسياسة الاقتصادية الخارجية. و في هذا المجال تعتبر كل من سياسات الإعانات، السياسات النقدية، الزراعية و الصناعية من بين المكونات الوظيفية الأخرى. كما تم تعريف السياسة التجارية من طرف Benjamin J

¹ - من بين أهم الأبحاث في هذا المجال نشر إلى:

Rodrik, Dani "Political Economy of Trade Policy" in Handbook of International Economics, vol. I11, Edited by G. Grossman and K. Rogoff. Elsevier Science B.V,1995.

Rickard, Stephanie, "Electoral Systems and Trade," in Handbook of the Political Economy of International Trade Ed. Lisa Martin (Oxford: Oxford University Press, 2015)

McLaren, John "The Political Economy of Commercial Policy" in K. Bagwell and R. Steiger (eds) Handbook of Commercial Policy. Vol. 1A. North Holland,2016..

² - Robert A, Pastor, Congress and the making of foreign economic policy, 1929-1976, Berkeley University of California,1980, p.9.

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

Cohen بطريقة أخرى على أنها "مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة بهدف التأثير على مجال، تركيبة و اتجاه وارداتها وصادراتها من السلع والخدمات"¹ .

و تجمع السياسة التجارية لأي دولة بين مجموع النشاطات التي تهدف إلى التأثير على العلاقات التجارية لدولة ما مع الخارج، من خلال التحكم في اتجاهات و تركيبة تدفقات السلع و الخدمات. و تتميز هذه النشاطات بتعددتها، كون أن الدولة تملك العديد من التدابير تحاول من خلالها تعظيم المكاسب الناتجة عن المبادلات التجارية الخارجية. و يمكن التمييز بين الوسائل المستعملة من طرف الدولة على أساس أهدافها، فالبعض من هذه السياسات يهدف إلى تعديل الواردات، بينما هناك إجراءات و تدابير تهدف من خلالها الدولة إلى التأثير على حجم و بنية الصادرات. كما يمكن للدولة أن تعزز من حجم الواردات من خلال التشريعات التي تهدف من خلالها إلى تخفيض، إلغاء أو العمل على تجانس القيود التعريفية و غير التعريفية المفروضة على الواردات. كما يمكنها عكس ذلك تقييد هذه الواردات بواسطة القيود التعريفية، القيود غير التعريفية كاستخدام القيود الكمية، اتفاقيات التقييد الاختياري للصادرات، أو استخدام نظام الحصص المتنوعة و غيرها من التدابير الأخرى المعروفة في هذا المجال. كما يمكنها اللجوء إلى إجبار الشركات المصدرة للامتثال لبعض المعايير المتنوعة مثل معايير الجودة، المعايير البيئية، السلامة و الصحة. و يمكن للدولة أخيرا أن تحفز الواردات من خلال إجراء بعض المفاوضات مع الشركاء التجاريين من اجل تخفيض أو إلغاء القيود التعريفية، القيود غير التعريفية و مختلف تدابير الحماية التي طبقتها الدول الأخرى.

و لذلك، يلاحظ أن العدد الأكبر من الأبحاث و الكتابات العلمية في مجال تحليل السياسة التجارية كان يهدف إلى البحث عن تفسير تبني العديد من التدابير التي تمثل أدوات السياسة التجارية، و هذا يدخل ضمن إشكالية جد واسعة في مجال الاقتصاد السياسي الدولي، و هو التفسير الذي يحاول تقديم المبررات الخاصة بكل من مستوى الحماية أو التحرير التجاري اللذان تتبناهما الدول مما يسمح لنا باستيعاب أكثر للمقاربات النظرية في مجال تحليل اختيارات الدول في مجال السياسات التجارية و محددات الطلب على الحماية التجارية.

¹ - Benjamin J. Cohen, (dir), American foreign economic policy. Essays and comments, New York, Harper and Row, 1968, p.20.

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

و من خلال دراسة هذا المجال من البحث العلمي، نلاحظ أن أغلب الأدبيات في هذا المجال التحليلي هي إلى حد كبير أمريكية وغالبا ما تكون مكرسة لدراسة السياسة التجارية للولايات المتحدة. و يتم بشكل عام وضع المفاهيم النظرية التي تم تطويرها من طرف رواد الاقتصاد في الولايات المتحدة و مراكز البحث المتخصصة في مجال الاقتصاد الدولي و السياسات التجارية لشرح السياسة الأمريكية. ومع ذلك ، هناك العديد من الأبحاث النظرية و التطبيقية تم إعدادها في مراكز بحثية أخرى، لم يتم التطرق إليها هنا بشكل مباشر لأننا ركزنا فقط على الكتابات النظرية الرئيسية و النظريات الرائدة في مجال السياسات التجارية. بالإضافة إلى ذلك ، لم نتمكن من تضمين جميع المساهمات في نطاق تحليل السياسة التجارية. كما قمنا باستبعاد من التحليل النظري نظريات التجارة الدولية في الاقتصاد، لأن هدفها هو شرح ديناميكيات التجارة، و المكاسب الناتجة عنها أكثر من قرار و اختيارات السياسة التجارية، بالرغم من أن نظريات التجارة الدولية لها تأثير كبير على سلوك صانعي السياسات التجارية، كما أن تطورات السوق لها تأثير كبير على قرارات السياسة التجارية.

و يتم التركيز في العديد من الأبحاث على أثر أدوات السياسة التجارية الجمركية و غير الجمركية (القيود غير الجمركية، بيئة الأعمال و التدابير الإجرائية) في التأثير على الاقتصاد و يتم تبريرها بالعديد من العناصر السياسية، الاقتصادية و الثقافية و الأمنية. و لكن هناك توجه آخر ينظر إلى السياسات الاقتصادية من خلال الاقتصاد السياسي، و تشخيص أهم محددات الطلب على أدوات السياسة التجارية. و تحاول العديد من النظريات سد فجوة البحث في هذا المجال من خلال الجمع بين العلوم السياسية و علوم الاقتصادية، و التركيز على الدور الذي تقوم به جماعات الضغط و المصالح المختلفة من شركات و كارتل و مستهلكين و نقابات عمالية و أحزاب سياسية في التأثير على الحكومات من اجل التحكم في اتجاهات و اختيارات السلطات العمومية في مجال السياسات التجارية. و لذلك، تعد السياسة التجارية مجالا معقدا يتأثر بعدد متزايد من المتغيرات و يتطلب مقاربات متعددة التخصصات ليتم فهمها بشكل واضح، كما توضح الأدبيات المتخصصة في هذا المجال بوضوح.

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

1-2- المقاربات النظرية في مجال تحليل السياسات التجارية : من الناحية العلمية هناك إجماع من طرف الباحثين على أن هناك 3 مصادر للمتغيرات الداخلة في تحديد طبيعة و اتجاهات السياسة التجارية: *السياق الاجتماعي و الاقتصادي الوطني.

*المحيط الدولي.

*الدولة بمختلف مكوناتها.

و لقد أدى حجم و نوعية البحث و التحليل النظري و التجريبي في مجال السياسة التجارية إلى ظهور 3 مستويات من التحليل، اعتمادا على المتغيرات الثلاثة التي سبق الإشارة إليها. و كل هذه التحليل تدور حول مفاهيم المستوى المجتمعي و المستوى النظامي و مستوى الدولة من أجل تحليل أهم المحددات المسؤولة عن قرارات السياسة التجارية¹. وهكذا تطورت المدارس المتعارضة بناء على هذه العوامل التفسيرية، و تعددت و تنوعت المقاربات النظرية في مجال السياسة التجارية. و يجمع الجدول التالي المقاربات على أساس مصدر المتغيرات و مستوى التحليل.

جدول رقم (01-01): أهم المقاربات النظرية في مجال تحليل السياسات التجارية

المتغيرات	الاطار الاجتماعي الاقتصادي	المحيط الدولي	الدولة و مختلف مكوناتها
المستويات	المجتمعي	النظامي	حكومي
النظريات	جماعات المصالح النقيصة النسبية مجال نشاط الشركات تواجد الشركات	الاستقرار المهيمن الأنظمة الهيكلية الاقتصادية الدولية	البيروقراطية الدولة كعنصر فاعل العلاقة ما بين الدولة و المجتمع المؤسساتية الجديدة (المؤسساتية التاريخية)

Source : Jean-François fortin, Analyse de la politique commerciale : Etat des travaux théoriques, Revue études internationales, vol.xxxvi,n°3, septembre 2005, p.342.

¹ - John G. IKENBERRY, David A. LAKE et Michael MASTANDUNO (dir.), The State and American Foreign Economic Policy, Ithaca, Cornell University Press, 1988
Brian HOCKING et Steven MCGUIRE, « Introduction. Trade Politics. Environments, Agenda and Processes », in Brian HOCKING et Steven MCGUIRE (dir.), Trade Politics, 2e éd., London, Routledge, 2004, pp. 1-19

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

و سنقوم الآن بتحليل هذه النظريات التي تم الإشارة إليها في الجدول:

1-1-2- على المستوى المجتمعي

تركز مقارنة التحليل المجتمعي على المحددات الداخلية للسياسة الخارجية. و في هذا المجال، تشير الأدبيات التي يتم تصنيفها في هذا النوع من التحليل على أن المحددات التي يجب الاعتماد عليها كثيرة منها: جماعات المصالح، وسائل الإعلام، الرأي العام و بصفة عامة، بنية أو هيكل المجتمع. و من بين أهم ممثلي هذه المقاربة النظرية نجد كل من *Gabriel Almond، Hughes، Barry.B،** و Rosenau,James.N***. و في تحليل السياسة التجارية، يتم التركيز على تحليل الضغوط المجتمعية من مختلف الصناعات المختلفة. و لقد تم تطوير العديد من التفسيرات المجتمعية من طرف الباحثين المختصين في تحليل السياسة الاقتصادية الخارجية.¹

و على مستوى هذه المقاربة، تتبنى أغلب الدراسات متغيرات مجتمعية كمحددات تفسيرية، من خلال التركيز على الطلب على الحماية من طرف مختلف الصناعات. و في هذا الإطار، ينظر إلى تعديل التغيير في ميزان القوة ما بين مختلف جماعات الضغط على أنه هو المسؤول عن تعديل السياسات و توجهات الدولة في مجال اختيار ما تتبناه من أدوات في مجال السياسة التجارية. و حسب وجهة النظر هذه، تلعب الجماعات المنظمة (Groupes organisés) دورا رياديا، و تتنافس

* ولد في 12 يناير 1911 في Rock Island (Illinois) و توفي في 25 ديسمبر 2002 في Pacific Grove (Californie) ، و يعتبر من الباحثين الأمريكيين في مجال العلوم السياسية. وهو من رواد الدراسات في السياسة المقارنة. درس بشكل خاص في جامعة Yale وجامعة Stanford. طور مع Walter Lippmann النظرية التي تعرف بإجماع Almond-Lippmann. من بين أعماله:

Gabriel Almond, The American people and foreign policy, New York, Praeger, 1960.

** يعتبر Barry B. Hughes أستاذ بجامعة Denver بكلية Josef Korbel School of International Studies. وهو مؤسس مركز the Pardee Center for International Futures ، وهو مركز للتفكير طويل الأمد والنظامي في القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية. من الأبحاث التي قام بها:

Barry. B Hughes, the Domestic context of American foreign policy, San Francisco, W.H Freeman Publishers, 1978.

*** تخرج من كلية Bard College في عام 1948 ، ثم حصل على درجة الماجستير من جامعة Johns-Hopkins ، ثم على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة Princeton عام 1957. تركز أبحاثه على السياسة الدولية والعلاقات الدولية والعمولة. متخصص في العلاقات الدولية ورائد في دراسة العمولة ، تم إدراج Rosenau, James. N في مجلة Foreign Policy كواحد من أكثر 25 أستاذاً تأثيراً في الشؤون الخارجية في عام 2005. كتب أكثر من 35 كتاباً. توفي في عام 2011 عن عمر ناهز 86 سنة. من أعماله:

James. N. Rosenau, Domestic sources of foreign policy, New York, the Free Press, 1967.

¹ - Robert E.Baldwin, Trade policies in developed countries, in Ronald W.Jones & Peter B.kenen (dir), Handbook of international economics, vol.1, Amsterdam, North Holland, 1984, pp. 571-619.

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

على السلطة السياسية و الاقتصادية¹. و تسعى مختلف التحالفات التي يتم تشكيلها من طرف المجموعات المختلفة إلى تعزيز أو الدفاع عن مركزها. إضافة إلى ذلك، يتحدد مستوى الحماية أو الانفتاح على أساس ما تضعه هذه الجماعات من اشتراطات (أو شروط).

و تشير نظرية جماعات المصالح أن صانعي القرار، و بدافع البحث عن الدعم الجماهيري خلال الانتخابات و الانشغال بإعادة انتخابهم، لن يكون لديهم خيار سوى الإذعان و الامتثال لطلبات الحماية. إن الائتلافات التي تشكلت بين مختلف أنواع المجموعات و المصنعين و النقابات و جماعات المستهلكين ، تزول و تتشكل وفقا للظروف التي دفعت إليها. وبالتالي ، فإن التحليل الذي يتم إجراؤه وفقا لهذه المقاربة النظرية يتم اعتمادا على تحديد هذه المجموعات و معرفة مختلف مطالبها. و في هذا الاطار نجد بعض الدراسات التي تولي أهمية كبيرة لدور المؤسسات، فمثلا برهن كل من Mansfield، Milner و Rosendorff على أن الرقابة التي يمارسها الناخبون على السياسيين في الأنظمة الديمقراطية تعزز تحرير التجارة. بينما العكس يحدث في الدول غير الديمقراطية، حيث تكون أكثر عرضة للضغوط الحمائية من طرف السكان.² و لذلك هناك من يرى أن هناك قاعدة ذهبية يخضع لها الجميع، و هي أن من يملك الذهب هو من يضع القواعد، "فالمجموعات ذات المصالح الخاصة تضطلع فيما يبدو بدور كبير حول العالم سواء في النظم الديمقراطية أو غيرها. و تتضمن هذه المجموعات الأثرياء، و الصناعات القوية، و البنوك و الشركات الكبيرة، و النقابات العمالية المؤثرة".³

و في نفس الاطار، قام بعض الباحثين بالتركيز على الظروف التي تكتسب فيها مجموعات الضغط قوتها، و تنجح في نقل مطالبها بشكل فعال. فيرى Pincus مثلا أنه كلما كانت صناعة ما متمركزة جغرافيا، كلما كانت عمليات الضغط التي تقوم بها مهمة و فعالة.⁴ من جهة أخرى، يوضح Caves و بناء على فرضية أن السياسيين يسعون إلى تعظيم قاعدتهم الانتخابية ، أنه كلما كانت الصناعة أكثر أهمية من حيث عدد الأصوات، كلما حصلت على استجابة مواتية لمطالبها بالحماية.

¹ - Mancur Olson, The rise and decline of nations, Economic growth, Stagflation and social rigidities, New York, Yale University Press, 1982.

² - لمزيد من المعلومات، يمكن الرجوع إلى:

Edward D.Mansfield, Helen V.Milner & B.Peter Rosendorff, Why democracies cooperate more. Electoral control and international trade agreements, International Organisation, vol.56, n°3, 2002, pp.477-513.

³ - جيفري فريدن، (يونيو 2020)، الاقتصاد السياسي للسياسة الاقتصادية، مجلة التمويل و التنمية، يونيو. متاح على الرابط :

www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2020/06/pdf/frieden.pdf

⁴ - J. Pincus, Pressure group and the pattern of tariffs, Journal of political economy, vol.83, 1977, pp.757-778.

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

و يترتب عن هذه المقاربة أن الصناعات كثيفة اليد العاملة ستحصل على الحماية بشكل أكبر من الصناعات كثيفة رأس المال.¹

كما يشير جيفري فريدن (2020) أنه كلما كانت المصالح مركزة فإنها تتفوق على المصالح المتفرقة، حيث أن مثلاً منتج السكر في الولايات المتحدة يشكلون كتلا قويا بينما هناك انقسام ما بين المستهلكين. و يعمل المنتجون جاهدين من أجل التأثير على السياسيين، و نظرا لأنشطتهم قد تتوقف ما لم يحصلوا على معاملة تفضيلية من الحكومة، كان لزاما عليهم أن ينظموا انفسهم لتمويل السياسيين و تشكيل مجموعة ضغط عليهم. و هذا ما يفسر تحمل الأمريكيين ضعفي أو ثلاثة أضعاف السعر العالمي للسكر في الولايات المتحدة الأمريكية. ففي الولايات المتحدة الأمريكية لا يوجد سوى عدد قليل من مزارعي قصب السكر و بضعة آلاف من مزارعي بنجر السكر و 330 مليون مستهلك للسكر. و قد يعتقد البعض أن تأثير 330 مليون شخص يفوق تأثير بضعة آلاف، و لكنهم مخطئون. فعلى مر العقود أدى الدعم و الحواجز التجارية إلى رفع سعر السكر لصالح مزارع و مزارعي السكر على حساب الآخرين جميعهم.² و ينطبق نفس الشيء على مصنعي السيارات القليلين الذين بإمكانهم تنظيم انفسهم، بينما يستحيل ذلك على عشرات الملايين من مشتري السيارات. و هم متفوقون على رغبتهم في الدفاع على مصالحهم الخاصة من المنافسة الأجنبية. و من الصعب على السياسيين و خاصة في المناطق التي تتمركز فيها عمليات صناعة السيارات عدم تلبية مطالب المشتركة للعاملين و الملاك في مثل هذا القطاع القوي.

من جهة أخرى، تقدم نظرية النقيصة النسبية (Théorie des désavantages comparatifs) تفسيراً مجتمعياً يهدف إلى تحديد العوامل التي تدفع الشركات إلى اشتراط الحماية من الدولة. و على أساس التفسير الذي قام Ray بصياغته، فالتوقع أن **الطلب على الحماية** من قبل الصناعات لدى الدولة يكون متناسبا مع الأضرار التي ستلحقها بهم المنافسة الدولية في قطاعات معينة. وبالتالي ،

¹ - Richard .E. Caves, Economic models of political choice: Canada's tariff structure, Canadian Journal of Economics, vol.9, 1976, pp.278-300.

² - جيفري فريدن، (يونيو 2020)، مرجع سابق، ص 6-7.

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

تحاول الشركات تعظيم أرباحها عندما تكون في وضع غير مؤاتٍ نسبياً من خلال مطالبة الدولة بوضع حواجز جمركية.¹

و اعتماداً على نفس المقاربة، سعى بعض الباحثين إلى إثبات سبب تفضيل بعض الشركات لمنهج التجارة الحرة، بينما تطلب الشركات الأخرى الحماية. و في هذا المجال ، قدم Helen Milner تحليلاً مفاده أن الشركات التي تشارك بشكل كبير في التصدير و الاستيراد، و كذلك في التجارة بين الشركات تسعى إلى تجنب أي زيادة في الحواجز الجمركية. لأن هذه القيود التعريفية تحد من نشاطاتها الاقتصادية التي أصبحت تابعة للتجارة الحرة. و على الرغم من أن هذا الموقف هيمن لدى الشركات المصدرة منذ بداية القرن، إلا أن ظاهرة تدويل الشركات و زيادة الاعتماد المتبادل منذ الحرب العالمية الثانية قد اتخذت نطاقاً كبيراً وفقاً لهذا التفسير. و تظل الحماية في الولايات المتحدة ضعيفة نسبياً لأن العديد من الشركات لا تمارس ضغوطاً على الدولة للحصول على الحماية. و يلاحظ أن هذا التفسير جذاب في بساطته وقدرته على تفسير الاختلاف في درجة الحماية في الولايات المتحدة في عشرينيات القرن الماضي، و التي تميزت بالتعريفات المرتفعة للغاية، أما في السبعينيات ، فلقد تميزت بتخفيض كبير في الحواجز التجارية.

و بالرغم من وجود فروق تحليلية بين مختلف الباحثين حول المقاربة المجتمعية، يبقى أنه في القضايا المتعلقة بالسياسة التجارية، فإن تفضيلات المجموعات وتحالفاتها وأنشطتها تعتبر محددات لسلوك الدولة.² و تساعد هذه المقاربات التي تأخذ بعين الاعتبار الشركات الكبيرة المستوردة و المصدرة كمتغيرات تفسيرية مفيدة بشكل خاص، فيما يتعلق بفهم مستوى الحماية التي تمنحها الدولة استجابة لمجموع الاشتراطات التي صاغتها مجموعات المصالح المتعددة من مختلف الصناعات.³

¹ - E.Ray, Determinants of tariff and non tariff trade restrictions in the U.S, Journal of political Economy, vol.81, 1981, pp.105-121.

² - R. Baldwin, the political economy of us import policy, Cambridge, MIT Press, 1986.

³ - Philip Mundo, National politics in a global economy, the domestic sources of U.S Trade policy, Washington, Georgetown university press, 1999.

2-1-2- دور المؤسسات في تشكيل السياسة التجارية

تدرس هذه المقاربة الثانية هيكل النظام الدولي من أجل تحديد مصدر تفسير عمل الدولة. و على هذا الأساس، فإن نوع الدول وعددها و طبيعة المشاكل و ديناميكيات العلاقات بين الدول ومستوى المعرفة و الموارد المتاحة للدول هي العوامل المتأصلة في النظام الدولي و التي ستحدد سلوك الدول في مجال السياسة التجارية. و وفقا لهذه المقاربة، يستجيب صناع القرار السياسي للقيود والفرص المختلفة التي تنشأ من الهيكل الدولي. و نشير إلى أن هذه المقاربة النظرية مستوحاة إلى حد كبير من كتابات ما يطلق عليه بالواقعية الجديدة (Néo-réalistes)،¹ و تكون القوة و القدرات النسبية للدولة هي المفاهيم الأساسية هنا لشرح نوع السياسة الخارجية. وقد شهد هذا النهج تطورا كبيرا في مجال السياسة الخارجية الاقتصادية. و يفترض من هذا المنظور أن هيكل القوة الدولية يؤثر بشكل كبير على سلوك السياسة التجارية.²

و في هذا الاطار، تعرض نظرية الاستقرار المهيمن (la stabilité hégémonique) التفسير الأكثر انتشارا. و تنشأ هذه النظرية علاقة بين نظام اقتصادي دولي مفتوح نسبيا، و وجود قوة اقتصادية مهيمنة. و وفقا لهذا التحليل، هناك تركيز للسلطة الاقتصادية و السياسية داخل دولة واحدة. من وجهة النظر هذه ، فإن فقدان القوة المهيمنة للولايات المتحدة سيؤدي إلى زيادة الحمائية.³ تم تطوير العديد من التحليلات في ظل هذه المقاربة. فبالنسبة للاقتصادي الأمريكي Charles Kindelberg، فإن غياب قوة مهيمنة سيؤدي إلى ظهور الحمائية.⁴ وبالمثل، بالنسبة للباحث Gilpin يؤدي تراجع قوة الهيمنة إلى تآكل قواعد التجارة الليبرالية.⁵ و يعد توزيع السلطة في النظام هو المتغير التفسيري لمستوى الحمائية. و تستند هذه النظرية إلى فرضية أن وضع الدولة في النظام الاقتصادي الدولي يشكل سياستها الاقتصادية. وفقا لهذا التحليل، فإن الدولة التي تتمتع بمكانة القوة المهيمنة ستظهر تفضيلا أكثر للنظام الليبرالي. هذه القوة ستجذب الدول الأخرى في

¹ - Kenneth N. Waltz, Theory of International Politics, Reading, Addison-Wesley, 1979.

² - Stephen Krasner, « State Power and the Structure of International Trade », World Politics, vol. 28, 1976, pp. 317-347 ; J. Gowa et E. Mansfield, « Power Politics and International Trade », American Political Science Review, vol. 87, 1993, pp. 408-420

³ - Charles Kindelberg, The World in Depression, 1929-1939, Berkeley, University of California Press, 1973.

⁴ - Ibid., p. 47.

⁵ - Robert GILPIN, The Political Economy of International Relations, Princeton, Princeton University Press, 1987.

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

محيطها. باختصار ، سوف تستمر حالة الهيمنة عن طريق الإكراه (من خلال فرض تدابير جمركية ، على سبيل المثال) أو ستولد السلع الجماعية اللازمة للحفاظ على النظام.¹

و تقدم نظرية الأنظمة (La théorie des régimes) تفسيراً منهجياً لسياسة الدولة في المجال التجاري. و يسلط هذا النهج الضوء على الطريقة التي توجه بها الدول سلوكها التجاري بطريقة تسمح بالحفاظ على النظام الاقتصادي الدولي. وفقاً لهذا النهج ، توجد في النظام الدولي ، على الرغم من الفوضى السائدة هناك ، أنظمة تشتمل على معايير وقواعد وإجراءات اتخاذ و صنع القرار.² تحدد هذه الأنظمة مثل نظام التجارة الدولي، سلوك الدولة في مجال نشاط معين.³ و الدراسات التي أجريت في هذا المنظور تنظر إلى الأنظمة بشكل أساسي على أنها عناصر من القيود المفروضة على الدول التي تجذب التعاون الدولي. لاحظ أن هناك تفسيران متنافسان لدور الأنظمة. يعتبر الأكثر انتشاراً الأنظمة متغيراً وسيطاً، بينما تعتبر قوة الدول متغيراً مستقلاً يشرح سلوك السياسة الخارجية. هذا التفسير الواقعي الجديد هو الأكثر أهمية لدراسة السياسة التجارية.⁴ التفسير الثاني يقوم على النموذج الليبرالي. يتعامل مع الأنظمة كمتغير تابع. هذا⁵ التفسير موجه أكثر نحو دراسة التعاون بين الدول.⁶

من خلال توفير إطار تشريعي لنشاط الدولة، يكون للأنظمة تأثير في تقييد وتشكيل نشاط الفاعلين الاجتماعيين. مع وضع ذلك في الاعتبار ، توضح Stephanie Ann Lenway كيف شكلت قواعد نظام التجارة الدولية سلوك الولايات المتحدة و قراراتها في مجال السياسة التجارية.⁷

¹ - Robert GILPIN, *The Political Economy of International Relations*, op. cit., pp. 85-92.

² - Stephen KRASNER, « Structural Causes and Regime Consequences. Regimes as Intervening Variables », in Stephen KRASNER (dir.), *International Regimes*, Ithaca, Cornell University Press, 1983, p. 2.

³ - Jock A. FINLAYSON et Mark W. ZACHER, « The GATT and the Regulation of Trade. The Sources and Effects of Regime Change », in *ibid.* pp. 273-314.

⁴ - Stephen KRASNER, « Structural Causes and Regime Consequences... », op. cit., p. 2; Stephan HAGGARD et Beth A. SIMMONS, « Theories of International Regimes », *International Organization*, vol. 41, no 3, 1987.

⁵ - Donald J. PUCHALA et Raymond F. HOPKINS, « International Regimes. Lessons from Inductive Analysis », *International Organization*, vol. XXXVI, no 2, printemps 1982, pp. 61-92 ; Oran YOUNG, « International Regimes. Toward a New Theory of Institutions », *World Politics*, vol. 39, 1986, pp. 106-122. Dans cette perspective, des auteurs associent les régimes aux institutions internationales, voir Robert AXELROD et Robert O. KEOHANE, « Achieving Cooperation Under Anarchy. Institutions and Strategies », *World Politics*, vol. 38, 1985, pp. 226-254

⁶ - Joseph M. GRIECO, *Cooperation Among Nations, Europe, America, and Non-Tariff Barriers to Trade*, Ithaca, Cornell University Press, 1990 ; Id., « Anarchy and the Limits of Cooperation. A Realist Critique of the Newest Liberal Institutionalism », *International Organization*, vol. 42, 1988, pp. 485-507

⁷ - Stephanie Ann LENWAY, *The Politics of US International Trade. Protection, Expansion and Escape*, Boston, Boston, Pitman, 1985 ; Id., « The Impact of American Business on International Trade Policy », *Research in Corporate Social Performance and Policy*, vol. 5, 1983, pp. 27-58.

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

وبناءً على هذا التفسير ، تُظهر الدراسة كيف أصبحت قواعد ومعايير نظام التجارة الدولية جزءًا لا يتجزأ من صميم عملية السياسة التجارية للولايات المتحدة. و تطور الباحثة هذه الفكرة بمساعدة ثلاث دراسات حالة قطاعية (المنسوجات والسيارات والاتصالات) مفادها أن التزام الولايات المتحدة بمعايير الجات، أي مفهوم عدم التمييز و التعددية و المعاملة بالمثل و التزام التحرير التدريجي للتجارة، له تأثير في تقييد قدرة مجموعات المصالح على التأثير على عملية السياسة التجارية الأمريكية. وفقا Lenway ، لا ينبغي للمرء أن يسعى إلى تفسير الانفتاح النسبي للتجارة الأمريكية ، الذي ساد منذ الحرب العالمية الثانية ، من خلال المتغيرات المجتمعية مثل عجز مجموعات الضغط للدفاع عن مصالحهم أمام الدولة، و لكن بدلا من ذلك من خلال التغييرات في الإطار المؤسسي الذي تجري فيه المفاوضات التجارية ، أي نظام التجارة الدولية ، اتفاقية الجات / منظمة التجارة العالمية.¹

هناك نهج آخر يهدف إلى تقديم نمذجة للمحددات الخارجية للسياسات الاقتصادية وخاصة السياسات التجارية. مثل النظرية التي ابتكرها David Lake،² والتي تحمل اسم "نظرية الهياكل الاقتصادية الدولية" Theory of International Economic Structures « و التي تقوم على الافتراض التالي: تتشكل المصالح التجارية الوطنية و خيارات السياسات و الاستراتيجيات التجارية للدول الفردية بشكل أساسي، و تتأثر بالقيود و الفرص السائدة في النظام الاقتصادي الدولي. و بالتالي ، فإن الحماية و التجارة الحرة لا تكون فقط نتيجة للضغوط المجتمعية فحسب، بل هي بالأحرى استجابة مدروسة للدول المعظمة للتغيرات في الهياكل الاقتصادية الدولية.³

و تهدف هذه النظرية إلى سد الثغرات في النهج المجتمعي، و الذي لطالما كان التفسير السائد في الأدبيات. وبالتالي ، بالنسبة إلى Lake ، فإن الخيارات السياسية التي تتخذها البلدان ليست النتائج الوحيدة للضغط من المجموعات الاجتماعية. إن الاستراتيجيات والاختيارات التي يتم اتخاذها هي بالأحرى ردود الجهات الفاعلة العقلانية التي تسعى إلى تعظيم أرباحها أثناء التعامل مع الهياكل الدولية المختلفة. و وفقًا لهذا النهج النظري ، فإن طبيعة السياسة التجارية لأي بلد تتشكل من خلال الاختيارات والقيود التي يفرضها النظام الاقتصادي الدولي على الدولة.

¹ - Id., The Politics of US..., op. cit., p. 12.

² - David A. LAKE, Power, Protection, Free Trade, International Sources of US Commercial Strategy 1887-1939, Ithaca, Cornell University Press, 1988 ; Id., « The State and American Trade Strategy in the Pre-Hegemonic Era », in John G. IKENBERRY, David A. LAKE et Michael MASTANDUNO, (dir.), The State and American Foreign Economic Policy, op. cit., pp. 33-58.

³ - Ibid, p. 3.

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

بالإضافة إلى ذلك ، بناءً على تحقيق أهدافها ، ستقوم الدولة بتعديل سياستها للتعامل مع قيود النظام الاقتصادي الدولي الذي تعمل فيه. من هذا المنظور، تكمن العوامل التي تشكل السياسة التجارية لدولة ما في تغيير موقف هذا البلد على الساحة الاقتصادية الدولية مقارنة بالجهات الفاعلة الاقتصادية الأخرى. من هذا المنظور، سيكون لطبيعة نظام التجارة الدولي آثار عميقة على قرارات السياسة التجارية. هذا النهج النظري يحلل بدقة الهيكل الاقتصادي الدولي، و يوضح كيف تؤدي الاختلافات النظامية الهامة إلى سياسات تجارية مختلفة. لاحظ ، مع ذلك ، أن هذه الدراسة تكشف عن حدود التحليل النظامي (l'analyse systémique). في الواقع ، يصادف المؤلف ، في دراسته لسياسة التعريف الأمريكية للفترة 1887-1939 ، حدود الإمكانيات التفسيرية للمتغيرات الهيكلية.

و بالتالي ، يدرك هذا المؤلف أن دراسة العملية التي تقوم الدولة من خلالها بتطوير سياسة ما ضرورية لفهم تبني قرار يتعلق بالسياسة التجارية. يحتاج منظرو النظم إلى اللجوء بانتظام إلى المتغيرات المجتمعية لشرح السياسات الاقتصادية الخارجية للدول. والواقع أن الدول التي لها نفس الموقف في النظام الاقتصادي الدولي تتصرف بشكل مختلف. و تشهد هذه الملاحظة على الحاجة إلى تصور دور الدولة و تقترح أن المتغير النظامي الوحيد لا يوفر تفسيراً مرضياً للسياسات التجارية. على الرغم من طموحات المدرسة النظامية ، قد تستفيد المتغيرات الهيكلية المحددة من الاحتفاظ بها بشكل أساسي كمتغيرات سياقية.¹

¹ - للحصول على تحليل يسلط الضوء على أوجه القصور في النهج النظرية الهيكلية لتحليل السياسة التجارية ، انظر:

Timothy J. MCKEOWN, « The Limitations of 'structural' Theories of Commercial Policy », International Organization, vol. 40, no 1, 1986, pp. 43-64.

3-1-2- مستوى الدولة

عادت مقاربات الدولة إلى الظهور في قلب التفكير النظري عندما دعا العديد من الباحثين إلى العودة إلى الدولة كعامل محدد للسياسة.¹ و من هذا المنظور ، يُنظر إلى الدولة على أنها تسعى لتحقيق أهدافها و مصالحها الخاصة. و يجب النظر إلى الدولة من زاوية شاملة، باعتبارها كيان من المنظمات التي تعبر عن مصالح جميع المجموعات العاملة في المجتمع.² و هناك العديد من المناهج النظرية المستخدمة في تحليل السياسة التجارية اعتمادا على الدولة كمستوى للتحليل. إنها في الأساس ثمرة تطبيق الأساليب التي تم تطويرها في الحقول الفرعية المتعلقة بدراسة السياسة الخارجية الاقتصادية ، أي تحليل السياسة الخارجية وتحليل السياسة العمومية.

ففي تحليل السياسة الخارجية، حاول الباحثون شرح التفاصيل الدقيقة و الفروق الدقيقة التي تميز السياسة الخارجية، والتي، حتى ذلك الحين ، استعصت على الأساليب المبنية على نموذج الذي يطلق عليه الفاعل العقلاني. و في الواقع ، في مواجهة ملاحظة عدم قدرة النهج التقليدي على شرح قرارات السياسة الخارجية، تم تطوير نهج بديل.³ يميل هذا النهج إلى شرح المظاهر المختلفة للسياسة الخارجية بينما يحرر نفسه من حتمية المناهج الواقعية و النظامية.

و يفترض المؤلفون الذين يتبنون هذا النهج أن الاختلافات في سلوك السياسة الخارجية يمكن تفسيرها على مستوى الدولة، و ليس على مستوى النظام الدولي و السياق الوطني الذي يتم تضمينه فيه. في تحليل السياسة الخارجية ، تم تطوير نموذجين رئيسيين في هذا المنظور: النموذج البيروقراطي و النموذج النفسي le modèle bureaucratique et le modèle psychologique الذي يرتبط به نموذج صنع القرار. و لقد تم تطبيق النهج البيروقراطي فقط في السياسة التجارية.

¹ - Theda SKOCPOL, « Bringing the State Back In. Current Research », in Peter B. EVANS, Dietrich RUESCHEMEYER et Theda SKOCPOL (dir.), Bringing the State Back In, Cambridge, Cambridge University Press, 1985.

² -Ibid., p. 28.

³ - Yale H. FERGUSON et Richard W. MANSBACH, The Elusive Quest. Theory and International Politics, Columbia, University of South Carolina Press, 1988, voir particulièrement le chapitre 7 intitulé « The Making of Foreign Policy, or Opening the Black Box », pp. 161-185. Voir également Id., The Elusive Quest Continues. Theory and Global Politics, Upper Saddle River, Prentice Hall, 2003.

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

و يهدف المؤلفون الذين يؤيدون المنهج البيروقراطي إلى شرح قرار السياسة الخارجية من خلال تحليل العملية البيروقراطية. حيث يتميز الأخير بصراع بين المصالح المتباينة.¹ هذا النهج يتعارض مع النهج العقلاني الذي بموجبه لا تمثل الدولة إلا فاعلا موحدا يتصرف وفقا لتعظيم مصالحها. من هذا المنظور ، تتكون الدولة من العديد من الفاعلين. ومع ذلك، فإن هذا المنظور له فرضية أنه في عالم حيث توجد العديد من المشاكل ، يركز الفاعلون البيروقراطيون وفقا لأهدافهم على المشكلات التي تبدو لهم الأكثر أهمية. و يفترض هذا النهج أن أهداف الجهات الفاعلة و كذلك الخيارات التي يتخذونها فيما يتعلق بالمشكلات التي يتعين حلها متناقضة. و لم يتم تحديد أهداف السياسة الخارجية وفقا لاستراتيجية محددة. إنها بالأحرى نتيجة موقف هؤلاء الفاعلين وحدودهم ومعلوماتهم.² و تشير هذه الفرضية في الواقع إلى درجات مختلفة من عقلانية الأفراد الذين يشكلون الجهاز البيروقراطي.³ في الواقع ، لا يمتلك جميع الأفراد المعلومات اللازمة لإجراء عقلائي يتم اتخاذه وفقا لمصالحهم.

كما يتضمن هذا النهج دراسة متعمقة للجهاز البيروقراطي و الجهات الفاعلة فيه. على الرغم من أن الفرد هو الفاعل في قلب هذه العملية، إلا أن ديناميكيات المجموعات و المؤسسات تعتبر أيضا جهات فاعلة. عملية صياغة السياسة الخارجية هي نتيجة المفاوضات بين هذه الجهات. تتم هذه المفاوضات وفقا للعديد من المعايير بما في ذلك التسلسل الهرمي للفاعلين و موقفهم و مصالحهم. إن قرار السياسة الخارجية الذي ينبثق من هذه العملية المعقدة ليس خيارا يعكس الحل الأمثل لمشكلة دولية ، بل نتيجة المنافسة المكثفة (عملية مساومة وتسوية) (un processus de bargaining et de compromis)) بين صانعي القرار ومختلف مكونات البيروقراطية. و يُنظر إلى العلاقة بين هذه المكونات على أنها لعبة قوة. يتم النظر في العديد من المتغيرات، مثل موقف الفاعلين

¹ -Graham, T. ALLISON, *Essence of Decision. Explaining the Cuban Missile Crisis*, Boston, Little, Brown, 1971 ; M.H. HALPERIN, *Bureaucratic Politics and Foreign Policy*, Washington, Brookings Institution, 1974 ; M.H. HALPERIN et A. KANTOR, « The Bureaucratic Perspective. A Preliminary Framework », in M.H. HALPERIN et A. KANTOR, *Readings in American Foreign Policy*, Boston, Little, Brown, 1974 ; C.F. HERMANN, « Bureaucratic Constraints on Innovation in American Foreign Policy », in C.W. Jr. KEGLEY et E.R. WITKOPH (dir.), *Perspectives on American Foreign Policy*, New York, St. Martin's Press, 1983, pp. 390-409 ; I.M. DESTLER, *Presidents, Bureaucrats, and Foreign Policy*, Princeton, Princeton University Press, 1972. L'ouvrage principal adoptant cette perspective pour l'analyse de la politique commerciale est certainement le suivant, I.M. DESTLER, *American Trade Politics*, 4e éd., Washington, Institute for International Economics, juin 2005.

² - G. ALLISON et M.H. HALPERIN, « Bureaucratic Politics. A Paradigm and Some Policy Implications », *World Politics*, vol. 24, 1972, pp. 40-72. 43.

³ - J. BENDOR et T.H. HAMMOND, « Rethinking Allison's Models », *American Political Science Review*, vol. 86, no 2. 1992, p. 302.

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

تصوراتهم للظاهرة ، والأهداف والمصالح المختلفة للفاعلين، و القيود الزمنية التي تؤثر عليهم، و قنوات الاتصال بين الفاعلين.

هناك نهج تحليلي آخر، على الرغم من الإبقاء على تنظيم الدولة كمتغير توضيحي ، إلا أنه يتبنى منظورًا أكثر وضوحًا. يتصور نهج "الدولة كفاعل" (المتمركز حول الدولة) الدولة كفاعل موحد يسعى لتحقيق أهداف مرتبطة بالمصلحة الوطنية. هذا النهج يتعارض مع النموذج البيروقراطي الذي يعتبر أنه يبالغ في تقدير استقلالية أهداف المنظمات البيروقراطية. بالإضافة إلى ذلك ، ينتقد مؤيدو نهج الدولة التحليل البيروقراطي لاستخفافه بأهداف الدولة المأخوذة في مجملها وفيما يتعلق بالانتظارات المجتمعية.¹

و يركز نهج الدولة التحليل على الحفاظ على النظام في سياق القيود الداخلية و الخارجية على جهاز الدولة. هذا النهج نابع من مفهومه للسياسة. تُفهم السياسة هنا من زاوية القواعد و سيطرة الدولة وليس كظاهرة لتخصيص و توزيع الموارد. يجب أن تُفهم الدولة من هذا المنظور على أنها جهة فاعلة بحد ذاتها. و بالتالي يتم تحليلها كمتغير مستقل أو وسيط. وتجدد الإشارة إلى أن طريقة تصور الدولة هذه تتعارض مع النهج المنهجي والمجتمعي. وفقًا لهذا النهج، لا يمكن تحليل الدولة على أنها مرآة بسيطة لخصائص و متطلبات المجتمع. كما أن الدولة لا تتشكل بفعل قيود هيكلية. من خلال موضوع التحليل ، فإن هذا التيار يتجاوز مختلف مجالات التخصص.²

فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية ، أظهر مؤلفون مثل Stephen Krasner³ أن القادة يمكنهم اتباع سياسات مستقلة تكون ثمرة أهدافهم الأيديولوجية و ليس تفضيلات المجموعات الاجتماعية المختلفة. ومع ذلك ، فإن هذه الأهداف تقع فوق صراع جماعات الضغط المختلفة التي تحاول التأثير على السياسة الاقتصادية في مجالات معينة. وهكذا ، يؤكد Stephen Krasner بأن صناعات السياسة

¹ - Pour une critique de l'approche bureaucratique issue de la démarche étatique, consulter Stephen D. KRASNER, « Are Bureaucracies Important ? », Foreign Policy, no 7, 1972, pp. 159-179 ; Robert J. ART, « Bureaucratic Politics and American Foreign Policy. A Critique », Policy Sciences, vol. 4, 1973, pp. 467-490.

² - Pour une description de la genèse de cette démarche théorique dans la perspective plus large de la science politique, voir Stephen D. KRASNER, « Approaches to the State. Alternative Conceptions and Historical Dynamics », Comparative Politics, vol. 16, no 2, 1984, pp. 223-246. Pour un plaidoyer en faveur d'une démarche étatique rigoureuse et un repositionnement de l'appareil étatique comme variable indépendante, voir Eric A. NORDLINGER, « Taking the State Seriously », in Myron WEINER et Samuel P. HUNTINGTON, Understanding Political Development, Boston, Little, Brown, 1987, pp. 353-390.

³ - Stephen KRASNER, Defending the National Interest. Raw Materials Investments and US Foreign Policy, Princeton, Princeton University Press, 1978.

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

الأمريكيين مدفوعة بمفهومهم الخاص للمصلحة الوطنية. على عكس النهج المجتمعي ، الذي يعتبر أن الدولة لا تستطيع السعي لتحقيق أهداف لا يمكن أن تكون نتيجة مطالب واحتياجات اجتماعية، فإن الفرضية الأولى لهذا النهج هي أن هناك تمييزاً عميقاً بين الدولة و المجتمع. وبالتالي فإن الدولة مستقلة والأهداف التي تسعى لتحقيقها تختلف عن مجموع المطالب المجتمعية. تتوافق أهداف الدولة مع المصلحة الوطنية. و يتجلى السعي وراء المصلحة الوطنية من خلال السعي وراء المصالح المادية أو تطبيق الأهداف الأيديولوجية المستمدة من المعتقدات حول كيفية عمل المجتمع. وبالتالي فإن هذا النهج يقوم على فرضية أن الدولة تحاول تطبيق المصلحة الوطنية ضد مقاومة الفاعلين المجتمعيين و الدوليين. وهكذا تحاول الجهات الحكومية التغلب على المعارضة التي يواجهونها.

من الضروري ، وفقاً لهذا النهج، تحديد المصلحة الوطنية في قطاع معين من أجل تقييم سلوك الدولة فيما يتعلق بهذا القطاع.¹ بعد ذلك، من الضروري تقييم قدرة الدولة على تنفيذ الأهداف المرتبطة بالمصلحة الوطنية. ومع ذلك ، فإن تطبيق سياسات الدولة يمكن أن يولد صراعات مع الفئات الاجتماعية التي تتعرض مصالحها الخاصة للتهديد من خلال تنفيذ المصلحة الوطنية. في هذه الحالة، تعيق قيود الفاعلين الاجتماعيين تنفيذ سياسات الدولة. و تتمثل السمة المركزية لقدرة الدولة هي قوتها الداخلية.

و تُعرّف هذه القوة بأنها قدرة صانعي القرار على تعديل سلوك الفئات الاجتماعية العاملة داخل المجتمع. و تختلف هذه القدرة وفقاً لمجالات السياسة التي تتدخل فيها الدولة، و بالتالي وفقاً لدائرة صانعي القرار المعنيين. ستكون الدولة قادرة على تطبيق أهدافها بشكل أكثر فعالية إذا كانت قادرة على تقديم رؤية شاملة متماسكة لقضية ما تسمح لها بتوجيه جدول الأعمال، و تحويل معارضة محتملة إلى جهة فاعلة مواتية.² و وفقاً لهذا المفهوم ، يمكن للدولة ، ولكن بشكل متواضع ، تشكيل المجتمع الذي تحاول إدارته.

¹ - على عكس مؤيدي النهج الواقعي مثل Robert Gilpin, Hans Morgenthau et Kenneth Waltz الذين يحددون المصلحة الوطنية بشكل استنتاجي وفقاً لتكوين النظام الدولي ، يتقدم Stephen Krasner بشكل استقرائي. إنه يحدد تفضيلات صانعي السياسة الأمريكيين المرتبطة بالمصلحة الوطنية. لكي يتم استيعابها في المصلحة الوطنية ، يجب أن تكون هذه التفضيلات ثابتة بمرور الوقت ، وأن ترتبط بالمصالح الاجتماعية وتحافظ على تسلسل هرمي للأولويات.

² - Stephen KRASNER, op. cit., p. 19

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

في دراسته المقارنة للسياسات الاقتصادية للبلدان الأكثر تصنيفًا (G-6) ، يفترض Peter Katzenstein أن العلاقة بين الدولة و المجتمع هي التي تحدد السياسة الاقتصادية الخارجية في فترات تاريخية معينة.¹ و يفترض هذا النهج أن العلاقة بين جهاز الدولة و البنية المجتمعية للدولة تحدد سلوك الدولة. بالنسبة لهذا المؤلف ، فإن بنية التحالفات الموجودة داخل المجتمع هي التي تمارس ضغوطاً حمائية على الدولة. و يحدد النظام الدولي السياق لأن الضغوط المجتمعية تكون ضعيفة في أوقات الوفرة و شديدة في أوقات التراجع. يكمن تفسير درجة انفتاح السياسة التجارية في مثل هذا النهج في العلاقة بين الدولة و المجتمع.² المجتمع ، من هذا المنظور ، يُنظر إليه على أنه قيد على الدولة.

لقد طور Katzenstein ، لأغراض المقارنة، تصنيفاً للعلاقة بين الدولة و المجتمع. و هكذا تُعرّف الدول على أساس عينة من الدول القوية و الضعيفة. و وفقاً للتصنيف الذي طوره Katzenstein ، فإن الدولة القوية، أي مستقلة عن المجتمع، ستقاوم الضغوط أكثر من الدولة الضعيفة - وبالتالي قابلة للنفوذ إلى المطالب المجتمعية - في نفس الظروف،³ يفترض هذا النهج المقارن أن الدولة و البعد المجتمعي يلعبان دوراً رائداً في طبيعة السياسة التجارية. ومع ذلك ، فإن هذا النهج يهدف بشكل أساسي إلى شرح تنوع السلوك الحكومي الذي يتم مواجهته في القضايا التجارية. في الحالة الأمريكية ، يوضح نهج الدولة أن أحد محددات قدرة الدولة على تحقيق أهدافها هو ساحة صنع القرار التي يتم اتخاذ القرار من خلالها.⁴ ستكون قدرة الدولة أقوى في المناطق التي لا يلزم فيها تفويض من الكونغرس. في الواقع ، عندما تكون الموارد التشريعية في منطقة معينة بيد الكونغرس ، فإن السلطة التنفيذية ستضطر إلى تقديم تنازلات.

يقدم النهج المؤسسي الجديد L'approche néo-institutionnelle مقارنة أخرى تركز بشكل مباشر أكثر على المؤسسات كعامل حاسم في الغرض من السياسات. كانت الرغبة في تطوير منظور نظري مؤسسي جديد في تحليل السياسة الخارجية الاقتصادية، وبشكل أكثر تحديداً في السياسة التجارية، نتيجة عمل مجموعة من الباحثين المتخصصين في تحليل السياسة الاقتصادية الذين أعدوا

¹ - Peter J. KATZENSTEIN (dir.), *Between Power and Plenty. Foreign Economic Policies of Advanced Industrialized States*, Madison, University of Wisconsin Press, 1978

² - Stephen KRASNER, « United States Commercial and Monetary Policy. Unraveling the Paradox of External Strength and Internal Weakness », *International Organization*, vol. 31, 1977 pp. 51-88

³ - John G. IKENBERRY, David A. LAKE et Michael MASTANDUNO, *The State and American Foreign Economic Policy*, op. cit., p. 11

⁴ - Stephen KRASNER, *Defending the National Interest: Raw Materials Investments and US Foreign Policy*, op. cit., p. 19.

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

مجموعة من المقالات المنشورة سنة 1988.¹ كان الهدف من هذه العملية هو التفكير في المكانة التي يجب أن تحتلها المؤسسات كعامل توضيحي في القرار المتعلق بالسياسة الاقتصادية الخارجية. بالنسبة للجزء الأكبر ، فإن العمل المنفذ في مجال تحليل السياسة الخارجية الاقتصادية الذي يتبنى منظورا مؤسساتيا مبني على أسس نهج "الدولة بصفتها فاعلاً" (المتمركز حول الدولة) (statecentric) هو جزء من المؤسسة التاريخية. هذا التيار ، الذي تنتشر تطبيقاته على نطاق واسع في العديد من المجالات الفرعية للعلوم السياسية ، له افتراض مركزي مفاده أن المؤسسات مستقلة ولها قواعدها الخاصة. وبالتالي، فإن هذه الفرضية تتعارض مع الأعمال التي تركز على المحددات الاجتماعية التي تعتبر جهاز الدولة بمثابة صندوق أسود يعمل بمثابة وعاء لضغوط البيئة الاجتماعية. الفكرة المركزية لهذا النهج هي أنه يجب التعامل مع المؤسسات كعامل محدد و ليس مجرد هيكل. تشمل المؤسسات ، وفقاً لهذا النهج ، القواعد و المعايير التي تحدد الاتجاه الذي ستتخذه السياسة. وهكذا ، لم تعد المؤسسة هي العنصر المحايد الذي تحدث فيه علاقة القوة بين الفاعلين، كما يتصورها النموذج البيروقراطي، بل أصبحت عنصراً من عناصر التنشئة الاجتماعية.²

¹ - John G. IKENBERRY, David A. LAKE et Michael MASTANDUNO (dir.), « The State and American Foreign Economic Policy », International Organization, vol. 42, no 1, 1988.

² - Guy PETERS, « The Policy Process. An Institutionalist Perspective », Administration publique du Canada, vol. 35, no 2, 1992 p. 162.

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

تهدف تحليلات السياسة التجارية ، المستوحاة من المنهج المؤسسي الجديد ، إلى سد الفجوات في المناهج التي تعتمد على مستويات التحليل المجتمعي و النظامي. حول هذا الموضوع ، تؤكد Judith Goldstein أن دراسة السياسة التجارية التي لا تأخذ في الاعتبار المتغيرات المؤسسية، لا يمكن أن تكون مرضية. من هذا المنظور، تشكل المؤسسات مسار المطالب التي تفرض على الدولة في مجال معين. إنهم يوجهون ويولدون ضغوطاً مجتمعية. و يعتبر هذا النهج أن المؤسسات تنشأ، سواء بشكل متعمد أو عرضي، من الاستراتيجية السياسية و الصراع. إلى هذا الحد ، يعتبر سياق إنشاء الإطار المؤسسي بعداً أساسياً لفهم المؤسسات ذاته.¹ تشير الأدبيات إلى أن الهياكل المؤسسية تحدد صنع القرار ، و في نهاية المطاف، صياغة السياسات في مجال السياسة التجارية.²

باختصار ، يمكن القول أن الأعمال النظرية من منظور الدولة متنوعة و هي تحدد العديد من المتغيرات التي تؤثر في صياغة الخيارات في مجال السياسة التجارية. المناهج التي تم تقديمها دفعت بالباحثين إلى الاهتمام بنشاط الدولة و إفساح المجال للبعد الاستراتيجي الذي تتضمنه السياسة التجارية. من المفيد أن نتذكر من الأعمال التي تركز على المقاربة الحكومية أن القادة يمكنهم اتباع سياسات مدفوعة بأهدافهم الأيديولوجية و ليس على أساس مجموع تفضيلات المجموعات الاجتماعية و الشركات المتعددة الجنسيات. و مع ذلك ، يبدو أن الباحث يظل منتبهاً بشكل خاص للعلاقة بين الضغوط المجتمعية و القرارات المتعلقة بتوجه السياسة التجارية المنبثقة من الدولة.

كما رأينا ، تم بذل جهود جماعية كبيرة لتحديد الأدوات النظرية في تحليل السياسة التجارية. كانت نتيجة هذه الجهود تنوع التفسيرات و ليس نهجاً نهائياً قادراً على شرح الظاهرة الكاملة لعملية صنع القرار في مجال السياسة التجارية.³ ومع ذلك، فإن هذا الوضع مشابه لما يواجهه المرء في الحقول الفرعية التحليلية الأخرى. على سبيل المثال، مثل جهود التنظير التي بذلت في تحليل السياسة الخارجية. و لقد شهدت الأعمال النظرية في تحليل السياسة التجارية انتشاراً كبيراً منذ منتصف السبعينيات ، ولكن تظل الحقيقة أنها لم تسمح بصياغة مناهج توليفية عالمية مماثلة لما تم تحقيقه في

¹ - Ibid., pp. 13-17

² - Judith GOLDSTEIN et Stephanie Ann LENWAY, « Interest or Institutions. An Inquiry into Congressional. ITC Relations », International Studies Quarterly, vol. 33, no 3, 1989, p. 306

³ - Pour un constat en ce sens, consulter « Decisionmaking Explained. The How and Why of Policymakers Behavior », le chapitre 6 de Stephen D. COHEN, Joel R. PAUL et Robert BLECKER, Fundamentals of US Foreign Trade Policy. Economics, Politics, Laws, and Issues, Boulder, Westview Press, 1996, pp. 121-140. Voir également Stephen D. COHEN, Robert A. BLECKER et Peter D. WHITNEY, Fundamentals of US Foreign Trade Policy. Economics, Politics, Laws, and Issues, 2e éd., Boulder, Westview Press, 2003.

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

تحليل السياسة الخارجية.¹ لا نجد نماذج نظرية عملية و متطورة تجمع في إطار تحليلي واحد متغيرات من المجالين النظامي و المجتمعي ومن مختلف أبعاد الدولة والمؤسسات. و باختصار، من المهم التعامل مع المحددات المسؤولة عن قرار السياسة التجارية بطريقة متكاملة و الاستفادة من المستويات التحليلية الثلاثة لشرح توجه السياسة. ومع ذلك ، ليس هناك شك في أن تحليل العوامل المجتمعية، مثل تكوين تحالفات الشركات و مراعاة مواقفها فيما يتعلق بتحرير التجارة الدولية، لا يزال ضروريًا لفهم توجه السياسة التجارية.² يبدو أنه يجب علينا أيضًا النظر إلى نشاط الدولة و إفساح المجال للبعد الاستراتيجي الذي تتضمنه أي سياسة تجارية بالضرورة. لهذا السبب، من المفيد اعتبار الدولة جهة فاعلة مستقلة قادرة على تشكيل مصير السياسة التجارية. علاوة على ذلك ، من المفيد أيضًا ملاحظة أن الجهود النظرية التي تتناول المحددات المنهجية للسياسة التجارية تواجه صعوبات في تفسير قرار السياسة دون اللجوء إلى عوامل خاصة بهيكل الدولة.

2- الاقتصاد السياسي للحماية

1-2- طبيعة الاقتصاد السياسي للحماية

أشرنا سابقا إلى أن التدابير غير التعريفية المستعملة من أجل تحقيق أهداف السياسة العمومية، يمكن كذلك أن تستخدم من أجل تحقيق أهداف غير مشروعة. و لذلك، يكون من الصعب تحديد بكل دقة ما الذي يدفع الحكومات إلى تطبيق التدابير غير التعريفية. و في هذا المجال، تشير الأدبيات الاقتصادية في إطار ما سمي "الحماية للبيع" (La protection à vendre) إلى أن القطاعات المنظمة أو التي تمارس ضغوطات تكون جد مفضلة. و داخل الجماعات المنظمة، فإن الشركات التي تتعرض لمنافسة الواردات تحصل عموما على حماية، بينما الشركات المصدرة تحصل على دعم على الصادرات. و في هذا المجال، يتوقع كل من Grossman & Helpman أن القطاعات غير المنظمة سيتم معاقبتها. فالمنتجون الذين يتعرضون لمنافسة الواردات سوف يكون عن طريق دعم الواردات، و

¹ - Maurice A. EAST, Stephen A. SALMORE et Charles F. HERMANN, Why Nations Act, Theoretical Perspectives for Comparative Foreign Policy Studies, Beverly Hills, Sage Publications, 1978 ; J. WILKENFELD et al., Foreign Policy Behavior, The Interstate Behavior Analysis Model, Beverly Hills, Sage Publications, 1980.

² - Pour une analyse dans cette perspective, Jean-François FORTIN, « Les groupes d'intérêt et la formulation de la politique commerciale des États-Unis pendant la période de préparation du cycle d'Uruguay 1982-1986 », Études internationales, vol. 32, no 3, septembre 2001, pp. 545- 572 ; David R. MARES, op. cit., pp. 193-223 ; Edward D. MANSFIELD et Marc L. BUSCH, op. cit. Consulter un des ouvrages centraux de l'approche sociétale, Raymond A. BAUER, Ithiel de SOLA POOL et Lewis Anthony DEXTER, American Business and Public Policy. The Politics of Foreign Trade, 2e éd., Chicago, Aldine-Atherton, 1972.

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

القطاعات المصدرة عن طريق رسوم الصادرات.¹ فالقطاعات التي تتميز بمرونة طلب الواردات ضعيفة ستستفيد من حماية و دعم جد مهم. في الواقع، الحكومة تفضل رفع مساهمة القطاعات التي يكون فيها ارتفاع الحماية يتعرض المجتمع إلى خسائر أقل.

أخيراً، القطاعات التي يكون تغلغل الواردات فيها ضعيفا ستستفيد من حماية أكبر،² و هذا يعود إلى أن في القطاعات التي تكون الحماية الداخلية مهمة، فإن المنتجين سيربجون أكثر من ارتفاع السعر المحلي، بينما الاقتصاد لديه القليل مما يخسره من الحماية عندما يكون حجم الواردات ضعيفا. و على أساس معطيات خاصة بالولايات المتحدة الأمريكية، فإن العديد من الدراسات التجريبية أكدت أن الأنماط الملاحظة للحماية و الضغوطات على السلطات العمومية تكون متوافقة مع تقديرات نماذج الحماية للبيع (Goldberget Maggi, 1999, Gawade & Bandyopadhy, 2000, Facchini et al.2005, Bombardini, 2008).³

إن غياب الشفافية لتدبير غير تعريفي ما، يمكن كذلك أن يكون إشارة موجبة بوجود حماية كامنة. فالمسؤولون السياسيون بعين المكان تكون لهم مصلحة لإخفاء تحويل كل المداخل لجماعات الضغط و المصالح. فكلما كانت التدابير شفافة، كلما كانوا يتمتعون بهامش مناورة من أجل خدمة مصالح ناخبهم.

إن كل المبررات التي تم معالجتها في الدراسات البحثية مرتبطة بزيادة الرفاهية الاجتماعية عن طريق استعمال التدابير غير التعريفية من أجل تصحيح فشل السوق أو الاستفادة من قوة السوق الدولي لدولة أو شركة. و مع ذلك، فإن المسؤولين السياسيين يمكن أن تكون لهم مبررات أخرى غير تلك المتعلقة برفاهية المواطن. فمثلا يمكن يكونوا خاضعين للمساهمات المالية لجماعات المصالح الخاصة الذين يرغبون أن يكون لهم تأثير على السياسة التجارية (Grossman et Helpman, 1994). و في هذه الحالة فالحماية التجارية "البيع" (Protection à vendre) تكون الأعلى من

¹ - و هذا بسبب أن جماعات الضغط لها كذلك مصالح كمستهلكين و أنهم يستفيدون من حماية ضعيفة في القطاعات التي ليست لهم.

² - يجب الإشارة هنا أن الدراسة التجريبية التي قام بها كل من (Maggi & Rodriguez-clare (2000) وصلت إلى نتيجة عكسية. فقد لاحظ الباحثون أن مستوى الحماية يرتفع مع تغلغل الواردات، في نفس الوقت في القطاعات الحمية بواسطة رسوم جمركية و في القطاعات الحمية بقيود كمية.

³ - لمزيد من المعلومات ، يمكن الرجوع إلى كل من:

Goldberg,P.K et Maggi,G., Protection for sale: An empirical Investigation, American Economic Review 89 (5). 1999: 1135-1155

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

حيث العرض. فإذا كانت السياسات العامة خاضعة لتأثيرات جماعات الضغط و المصالح، فهذا يظهر من خلال هيكلية الحماية المعروضة و طبيعة الضغوطات الممارسة.¹

إن الدراسة الأولية التي قدمها كل من Grossman & Helpman تأخذ فقط بعين الاعتبار استعمال الرسوم على التجارة-تعريفات جمركية، دعم الواردات، رسوم و اعانات التصدير-من طرف المسؤولين السياسيين و الذين سيتعرضون لتأثيرات جماعات المصالح. قدم Levy (2003) بعض الانتقادات لهذه المقاربة موضحة من خلالها أن هذه المقاربة تفترض جهات عقلانية فاعلة (acteurs rationnels) مطلعين بشكل كامل حول من الذي سيشارك في الفائض. و هذا لا يفسر اللجوء الى التحديد الكمي للصادرات، و الذي يعتبر أحد الأدوات غير الفعالة لتحويل المداخل إلى جماعات مصالح فتوية ما دام أن الدولة تتعرض لانحياز معدلات التبادل.²

إن الدراسات اللاحقة حول الحماية للبيع (Protection à vendre) و سعت مجال التحليل إلى التدابير غير التعريفية الأخرى- حيث درس كل من (Maggi & Rodriguez-Clare, 2000) مثلاً الحالة التي يقوم فيها الموردون بتقديم أو تسديد مساهمات مالية للمسؤولين السياسيين القائمين. فمصالح المستوردين تكون متعارضة مع مصالح المنتجين المحليين الذين يستفيدون من القيود المفروضة على الاستيراد.³ و مع ذلك، إذا كان تم منح حماية، فعلى أي حال، فإن المستوردين يفضلون أن تأخذ شكل حصص استيراد (contingents d'importation) بدل تعريفات جمركية، لأنهم يمكن أن يستفيدوا من الربح (Rente contingentaire) و هو الدخل الناتج عن الواردات التي تتم في حدود الحصص. بدل أن تكون مبررة بهدف السياسة العمومية، فإن استعمال الحصص يبين بكل بساطة تأثير المستوردين على المسؤولين السياسيين. و في هذا المجال يشير كل من Maggi & Rodriguez-clare أنه يمكن للمصدرين بالطبع ممارسة ضغوطات سياسية. و هذا يمكن أن يفسر اللجوء الى التحديد الطوعي للصادرات، الربح (Rente contingentaire) الذي يذهب الى المصدرين الأجانب و ليس إلى المستوردين المحليين.

إن السياسات الخالقة للمصالح الفتوية (politiques captis des intérêts) يمكن أن تستخدم تدابير الصحة و الصحة النباتية و الاجراءات التقنية (OTC/SPS) أو أي اجراءات جمركية من أجل

¹ - Grossman, G.M et Helpman, E., Protection for sale, American Economic Review 84 (4) 1994: 833-850.

² - Levy, P.I, Non-tariff barriers as a test of political economy theories, dans Mitra, D. & Panagariya, A. (eds), The Political Economy of trade, aid, and foreign investment policies, Elsevier B.V, Amsterdam, 2003.

³ - Maggi, G. & Rodriguez-Clare, A., Import Penetration and the Politics of Trade Protection, Journal of International Economics 5 (12) 2000: 287-304.

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

تحويل الارباح الى صالح المشرعين (Abdel-Koch, 2010).¹ و هناك حقيقة تم ملاحظتها في النظرية الجديدة للتجارة الدولية (Melitz,2003, Helpman & et al,2004, Chaney,2008) و تتمثل في أنه فقط بالنسبة للشركات الأكثر إنتاجية في دولة ما تكون مصدرة. هذا الوضع المجرد يفسر عن طريق الفرق الكبير في إنتاجية الشركات "عدم تجانس الشركات - Hétérogénéité des entreprises"، و كذلك عن طريق وجود تكاليف ثابتة لا يمكن تحملها إلا مرة واحدة من أجل النفاذ إلى السوق الأجنبي، مثل تكاليف المعلومات حول السوق، تكلفة وضع نظام للتوزيع، أو تكلفة إحترام التشريعات التقنية الأجنبية. و يظهر أن التكلفة الثابتة للتصدير أساسية من أجل تحديد ما هي الشركات التي يمكنها النفاذ إلى الأسواق الأجنبية و ما هي الشركات التي لا يمكنها تحقيق ذلك.²

إذا افترضنا أن الدولة المستوردة تشترط أن كل المنتجات الأجنبية تكون مطابقة مع تدابير الصحية و الصحة النباتية و التدابير التقنية المحلية (OTC/SPS)، بشرط أن يرفع التكلفة الثابتة للتصدير، فإن الشركات الأجنبية الأقل إنتاجية ليس لديها ما يكفي من الإيرادات من أجل تغطية هذه التكلفة الثابتة من أجل النفاذ الى السوق الأجنبي، و بالتالي فإنها ستغادر هذا السوق. و سيؤدي ذلك إلى تخفيض مستوى المنافسة في الدولة المستوردة و يرفع الحصة السوقية و مكاسب الشركات المحلية. إن الحكومة الجاذبة للمنتجين المحليين يمكن أن تستفيد من الزامية احترام تدابير OTC/SPS من أجل الرفع من مكاسب المنتجين.

في الأدبيات المخصصة للحماية للبيع، تم افتراض أن التدابير غير التعريفية يتم استعمالها بشكل واسع اليوم لأن الاتفاقيات التجارية و القواعد متعددة الاطراف، تحد أكثر فأكثر من استعمال التعريفات الجمركية. و مع ذلك، ليس فقط السبب الوحيد لاستعمال التدابير غير التعريفية من طرف المسؤولين السياسيين. كما تم تفسيره سابقا، يمكن أن يفضل المسؤولين السياسيون استعمال التدابير

¹ - Abel-Koch,J, Endogenous Trade with heterogenous firms, Discussion Paper 93, Center for doctoral Studies in Economics, Université de Mannheim, 2010.

² - لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى:

Chaney,T., Distorted Gravity: the intensive and extensive Margins of international Trade, American economic review 98 (4) 2008: 1707-1721.

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

من نوع OTC/SPS لأن غموضها يحد من الخطر الانتخابي المرتبط باستعمالها (Sturn, 2006),¹ (Coate & Morris, 1995, Kono, 2006).

2-2- العرض والطلب على الحماية التجارية: إطار مفيد لفهم الاقتصاد السياسي للحماية

يلاحظ من مختلف الأدبيات الاقتصادية أن الإطار المشترك المستخدم لتنظيم مناقشة الاقتصاد السياسي للسياسات التجارية هو القواعد المعروفة و المؤلفون لدى جميع الباحثين المتعلقة بجوانب العرض والطلب. و في هذا الجانب قدم الاقتصادي البارز Rodrik (1995، 1459) نموذجا تخطيطيا بسيطا لهذه القواعد.² كما خصص الاقتصاديون جانب كبيرا من الاهتمام و التحليل الخاص بدراسة عوامل جانب الطلب مثل تفضيلات الناخبين أو الأفراد ، الذين يُعتقد غالبا أنهم مرتبطون بمصالحهم الاقتصادية الضيقة. كما ركز الاقتصاديون وبعض علماء السياسة على محددات وتأثيرات العمل الجماعي من قبل أعضاء مجموعات المصالح، التي تضغط على الحكومة أو تقدم مساهمات مالية خلال الحملات الانتخابية مقابل الحصول على خدمات خاصة.

و تشير العديد من الأبحاث إلى أن السياسة التجارية الداخلية (Politique commerciale endogène) و القائمة على الاقتصاد السياسي للحماية، تقدم إجابات حول السؤال المتعلق بلماذا يوجد حماية تجارية تستفيد منها بعض القطاعات الاقتصادية على حساب قطاعات أخرى؟. كما تشير هذه الأدبيات إلى أن نظرية السياسة التجارية الداخلية تتبنى تحليلا يعتمد على فرضيات بسيطة فيما يخص الإطار المؤسساتي الذي يتم من خلاله تطبيق الاختيارات في مجال السياسة التجارية للعديد من الدول. كما أنها تقدم فرضيات أخرى فيما يتعلق بموضوع المتدخلين في مجال تحديد مسار و اختيارات هذه السياسات سواء كانوا عبارة عن ناخبين، أو سياسيين، الذين يفترض أنهم يتمتعون بسلوك عقلاني (تعظيم المكاسب) و سلوك أناني (لا يوجد سلوك الايثار Altruisme). و يبين

¹ - لمزيد من المعلومات، يمكن الرجوع إلى:

Coates, S. ET Morris? S., On the Form of Transfers to Special Interests, Journal of Political Economy 103 (6) 1995: 1210-1235.

Sturn, D.M, Product Standards, Trade Disputes, and Protectionism, Revue Canadienne d'économique 39 (2) 2006: 564-581.

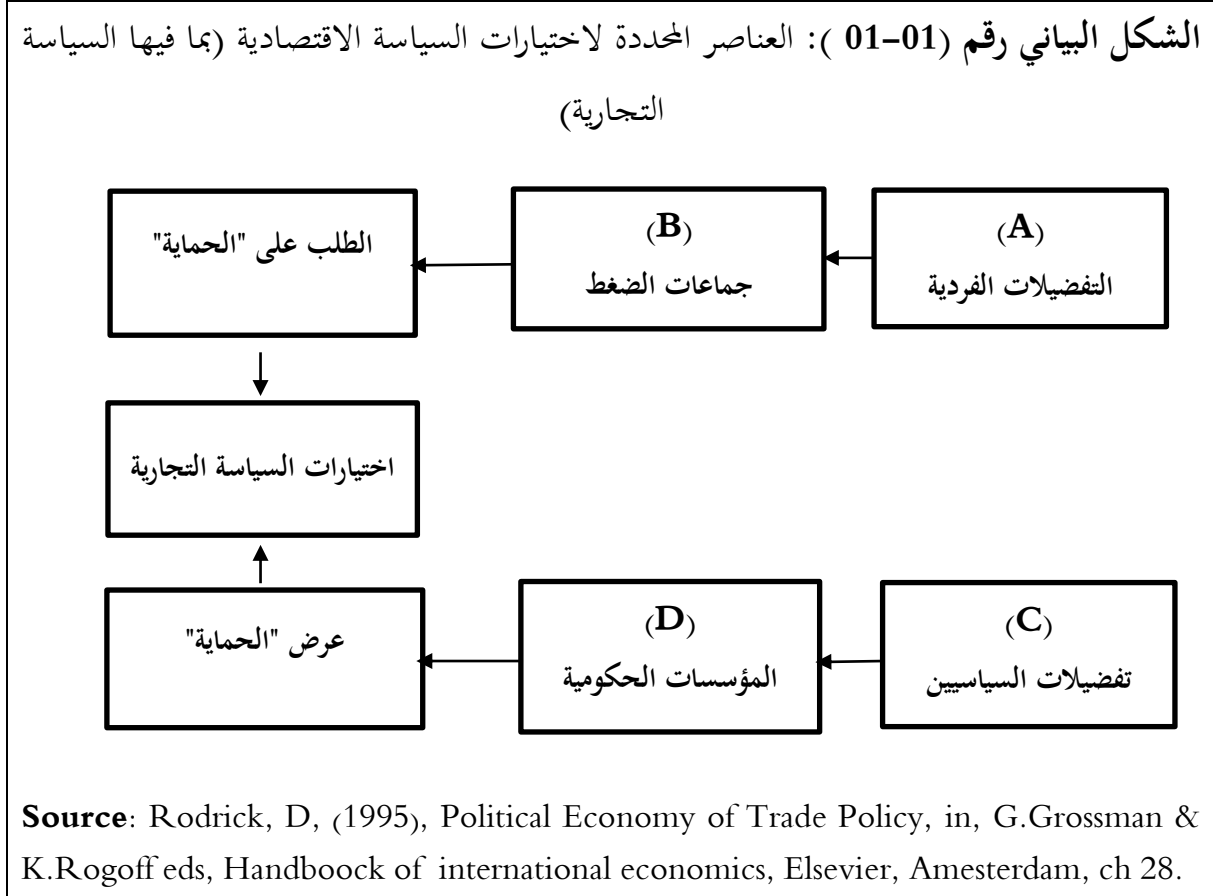
Kono, D., Optimal Obfuscation: Democracy and Trade Policy Transparency, American Political Science Review 100 (3) 2006: 369-384.

² - Rodrik, Dani. 1995. "Political Economy of Trade Policy." In Handbook of International Economics, Volume III, edited by G. M. Grossman and K. Rogoff. Amsterdam, 1995: North-Holland.

———. 1994. "The Rush to Free Trade

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

الشكل التالي أهم العناصر التي تتدخل في تحديد أغلب اختيارات السياسة الاقتصادية بصفة عامة، و السياسات التجارية بصفة خاصة:



1-2-2-محددات الطلب على الحماية

يمثل تكون التفضيلات الفردية من ناحية الطلب على الحماية الجزء الأسهل الذي يتم إضفاء الطابع الرسمي عليه. و في ظل فرضية أن الأفراد يكونون غير معنيين إلا بتحقيق رفايتهم الشخصية، و في سياق معظم النماذج التي تم تقديمها من طرف كل من هيكشر-أولين و ريمون فرنون (H.O و RV)، فمن السهل صياغة تفضيلات الجماعات اعتمادا على ما يتمتعون به من عوامل الإنتاج (الندرة أو الوفرة)، إذا ما كانت هذه التفضيلات غير متنوعة (الصندوق A).

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

و يجب أيضا الإشارة، و لو بطريقة ملخصة كيف أن التفضيلات الفردية التي تتجسد في "الطلب" على الحماية (الصندوق B). مثلا، اذا كان يتم التعرف على التفضيلات من خلال عمليات الاقتراع، فهل الناخب على علم بشكل كامل، أو على العكس من ذلك، جاهل بطريقة عقلانية (لأن تكاليف الحصول على المعلومات تكون جد مرتفعة مقارنة بإمكانيات تحقيق الربح).

في الواقع، و من الناحية العملية، فإن الخيارات الأكثر شيوعًا هي الأحزاب السياسية و جماعات الضغط بدلاً من التصويت، الذي يمثل نظامًا ديمقراطيًا مباشرًا. تقدم هذا الجزء من النموذج يكون جد صعب لأن الأمر يتعلق بأخذ بعين الاعتبار عناصر التنظيم السياسي و مشكلة سلوك القطيع، باعتبار أن الحماية لها خصائص السلعة العامة. و يمكننا التمييز بشكل تخطيطي بين نوعين رئيسيين من التنظيم السياسي: الديمقراطية المباشرة، حيث يقوم الأفراد بالتصويت مباشرة على تدابير السياسة التجارية، و الديمقراطية النيابية أو النظام البرلماني، حيث يتدخل نشاط الأحزاب السياسية و جماعات الضغط.

2-2-2-محددات عرض الحماية التجارية

من جانب العرض، يمكن أن تؤثر الأفكار (Ideas) و الأيديولوجيات (Ideologies) على تفضيلات صانع السياسة. ومع ذلك، فإن خيارات السياسة التي تكون متاحة لصانع السياسة يمكن أن تكون مقيدة من قبل "مؤسسات" الدولة (الصندوق D) في الشكل البياني. و يساعد جانب العرض المحللين بأخذ فكرة حول تفضيلات السياسيين. فهل تكون الرغبة الحقيقية لدى الطبقة السياسية بصفة خاصة تكمن فقط في إعادة انتخابهم، الرغبة في تحويل الموارد إلى الجماعات المفضلة بالنسبة لهم، أو حتى ولائهم لانتمائهم السياسي (الصندوق C) في الشكل السابق؟. هل يكون لدى الطبقة السياسية الحوافز التي تدفعهم إلى تعظيم رفاهية المجتمع؟.

كما يجب أخيرا الأخذ بعين الاعتبار الاطار المؤسساتي (الصندوق D). على سبيل المثال لا الحصر، هل تأتي خيارات السياسة التجارية من الجانب التشريعي أو الجانب التنفيذي؟، وهل يتم شغل المناصب السياسية من خلال التمثيل النسبي أو الأغلبية؟، وهل هناك حدود بالنسبة للمساهمات في الأحزاب السياسية؟، وأخيراً هل هناك ديكتاتورية أو ديمقراطية مباشرة أو الديمقراطية نيابية؟. ما هو دور الالتزامات في مجال المعاهدات الدولية التي صادقت عليها الدولة (المنظمة العالمية

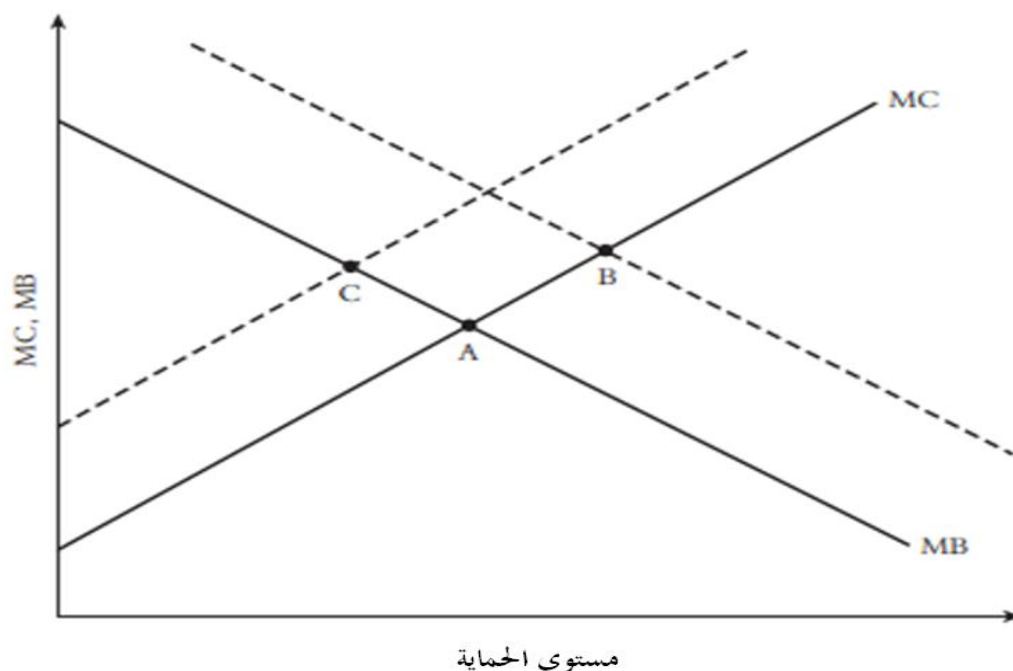
الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

للتجارة، اتفاقيات الشراكة مع مناطق إقليمية)؟. حيث يتم تقديم التوافقات، وهل هناك حوافز معينة لتبادل تصويت الدعم؟ مثلاً، في الاتحاد الأوروبي، فإن السلطة التشريعية تمثل خاصة المصالح الفردية بينما السلطة التنفيذية تمثل مصالح الدول، و تتم التوافقات مجال السياسة التجارية ما بين السلطتين التشريعية و التنفيذية، فالسلطة التنفيذية تبادل دعم السلطة التشريعية من أجل التوقيع على المعاهدات و المبادرات في مجال المفاوضات التجارية، مقابل صلاحية الهيئة التشريعية في مجال المبادرة في مجال سياسات الحصص (على سبيل المثال ، القانون 301 في الولايات المتحدة الأمريكية). و بالعكس، على مستوى الاتحاد الأوروبي، فإن التوافقات تتم بالخصوص ما بين الدول على المستوى الوطني.

تتضمن الدراسة التي قدمها Lavergne (1983 ، 37) مخططاً بيانياً مفيداً يمكن أن يوضح بشكل أكبر كيفية استجابة جانب العرض لتفضيلات صانعي السياسات وضغوط جانب الطلب. و يوضح الشكل البياني أسفله التكاليف الحدية (MC) والعائد (MB) من مستوى الحماية كما يراها صانع السياسة. و تتمثل حدة صنع القرار عند Lavergne هي "الحكومة" (Government). و يشير الميل السالب لمنحنى MB إلى أن إجمالي العوائد التي تعود على صانع السياسة ترتفع مع مستوى الحماية، ولكن بمعدل متناقص. كما يشير المنحدر الإيجابي لمنحنى التكاليف الحدية MC إلى ارتفاع إجمالي التكاليف، ولكن بمعدل متزايد.¹

¹ - Lavergne, Real P. The Political Economy of U.S. Tariffs. Toronto: Academic Press, 1983

الشكل البياني رقم (01-02): نموذج التوازن لمحددات السياسات التجارية عند Lavergne



Rodrick, D, (1995), Political Economy of Trade Policy, p.9.

يلاحظ أنه على مستوى هذا النموذج، يتخذ صانع السياسة قرار العرض (The supply decision) بناء على التكاليف والمنافع المتوقعة، ثم يختار مستوى الحماية الممنوح لجماعات مصالح معينة (صناعة) على أساس هذا الحساب. و في نفس السياق طور الاقتصادي Rodrik (1994) مفهوما ذا صلة أطلق عليه اسم "مؤشر التكلفة إلى العائد السياسي" (Political cost-benefit Ratio). و يتم تحديد التكاليف و المنافع الحدية للحماية لصانع السياسة بدورها، من خلال المصلحة الذاتية و / أو اعتبارات الرفاهية الوطنية. و من أجل تعزيز تحليلاته يستخدم Baldwin (1989) التمييز بين (مقاربة "المصلحة الذاتية الاقتصادية" (Economic self-interest) مقابل مقارنة "الاهتمامات الاجتماعية" (Social concerns) لتنظيم مراجعته الأدبية.¹

كما يتم تحديد التكاليف من خلال الخسائر المتوقعة في الرفاهية الوطنية الناتجة عن السياسة الحمائية. وتشمل هذه التكاليف في أي خسائر في الكفاءة من جانب الإنتاج، بالإضافة إلى خسائر في فائض المستهلك (Consumer surplus)، الذي يشير إلى رفاهية المستهلكين. و عادة ما يتم

¹ - Baldwin, Robert E, "The Political Economy of Trade Policy." Journal of Economic Perspectives 3 (Fall) 1989: 119-135.

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

قياسه على أنه المنطقة الواقعة تحت منحني الطلب. و إذا أدت السياسة الحمائية إلى أنشطة البحث عن الربح (Rent-seeking) من قبل جماعات الضغط، فإن انحراف الموارد الناتج عن الأنشطة الإنتاجية اقتصاديًا سيؤدي أيضًا إلى زيادة تكاليف الحماية. و ستم مناقشة هذه النقطة بمزيد من التفصيل في سياق مراجعة الأدبيات الاقتصادية.

و من وجهة نظر صانع السياسة، ستشمل المنافع أي مكاسب محتملة للرفاهية الاقتصادية التي يمكن تحقيقها من خلال الحماية، بالإضافة إلى أي مكاسب سياسية يمكن لصانع السياسة تحقيقها من خلال فرض سياسة حمائية، بما في ذلك البقاء فترة أطول في المنصب. ويشمل الأخير المساهمات المالية للحملات السياسية التي تبرعت بها جماعات الضغط الحمائية، أو أي شكل آخر من أشكال الدعم السياسي. و تكون الخسائر و المنافع المتوقعة مشروطة بالأفكار و / أو الأيديولوجيات التي يتبناها صانع السياسة، فضلًا عن السياق المؤسسي الأوسع. و يلاحظ أن هذه الاعتبارات موجودة بشكل كبير في كل من أدبيات الاقتصاد و العلوم السياسية.

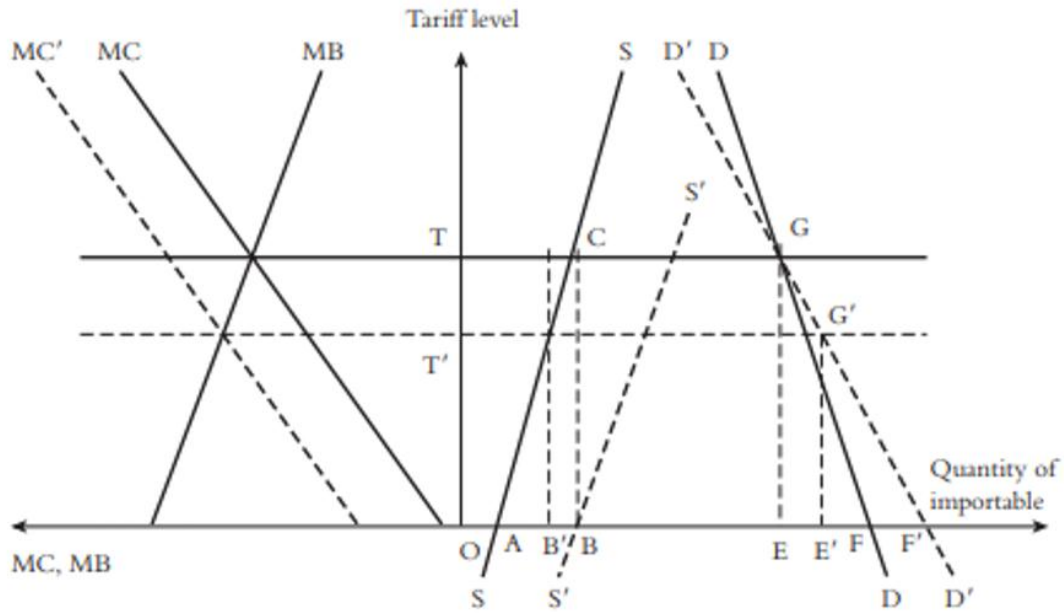
و يمكن تحليل دور المؤسسات أو الأفكار أو الأيديولوجيات المحلية أو الدولية في هذا الإطار. فإذا أخذنا بعين الاعتبار الحالة التي يغير فيها صناع السياسة، لسبب ما، وجهات نظرهم حول مزايا و تكاليف الحماية. لنفترض، على سبيل المثال، أن صناع السياسة مقتنعون فجأة بأن مكاسب الحماية للرفاهية الوطنية أعلى مما كانت تعتقد في السابق. فيمكن أن يكون سبب هذا التغيير في وجهات النظر من قبل صناع السياسة يعود إلى التأثير الذي تمارسه الأفكار أو الإيديولوجيات الحمائية عليهم. كما يمكن لجماعات المصالح الخاصة الترويج لهذه الأفكار، لكن سيكون هذا التأثير مستقلا عن التأثير السياسي البحث لضغوط جماعات المصالح. و يوضح الشكل البياني السابق هذا الإدراك أو التغيير في التفضيلات على أنه انتقال إلى يمين جدول المنافع الحدية (MB).

يؤدي هذا الانتقال إلى زيادة مستوى الحماية التي يوفرها صناع السياسة (أي المسافة الأفقية بين النقطتين A و B في الشكل البياني). بدلا من ذلك، يمكن أن يقتنع صناع السياسة بأن تكاليف حماية الرفاهية الوطنية تكون أعلى مما كان متوقعا في السابق. و سيؤدي هذا التغيير في مدى الإدراك إلى التحول إلى يسار منحني التكلفة الحدية (MC). ثم سينخفض مستوى الحماية التي يمنحها صناع السياسة بالمسافة الأفقية بين النقطتين A و C في الشكل البياني.

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

و في سياق نظرية الاختلافات المحلية (Domestic divergences) كما تم مناقشتها في العمل الذي قدمه Corden (1974 ، الفصل 2) ، تشمل منافع الحماية من وجهة نظر صناع السياسة مكاسب الرفاهية الناتجة عن إزالة الاختلافات المحلية القائمة بين التكاليف الخاصة والتكاليف الاجتماعية (Private and social costs).¹ و تشمل التكاليف خسائر الرفاهية الناتجة عن أي "تشويه المنتجات" (Product distortion) للسياسة التجارية المختارة.² و يوضح الشكل البياني هذه النقاط بشكل أكبر.

الشكل البياني رقم (03-01): نموذج Lavergne للتوازن الخاص حول محددات السياسات التجارية في سياق الاختلافات المحلية في جانب العرض.



Source: Rodrick, D, (1995), Political Economy of Trade Policy, p.10.

¹ - حول نظرية الاختلافات المحلية ، انظر أيضًا النظرية المعممة للتشوهات (The generalized theory of distortions) التي كتبها Bhagwati (1971) كما قام Srinivasan (1996) ، (6-10 بتضمين تحليل موجز حول العلاقة بين "سياسة التجارة الداخلية (Endogenous trade policy) والنظرية المعممة للتشوهات. لمزيد من المعلومات أنظر:

Bhagwati, Jagdish.. "The Generalized Theory of Distortions and Welfare." In Trade, Balance of Payments, and Growth: Papers in International Economics in Honor of Charles P. Kindleberger, edited by J. Bhagwati, R. Jones, R. Mundell, and J. Vanek. Amsterdam: North Holland, 1971.

Srinivasan, T. N. "Generalized Theory of Distortions and Welfare Two Decades Later." In The Political Economy of Trade Policy, edited by R. C. Feenstra, G. M. Grossman, and D. A. Irwin. Cambridge, Mass.: MIT Press. 1996

² - Corden, W. Max.. Trade Policy and Economic Welfare. Oxford: Clarendon Press. CORFO. 1960. Veinte años de labor, 1939-1959. Santiago, Chile: CORFO , 1974-

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

في هذا الشكل البياني ، توضح خطوط MC و MB التكاليف الحدية لصانع السياسة وفوائد حماية الصناعات المتنافسة مع الاستيراد. و يحتوي الجزء الأيمن على منحنيات العرض المحلي (SS) و الطلب (DD) على سلعة قابلة للاستيراد. يمثل المحور الأفقي مستوى السعر الدولي، مما يوضح حالة الاقتصاد الصغير الذي لا يمكن أن يؤثر على هذا السعر، فهو آخذ للأسعار (Price taker). و يوضح الشكل البياني الحالة التي يعتقد فيها صانع السياسة أن التكاليف الاجتماعية المتعلقة بإنتاج سلعة منافسة للواردات تتباعد. أي أن صانع السياسة يتأثر بالأفكار أو الأيديولوجيات التي تبرر على أن التكاليف الاجتماعية المحلية لإنتاج السلعة القابلة للاستيراد أقل من التكاليف الخاصة. كانت هذه هي الحالة التي درسها في الأصل (1965) Johnson¹، حيث يمكن لصانعي السياسات في دولة إدراك مكاسب رفاهية أعلى من الإنتاج المحلي للتصنيع مقارنة بوضعي السياسات في الدول الأخرى.

في الجزء الأيمن من الشكل البياني، يتم التعبير عن جدول التكلفة الحدية الخاصة بالرمز SS (جدول العرض (the supply schedule)) ، كما يتمثل التعبير عن منحني التكلفة الحدية الاجتماعية (social marginal cost curve) بواسطة SS. و بافتراض أنه لسبب ما يمكن استخدام تعريفه استيراد فقط لتصحيح هذا الاختلاف (و هكذا يتم تلخيص من مسألة اختيار أداة السياسة)، عندها يتم فرض تعريفه بالمستوى OT. تعمل هذه السياسة على زيادة الإنتاج المحلي بالمسافة AB. سيكون لهذه السياسة تشويه "المنتج الثانوي The by-product" من جانب الاستهلاك حيث سيكون فقدان فائض المستهلك مساوياً للمثلث EFG. و يُظهر الجزء الأيسر من الشكل البياني منحنيات Lavergne الخاصة بالتكاليف والمنافع الحدية. تم استدارة المحاور بحيث يكون محور مستوى التعريفه هو نفسه لكل أجزاء الشكل البياني.

فقط عن طريق الصدفة، تكون تعريفه التوازن الموضحة في الجزء الأيسر من الشكل البياني مساوية للتعريفه التي ستقضي تماما على الاختلاف المحلي في جانب الإنتاج. لن تتحقق هذه النتيجة إلا إذا كانت المنافع السياسية الناتجة من فرض التعريفه توازن بشكل مثالي الخسارة في فائض المستهلك. غير ذلك، إذا كان صانع السياسة يهتم فقط بالرفاهية الوطنية، فإن تعريفه التوازن ستكون أقل من OT. و في الواقع ، و كما أوضح (1974, 12) Corden، فإن التعريفه المثلى ستكون هي

¹ - Johnson, Harry G., An Economic Theory of Protectionism, Tariff Bargaining, and the Formation of Customs Unions." Journal of Political Economy 73 (3) 1965, 256–283.

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

التي تجعل مكاسب الرفاهية الحدية من جانب الإنتاج مساوية لحسائر الرفاهية الحدية من جانب الاستهلاك.¹

بالعودة إلى الحالة التي حدثت بالصدفة و الموضحة في الشكل البياني، إذا كان الافتراض أن صانع السياسة أدرك فجأة أن منحنى الطلب المحلي ليس DD و لكنه في الواقع D^*D^* . تكون مرونة الطلب السعرية التي ينطوي عليها ميل D^*D^* أقل من DD. تكون خسارة رفاهية المستهلك أعلى في هذه الحالة. ينتج عن هذا الإدراك من قبل صانع السياسة الانتقال إلى اليسار في جدول التكلفة الحدية، من MC^* إلى MC، كما هو موضح في الجزء الأيسر من الشكل البياني. يرتبط هذا الانتقال بانخفاض في تعريف التوازن إلى OT^* ، مما سيؤدي إلى انخفاض الإنتاج المحلي من OB^* إلى OB في الجزء الأيمن. أصبحت خسارة المستهلك الآن تتمثل في المساحة $F^*G^*E^*$ وهي أصغر من المساحة EF^*G .

و لذلك، يمكن اعتبار الأفكار و / أو الأيديولوجيات على أنها تؤثر على "تصورات" صانعي السياسات فيما يتعلق بكيفية عمل الاقتصاد، وخاصة التصورات حول أنواع الاختلافات المحلية التي قد تكون موجودة، و في هذا المجال، يوضح Corden (1974، 45-48) أن الضرائب التجارية يمكن أن تكون مفضلة من ناحية الرفاهية عندما يكون لتحصيل الضرائب المحلية تكاليف، كما سيأخذ صانع السياسة بعين الاعتبار المخاوف المتعلقة بزيادة الإيرادات المالية في ظل وجود تكاليف تحصيل الضرائب.² و سيؤدي الأخذ بعين الاعتبار الإيرادات إلى زيادة المنافع النسبية لتعريف الاستيراد، والتي قد تنطوي على تكاليف تحصيل أقل من الأدوات الضريبية الأخرى. و يمكن للمؤسسات الدولية والمحلية تحديد التكاليف والمنافع السياسية للضرائب التجارية.

و تمثل الجداول رقم (01)، (02) و (03) مراجعة شاملة لمختلف الأدبيات، التي خصصت اهتماما كبيرا للمفاهيم المختلفة التي يستخدمها مختلف الباحثون لفهم دور المؤسسات والأفكار والأيديولوجيات. و لقد تم تقديم هذه الأعمال حسب ترتيب زمني. و يُظهر الجزء الأول أعمال الباحثين الذين ركزوا على محددات هيكل الحماية، بينما يبين الجزء الثاني الأعمال التي ركزت على مستوى. و يصف الجدول المبررات الرئيسية لكل باحث، وما إذا كان الباحث يأخذ بعين الاعتبار

¹ - Corden, W. Max.. Trade Policy and Economic Welfare. Oxford: Clarendon Press. CORFO. 1960. Veinte años de labor, 1939-1959. Santiago, Chile: CORFO. 1974

² - Corden, W. Max.. Trade Policy and Economic Welfare. Oxford: Clarendon Press. CORFO. 1960. Veinte años de labor, 1939-1959. Santiago, Chile: CORFO. 1974

لدور "المؤسسات" و / أو "الأفكار والأيدولوجيات". و نشير إلى أن هناك حاجة إلى العديد من العناصر لوصف قرارات السياسة التجارية بكل دقة. و في الواقع ، وبسبب تعقيد العناصر التي يتم أخذها في الاعتبار ، فإن الأدبيات المتعلقة بالاقتصاد السياسي للحماية ضخمة جدا، حتى لو كانت بعيدة كل البعد عن تقديم تفسير مرضٍ للخيارات المتخذة في مجال السياسة التجارية.

3-2- بعض نماذج النظرية حول عرض الحماية التجارية

1-3-2- حول هيكل الحماية

أولا: منطق العمل الجماعي

كان (James Buchanan) من أكثر الاقتصاديين المحدثين الذين درسوا سلوك رجال السياسة و الإدارة من منطلق بحث بواعث القائمين عليها باعتبارهم أفرادا لا يختلفون عن غيرهم في سعيهم وراء تحقيق مصالحهم الخاصة. و في عام 1986 حصل James Buchanan على جائزة نوبل في الاقتصاد لدراساته حول نظرية الاختيار العام. و في كتابه الأول عن "حسابات الموافقة" مع (Gordon Tullock) عام 1962 ثم في كتاباته التالية، أكد (James Buchanan) أن رجال السياسة و المسؤولين في الإدارة أفراد منطقيون مع أنفسهم، و أنهم كغيرهم، تحركهم المصلحة الذاتية، فهم أشبه بالمنظم أو المنتج (Entrepreneur) الذي يسعى-من خلال نشاطه الإنتاجي- إلى تحقيق أقصى ربح، و هم بذلك نوع من المنظم السياسي الذي يدير مشروعا، يسعى فيه لتحقيق أقصى مصلحة، و هي تتمثل هنا في السلطة أو الجاه أو النفوذ بل و أحيانا الكسب المادي. و إذا كان لكل فعل أو سياسة عوائد و تكاليف، فان اهم ما يميز البيروقراطية و رجال السياسة هو قدرتهم على التحلل من تحمل أعباء و تكاليف قراراتهم، لكي تتحملها بدلا عنهم الخزانة العامة و بالتالي المواطن العادي. و لذلك، فان سلوك البيروقراطية يتميز عادة بالإسراف و التبديد، و يظهر ذلك عادة في عجز الموازنة العامة. و ليس ذلك سلوكا غير رشيد، بل إنه يتفق تماما مع المنطق.

و قد عبر أحد الاقتصاديين المحدثين عن التفرقة بين سلوك الأفراد من ناحية و سلوك البيروقراطية من ناحية أخرى، بأن الأوائل يخضعون لقيود الموازنة الثقيل (Hard Budget Constraint) في حين أن الآخرين لا يعرفون إلا قيودا ماليا لينا (Soft Budget Constraint). و بيان ذلك أنه يترتب على قرارات الفرد في صدد أمواله الخاصة ربح مباشر كما يتحمل ما ينتج عنها من تكاليف، و لذلك فإنه يقارن بين العائد أو الربح من ناحية و التكلفة من ناحية أخرى، و لا يقدم على عمل إلا اذا زاد

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

العائد منه على التكاليف المتوقعة. أما في حالة البيروقراطية فإن التكاليف المترتبة على قراراتها لا تصيب الموظف أو المسئول العام في ماله الخاص، وإنما تتحملها الموازنة العامة، أما العائد المتمثل في زيادة النفوذ أو السلطة أو مظاهر الأبهة فإنه ينصرف إليه مباشرة.

و هكذا، فإن قرارات البيروقراطية تكون عادة قليلة الحساسية للأعباء و التكاليف المالية لقراراتها، و من ثم الاتجاه إلى الإسراف و التبديد. فما أسهل أن تفرض ضرائب جديدة لتمويل نفقات مشكوك في نفعها العام، و لكنها تعود بالنفع المباشر على الأجهزة الإدارية و العاملين فيها بزيادة مزاياهم. فالالتجاء إلى جيوب دافعي الضرائب أسهل دائما من الإنفاق من الجيب الخاص. و قديما عبر عن ذلك مارك توين (Mark Twain) بعبارة لا تخلو من السخرية عندما قال " لقد رأيت اليوم مشهدا مثيرا، أن رجل السياسة يضع يده في جيبه"، و المقصود طبعاً " بدلا من جيوب دافعي الضرائب".

و كانت نظرية المصلحة العامة أو ما عرف في الاقتصاد باسم السلع العامة (Public Goods) قد حظيت باهتمام خاص من عدد من الاقتصاديين النيوكلاسيك، و خاصة (Paul Samuelson) و (Richard A. Musgrave)، كما أعطاها (Mancur Olson) دفعة قوية في كتابه "منطق العمل الجماعي" الصادر في عام 1965. و ترجع أهمية هذا الكتاب إلى أنه أوضح كيف أن جماعات الضغط و جماعات المصالح الفئوية أقدر على الدفاع عن مصالحها بالمقارنة مع المصلحة العامة. فيصعب أن تجد المصلحة العامة و بخاصة مصالح المستهلكين- نظرا لتشتتها بين عدد هائل من الأفراد- من يدافعه عنها. أما المصالح الفئوية و جماعات الضغط فنظرا لأنها تتركز بين عدد محدود يمكن التفاهم و التنسيق فيما بينهم، فانهم يكونون اقدر على الصياح و الدفاع عنها. و هكذا أبرز (Mancur Olson) غلبة جماعات المصالح الخاصة و الفئوية في العمل بالمقابل إلى الصالح العام الموزع بين آلاف مؤلفة من الأفراد و الذي لا يجد من تحركه مصلحة مباشرة كافية للدفاع عنه (الصالح العام).

فعند اتخاذ القرارات السياسية و العامة لا تتسم المقارنة دائما بين العائد الكلي و الأعباء الكلية على المجتمع، و إنما يتقرر الأمر فيها وفقا لمدى تركز العائد أو النفع بين عدد محدود أو شائع من ناحية أخرى. و هكذا، فكثيرا ما تصدر قرارات عامة تزيد تكاليف أعبائها على النفع المترتب عليها. و في مثل هذه الأحوال، فغالبا ما يكون هذا النفع مركزا على عدد محدود من الأفراد و الجماعات في

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

حين تكون الأعباء و التكاليف شائعة بين عدد هائل من الأفراد و الجماعات، كما هو الحال بين دافعي الضرائب. و بذلك نرى أن نظرية الاختيار العام، و قد أرسى الأساس المنطقي لعدم كفاءة و سلامة القرارات العامة في كثير من الأحوال، فإنها تكون قد ساهمت بذلك في دعم الاتجاهات الليبرالية الجديدة، و ضرورة وضع الحدود و القيود على نشاط الدولة.¹

لم يكن هدف Olson (1965) من الدراسة التي أعدها إلى تقديم نظرية حول محددات السياسة التجارية، و مع ذلك كثيرا ما يتم الاستشهاد بهذا الباحث من طرف علماء الاجتماع الذين يبحثون في موضوعات ذات صلة بمبادئ العمل الجماعي (collective action). إلا أن مفهوم **منطق العمل الجماعي** (Logic of Collective Action) الذي استخدمه كان مؤثرا بشكل كبير في فهم كيفية تشكل السياسة التجارية.² و تقدم الدراسة التي قدمها Olson (1965) أفكارا حول العمل الجماعي بين مختلف الوكلاء المستقلين، سواء كانوا عمالا أو مديرين أو شركات أو ناخبين، و لذلك يقوم الباحثون بالاستشهاد بهذه الدراسة في مجال الاقتصاد السياسي للسياسة التجارية. فالمنع التجاري هو بمثابة سلعة عامة، حيث أن كل المنتجين في صناعة ما يستفيدون منه بغض النظر عما إذا كانوا قد ساهموا في الجهود اللازمة للحصول على الحماية أم لا. و من مصلحة كل منتج أن يقلل من مساهمته في التكاليف المبذولة على أمل أن تكون مساهمات بقية المنتجين كافية لإحداث التغيير المطلوب. تقل فرص الركوب بالمجان و تزداد احتمالات فرض الموانع التجارية إذا كان المنتجون المعنيون قليلي العدد، و يسهل نسبيا انتظامهم في جماعات ضغط.

و يكمن جوهر نقاش Olson مشكلة "الراكب الحر" (Free-rider). و تنجم هذه المشكلة عن نوعية السلع العمومية (Public-good quality) للعمل الجماعي (Collective action). أي أن منافع العمل الجماعي من قبل اتحاد صناعي، على سبيل المثال، يمكن استيعابها من قبل جميع المشاركين في الصناعة، بغض النظر عما إذا كانوا يساعدون في دفع تكاليف العمل الجماعي. ترتبط هذه التكاليف بالضغط، و المساهمات في الحملة الانتخابية، وأي تكاليف معاملات مرتبطة بعمل الجماعة. علاوة على ذلك، إذا كانت تكاليف العمل الجماعي لكل وكيل أكبر من المنافع التي يمكن جنيها من هذا الإجراء، فإن أعضاء المجموعة المحتملين سيقرون عدم دفع التكاليف.

¹- حازم البيلاوي و آخرون، حصاد القرن: المنجزات العلمية و الإنسانية في القرن العشرين، دار الفارس للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى،

2007، ص 87-89.

² - Olson, Mancur. The Logic of Collective Action: Public Goods and the Theory of Groups. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1965

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

و حسب Olson (1965)، فإن إحدى الخصائص الرئيسية التي تحدد قدرة الصناعات أو أي مجموعة محتملة من المتعاملين المستقلين للتغلب على مشكلة المتسابق الحر هو التركيز (concentration). و يساعد كل من التركيز الجغرافي للصناعة وعدد الشركات على تحديد نجاح العمل الجماعي. والسبب هو أن تكاليف معاملات المنظمة تقع ضمن التركيز الجغرافي للصناعة لأن الاتصالات والتكاليف الأخرى ذات الصلة تميل إلى أن تكون أصغر عندما تكون المسافة الجغرافية صغيرة. بالطبع، عندما كتب Olson عمله الأساسي في الستينيات، كانت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أقل تطوراً مما هي عليه اليوم. يبقى أن نرى (تم اختباره علمياً)، ما إذا كانت الثورات التكنولوجية الأخيرة ستغير منطق العمل الجماعي.

و يؤثر عدد الشركاء المحتملين، وهو جانب آخر من جوانب التركيز، على حجم مشكلة الراكب الحر. عندما يكون العدد صغيراً، تكون تكاليف مراقبة مشاركة الأعضاء منخفضة. علاوة على ذلك، من المرجح أن يكون حجم المنافع المحتملة للعمل الجماعي لكل عضو أعلى مما كان عليه عندما يكون عدد المشاركين مرتفعاً. ومن ثم، فإن كل عضو لديه حافز أقوى لدفع تكاليف العمل الجماعي.

و تتركز تكاليف تحرير التجارة (أو سياسات التجارة الحرة) على مجموعة محدودة من الصناعات والشركات، في حين أن المكاسب في الرفاهية للمستهلكين تميل إلى أن تكون صغيرة بالنسبة لكل مستهلك بالنسبة لتكاليف العمل الجماعي. و يعتبر هذا الرأي مضللاً عندما تكون الشركات أو القطاعات الاقتصادية بأكملها هي "المستهلكين" للسلع الوسيطة المستوردة. أيضاً، و حسب نظرية تماثل ليرنر (Lerner's symmetry)، تعتبر ضرائب الاستيراد ضرائب غير مباشرة على الصادرات، لأن الحماية تشجع على إعادة تخصيص عوامل الإنتاج في القطاع المنافس للواردات. و يكون لدى الشركات العاملة في الصناعات التصديرية حوافز لتنظيم العمل الجماعي للضغط ضد الحماية.¹

و في هذا المجال، قام Jonathan Pincus (1975) باختبار فرضيات منطق العمل الجماعي على أول هيكل حقيقي للرسوم الجمركية في الولايات المتحدة الأمريكية أي قانون الجمارك لعام 1824. و

¹ - للحصول على أمثلة من الولايات المتحدة، انظر:

Destler, I. M., and John S. Odell. Anti-Protection: Changing Forces in United States Trade Politics. Policy Analyses in International Economics, No. 21. Washington, D.C.: Institute for International Economics.
Milner, Helen V. 1988. "Trading Places: Industries for Free Trade." World Politics 40 (3) 1987: 350-376

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

كان يهدف من وراء هذا العمل إلى البحث إذا ما كان تركيز الصناعة يساعد في تفسير سبب استفادة بعض الصناعات على معدلات أعلى من الحماية، دون غيرها من الصناعات داخل الولايات المتحدة الأمريكية. و لقد خلص الباحث إلى أن الصناعات ذات الأعداد القليلة من المنتجين أو تلك المتركة جغرافيا (أي الموزعة على مناطق قليلة في الولايات المتحدة المعنية) حصلت رسوم جمركية أعلى من غيرها. و يصعب تحليل التغيرات الجمركية التي أعقبت تلك الفترة، لكون تلك التغيرات لا تبدأ من الصفر.¹

لكن Elmer Schattschneider (1935) أعطى وصفا ممتازا لكيفية قيام أصحاب المصالح الخاصة بالضغط بنجاح لحماية صناعاتهم بعد أن اتضح لهم أن الولايات المتحدة الأمريكية في طريقها لتطبيق زيادات جمركية كبيرة في عام 1930. و في خطاب وقعه 1025 من الاقتصاديين الأمريكيين بما فيهم كبار الأكاديميين طلب من الرئيس نقض مشروع القانون لكن بدون نتيجة. و تم نشر الخطاب و كل مرفقاته في مجلة J.Eco. Watch المجلد الرابع العدد الثالث سبتمبر 2007 (ص: 345-358). وضع الاقتصاديون في مجال الاقتصاد السياسي للموانع التجارية في الولايات المتحدة مجموعة من نماذج مجموعات الضغط في ثمانينيات و بداية تسعينيات القرن العشرين، و كان من أبرزها أسلوب "الحماية للبيع" للباحثين Grossman و Helpman (1984) (ريتشارد بومفرت ، ص، 163).

يتمتع نظام جماعات الضغط في الولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة بهيمنة كبيرة، و ذلك لأن نواب المجلس التشريعي يتمتعون باستقلالية كبيرة، و يمثلون دوائر جغرافية و يستجيبون لرغبات ممولي حملاتهم الانتخابية. و في نظام Westminster حيث الأحزاب قوية و لا فصل بين فروع السلطة التشريعية و التنفيذية في الحكومة، يمكن للمنتجين المنافسين للواردات الضغط على ممثليهم طلبا للحماية، لكن هذه الحالة يتوجب على النائب إقناع قيادة الحزب بأن الحماية أمر مرغوب فيه، و من ثم فإن الاستجابة لمجموعات الضغط ليست أمرا محتملا. لكن عند إبرام وعود بتغييرات كبيرة في السياسة التجارية بعد تغيير حكومي، يمكن تنفيذ تلك الوعود بسرعة و بصورة جذرية كما حدث عندما تخلت بريطانيا عن التجارة الحرة عام 1931 أو عندما تخلت كل من أستراليا و نيوزيلاندا عن الرسوم الجمركية العالية في ثمانينيات القرن العشرين.

¹ - Pincus, J. J. "Pressure Groups and the Pattern of Tariffs." Journal of Political Economy 83 (4): 757-778. 1975

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

و في مقدور الأنظمة الدكتاتورية تغيير السياسات بصورة أسرع. كثيرا ما يقارن التحول الجذري في الصين من الانعزالية إلى سياسة الباب المفتوح في عام 1979 مع الانتقال البطيء في الهند من الحماية إلى نظام تجاري أكثر انفتاحا في العقود الأخيرة من القرن العشرين (بالرغم من نظامها الديمقراطي على نسق Westminster). و هناك علاقة سلبية مستقرة بين الحكومات الديمقراطية و بين متوسط التعريف. و بحسب تقديرات Kono (2006) فإن التحولات من الديكتاتورية إلى الديمقراطية في بدايات الألفية الثالثة قد ارتبطت، مع ثبات العوامل الأخرى بانخفاض مقداره 7 نقاط مئوية في معدل التعريف الجمركية (من 22% إلى 15% في المتوسط)، لكن في المقابل هناك ميل نحو الحواجز التجارية غير الشفافة، و التي اطلق عليها Kono اسم "التعميم الأمثل" (Optimal obfuscation) (ريتشارد بومفرت، ص، 164).

و يعتبر الجهاز الإداري الرسمي مجموعة ضغط أخرى يمكن لها أن تلعب دورا في الوضع و تنفيذ السياسات التجارية. هذا يظهر جليا في الأنظمة التي تتدخل بصورة بالغة في الأسواق، حيث يشكل توزيع حصص الواردات و الحقوق التجارية الأخرى مصدر دخل للإدارات الفاسدة التي ستقاوم أي إصلاحات للنظام. حتى في الحالات غير الشاذة يمكن للجهاز الإداري أن يكون أداة تدعم سياسات التدخل، و ذلك لأنها تزيد من سطوة و مكانة الإداريين. الإدارات الجمركية تميل لرؤية دورها من خلال مكافحة التجارة غير المشروعة بدلا من تسهيل عملية الالتزام بالتشريعات مع تقليل التدخل في التجارة المشروعة لأدنى حد ممكن. في الحالات التي تكون فيها الإدارات الحكومية متخصصة حسب القطاعات الاقتصادية كثيرا ما يتعاطف الإداريون مع مصالح "قطاعهم" و يظهر ذلك جليا في انحياز وزارات الزراعة في الدول الغنية في اتجاه توفير الحماية للمزارعين في الأنشطة المنافسة للواردات (ريتشارد بومفرت، ص، 165).

نجحت القليل من الصناعات في الدول الغنية نجاحا حسنا في الحصول على الحماية من الواردات، النسيج، الصلب و السيارات. هذه الصناعات لا تندرج تماما تحت اطار مجموعات الضغط في السياسة التجارية، إذ أن بعضها تكون على مستوى عال من التركيز (الصلب و السيارات)، و بعضها ليس كذلك (الزراعة و النسيج). القاسم المشترك بين هذه الأنشطة المحمية هو أنها صناعات متقلصة. كون الصناعات نامية مسألة مهمة، لأن النجاح في الحصول على الحماية التي تزيد من فائض رفاة المنتجين سيغري مستثمرين جدد للدخول، و من ثم يتبخر الربح بالنسبة للقدامى. في

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

صناعة ذات موانع كبيرة للداخلين مثل صناعة السيارات تقل احتمالات تبخر الأرباح الناتجة من الحماية (ريتشارد بومفرت، ص، 165).

قد تشكل الشركات متعددة الجنسيات مقاومة ضد الضغوط الحمائية. عندما تكون هناك حواجز تجارية بين عدة دول تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بإنشاء فروع لها في الدول المحمية و بذلك تقي نفسها من الحواجز الجمركية، و في نفس الوقت تستفيد هذه الشركات من الميزات التي تتمتع بها. في مثل هذا الوضع قد تقوم الشركة المتعددة بممارسة ضغوط لمقاومة تحرير التجارة، إذا تعارضت الأخيرة مع استثمارات الشركة. مع اتجاه دول العالم لتقليل الحواجز التجارية فقد قلت دوافع الشركات المتعددة لإنشاء افرع لها في الدول المحمية. الوضع الأقرب احتمالا اليوم هو أن تقوم الشركات متعددة بإنشاء فروع لها ضمن منظومة اقتصادية، و في هذه الحالة يكون الهدف هو تقليل العوائق أمام حركة المكونات و البضائع عبر الحدود الدولية (ريتشارد بومفرت، ص، 165).

يمكن للوضع المؤسسي (التنظيمي) أن يتغير عبر الزمن. ففي غرب أوروبا تزامن انتقال سلطات السياسة التجارية من عواصم الدول إلى بروكسل، مع انخفاض نفوذ جماعات الضغط في ستينيات القرن العشرين، لكن عندما أنشأت الجماعات وجودا لها في بروكسل و مع اكتسابها فهما أوسع لعملية اتخاذ القرار في الاتحاد الأوروبي استعادت نفوذها السابق. و منذ عام 1934 في الولايات و كردة فعل للنفوذ الكبير الذي مارسه جماعات الضغط في تشكيل التعريف الجمركية لعام 1930، تم منح الرئيس سلطات مؤقتة لإجراء مفاوضات تحرير التجارة أو ما يسمى بالتفويض للتسريع (Fast track authorization) بالرغم من أن المفاوضات التجارية نادرا ما تكون سريعة، لكن هذا التفويض مهم فبموجبه يعطي الرئيس تفويضا على المستوى الوطني بدلا من أن يكون مسئولا لدى المنطقة الجغرافية، مقر الصناعة المحلية المطالبة بالحماية من الواردات. و اهم من كل ذلك هو انه منذ عام 1947 كان هناك تزايدا مستقرا لسلطة قانون التجارة الدولي في كبح القرارات الدولية. كما هو الحال بالنسبة لنقل سلطات تفاوضية للرئيس الأمريكي، فإن استعداد الدول للالتزام بقوانين منظمة التجارة العالمية (WTO) هو دليل على استعداد الحكومات لتلجيم نفسها و مواجهة جماعات الضغط التي تهتم بمصالحها الخاصة، و التي قد تتعارض مع المصلحة العامة (ريتشارد بومفرت، ص، 166-167).

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

في نفس الاطار، توصل Caves (1976) إلى استنتاجات مماثلة في حالة كندا.¹ كما وجد Lee and Swagel (1997) أن خصائص الصناعة مثل معدل تغلغل الواردات، ومعدل النمو (الانخفاض) ، و الحجم النسبي (أي حصة القيمة المضافة وحصة القوى العاملة، كوكلاء Proxies للتأثير السياسي) تفسر اختلاف معدلات الرسوم الجمركية ونسب تغطية القيود غير الجمركية (خطوط الإنتاج المتأثرة بالحواجز غير التعريفية مقسومة على عدد المنتجات) على مستوى الصناعات في عينة من 41 دولة صناعية ونامية ، بناء على بيانات من عام 1988.²

لا تتضمن معظم دراسات الاقتصاد القياسي المتغيرات التفسيرية المتعلقة بتركيز الصناعة فقط (سواء الجغرافية أو من حيث عدد الشركات) ، ولكنها تشمل أيضًا متغيرات تحاول الحصول على درجة التأثير السياسي. و تمثل Proxies التي تقوم بقياس الحجم النسبي للصناعة أو القوة العاملة التي تستخدمها هذا المتغير. البديهية هو أنه يمكن منح الحماية للقطاعات التي يتم فيها توظيف نسبة كبيرة من العمال، لأنه في اقتصاد ذو عوامل إنتاج خاصة، ترتبط أرباح العمال بالسعر النسبي للسلع التي تنتجها صناعتهم. و يقدم Baldwin (1982) نموذجًا نظريًا يرى فيه صانع السياسة الرفاهية الوطنية على أنها مجموع رفاهية جميع الأفراد، مما يعني أن صانع السياسة يهتم بتفضيلات الناخبين المرتبطة بالقطاعات التي يعملون فيها.³ و يعتبر Mayer (1984) هو المؤلف الأكثر الاستشهاد به، و الذي يوضح أن هيكل التعريفات الجمركية الأمريكية يعكس تفضيلات غالبية الناخبين (الناخب الوسيط).⁴

و يرى Lavergne (1983) أن المتغيرات مثل الحجم النسبي للمنطقة (الولاية) التي تقع فيها الصناعة و إجمالي العمالة في الصناعة هما أهم خصائص الصناعة التي تشرح بشكل تجريبي مستوى التعريفات في حالة الصناعات الأمريكية خلال الفترة من 1964 إلى عام 1972.⁵ في الواقع ، يجد هذا المؤلف القليل جدا من الأدلة على أن العمل الجماعي من قبل الصناعات يفسر هيكل التعريفات الأمريكية، وبالتالي تتعارض هذه النتائج مع نتائج Pincus (1975) الذي درس هيكل التعريفات

¹ - Caves, Richard. "Economic Models of Political Choice: Canada's Tariff Structure." Canadian Journal of Economics 9, 1976: 278-300.

² - Lee, Jong-Wha, and Phillip Swagel. "Trade Barriers and Trade Flows Across Countries and Industries." Review of Economics and Statistics 79 (3) 1997: 372-382.

³ - Baldwin, Robert E. "The Political Economy of Protectionism." In Import Competition and Response, edited by J. N. Bhagwati. Chicago and London: University of Chicago Press. 1982

⁴ - Mayer, Wolfgang. "Endogenous Tariff Formation." American Economic Review 74: 970-985. 1984

⁵ - Lavergne, Real P.. The Political Economy of U.S. Tariffs. Toronto: Academic Press, 1984

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

الجمركية الأمريكية لعام 1824، بالرغم من أن هذه الدراسات استخدمت مواصفات نموذجية مختلفة و ركزت على هيكل التعريف الجمركية للولايات المتحدة خلال فترات زمنية مختلفة.¹ و في نفس الاطار، قدم Findlay and Wellisz (1982) مساهمة نظرية مهمة تمثلت في تطوير نموذج تقوم فيه الصناعة بموازنة بين تكاليف و منافع الضغط بينما تفكر بشكل استراتيجي في قرار ممارسة الضغط من قبل المصالح الأخرى (مما قد يؤثر على حجم الفوائد المتوقعة من الضغط).²

و يعتبر البحث الذي قدم من طرف كل من Grossman and Helpman (1994) من المقالات ذات الصلة، التي يتم الاستشهاد بها بشكل متكرر. و يركز الباحثان على حوافز الشركات لتقديم مساهمات مالية في الحملات الانتخابية، و التي ستحدد بعد ذلك هيكل الحماية.³ و يقدم كل من Gawande و Bandyopadhyay (2000) أدلة اقتصادية قياسية تدعم نموذج Grossman and Helpman (GH).⁴ حيث قاما باختبار نموذج GH بشكل تجريبي من خلال التقدير المتزامن لدالة جانب العرض (a supply-side function) للحواجز غير التعريفية و دالة ضغط الإنفاق على عمليات (lobbying expenditure function). و يركز هذا التقدير الحسابي على بيانات الولايات المتحدة خلال أوائل الثمانينيات. و لقد وجدنا من جانب العرض أن نسب تغلغل الواردات عبر الصناعات ترتبط ارتباطا موجبا مع تغطية الحواجز غير التعريفية، و لكنها مرتبطة سلبا مع الصناعات التي تتمتع بتغلغل كبير للواردات، و انخفاض الإنفاق على جماعات الضغط. في الوقت نفسه، يرتبط إنفاق الشركات في مجال الضغط مع تداير تركيز الصناعة. النقطة الرئيسية هنا هي أن النماذج التي تشرح هيكل الحماية، والتي تم تطبيقها في الغالب على الدول الصناعية، ترى في خصائص الصناعة على أنها المتغيرات التفسيرية الرئيسية.

نشير إلى وجود أبحاث تجريبية مهمة أخرى تتناقض مع فرضية التأثير السياسي، يتمثل في العديد من الدراسات المدرجة في الجدول رقم (01-02) من الدراسات السابقة حول الاقتصاد السياسي للحماية و الذي يركز على هيكل الحماية. حيث تشير البعض من هذه الدراسات إلى أن الصناعات

¹ - Pincus, J. J.. "Pressure Groups and the Pattern of Tariffs." Journal of Political Economy 83 (4) 1975: 757-778.

² - Findlay, Ronald, and Stainslaw Wellisz.. "Endogenous Tariffs, the Political Economy of Trade Restrictions, and Welfare." In Import Competition and Response, edited by Jagdish N. Bhagwati. Chicago: University of Chicago Press. 1982

³ - Grossman, Gene, and Elhanan Helpman, «Protection for sale», American economic Review, 1994, 84, 833-50.

⁴ - Gawande, Kishore, and Usree Bandyopadhyay. "Is Protection for Sale? A Test of the Grossman-Helpman Theory of Endogenous Protection." Review of Economics and Statistics 82 (1) 2000: 139-152

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

المتدهورة التي توظف عمالة منخفضة المهارة تميل إلى الحماية في الولايات المتحدة و الدول الصناعية الأخرى. يظهر هذا الارتباط التجريبي في دراسة كل من (Cheh (1974)، (Caves (1976)، (Riedel (1977)، (Marvel and Ray (1983) و (Trefler (1993). بعض المتغيرات المستخدمة لتحديد الصناعات المتدهورة هي نسب اختراق الواردات (الواردات مقسومة على الإنتاج المحلي) ، والتغيرات في نسب اختراق الواردات (Trefler 1993)، وحصص العمالة الأمية العاملة في الصناعة. إن حقيقة أن صانعي السياسات لديهم الدافع لحماية الصناعات المتدهورة، يعود إما لأسباب أجنبية سياسياً (أي لأن إعادة انتخابهم تعتمد عليها)، أو لأسباب اجتماعية ، أنتجت عددا من الدراسات المهمة.¹

صاغ (Corden, W. Max (1974، 107) مصطلح "دالة الرفاهية الاجتماعية المحافظة" conservative social welfare function". و تتمثل الفكرة الرئيسية في رغبة صانعي السياسات تجنب أي تغييرات مفاجئة في توزيع الدخل عبر القطاعات، أو عندما يريدون منع الانخفاض المفاجئ في مستوى الدخل لأي قطاع. ومن ثم ، فإن هذا النوع من صانعي السياسات، المهتمين بالعدالة الاجتماعية، سوف "يتكئون ضد الريح" (Lean against the wind) عندما تضر الصدمات الاقتصادية ببعض القطاعات.² و لقد أدت هذه الفكرة إلى خلق مناقشات حول النوع المناسب من استجابة السياسة، التي يمكن أن تمنع الانخفاض المفاجئ في مستوى الدخل لبعض الصناعات أو القطاعات.

يمكن لهذا الاعتبار أن يبرر الحماية المؤقتة فقط للقطاعات المتضررة من الصدمات العابرة المعاكسة. إذا كانت الصدمة دائمة، حسب (Corden, W. Max (1986 ب)،³ فإن الاستجابة المناسبة من وجهة نظر الرفاهية الوطنية هي تنفيذ برامج مساعدة التكيف التي تدعم حركة عوامل الإنتاج من القطاعات الخاسرة إلى القطاعات الراجحة. و لقد قام (Deardorff (1987 بإضفاء الطابع الرسمي على مفهوم وظيفة الرعاية الاجتماعية المحافظة لإظهار أن الدول التي تتبع مبدأ هذه الدالة

¹ - Trefler, Daniel.. "Trade Liberalization and the Theory of Endogenous Protection: An Econometric Study of U.S. Import Policy." Journal of Political Economy 101, 1993: 138-160

² - Corden, W. Max.. Trade Policy and Economic Welfare. Oxford: Clarendon Press. CORFO. 1960. Veinte años de labor, 1939-1959. Santiago, Chile: CORFO,1974.

³ - Corden, W. Max. "Policies Towards Market Disturbance." In Issues in World Trade Policy, edited by R. H. Snape. London: Macmillan Press. 1986b

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

تفضل استخدام حصص الاستيراد بدلاً من استخدام التعريفات الجمركية.¹ النتيجة التي توصل إليها Trefler (1993) و التي تمت مناقشتها أعلاه، والتي توضح أن الصناعات في الدول المتقدمة الأكثر تأثراً بالتغيرات في تغلغل الواردات هي أيضاً تلك الصناعات التي تميل إلى تلقي الحماية، بغض النظر عن خصائصها التي قد تؤثر على قدرتها على الضغط أو حشد الأصوات.² و تكون الحماية هي سياسة مفيدة لواضعي السياسات الذين لديهم دالة رعاية اجتماعية محافظة في ظل ظروف معينة: عندما لا تتوفر أسواق تأمين على الدخل وعندما تكون تكاليف زيادة الإيرادات لتمويل دعم الإنتاج مرتفعة نسبياً.³

و نشير في هذا المجال أن مساهمات Hillman (1982)⁴ و Cassing و Hillman (1986)⁵ تتعامل مع قضية وثيقة الصلة بحماية الصناعة في مرحلة الشيخوخة (senescent industry protection). و تحاول هذه الأبحاث النظرية دراسة حالة الصناعات التي تعاني من تدهور طويل الأمد بدلاً من الانتكاسات المؤقتة (Temporary setbacks). و في كلتا الدراستين، يكون صانع السياسة متحمساً لمنح الحماية للصناعات المتدهورة، ليس من أجل الاهتمامات الاجتماعية، ولكن لأن حتى هذه الصناعات تحتفظ ببعض القدرة على حشد الدعم السياسي لصانع السياسة. و نشير إلى أن أحد الجوانب المثيرة للاهتمام في هذه النماذج هو أن المستوى الأمثل سياسياً للحماية الممنوحة للصناعات المتدهورة لا يمثل أبداً مستوى الحماية الذي من شأنه أن يوقف تدهور الصناعة. و يبين Hillman (1982) أن صانع السياسة يكتسب الدعم السياسي فقط من التأثيرات السعوية المستمدة من السياسة الموضوعية، و ليس من تغيرات الأسعار التي تسببها العوامل الخارجية. و من ثم، مع استمرار السعر النسبي للسلعة التي تنتجها الصناعة المتدهورة في الانخفاض، فإن صانع السياسة لديه حافز لتوفير حماية الأسعار بمعدل متناقص. أما في دراسة Cassing and Hillman (1986) ، يرجع الانهيار النهائي للصناعة المتدهورة، و حمايتها إلى تراجع قدرة الصناعة على تعبئة الموارد لتوفير الدعم

¹ - Deardorff, Alan V.. "Safeguards Policy and the Conservative Social Welfare Function." In Protection and Competition in International Trade: Essays in Honor of W. M. Corden, edited by H. Kierzkowski. New York: Basil Blackwell. 1987

² - Trefler, Daniel.. "Trade Liberalization and the Theory of Endogenous Protection: An Econometric Study of U.S. Import Policy." Journal of Political Economy 101, 1993: 138-160.

³ - انظر (Corden 1974) ، 107-109 ، 321.

⁴ - Hillman, Arye L.. "Declining Industries and Political-Support Protectionist Motives." American Economic Review 72,1982: 1180-1187.

⁵ - Cassing, James H., and Arye L. Hillman.. "Shifting Comparative Advantage and Senescent Industry Collapse." American Economic Review 76 (3) 1986: 516-523.

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

السياسي لصانع السياسة. و في مخطط Lavergne، ينخفض مستوى الحماية التي يوفرها صانع السياسة مع انخفاض المنافع الحدية (السياسية) لحماية الصناعة.

و يسرد الجدول رقم (01-02) ملخص العديد من المقالات التي ركز فيها الاقتصاديون على هيكل الحماية و ليس على محددات مستوى الحماية.

جدول رقم (01-02): الأدبيات التي ركزت على هيكل الحماية داخل الدول

الباحث	المبررات	تأخذ بعين الاعتبار المؤسسات؟	تأخذ بعين الاعتبار الأفكار؟
Olson (1965)	تحدد بعض خصائص الصناعة (مثل التركيز) تكاليف العمل الجماعي، وبالتالي القدرة على تشكيل جماعات ضغط فعالة.	لا	لا
Corden (1974), (109-107)	يتكئ صانعو السياسات على الريح (wind). لديهم وظيفة رعاية اجتماعية محافظة، مما يعني أنهم يحاولون تقليل الآثار التوزيعية للصدمات الاقتصادية. (لا يوجد نموذج تجاري.)	لا	نعم. العدالة الاجتماعية (أو التأمين الاجتماعي).
Pincus (1975)	هيكل التعريف الذي تحدده خصائص الصناعة المتعلقة بتكاليف العمل الجماعي. (نموذج عوامل الإنتاج الخاصة)	نعم. اخذ بعين الاعتبار الحاجة إلى تشكيل تحالفات في الكونجرس الأمريكي	لا
Caves (1976)	هيكل الحماية في كندا محدد تجريبياً حسب خصائص الصناعة. (نماذج عوامل الإنتاج الخاصة)	لا	لا
Riedel (1977)	تم تحديد هيكل التنازلات التعريفية الجمركية من قبل ألمانيا الغربية في جولة كينيدي تجريبياً بواسطة خصائص الصناعة. (نماذج عوامل الإنتاج الخاصة)	لا	لا
Baldwin (1982)	الحماية عبر الصناعات التي تحددها تفضيلات الناخبين، والتي ترتبط بخصائص الصناعة، بواسطة تكاليف الضغط. (نموذج عوامل الإنتاج الخاصة؛ مراجعة)	نعم. تكاليف المعلومات والتصويت؛ المسؤولين المنتخبين والأحزاب السياسية.	نعم. القيم الاجتماعية والآثار ما بين الأشخاص
Findlay and Wellisz (1982)	يتم تحديد هيكل التعريف من خلال لعبة استراتيجية بين القطاعات التي توازن بين تكاليف و منافع الضغط. (نموذج العوامل الخاصة)	لا	لا
Hillman (1982)	الحماية المؤقتة للصناعات المتدهورة التي تحددها المصلحة الذاتية للسياسي (تسعى لتحقيق أقصى قدر من الدعم السياسي) بدلاً من اعتبارات العدالة الاجتماعية. (نموذج العوامل الخاصة)	لا. يعتمد الدعم السياسي لصانع التعريف على الأسعار المحلية للسلع المحمية.	لا

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

نعم	نعم. يأخذ بعين الاعتبار عوامل الرفاهية المتعلقة بالحكومة	يتم تحديد هيكل التعريفية الجمركية في الولايات المتحدة من خلال خصائص الصناعة ، ولكن هناك القليل من الأدلة لدعم فرضية مجموعة الضغط. المحدد الأكثر أهمية هو "المحافظة" أو الاستمرارية التاريخية. من غير الواضح ما الذي يحدد هذه النزعة المحافظة ، لكنها ليست مدفوعة بتقليل تكلفة الإحلال.	Lavergne (1983)
لا	لا	تم شرح هيكل الحماية (الحواجز الجمركية وغير الجمركية) في الولايات المتحدة بعد جولة كينيدي عمليا من خلال خصائص الصناعة المتعلقة بتكاليف العمل الجماعي والمنافسة الدولية.	Marvel and Ray (1983)
لا	الأغلبية تفوز بالديمقراطية.	يعكس هيكل التعريفية تفضيلات الناخب الوسيط (نموذج العوامل الخاصة)	Mayer (1984)
لا	لا	يتراجع حافز الحكومات لحماية الصناعات المتدهورة مع التدهور النسبي للصناعة حتى تنهار الصناعة تمامًا. (نموذج العوامل الخاصة)	Cassing and Hillman (1986)
لا	لا	تم تحديد هيكل الحواجز الجمركية وغير الجمركية في الولايات المتحدة حسب خصائص الصناعة	Trefler (1993)
نعم. في هذا النموذج ، يهتم السياسيون بالمساهمات في الحملة ورفاهية الناخبين ؛ قيمة هذه المقايضة سؤال تجريبي.	الديمقراطيات مع تكاليف الحملات الانتخابية.	هيكل الحماية الذي تحدده قدرة الصناعات على تقديم مساهمات للحملة. (نموذج العوامل المحددة.)	Grossman and Helpman (1994)
لا	فقط إلى المدى الذي يتم فيه التحكم في التأثيرات الخاصة بالدولة للاختلافات المؤسسية عبر الدولة. (الأهمية السياسية للصناعة تقاس بمحصة القوى العاملة).	هيكل الحماية عبر البلدان تحدده خصائص الصناعة عمليا (لا يوجد نموذج تجاري)	Lee and Swagel (1997)
نعم. في هذا النموذج ، يهتم السياسيون بمساهمات الحملة ورفاهية الناخبين.	الديمقراطيات مع تكاليف الحملات الانتخابية.	يوضح نموذج المساهمات السياسية -Grossman Helpman هيكل الحماية عبر الصناعات الأمريكية	Gawande and Bandopadhyay (2000)

Source: Baldwin, Robert E. 1982. "The Political Economy of Protectionism." In Import Competition and Response, edited by J. N. Bhagwati. Chicago and London: University of Chicago Press.

2-3-2- حول مستوى الحماية

و يسرد الجدول رقم (01-02) ملخص العديد من المقالات التي ركز فيها الاقتصاديون على مستوى الحماية و ليس هيكل الحماية. و بشكل عام، تميل مختلف أنواع التفسيرات لمستوى الحماية إلى تضمين نفس مجموعات العوامل التي تمت مناقشتها في الأدبيات المتعلقة بهيكل الحماية، بما في ذلك ضغوط مجموعات المصالح و المؤسسات والأفكار أو الأيديولوجيات.

تعتبر الدراسة المقدمة من طرف Charles Kindleberger (1951) من بين الدراسات الرائدة و المهمة في مجال الاقتصاد السياسي للسياسات التجارية، لمساهمتها بشكل مبكر في إبراز دور جماعات المصالح الخاصة في تحديد مستوى الحماية في مختلف الدول. و لقد تناول Kindleberger في هذه الدراسة ردود فعل العديد من دول غرب أوروبا حول انخفاض أسعار السلع الزراعية، وخاصة الحبوب في سبعينيات القرن التاسع عشر. فقد "أدى انخفاض تكاليف النقل و الميكنة الزراعية و انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية و حرب القرم (Crimean War) بين روسيا من جهة و تحالف ضم الدولة العثمانية و دول أوروبية من جهة أخرى إلى زيادة المعروض من الحبوب الواردة من أمريكا الشمالية و روسيا في أسواق غرب أوروبا في سبعينيات القرن التاسع عشر. و بينما جلبت دول غرب أوروبا واردات الحبوب منافع تجارية لكل دول غرب أوروبا إلا أن ردود أفعال هذه الدول كانت متباينة".¹

و يشير Kindleberger في هذه الدراسة إلى أن بريطانيا العظمى حافظت على نظامها التجاري الحر الذي تبنته في النصف الأول للقرن، و بالرغم من أن المزارعين طالبوا بالحماية إلا أن أصحاب المصالح الحقيقية و الذين استفادوا من الآثار الإيجابية لانخفاض أسعار الحبوب على الأجور الحقيقية كانوا ذوو قوة في مجلس العموم البريطاني. وبالتالي تقبلت بريطانيا العظمى انقراض قطاعها الزراعي، بينما فرضت فرنسا التي كانت تتمتع نتيجة ثورة عام 1780 بقطاع زراعي قائم على صغار الزراع كانوا يتمتعون بنفوذ سياسي، و نظام سياسي قائم على حق الانتخاب لكل الرجال، تعريفات جمركية على الواردات عندما بدأت أسعار الحبوب في الانخفاض بسبب الواردات و إحساس المزارعين بمنافسة الواردات. و حدث نفس الشيء في ألمانيا، حيث حصل المزارعون على نفس النتيجة و لكن بطريقة مختلفة، حيث لم يكن "الإقطاعيون في شرق ألمانيا على درجة كافية من النفوذ للحصول على الحماية، و ذلك لوجود معارضة شرسة من قبل المنتجين غير الزراعيين في غرب ألمانيا، لكنهم تمكنوا من خلق

¹ - ريتشارد بومفرت، ، مذكرات محاضرات في نظرية و سياسة التجارة الدولية، ترجمة ،....ص.161

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

تحالف سياسي مع الصناعات الثقيلة (أي مع المنتجين الذين لا يهمهم كثيرا اثر تدني أسعار الغذاء على الأجور الحقيقية) لإصدار موانع تجارية على واردات الحبوب و بعض السلع الرأسمالية-فيما عرف بتحالف الشعير و الصلب".¹

و يشير Kindleberger إلى أمثلة أخرى مثل حالة الدانمارك حيث كان المزارعون يتمتعون بقوة كبيرة و لكنهم استفادوا من انخفاض الأسعار النسبية بدلا من مقاومة ذلك التغيير، و ذلك من خلال اتجاههم نحو الإنتاج الحيواني و الاستفادة من الأسعار الرخيصة للحبوب. أما في حالة إيطاليا و النمسا، فبالرغم من حجم قطاع الحبوب في الدولتين إلا أن المؤسسات السياسية لم تستجب للمطالب الاقتصادية، حيث تم استحداث القيود التجارية بعد فترة زمنية طويلة، و في تلك الأثناء أدى انخفاض أسعار الحبوب إلى النزوح بدلا من التغيرات الهيكلية. و يرجع Kindleberger الاستجابة المختلفة من قبل بريطانيا العظمى مقارنة بالدول الأوروبية الأخرى إلى القوة النسبية التي كانت تتمتع بها جماعات التصدير المناهضة للحماية في تلك الدولة.²

و تعتبر دراسة Kindleberger (1951) مهمة جدا لتحليل و توضيح مدى أهمية المؤسسات في تشكيل مخرجات السياسة التجارية. و لقد أكد Kindleberger (1975) في دراسة أخرى إلى أن ظهور سياسات التجارة الحرة في أوروبا خلال الفترة 1850-1875 يمكن تفسيره من خلال التأثير المتزايد لأفكار سياسة التجارة الحرة. كما أكد أن التحرير المتواضع في بريطانيا خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر على سبيل المثال، يمكن تفسيره بظهور الصناعات التصديرية التي ضغطت من أجل التحرير التجاري. و لقد اعتقد Kindleberger أن رد فعل السياسات للانكماش الزراعي في سبعينيات القرن التاسع عشر يمكن تفسيرها من خلال خيارات جماعات المصالح. و مع ذلك، فإن "الموجة الثانية" من التحرير التي بدأت في عام 1846 عندما ألغت بريطانيا قوانين الذرة سيئة السمعة (Infamous Corn Laws) لا يمكن تفسيرها بفرضية ضغوط جماعات المصالح. لم تكن مصالح الصناعات التصديرية أكثر تركيزا من المصالح الزراعية ، و بالتالي لم تستطع النظريات مثل نظرية Olson حول جماعات تفسير إلغاء قوانين الذرة. و يُظهر السجل التاريخي أن Richard Cobden وغيره من الصناعيين المؤثرين من Manchester استخدموا أفكار Adam Smith و

¹ - ريتشارد بومفرت، ، مذكرات محاضرات في نظرية و سياسة التجارة الدولية، ترجمة ،...، ص.161-162.

² - Kindleberger, Charles P. "Group Behavior and International Trade." Journal of Political Economy 59,1951: 30 - 46.

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

David Ricardo، خاصة تلك المتعلقة بخسائر المستهلكين (وليس صناعات التصدير) من الحماية، و التي اكتسبت في نهاية المطاف المبادرة السياسية.¹

في نفس السياق، كتب Johnson (1965b) مقالا أساسيا آخر، و من بين الابتكارات الرئيسية المقدمة في هذا المقال هو ابتعاد Johnson عن الأساليب التقليدية التي تتشابه مع نظرية الاختلافات المحلية التي نوقشت أعلاه. و من وجهة النظر التقليدية هذه، كان تبرير السياسات التجارية على أنها الخيار من الدرجة الثانية (Second-best trade policies) فقط إذا كان هناك بعض التشويه المحلي (Domestic distortion) الذي يمكن القضاء عليه بفرض قيود تجارية.² و في تحول كبير عن هذا الرأي، تعامل Johnson مع الإنتاج الصناعي كعنصر في الرفاهية الجماعية للمجتمع: "الناخبون على استعداد لإنفاق موارد حقيقية من خلال الإجراءات الحكومية من أجل جعل حجم الإنتاج الصناعي والتوظيف أكبر مما سيكون عليه الوضع في حالة المنافسة الدولية الحرة (Johnson 1965b, 259).³ و في هذا النموذج، تحمي الحكومة أو صانع السياسة القطاع الصناعي إلى غاية النقطة التي تكون عندها "المنفعة الجماعية الحدية" (Marginal collective utility) المشتقة من الإنتاج الصناعي المتزايد مساوية للتكلفة الخاصة الزائدة الحدية (Marginal excess private cost) الإنتاج الصناعي المحمي.

لا يغير هذا النوع من اعتبار الرفاهية التحليل بشكل كبير باستخدام منحنيات Lavergne. و على مستوى هذا النموذج، ستدخل زيادة إنتاج السلع الصناعية مميزة في حسابات صانع السياسة. و لقد كانت مساهمة Johnson قيمة من حيث أنها قدمت مفهوم المنفعة الجماعية من الإنتاج (على عكس الاستهلاك الخالص). بهذه الطريقة، تبني Johnson خطوة مهمة نحو ربط اعتبارات الرفاهية بالتفضيلات الاجتماعية، وبالتالي الأيديولوجيات. سيتم استكشاف هذا الارتباط بشكل أكبر عند مراجعة أدبيات العلوم السياسية.

¹ - Kindleberger, Charles P. "The Rise of Free Trade in Western Europe." Journal of Economic History 35 (1) 1975: 20–55

² - Johnson, Harry G.. "An Economic Theory of Protectionism, Tariff Bargaining, and the Formation of Customs Unions." Journal of Political Economy 73 (3) 1965b: 256–283.

³ - "the electorate is willing to spend real resources through government action in order to make the volume of industrial production and employment larger than it would be under free international competition", in, Johnson, Harry G. 1965a. "Optimal Trade Intervention in the Presence of Domestic Distortions." In Trade, Growth and the Balance of Payments: Essays in Honor of Gottfried Haberler, edited by R. E. Caves, H. G. Johnson, and P. B. Kenen. Chicago: Rand McNally Co.

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

قام Diaz-Alejandro (1970) بتحليل مبكر لمستوى الحماية في دولة نامية (الأرجنتين) خلال فترة ما بين الحربين العالميتين. كان هدف الباحث هو نقض البديهية التقليدية في ذلك الوقت التي كانت تنظر إلى الأرجنتين وغيرها من اقتصادات أمريكا اللاتينية على أنها اقتصادات حرة حتى ضربها الكساد الكبير في عام 1930 (وليس عام 1929). قدم في هذا العمل بيانات حول متوسط تعريفه الاستيراد و بنية تعريفات الاستيراد في الأرجنتين من عام 1906 إلى عام 1940. و تظهر البيانات أن متوسط التعريف كان مرتفعاً في بداية الفترة، وانخفض بين عامي 1918 و 1923، ثم ارتفع مرة أخرى بعد ذلك. كان هيكل الرسوم الجمركية في الأرجنتين خلال هذا الوقت مواتياً للصناعات التحويلية. و أخيراً جاءت الأفكار الرئيسية حول التعريف الجمركية أو تبريرها خلال هذه الفترة من الاقتصاديين المؤثرين الذين أكدوا بأن التصنيع من خلال الحماية ضروري من أجل تنويع الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الأرجنتيني.¹

و من وجهة نظر العمل الذي قدمه Diaz-Alejandro (1970 ، 288-289)، كان Alejandro E. Bunge ، أكثر مناصري الحماية في الأرجنتين خلال الفترة من 1906 إلى 1940، و توقعت كتاباته العديد من الأفكار التنموية التي تم نشرها لاحقاً بواسطة Raúl Prebisch، و لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية (ECLA). ومن ثم ، كانت الأيديولوجيات الحمائية مؤثرة بشكل كبير في أمريكا اللاتينية حتى قبل الكساد الكبير، و على الأقل في الأرجنتين، كان مستوى الرسوم الجمركية وهيكلها متوافقين مع هذه الأيديولوجيات.

في نفس الاطار، أوضح Wellisz and Findlay (1984) من الناحية النظرية لماذا تميل الدول الأقل نمواً إلى التمتع بمستويات أعلى من الحماية مقارنة بالدول المتقدمة. و كانت إجابتهما مرتبطة بالاقتصاد السياسي للحماية. حيث كانت الحجة البديهية هي أن الحماية في الدول النامية ذات "القوى العاملة الفائضة" تُمنح عادة للصناعات التحويلية، التي تضم نسبة صغيرة نسبياً من إجمالي القوى العاملة في أقل الدول نمواً. لذلك ، يميل التأثير على الأجور الحقيقية على مستوى الاقتصاد إلى الانخفاض ، و لا تملك جماعات المصالح في القطاع الزراعي أو القوى المعادية للحماية المحتملة الأخرى حوافز قوية لممارسة ضغوط سياسية ضد الحمائية. و بالتالي يركز نموذج Wellisz-Findlay على تكاليف الضغط والمنافع التي تعود على الشركات. بما أن المكاسب المحتملة للضغط لصالح التحرير

¹ - Diaz-Alejandro, Carlos.. "The Tariff, 1906 –1940." Chapter 5 in Essays on the Economic History of the Argentine Republic. New Haven, Conn., and London: Yale University Press. 1970

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

تكون منخفضة مقارنة بتكاليف تنظيم جماعات ضغط ليبرالية فعالة ، فإن الحماية مستمرة في أقل الدول نمواً. و لقد أكد هؤلاء المؤلفان بأن النظريات القائمة على الفكرة لاستمرار الحماية في أقل الدول نمواً لا يمكن أن تفسر الحماية المتفشية في هذه الاقتصادات. و على النقيض من ذلك، يمكن في هذا النموذج لمصالح التصنيع أن تكسب الكثير من عمليات الضغط ، كما أن دافع زيادة الإيرادات يجعل الدولة (صانعي السياسات) تتقبل اللوبي الحمائي.¹

و يتنبأ نموذج Wellisz-Findlay أنه إذا زادت حصة العمالة في التصنيع، فإن القوى المؤيدة للتحريم لديها حوافز أقوى للتنظيم و الضغط من أجل التحرير. و يلاحظ أن تفسير جماعات المصالح هذا يتعارض مع تنبؤ فرضية التأثير السياسي. ففي نموذج عوامل معينة للتجارة و مع نمو القوة العاملة في صناعة معينة، فإن اهتمام الناخب الوسيط سيصبح مرتبطاً بشكل متزايد بمصالح عمال التصنيع. وبالتالي سوف تميل الحماية إلى الارتفاع مع نمو العمالة الصناعية.

كما أكد مقال بقلم Velasco (1994) حول تجربة تشيلي أن تضارب المصالح هو العامل المحدد للسياسات الاقتصادية. ينظر نموذج النظري إلى السياسات على أنها نتيجة لعبة استراتيجية تُلعب بين جماعات متجانسة تتنافس فيما بينها على الإيرادات الحكومية. يساعد هذا التبسيط على التركيز على تأثير الداخلين الجدد في نزاع التوزيع. عندما تظهر جماعات جديدة، فإن نظام التوازن الذي كان موجوداً لم يعد مستقرًا. ومن ثم ، فإن ظهور لوبي منظم جديد يمكن أن يؤدي إلى أزمة سياسية واقتصادية، و التي تؤدي بعد ذلك إلى تغيير في السياسة. هذا هو تفسير Velasco حول أسباب ابتعاد تشيلي عن الحماية في السبعينيات. ومن المثير للاهتمام أن الجماعات التي ظهرت خلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي في تشيلي حسب Velasco، كانت من العمال الريفيين وسكان المدن الفقراء. و لقد طبق Velasco ضمناً نموذج Stolper-Samuelson للتجارة حيث تتشكل جماعات المصالح من خلال عوامل الإنتاج و ليس من خلال الصناعات. أيضاً في هذا النموذج ، يؤدي ظهور جماعة جديدة إلى الأزمة وتغيير النظام، بدلا من الأزمة الاقتصادية التي تؤدي

¹ - Wellisz, Stanislaw, and Ronald Findlay.. "Protection and Rent-Seeking in Developing Countries." In Neoclassical Political Economy: The Analysis of Rent-Seeking and DUP Activities, edited by D. C. Colander. Cambridge, Mass.: Ballinger, 1984.

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

إلى تغيير النظام من خلال إبعاد النزاعات التوزيعية إلى مستوى أدنى من التأثير على صنع السياسات.¹

قام Magee and Young (1987) بتقييم محددات المستوى (المتوسط) للحماية في الولايات المتحدة خلال القرن العشرين. و من المثير للاهتمام أن هذا العمل يوضح أن أهم المتغيرات التوضيحية هي الاقتصاد الكلي. و يؤكدون بأن البطالة والتضخم والتغيرات في شروط التجارة تفسر ما يقرب من ثلثي التباين في متوسط التعريف الأمريكية خلال الفترة من 1900 إلى 1984.² و يدعم هذا الدليل النظريات التي يتم فيها تحديد مستوى الحماية من خلال اهتمامات أو انشغالات صانعي السياسات بشأن الاقتصاد الكلي. هذه هي الحجة الرئيسية للباحث Eichengreen (1989)، الذي أظهر أن تعريفه Smoot-Hawley لعام 1930 كان من الممكن أن يكون لها تأثير توسعي خلال فترة الانكماش. أي أن التعريفات أو أي شكل آخر من أشكال الحماية التجارية تميل إلى رفع الأسعار المحلية، وبالتالي مواجهة الدافع الانكماشى (Deflationary impetus) وتعزيز الإنتاج المحلي. تتوافق هذه الحجج مع وجهة نظر الاهتمامات الاجتماعية لواقعي السياسات.³ و يقدر Irwin (1998)، و باستعمال نماذج التوازن الجزئي والتوازن العام، أن تعريفه Smoot-Hawley كان لها تأثير متواضع على حجم الواردات (تسبب في انخفاض يتراوح ما بين 4% إلى 8%)، نظرا لأن الواردات كانت حوالي 4% فقط من الناتج الوطني الإجمالي، فمن المحتمل أن تسببت التعريف في خسائر مباشرة في الكفاءة كانت صغيرة جدا مقارنة بتقلبات دورة الأعمال في ذلك الوقت.⁴ و يؤكد في هذا المجال Marfan (1984) بأن سياسات التجارة الحمائية ساعدت على انتعاش الاقتصاد التشيلي بعد عام 1933.⁵

مثال آخر حول منهج الاقتصاد الكلي هو الباحثة الاقتصادية Krueger (1993)، التي تبني وجهة نظر أوسع، مع التركيز على الإصلاحات الاقتصادية بشكل عام، و تطور نظرية "دورات"

¹ - Velasco, Andrés. "The State and Economic Policy: Chile 1952-1992." In *The Chilean Economy: Policy Lessons and Challenges*, edited by B. Bosworth, R. Dornbusch, and R. Laban. Washington, D.C.: The Brookings Institution. 1994

² - Magee, Stephen P., and Leslie Young. "Endogenous Protection in the United States, 1900 -1984." In *U.S. Trade Policies in a Changing World Economy*, edited by R. M. Stern. Cambridge, Mass.: MIT Press, 1987

³ - Eichengreen, Barry. "The Political Economy of the Smoot-Hawley Tariff." *Research in Economic History* 12,1989: 1- 43.

⁴ - Irwin, Douglas A. "The Smoot-Hawley Tariff: A Quantitative Assessment." *Review of Economics and Statistics* 80 (2) 1998: 326 -334.

⁵ - Marfan, Manuel. "Políticas reactivadoras y recession externa: Chile, 1929-1938." *Coleccion Estudios CIEPLAN* 12, 1984: 89-119.

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

السياسة (policy cycles) التي يقودها تفاعل الظروف الاقتصادية مع الاعتبارات السياسية. و تصف ديناميكيات دورات السياسة هذه على النحو التالي:¹

"فرض الرقابة الأولي.. يحرك الردود الاقتصادية التي تتحدى إلى حد كبير نية أولئك الذين يفرضون الرقابة. أدت ردود فعل السياسيين، وهم يحاولون السيطرة على الاقتصاد وإفشال السوق، إلى [فترة من الرقابة المتزايدة]. يؤدي الأداء الاقتصادي غير المرضي، عاجلاً أم آجلاً، إلى خلق تفويض سياسي "لتجربة شيء ما" لتغيير النتيجة. . . . إذا كان الوضع السياسي والاقتصادي الأساسي كافياً بحيث يكون برنامج الإصلاح بعيد المدى وموثوقاً بما فيه الكفاية ، يمكن تحسين الأداء الاقتصادي الأساسي. يمكن أن يسمح ذلك بمزيد من التحرير ، مع تعزيز التأثير السياسي (Krueger 1993, 137)² للجماعات الجديدة في نفس الوقت.

و بالرغم من أن تحليل Krueger يقدم تشخيصاً متماسكاً لمحاولات التحرير، إلا أنها تبدأ بافتراض أن الضوابط مفروضة لسبب غير معروف. و لا تعترف Krueger بأنه حتى السياسات "الجيدة" يمكن أن تُلام على النتائج السيئة. و تتوافق هذه الأنواع من التفسيرات التي تركز على ظروف الاقتصاد الكلي مع العديد من النظريات التي تحاول تفسير الإصلاحات الاقتصادية خلال فترات الأزمة الاقتصادية. على سبيل المثال ، يؤكد Alesina and Drazen (1991) بأن برامج الثبيت تتأخر، حتى تغطي تكاليف التضخم على النزاعات التوزيعية و ذلك في ظل الأزمات الشديدة.³

و في نفس السياق، حاول Rodrik (1994) تفسير الموجة المفاجئة من الإصلاحات التجارية في الدول النامية خلال الثمانينيات والتسعينيات. و لقد قدم Rodrik دالة التكلفة و المنفعة السياسية (Political cost-benefit function)، حيث يتم تقليل المنافع السياسية للحماية بشكل ملحوظ

¹ - Krueger, Anne O. The Political Economy of Policy Reform in Developing Countries. Cambridge, Mass.: MIT Press, 1993

² - The initial imposition of controls . . . sets in motion economic responses that to a considerable extent defy the intent of those imposing controls. Politicians' responses, as they attempt to control the economy and to thwart the market, result in [a period of rising controls]. Unsatisfactory economic performance then sooner or later generates a political mandate to "try something" to change the outcome. . . . If the underlying political-economic situation is sufficient so that the reform program is sufficiently far-reaching and credible, underlying economic performance can improve. That can permit further liberalization, while simultaneously strengthening the political influence of new groups. (Krueger 1993, 137).

³ - Alesina, Alberto, and Allan Drazen. "Why Are Stabilizations Delayed?" American Economic Review 81 (5) 1991: 1170 –1188.

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

في ظل أزمات الاقتصاد الكلي منذ أن أصبحت النزاعات التوزيعية أقل تأثيراً.¹ كما نجد نفس المنطق أيضاً في العمل المقدم من طرف Tornell (1995)، الذي يؤكد بأن التجارة المكسيكية و الإصلاحات المالية قد تم إطلاقها بمجرد أن واجه هذا الاقتصاد ضغوطاً تضخمية بعد أزمة الديون عام 1982-1983.² و يظهر (Bruno and Easterly 1996) أن أزمات التضخم غالباً ما يتبعها فترات نمو اقتصادي تفوق المعدلات السابقة. و يفسر هذان المؤلفان هذه النتائج على أنها تتفق مع فكرة أن الأزمات التضخمية تعزز إصلاحات السوق.³

قدم كل من (Rajapatirana 1996) و (Rajapatirana et al 1997) حججاً مماثلة حول دور ظروف الاقتصاد الكلي في تحديد السياسات التجارية في أمريكا اللاتينية. و تقدم المقالة الأولى حججاً مفادها أن حكومات أمريكا اللاتينية كانت مترددة في تقبل العواقب التضخمية لتخفيض قيمة العملة، وبالتالي استخدمت سياسات التجارة في كثير من الأحيان لتسهيل "تحويل أو إعادة توجيه" "switching" عوامل الإنتاج إلى الصناعات المحلية القابلة للتداول (Domestic tradable industries)، و الاستهلاك لصالح البضائع غير القابلة للتداول (Non-traded goods). و يؤدي تأثير "التبديل أو إعادة التوجيه" (switching effect) هذا إلى تقليل عجز الحساب الجاري دون الحاجة إلى خفض سعر الصرف الاسمي. هذا التحليل يعتبر منطقي فقط إلى الحد الذي يُرجح أن تؤدي فيه التخفيضات الاسمية إلى دوامات تضخمية ولكن الزيادات في القيود التجارية ليست كذلك.⁴

من جهته أكد (Rajapatirana et al 1997) أن تغييرات السياسة التجارية في أمريكا اللاتينية خلال الفترة 1965-1994 كانت مدفوعة بظروف الاقتصاد الكلي. علاوة على ذلك، لم يكن تحرير التجارة ممكناً إلا عندما كانت الحكومات في المنطقة "راغبة وقادرة على تنفيذ مجموعة أوسع من الإصلاحات (willing and able to implement a broader package of reforms).⁵ ما لم

¹ - Rodrik, Dani.. "The Rush to Free Trade in the Developing World: Why So Late? Why Now? Will It Last?" In Voting for Reform: Democracy, Political Liberalization, and Economic Adjustment, edited by S. Haggard and S. B. Webb. New York: Oxford University Press, 1994

² - Tornell, Aaron.. "Are Economic Crises Necessary for Trade Liberalization and Fiscal Reform? The Mexican Experience." In Reform, Recovery and Growth: Latin America and the Middle East, edited by R. Dornbusch and S. Edwards. Chicago and London: University of Chicago Press, 1995

³ - Bruno, Michael, and William Easterly.. "Inflation's Children: Tales of Crises That Beget Reforms." American Economic Review, Papers and Proceedings 86 (2) 1996: 213-217.

⁴ - Rajapatirana, Sarath.. "Trade Policies, Macroeconomic Adjustment, and Manufactured Exports: The Latin American Experience." Weltwirtschaftliches Archiv 132 (3) 1996: 558-585

⁵ - Rajapatirana, Sarath, Luz Maria de la Mora, Ravindra A. Yatawara.. "Political Economy of Trade Reforms, 1965-1994: Latin American Style." The World Economy 20 (3) 1997: 307-338.

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

توضحه هذه المقالات هو سبب استمرار مستوى الحماية بمرور الوقت، حتى بعد مرور الأزمات الاقتصادية التي أدت إلى تغيير السياسة.

إذا كان صانع السياسة يعتقد على سبيل المثال ، أن التأثيرات التضخمية الناتجة عن خفض قيمة العملة أكبر من تلك الناتجة عن رفع أسعار الواردات في ظل الحماية، فإن أزمة ميزان المدفوعات التي تهدد بدوامه تضخمية ستعكس في تحول منحني MB لصانع السياسة (انظر الشكل البياني رقم 1.1). و مع ذلك ، و وفقاً لهذا التحليل، يجب أن يتراجع منحني MB بعد انتهاء الأزمة. ومن ثم ، فليس من الواضح كيف يمكن لصددمات الاقتصاد الكلي أن يكون لها تأثيرات دائمة على مستوى الحماية، على الرغم من أنها يمكن أن تتنبأ بالتأكد بالتغيرات في السياسات التجارية.

فيما يتعلق باستمرارية السياسات التجارية مع مرور الوقت، فقد تم الإشارة إلى العمل الأساسي الذي قام به Fernandez and Rodrik (1991). حيث قام الباحثان بتطوير نموذجاً يجعل عدم اليقين على المستوى الفردي، بشأن توزيع مكاسب التحرير في المستقبل الناس يدعمون الوضع الراهن.¹ و يحلل Cassing (1991) استمرار السياسة التجارية مع نموذج جماعات المصالح لتحديد السياسة. و الفكرة هي أن تبديل النظام ناتج عن صدمات اقتصادية مفاجئة تكون كبيرة بما يكفي لتحريك أنشطة ضغط جماعات المصالح. لكن هذا يحدث فقط عندما تكون الصدمات من النوع الذي تكون فيه تكاليف جماعات المصالح (بدون تغيير في السياسة a policy switch) أكبر من تكاليف العمل الجماعي.²

من المثير للاهتمام ملاحظة أن مقارنة الاهتمامات الاجتماعية (Social concerns approaches) ، مثل دالة الرعاية الاجتماعية المحافظة (conservative social welfare function) المقدمة من طرف Corden، تبرر الحماية المؤقتة فقط للقطاعات المتضررة بشكل غير متوقع. في المقابل، يعتمد نموذج Cassing لاستمرار السياسة التجارية بمرور الوقت على دوافع المصلحة الذاتية لصانع السياسة. و في مخطط Lavergne، سينعكس مقارنة Corden في انتقال مؤقت لمنحني MB، و في نموذج Cassing، سيتم إزاحة منحني MB بشكل دائم حتى تحدث الصدمة التالية غير المتوقعة.

¹ - Fernandez, Raquel, and Dani Rodrik.. "Resistance to Reform: Status Quo Bias in the Presence of Individual-Specific Uncertainty." The American Economic Review 81 (5) 1991: 1146 –1155.

² - Cassing, James H.. "A Theory of Changes in Trade Policy Regimes." In Markets and Politicians: Politicized Economic Choice, edited by Arye L. Hillman. Boston: Kluwer Academic Publishers. 1991

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

و يقدم Staiger and Tabellini (1987) نموذجا قائما على المصادقية للسياسة التجارية، والذي يمكن أن يفسر أيضاً استمرار الحماية مع مرور الوقت. حججهم الرئيسية تتعلق بسياسة التجارة التقديرية. و يؤكد الباحثان بأن جماعات المصالح تعلم أن الوعود بالحماية في المستقبل ليست ذات مصداقية؛ لذلك، تضغط هذه الجماعات من أجل تطبيق الحماية في الوقت الحاضر. و في النهاية ، لا ينخفض مستوى الحماية أبداً لأن الحكومة تتعرض باستمرار لممارسة ضغط من جماعات المصالح لصالح الحماية.¹ و في إطار عمل Lavergne، يتحول منحى MB بشكل دائم لأن المنافع السياسية لمنح الحماية تزداد بشكل دائم نتيجة ضغط جماعات المصالح. و بشكل عام، يبدو أن استمرار الحماية بمرور الوقت يمكن تفسيره بسهولة من خلال ضغوط جماعة المصالح أكثر من تفسيره بالأفكار أو الأيديولوجيات التي تؤثر على تصورات صانع السياسة حول كيفية عمل الاقتصاد. ومع ذلك تؤكد المساهمات في الأدبيات الأخيرة بأنه عندما يتم "إضفاء الطابع المؤسسي" على الأفكار أو الأيديولوجيات، يستمر مستوى الحماية بمرور الوقت.

و تعتبر مساهمة Rama (1994) مهمة لطابعها التجريبي. حيث طور هذا الباحث مقياسا إبداعيا لمستوى أنشطة البحث عن الربح (اللوبي) (rent-seeking) في أوروغواي من عام 1925 إلى عام 1983. و تم تقديم هذا المتغير على أساس السجل التشريعي. واعتبرت القوانين التي تستهدف صناعات معينة، أو عوامل الإنتاج، أو جماعات المصالح الأخرى نتيجة لأنشطة البحث عن الربح من قبل المستفيدين. ثم تم تقسيم عدد القوانين الخاصة بالمجموعة على الحجم الاقتصادي للمجموعة. و يرتبط هذا المقياس للبحث عن الربح بمستوى الحماية، مما يوفر أدلة نادرة حول كيفية قيام الحماية نفسها بتوليد أنشطة البحث عن الربح لجماعات المصالح.²

من المعروف الآن أن مثل هذه الأنشطة ضارة بالرفاهية الوطنية لأنها تحيد عوامل الإنتاج بعيدا عن الأنشطة الإنتاجية اقتصاديا (Krueger 1974؛ Findlay and Wellisz 1982؛ Wellisz and Findlay 1984). و في منحى Lavergne، يشير اعتبار الرفاهية هذا إلى أنه عندما يتغير منحى MB بسبب الضغط الذي يزيد المنافع السياسية لصانع السياسة، يجب أن يتحول منحى MC لصانع السياسة في الاتجاه المعاكس حيث تزداد تكاليف الحماية مع تحويل الموارد الإنتاجية إلى أنشطة

¹ - Staiger, Robert W., and Guido Tabellini. "Discretionary Trade Policy and Excessive Protection." American Economic Review 77 (5) 1987: 823-837.

² - Rama, Martin. "Endogenous Trade Policy: A Time-Series Approach." Economics and Politics 6 (3) 1994: 215-231.

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

الضغط. و يناقش Srinivasan (1996, 6-8) بإيجاز آثار الرفاهية للأنشطة البحثية عن الريع في ظل وجود تشوهات محلية وحماية داخلية. و لكنه لا يقيم صلة مباشرة بين التشويه المحلي (التباين) ، وتحويل الموارد الإنتاجية بسبب البحث عن الريع الناتج ، والمستوى النهائي للحماية.¹ و تحتوي ورقة بحثية غير منشورة بواسطة Williamson (2003) على ملاحظات تجريبية مثيرة للاهتمام تتعلق بالمحددات المحتملة لمعدلات التعريف "الفعالة" (effective tariff rates) حول العالم خلال الفترة من 1789 إلى 1938. و تشير معدلات التعريف "الفعالة" إلى نسبة إيرادات رسوم الاستيراد إلى قيمة إجمالي الواردات. ومن غير الواضح ما إذا كان هذا المتغير يتغير خطيا مع معدلات التعريف الاسمية، خاصة عند المستويات المرتفعة من الأخيرة، على الأقل في الدول النامية في نهاية القرن العشرين.² و يدرس الباحث ثلاثة دوافع لارتفاع الرسوم الجمركية: حماية عوامل الإنتاج النادرة على أساس نظرية Stolper-Samuelson، والمخاوف التجارية الاستراتيجية المتعلقة بشروط التجارة فيما يتعلق بالشركاء التجاريين الرئيسيين ، واحتياجات الإيرادات. و تشير تحليلات الباحث حول ارتباطات بيانات البدائل إلى أن الدوافع الثلاثة كانت موجودة في جميع أنحاء العالم خلال تلك الفترة. على الرغم من عدم وجود تحقيق تجريبي محكم .

باختصار ، أظهرت هذه المراجعة لأدبيات الاقتصاد أن الرأي الأكثر شيوعا في الأدبيات هو مقارنة جماعات المصالح. و لقد اختبر الاقتصاديون هذه المقاربة تجريبيا، وقاموا بعمل توسعات نظرية وتجريبية مهمة. و يبدو أن هذا هو الحال بالنسبة لتفسيرات كل من الهيكل و مستوى الحماية. ومع ذلك، فإن مقارنة المصلحة الذاتية ليس بأي حال من الأحوال المقاربة الوحيدة التي استخدمها الاقتصاديون. ومن الأمثلة على ذلك دالة الرفاهية الاجتماعية المحافظة المقدمة من طرف Corden و اعتبارات الرفاهية الأخرى. ومع ذلك، يبدو أن اقتران نظرية الاختلافات المحلية بمنحنى Lavergne حول التكلفة و المنفعة كافٍ لتوضيح معظم الحجج النظرية.

¹ - Srinivasan, T. N. "Generalized Theory of Distortions and Welfare Two Decades Later." In The Political Economy of Trade Policy, edited by R. C. Feenstra, G. M. Grossman, and D. A. Irwin. Cambridge, Mass.: MIT Press. 1996

² - Williamson, Jeffrey G. "Stolper-Samuelson, Strategic Tariffs and Revenue Needs: World Tariffs 1789-1938." Mimeographed. Department of Economics, Harvard University, Cambridge, Mass. 2003

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

جدول رقم (01-03): الأدبيات التي ركزت على مستوى الحماية

الباحث	المبررات	تأخذ بعين الاعتبار المؤسسات؟	تأخذ بعين الاعتبار الأفكار؟
Kindleberger (1951)	تفسر مستويات التعريف الوطنية من خلال رد فعل جماعات المصالح للصدمات الاقتصادية.	لا	لا
Johnson (1965b)	تفسر حماية التصنيع من خلال تفضيل المجتمع للإنتاج المحلي للشركات الصناعية. (لا يوجد نموذج تجاري).	لا	نعم. النظرية القائمة على "تفضيلات" للإنتاج المحلي للإنسان
Diaz-Alejandro (1970)	كانت الأرجنتين اقتصادًا حاميًا بين عامي 1906 و 1940 بين عامي 1906 و 1940 ، حتى قبل الكساد الكبير. قادت الأفكار وجماعات الضغط هذه الحماية.	لا	نعم
Kindleberger (1975)	ظهور التجارة الحرة في أوروبا خلال القرن التاسع عشر ، وخاصة خلال 1850-1875 ، والذي تم تفسيره من خلال ظهور أيديولوجية التجارة الحرة. (لا يوجد نموذج تجاري).	لا	نعم
Wellisz and Findlay (1984)	تميل الدول الأقل تقدمًا إلى الحصول على مستويات أعلى من الحماية (للتصنيع) من البلدان الصناعية لأن الحجم النسبي لهذا القطاع أصغر وبالتالي فإن التأثيرات على الأجور على مستوى الاقتصاد منخفضة نسبيًا ، مما يقلل من الحافز للضغط من قبل الملاك. (نموذج العوامل الخاصة).	لا ، لا يأخذ في الاعتبار سوى تأثير التين Leviathan "لتعظيم الإيرادات"	نعم. تأخذ الحكومة بعين الاعتبار "تفضيلات".
Magee and Young (1987)	ما يقرب من ثلثي التغييرات في متوسط التعريف الجمركية للولايات المتحدة خلال الفترة من 1900 إلى 1984 كانت بسبب المتغيرات الاقتصادية البطالة والتضخم وشروط التجارة. (نموذج العوامل الخاصة).	لا	نعم. يأخذ بعين الاعتبار تأثير الانتماء الحزبي للرئيس.
Staiger and Tabellini (1987)	يؤدي الافتقار إلى المصادقية للحكومة ذات السياسة التجارية التقديرية إلى حماية مفرطة ، لأن جماعات المصالح ستطالب بتعريفات أعلى في الوقت الحاضر.	لا	لا
Eichengreen (1989)	تم تطبيق تعريف Smoot-Hawley في الولايات المتحدة لمواجهة الركود في عام 1930. الرسوم الجمركية الأعلى على المنتجات الزراعية ، والتي تضررت بشدة. (نموذج تأثيرات الاقتصاد الكلي).	لا	لا
Cassing (1991)	تبدل النظام الناجم عن الصدمات الاقتصادية المفاجئة وما تلاها من "تباطؤ" السياسة التجارية التي تم تفسيرها من خلال جهود الضغط التي أطلقتها مثل هذه الصدمات. يعمل النموذج بشكل أفضل مع الاحتكار المحلي. (لا يوجد نموذج تجاري).	لا	لا

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

لا	لا	تستمر الحماية بمرور الوقت بسبب فشل المعلومات: حجم مكاسب الأفراد من التحرير غير معروف لهم. (العمالة المتنقلة ، ولكن مع تكاليف إعادة التخصيص.)	Fernandez and Rodrik (1991)
لا	لا	تعد نزاعات التوزيع أقل أهمية في تحديد السياسات الاقتصادية أثناء الأزمات ، حيث تصبح التكاليف الاقتصادية للتقاعس عن العمل أو تأجيل الإصلاحات مرتفعة للغاية بالنسبة لمجموعات المصالح المتورطة في " حرب الاستنزاف". (نموذج العوامل المتنقلة.)	Drazen and Grilli (1993)
لا	لا	تمر الدول النامية بدورات السياسات. عادة ما تؤدي الأزمات إلى تغييرات في السياسات ، ويحدد دوام هذه السياسات من خلال نجاحها أو فشلها الواضح. عادة ما تعود جهود التحرير المرتبطة بالظروف الاقتصادية المتدهورة إلى الأنظمة الحماية.	Krueger (1993)
لا	لا	ترتبط أنشطة البحث عن الربح بفترات السياسات التجارية التقييدية في أوروغواي خلال 1925-1983. (لا يوجد نموذج تجاري.)	Rama (1994)
لا ، لا تنظر إلا في إمكانية أن تؤدي النتائج الاقتصادية الجيدة إلى خلق شرعية للسياسات.	لا	الانتقال إلى التجارة الحرة من قبل الدول الأقل نموًا في التسعينيات من القرن الماضي بسبب الأزمات الاقتصادية مما أدى إلى تحويل تحليل التكلفة السياسية لفائدة صانعي السياسات للإصلاحات التجارية ، عن طريق تقليل أهمية النزاعات التوزيعية. (لا يوجد نموذج تجاري.)	Rodrik (1994)
لا	لا	تم تطبيق النموذج على حالة تبديل نظام السياسة الاقتصادية التشيلية في أوائل السبعينيات. تتنافس جماعات المصالح المتشابهة للوصول إلى الإيرادات الحكومية ؛ ينهار التوازن عندما تنضم جماعات جديدة إلى المنافسة على خدمات الحكومة، مما يؤدي إلى أزمة وتغيير النظام	Velasco (1994)
لا	لا	تم تطبيق النموذج على الإصلاحات المكسيكية في منتصف الثمانينيات. تنص على أنه خلال الأوقات الجيدة ، تشترك مجموعات المصالح المتنافسة (ولكن المتطابقة) في الوصول المتكافئ إلى الإيرادات العامة. خلال أزمات الاقتصاد الكلي ، ينكسر تحالف الوصول المشترك ، مما يفتح الباب أمام إصلاحات التجارة.	Tornell (1995)
لا	لا	تتبع أزمات التضخم من الناحية التجريبية فترات من النمو الاقتصادي المرتفع بشكل غير طبيعي عبر الدول، والتي يُفترض أن تكون ناجمة عن الإصلاحات الاقتصادية التي تم تنفيذها لإنهاء الأزمات. (لا يوجد نموذج تجاري.)	Bruno and Easterly (1996)
لا	لا	أدى إحجام الحكومات عن استخدام تخفيضات سعر الصرف الاسمية للحث على تعديلات الاقتصاد الكلي	Rajapatirana (1996)

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات

		بحكومات أمريكا اللاتينية إلى استخدام السياسات التجارية كأدوات "تبديل" "switching" devices. (لا يوجد نموذج تجاري).	
نعم. كانت "قناعات" القيادات بشأن دور السياسة التجارية في إدارة الاقتصاد الكلي من المحددات الرئيسية لتغييرات السياسة التجارية.	نعم. كانت السلطة التنفيذية رائدة في الإصلاحات، وكانت الإصلاحات المؤسسية مهمة لتنفيذ تحرير التجارة.	كانت تغييرات السياسة التجارية في دول أمريكا اللاتينية خلال الفترة 1965-1994 مدفوعة باعتبارات الاقتصاد الكلي. كان تحرير التجارة ممكناً عندما كانت الحكومات مستعدة وقادرة على تنفيذ حزمة أوسع من الإصلاحات.	Rajapatirana et al. (1997)
لا	نعم، تعتبر الأنظمة الفيدرالية للحكومة والأصول الاستعمارية من بين عدة متغيرات تحكم.	معدلات تعريف "فعالة" لخمسة وثلاثين دولة خلال الفترة من 1870 إلى 1938.	Williamson (2003)

Source: Daniel Lederman. 2005. "The political economy of protection: Theory and the Chilean Experience." Stanford university press Stanford, California.p.144-145

3-أدبيات العلوم السياسية حول الاقتصاد السياسي للحماية : أكدت العديد من الأدبيات في مجال العلوم السياسية على أهمية العوامل الأيديولوجية و المؤسسية المرتبطة بتبني استراتيجيات إنمائية معينة بدرجات متفاوتة من الفعالية. و يسرد كل من الجدول رقم (02) و (03) بعض المقالات المختارة في هذا المجال بترتيب زمني إما كتبها علماء السياسة أو نشرتها المجالات التي يتألف جمهورها الرئيسي من علماء السياسة.

1-3-فيما يخص هيكل الحماية التجارية : في أغلب الأحيان تستشهد أدبيات العلوم السياسية بأبحاث Schattschneider (1935)، الذي كان عن طريق التدريب متخصصاً في السياسة العامة. و ربما يكون السبب وراء تقدير الاقتصاديين لعمله هو أنها كانت إحدى المحاولات الأولى لتوثيق تدابير جماعات الضغط بشكل منهجي في صنع السياسات التجارية. ومع ذلك، و بالرغم من تركيز Schattschneider الرئيسي على دور جماعات المصالح التي من خلال تطبيق تعريفات Smoot-Hawley، إلا أنه أولى اهتماماً وثيقاً لدور المؤسسات داخل الهيئة التشريعية الأمريكية التي مهدت الطريق لتدابير جماعات المصالح. و كان الباحث يتتبع دور جماعات الضغط في جلسات الاستماع العلنية وقرارات اللجنة التشريعية والتصويت النهائي. و أشار إلى أن الأيديولوجية السائدة للحزب

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

الجمهوري في ذلك الوقت كانت حمائية، حيث شكل العديد من أعضاء الحزب المشاعر الوطنية لصالح التعريف الجمركية.¹

المساهمة الثانية الجديرة بالملاحظة هي التي قدمها كل من Dixit and Londregan (1995). وقد قدمت هذه المقالة كمساهمة مهمة في فهم دور الأيديولوجيات و الأحزاب السياسية في صياغة السياسات الاقتصادية ذات الآثار التوزيعية، بما في ذلك السياسة التجارية. الفكرة الرئيسية للمؤلفين هي أن فعالية الضغط من قبل جماعات المصالح تتأثر بالتماسك الداخلي للجماعة. بعبارة أخرى ، إلى جانب العوامل التي حددها Olson (1965) و آخرون كمحددات للعمل الجماعي، يؤكد كل من Dixit and Londregan بأن المعتقدات الأيديولوجية المشتركة تقلل أيضًا من تكاليف العمل الجماعي. وبالتالي، من المحتمل أن يتم تحديد هيكل الحماية التجارية داخل الدول ليس فقط من خلال خصائص الصناعة المتعلقة بالتركيز و التأثير السياسي، ولكن أيضا من خلال التماسك الأيديولوجي للأفراد الذين يشكلون مجموعة العمل السياسي.²

هناك بعض العناصر المشتركة ما بين المساهمتين، حيث تحدد العوامل الأيديولوجية فعالية العمل الجماعي من قبل جماعات الضغط. و على أساس منحني Lavergne (أنظر الشكل البياني رقم 01-03)، لن ينعكس هذا الاعتبار في التغييرات في تصور صانع السياسة حول وجود الاختلافات المحلية أو تكاليف الرعاية الاجتماعية للحماية. بدلا من ذلك، يؤثر التماسك الأيديولوجي لجماعات المصالح على فعاليتها في نشاطات الضغط، و بالتالي المنافع السياسية للحماية، إذا كانت الجماعات الأكثر تماسكا أكثر حمائية. و كلما عارضت الجماعات الأكثر تماسكا الحماية، فإن تأثير التماسك الأيديولوجي لجماعات الضغط سينعكس على موقع منحني MC لصانع السياسة من خلال رفع التكاليف السياسية.

¹ - Schattschneider, E. E. Politics, Pressures, and the Tariff: A Study of Free Enterprise in Pressure Politics, as Shown in the 1929-1930 Revision of the Tariff. New York: Prentice-Hall. 1935

² - Dixit, Avinash, and John Londregan. "Redistributive Politics and Economic Efficiency." American Political Science Review 89 (4) 1995: 856-866.

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

جدول رقم (01-04): الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة أدبيات العلوم السياسية (نموذج التجارة والملاحظات ذات الصلة بين قوسين) فيما يخص هيكل الحماية

المؤلف	المبررات	أخذ بعين الاعتبار المؤسسات	أخذ بعين الاعتبار الأفكار/الإيديولوجية
Schattschneider (1935)	تفسر ضغوط مجموعات المصالح تعريفات Smoot-Hawley في الصناعات. (لا يوجد نموذج اقتصادي).	نعم. يتتبع دور جماعات الضغط في جلسات الاستماع العامة وقرارات اللجنة التشريعية والتصويت النهائي.	نعم. يشير إلى تاريخ الحجج السياسية الحمائية التي استخدمها الجمهوريون لإثارة المشاعر القومية.
Dixit and Londregan (1995)	من نزاعات التوزيع التي تردعها الاعتبارات السياسية على سبيل المثال ، المجموعات ذات التماسك الأيديولوجي العالي (على سبيل المثال ، الأكثر استعدادًا للتضحية بالمكاسب الفردية من أجل التفضيلات الأيديولوجية والكثافة الأكبر للأعضاء في المركز) من المرجح أن تحصل على حماية أعلى	نعم. نموذج معاصر للدورات الانتخابية والأحزاب السياسية.	نعم. يسمح للناخبين بأن يكون لديهم انتماءات أيديولوجية أو حزبية (هويات جماعية).

Source: Daniel Lederman. 2005. "The political economy of protection: Theory and the Chilean Experience." Stanford university press Stanford, California.p.146.

2-3- فيما يخص مستوى الحماية التجارية

تغطي بقية الأبحاث المذكورة في الجدول رقم (01-04) مجموعة من المقالات لباحثين في مجال العلوم السياسية، و الذين يتعاملون مع محددات مستوى الحماية. من بينها العمل الذي قدمه Gilpin (1975) الذي يعد تطبيق كلاسيكي للنظرية الواقعية البنوية للعلاقات الدولية على قضايا السياسة الاقتصادية. و لقد كانت حجة Gilpin الرئيسية هي أن تحول النظام الاقتصادي الدولي بعد الحرب العالمية الثانية وصعود الشركات متعددة الجنسيات كان ممكناً، لأن هذا النظام الليبرالي الجديد كان مدعوماً من خلال قوة و نفوذ الولايات المتحدة، التي كانت (وربما لا تزال) القائد المهيمن في النظام الدولي.¹ كما أشار Waltz (1979)، الفصل 5) أن النظام (system) يتكون من الدول الوطنية التي

¹ - Gilpin, Robert. U.S. Power and the Multinational Corporation: The Political Economy of Foreign Direct Investment. New York: Basic Books. 1975

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

لها مكانها في التسلسل الهرمي الدولي للسلطة (influence). و من وجهة نظره يشبه "النظام" إلى حد كبير السوق، فهو ينبثق من التفاعلات والمنافسة بين أجزائه (الدول الوطنية). تم استبدال مفهوم "السلطة" (Power) لاحقاً بمفهوم "الهيبة" (Prestige) عند Gilpin. و هذا المفهوم الأخير أوسع من القوة العسكرية ويتضمن التأثير الاقتصادي والأيدولوجي.¹

و يمكن أيضاً توسيع هذا النوع من التفسير لشرح سبب تحرير أوروبا خلال القرن التاسع عشر تحت تأثير الهيمنة البريطانية. طبق Krasner (1976) و Lake (1983) بالمثل المنهج النيوي على السياسات التجارية. و أكدوا بأنه يمكن تفسير السياسات التجارية الأمريكية من خلال الموقع النسبي للولايات المتحدة داخل النظام الدولي.²

في نفس السياق، يقدم Lazer (1999) تحليلاً أكثر حداثة لصعود التجارة الحرة في أوروبا خلال القرن التاسع عشر. و يتوافق هذا التحليل مع المقاربة البنوية (Structuralist approach). و يؤكد في هذا البحث بأن تحرك بريطانيا نحو مفاوضات التجارة الثنائية قدم حافزاً للدول التي تم استبعادها من الاتفاقيات للقفز إلى "عربة" التجارة الحرة. و نشير إلى أن Corden (1995) استخدم مصطلح "عربة التجارة الحرة" (FTA bandwagon) لوصف تأثير مماثل لقرار الولايات المتحدة للتفاوض بشأن اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية في الثمانينيات والتسعينيات. و يبرر Lazer هذه النتيجة أنه عندما وقعت بريطانيا وفرنسا معاهدة Cobden-Chevalier في عام 1860، "كان مصدر الطرف الثالث في وضع غير موات بشكل حاسم في السوق الفرنسية" (Lazer 1999، 471). ومن ثم ، كان على الحكومات الأخرى الاستجابة لضغوط جماعات المصالح من المصدرين للحصول على معاهدات مماثلة مع فرنسا وبريطانيا.³

و في هذا التحليل قام Lazer بإجراء تمارين محاكاة كمية تشرح لماذا أدت مفاوضات بريطانيا الثنائية إلى الظهور السريع لشبكة من اتفاقيات التجارة بين الدول الأكثر تفضيلاً في ستينيات القرن التاسع عشر. و يوضح (466-460) على وجه الخصوص كيف أن الحجم الاقتصادي النسبي لبريطانيا

¹ - Waltz, Kenneth N. Theory of International Politics. New York: Columbia University Press. 1979

² - Krasner, Stephen D. "State Power and the Structure of International Trade." World Politics 28 (3) 1976.: 317-347.

Lake, David A. "International Economic Structures and American Foreign Economic Policy, 1887-1934." World Politics 35, 1983: 517-543.

³ - Lazer, David. "The Free Trade Epidemic of the 1860s and Other Outbreaks of Economic Discrimination." World Politics 51 (4) 1999: 447- 483.

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

، والمستوى المتصاعد للتجارة الدولية، والتخفيضات في تكاليف النقل كلها عوامل من المرجح أن تكون قد حددت بشكل مشترك صعود التجارة الحرة.¹ ومن ثم، فإن الرابط بين عمل Lazer والمقاربة النيوية هو أن الهيمنة الاقتصادية لبريطانيا كانت في مركز هذه الشبكة المتوسعة من الاتفاقيات التجارية. ومع ذلك، تربط حجة Lazer أيضا الحجة النيوية بضغوط جماعات المصالح.

في الشكل البياني السابق، لاحظنا أن صانع السياسة في دولة صغيرة غير قادرة على التأثير على النظام الدولي، سوف يأخذ في الاعتبار تكاليف عدم اتباع قيادة القوة المهيمنة. و على مستوى المقاربة النيوية التقليدية، حيث يهدد الأخير بالانتقام إذا احتفظت الدولة الصغيرة بمستوى معين من الحماية، يجب تسجيل الخسائر المتوقعة في موضع منحنى MC. في تحليل نهج Lazer الذي يعتمد على المقاربة النيوية، حيث تقوم لوبيات مصالح التصدير بالضغط من أجل اتفاقيات التجارة التي تقلل من مستوى الحماية، و يمكن توضيح هذا التأثير من خلال انتقال المنحنى MC إلى اليسار، و الذي قد يمثل زيادة في التكاليف السياسية للحماية.

يشير كل من Katzenstein (1978) و Krasner (1978) إلى أن النظريات التي تركز على النظام (system) لا يمكنها أن تشرح لماذا الدول التي يمكن وضعها في نفس المركز إلى حد ما في التسلسل الهرمي للسلطة سوف تستجيب بشكل مختلف لتحديات مماثلة. و كانت إجابة الباحثين أن "استراتيجيات السياسة الاقتصادية الخارجية للدول الصناعية المتقدمة تنبثق من تفاعل القوى الدولية والمحلية" (Katzenstein 1978، 7).² ومن ثم، فقد قدم هؤلاء الباحثان المؤسسات السياسية المحلية كمحددات محتملة للسياسات الاقتصادية الدولية، بما في ذلك السياسة التجارية.

طبق Mares (1990) إطار البحث المقدم من طرف Katzenstein على حالة كولومبيا خلال الفترة 1951-1974، عندما تحولت كولومبيا من سياسة إحلال الواردات إلى سياسة ترويج الصادرات كمبدأ إرشادي لسياساتها الاقتصادية. و يعترف إطار بحث Katzenstein بتأثير النظام الدولي، من

¹ - Lazer, David. "The Free Trade Epidemic of the 1860s and Other Outbreaks of Economic Discrimination." World Politics 51 (4) 1999: 447- 483.

² - Katzenstein, Peter J.. "Introduction: Domestic and International Forces and Strategies of Foreign Economic Policy." In Between Power and Plenty: Foreign Economic Policies of Advanced Industrial States, edited by P. J. Katzenstein. Madison: University of Wisconsin Press. 1978

Krasner, Stephen D. "United States Commercial and Monetary Policy: Unraveling the Paradox of External Strength and Internal Weakness." In Between Power and Plenty: Foreign Economic Policies of Advanced Industrial States, edited by P. J. Katzenstein. Madison: University of Wisconsin Press. 1978

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

خلال ملاحظة أن القيود الدولية ساعدت في تحديد السياسات التجارية الكولومبية. وعلى وجه الخصوص، فإن الدعم المقدم من طرف صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أثناء الأزمات الاقتصادية عادة ما قيد خيارات صانعي السياسة الكولومبيين. و عادة ما يتم عكس عمليات التحرير التي يتم تنفيذها خلال الأزمة بسرعة بعد ذلك بسبب تأثير جماعات المصالح. تم كسر هذا المنطق في 1966-1967 ، عندما طبق قانون 1967 برنامجا اقتصاديا يجمع بين تحرير الواردات، وتعزيز الصادرات، و الانتقال من سعر الصرف الثابت إلى نظام ربط زاحف (crawling peg regime).¹

و وفقا للباحث Mares، فإن هذا التحول في السياسة كان نتيجة ابتكارات مؤسسية و ليس إلى ضغوط من الخارج. في الواقع ، رفض الرئيس آنذاك Carlos Lleras Restrepo اتباع توصيات الهيئات المالية الدولية، التي دعت إلى تعويم العملة، لأنه كان يخشى حدوث دوامة تضخم و انخفاض قيمة العملة. بالإضافة إلى ذلك، لا يمكن تفسير هذا التحول من خلال ضغوط جماعات المصالح لأن مجموعة المصدرين المنظمة بشكل فعال فقط، وهم مزارعو البن، لديهم بالفعل نظام سياسة محدد يعالج انشغالهم الرئيسي الذي يتمثل في تقلب الأسعار الدولية للبن. و من ثم ، لم تكن هناك المصالح الخاصة قادرة ومستعدة لدعم تحول السياسة.

و لقد كانت الإصلاحات المؤسسية ذات الصلة في كولومبيا على النحو التالي: (1) تشكيل حكومة ائتلافية للجبهة الوطنية، شكلها حزبا النخبة السياسيان في عام 1957، والتي تم تشكيلها عن طريق الاستفتاء وكتبت في الدستور. (2) إنشاء بيروقراطية تكنوقراطية (دائرة التخطيط) خلال الفترة 1958-1962. و (3) إقرار الإصلاح الدستوري الذي نقل المبادرة المتعلقة بشؤون الميزانية إلى السلطة التنفيذية في عام 1968. و لقد تمت الموافقة على الأخيرة من قبل المجلس التشريعي فقط بعد أن هدد الرئيس بالاستقالة، الأمر الذي كان من شأنه أن يفوض استقرار الجبهة الوطنية. على أي حال ، فإن الحجة هي أن تحول السياسة لم يكن ليكون ممكنا لولا هذه الابتكارات المؤسسية.²

¹ - Mares, David R.. "Domestic Institutions and Shifts in Trade and Development Policy: Colombia 1951-68." In International Trade Policies: Gains from Exchange Between Economics and Political Science, edited by John S. Odell and Thomas D. Willet. Ann Arbor: University of Michigan Press. 1990

² - Daniel Iederman, The political economy of protection: Theory and the Chilean Experience, Stanford university press Stanford, California 2005? p36-37.

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

و تعمل النظرية البنيوية المعدلة على تغيير التحليل بشكل أساسي بناء على إطار العرض والطلب. والسبب هو أن دور المؤسسات في تحديد تكاليف و منافع الحماية لصانع السياسة غير واضح. هل تقيد المؤسسات نطاق مستوى الحماية؟، إذا كان الأمر كذلك، فسيتم حذف منحنيات MB و MC في الشكل البياني السابق. قد يكون هذا هو الحال عندما تحد المؤسسات من مجال الخيارات. ومع ذلك، إذا لم تفرض المؤسسات حدوداً ملزمة تماماً، فلن يتم حقا اقتطاع مجال الخيارات. و بشكل عام، ربما تكون هذه هي الحالة الأكثر شيوعاً. أنه يمكن تغيير المؤسسات من خلال المبادرات السياسية. في هذه الحالة، فإن القضية الرئيسية هي ما الأحداث التي تؤدي إلى مثل هذه التغييرات؟. يتم تحليل هذا السؤال تاريخياً واقتصادياً في حالة بعض الدول في الفصل الثاني.

هاجم McKeown (1986) المقاربة البنيوية المعدلة (Modified structuralist approach) من طرف Katzenstein. و يقول McKeown (1984) في أحد مساهماته العلمية أن مستوى الحماية هو نتيجة مطالب جماعات المصالح. و على وجه التحديد، تطلب الشركات الحماية في ظل الظروف الاقتصادية المعاكسة. و من اللافت للنظر أن هذا التفسير الاقتصادي للسياسة التجارية قد ظهر من جديد في أدبيات العلوم السياسية خلال الثمانينيات كرد فعل على النظريات التي تركز على النظام. ومع ذلك، أعاد McKeown تسمية الطلب على الحماية بأنه "مطالب مجتمعية" (societal demands).¹ على نفس المنوال، طور عمل Gallarotti (1985) نموذجاً يختلف فيه مستوى الحماية مع دورة الأعمال (business cycle).² من الجدير بالملاحظة مرة أخرى أن العمل التجريبي المقدم من طرف الاقتصاديين، أمثال Magee and Young (1987)، يدعم هذا النوع من النظريات حول دورة الأعمال للحماية.³ و لقد تمت مناقشة هذه الاعتبارات بالفعل في سياق إطار عمل المقدم من طرف Lavergne.

و في هذا المجال، نشير إلى العمل الرائد الذي قام به Rogowski (1989) الذي عكس اتجاه السببية الذي اقترحه McKeown و Gallarotti ونقاد آخرون للمقاربة البنيوية. و تتمثل مبررات Rogowski الرئيسية في أن التغييرات الدائمة في أنماط التجارة الدولية (أي التغييرات في الأسعار

¹ - McKeown, Timothy J. "The Limitations of 'Structural' Theories of Commercial Policy." International Organization 40 (1) 1986: 43- 64.

² - Gallarotti, Giulio M. "Toward a Business-Cycle Model of Tariffs." International Organization 39 (1) 1985: 155-187.

³ - Magee, Stephen P., and Leslie Young. "Endogenous Protection in the United States, 1900 -1984." In U.S. Trade Policies in a Changing World Economy, edited by R. M. Stern. Cambridge, Mass.: MIT Press. 1987

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

النسبية) تحدثت خلافاً في التوازن السياسي المحلي.¹ كانت مساهمة Garret and Lange (1996) مشابهة لمساهمة Rogowski بمعنى أن هؤلاء المؤلفين نظروا في الانعكاسات السياسية المحلية للتغيرات في الاقتصاد الدولي. ومع ذلك، كان تركيزهم على تأثير الظواهر الاقتصادية العالمية، مثل ظاهرة "التدويل" (Internationalization) على المؤسسات المحلية. كانت حجته الرئيسية هي أن صعود التجارة الدولية والتدفقات المالية (أي التدويل) يمكن أن يغير من طبيعة النزاعات في مجال التوزيع، كما أكد على ذلك Rogowski (1989)، لكن هذه الآثار تكون مقيدة بواسطة المؤسسات المحلية التي تحاول التغيير ولكن ببطء.²

في الرسم البياني المركب الموضح في الشكل البياني الثاني، سينعكس انخفاض السعر النسبي الدولي للسلعة غير المنتجة في شكل انخفاض في المحور الأفقي. ومن ثم، إذا لم تتغير أيديولوجية أو تصور صانع السياسة، و دون مراعاة سلوكيات جماعات الضغط المحلية، فيجب أن يرتفع مستوى الحماية. و نظراً لأن الجماعات المحمية ستفقد النفوذ السياسي في النهاية بسبب انخفاض حجمها الاقتصادي النسبي (على غرار عمليات تدهور الصناعة التي نوقشت سابقاً)، فإن المكاسب السياسية للحماية ستخضع ببطء ولكن بانتظام. بعبارة أخرى، فإن مقارنة التحالفات المحلية (Domestic coalitions approach) التي دافع عنه Rogowski (1989) و آخرون يشبه من الناحية التحليلية الحالات التي عاجلها كل من Hillman (1982) و Cassing and Hillman (1986). و لسوء الحظ، لم يحاول Rogowski (1989) أبداً التوفيق بين حججه التي تتعلق بالتغيرات طويلة المدى في نمط التجارة مع أدبيات العلوم السياسية السابقة التي شددت على المطالب المجتمعية للحماية، و خاصة أثناء الظروف الاقتصادية المعاكسة المؤقتة.

قام Bates و آخرون (1991) بتحليل تأثير الصدمات الاقتصادية الدولية. و في هذا المجال أكدوا مثل Cassing (1991) و Corden (1974)، بأن عدم اليقين بشأن الأسعار النسبية الدولية و في غياب أسواق التأمين، يحدد سبب كون بعض الدول أكثر حمائية من غيرها. أي أن الدول التي تعاني من معدلات عدم اليقين التجاري (Trade uncertainty) ستميل أيضاً إلى التمتع بمستويات أعلى

¹ - Rogowski, Ronald. Commerce and Coalitions: How Trade Affects Domestic Political Alignments. Princeton, N.J.: Princeton University Press. 1989

² - Garret, Geoffrey, and Peter Lange.. "Internationalization, Institutions and Political Change." In Internationalization and Domestic Politics, edited by R. O. Keohane and H. V. Milner. New York: Cambridge University Press. 1996

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

من الحماية مقارنة بغيرها. وهذا قد يفسر لماذا تميل الدول النامية إلى التمتع بمستويات أعلى من الحماية مقارنة بالدول المتقدمة، حيث تميل الدول الأقل نمواً إلى أن يكون لديها هيكل تصدير أكثر تركيزاً (أقل تنوعاً) من الدول المتقدمة. وبالتالي، فإنها تميل أيضاً إلى الحصول على معدلات أعلى من التقلبات التجارية. و يمكن مرة أخرى أن يكون الدافع وراء صانعي السياسات لتقديم هذا النوع من التأمين الاجتماعي مدفوعاً بالانشغالات الاجتماعية، كما هو الحال عند Corden (1974)، أو عن طريق المجتمع. أو بسبب ردود فعل الصناعات المتضررة كما هو الحال عند Cassing (1991) و Gallarotti (1985).¹

حاول Pastor and Wise (1994) البحث عن أصول تحرير التجارة في المكسيك، و هذا البحث هو مثال حي على التعاون متعدد التخصصات، حيث Pastor هو خبير اقتصادي، بينما Wise هو عالم سياسي، و لقد تم نشر المقال من قبل المنظمة الدولية (International Organization)، و هي عبارة عن مجلة يقرأها في الغالب علماء السياسة. وكانت النتائج الرئيسية التي توصلوا إليها هي أن تحرير التجارة في المكسيك في الثمانينيات كان مدفوعاً بشكل أساسي بالمخاوف المتعلقة بالاقتصاد الكلي، وخاصة التضخم. ومن ثم، يؤكد الباحثان على الظروف الاقتصادية وآثارها السياسية كعوامل مهمة في تحديد اتجاه السياسة التجارية. وبشكل أكثر تحديداً، يؤكد الباحثان بأن مؤشر التكلفة إلى المنافع السياسية لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، كما طورها Rodrik (1994)، تميل إلى الانخفاض عندما تسوء الظروف الاقتصادية.² و مع ذلك، يبدو أن هذا المنطق ينطبق أيضاً بشكل عكسي: إذا ساءت الظروف الاقتصادية بشكل كبير عندما يكون الاقتصاد في ظل نظام التجارة الحرة، فمن المحتمل أيضاً أن نسبة التكلفة إلى المكسب للبقاء على المسار سيرتفع. و تمثل هذه النتائج دورة الأعمال التي وصفها Krueger (1993) وقد تكون تفسيراً مناسباً لتحرير سياسات التجارة في أمريكا اللاتينية منذ الثمانينيات،³ والتي تمت مناقشتها أيضاً من قبل Rajapatirana (1996)⁴ و Rajapatirana et al. (1997).¹ و يقدم Gasiorowski (1995)

¹ - Bates, Robert H., Philip Brock, and Jill Tiefenthaler.. "Risk and Trade Regimes: Another Exploration." International Organization 45 (1) 1991: 1-18.

² - Pastor, Manuel, and Carol Wise.. "The Origins and Sustainability of Mexico's Free Trade Policy." International Organization 48 (3) 1994: 459- 489.

³ - Krueger, Anne O.. The Political Economy of Policy Reform in Developing Countries. Cambridge, Mass.: MIT Press. 1993

⁴ - Rajapatirana, Sarath.. "Trade Policies, Macroeconomic Adjustment, and Manufactured Exports: The Latin American Experience." Weltwirtschaftliches Archiv 132 (3) 1996: 558-585.

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

أدلة اقتصادية قياسية مقنعة على أن الظروف الاقتصادية (إما أزمات التضخم أو انخفاض معدلات النمو الاقتصادي) مرتبطة أيضًا باحتمالية أن تشهد دولة ما تغييرًا في النظام السياسي. يتوافق هذا الدليل مع الرأي القائل بأن الأزمات الاقتصادية يمكن أن تغير أنظمة السياسات.²

و تتضمن الأدبيات المتبقية المدرجة في الجدول رقم (03) و (04) الأعمال التي تدعم في الغالب التفسيرات التي تتمحور حول الدولة أو المجتمع حول مستوى الحماية. على وجه الخصوص، تميل هذه الأدبيات إلى التركيز على المؤسسات و ظهور الأفكار أو الأيديولوجيات الاقتصادية. و يؤكد Goldstein (1993) على دور الأفكار الاقتصادية إلى حد أن "القواعد و الأعراف السياسية التي تشكلت استجابةً ودعمًا لفكرة اقتصادية تؤثر بشكل أساسي على المحيط من أجل الخيارات السياسية المستقبلية" (Goldstein 1993، 3). و بالنسبة للباحث Goldstein ، فإن "أفكار" السياسة الاقتصادية هي "معتقدات سببية مشتركة (shared causal beliefs) حول كيف يعمل الاقتصاد (Goldstein 1993، 11)، وبالتالي فإن هذا التعريف يتوافق مع معالجة العديد من الباحثين لتصورات صانعي السياسة التي تتبناها نظرية الاختلافات المحلية. و يعتبر عمل Goldstein شاملاً من حيث أنه تناول ثلاث قضايا تتعلق بتبني صانعي السياسات للأفكار الاقتصادية:³ (1) خلق الأفكار ولماذا يتم اختيارها من قبل صانعي السياسات والجمهور، (2) كيف يتم إضفاء الطابع المؤسسي على الأفكار ، و (3) كيف تؤثر هذه المؤسسة على قرارات السياسة المستقبلية.

يمكن تحليل توليد و انتقاء الأفكار على مراحل. و بالرغم من أن الأفكار الاقتصادية، الحماية والليبرالية على حد سواء تكون متاحة دائمًا لصانعي السياسة لتبرير السياسات الاقتصادية، غالبًا ما لا يتبع تبني الأفكار منطق ضغوط جماعات المصالح. و تمر الأفكار الحالية بفترة نزع الشرعية (Delegitimization)، والتي غالبًا ما ترتبط بأزمات اقتصادية عميقة. و يفتح نزع الشرعية هذا فرصًا لتجريب السياسات. أخيرًا، تصبح الأفكار مؤسسية عندما يرتبط تنفيذها في السياسة بنتائج إيجابية، حتى لو كانت الأفكار الاقتصادية الأكثر صرامة في ذلك الوقت تعارض هذه العلاقة السببية. وبهذه الطريقة، يمكن للأفكار الاقتصادية أن تصبح أيديولوجيات مهيمنة، وعندها يشرع صانعو السياسات

¹ - Rajapatirana, Sarath, Luz Maria de la Mora, Ravindra A. Yatawara. "Political Economy of Trade Reforms, 1965-1994: Latin American Style." The World Economy 20 (3) 1997: 307-338.

² - Gasiorowski, Mark J. "Economic History and Political Regime Change: An Event History Analysis." American Political Science Review 89 (4) 1995: 882-897.

³ - Goldstein, Judith. Ideas, Interests and American Trade Policy. Ithaca, N.Y., and London: Cornell University Press, 1993

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

من مختلف الانتماءات الحزبية و الدوائر الانتخابية المختلفة لصالح الأفكار السائدة. و يفسر هذا المنطق لماذا كان حتى الديمقراطيين الليبراليين مسؤولين عن سن تشريعات حمائية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين في الولايات المتحدة.

يمكن أيضا استخدام إطار عمل Goldstein لشرح دورات السياسة التجارية، كما في تحليل Krueger (1993) لحالة الدول النامية. و يتبنى واضعو السياسات، نتيجة لضغوط جماعات المصالح سياسات حمائية أولا. ثم يتبنى السياسيون أفكارا حمائية، و في بعض الأحيان ترتبط هذه الأفكار بنتائج إيجابية مما يوفر قوة دافعة لإضفاء الطابع المؤسسي على هذه الأفكار. و تنعكس الدورة الأعمال عندما تتغير الظروف الاقتصادية بحيث يتم نزع الشرعية عن الأفكار الحالية، وتبدأ الدورة من جديد (Goldstein 1993 ، 242). بينما اعتمد عمل Goldstein على التجربة التاريخية للولايات المتحدة ، حيث قارن في الغالب فترة الحماية المؤسسية خلال الفترة 1870-1930 بفترة التحرير بعد عام 1934 (والتي ، وفقا للعديد من المتخصصين ، بدأت بعد التوقيع على قانون اتفاقيات التجارة المتبادلة لعام 1934) ، العديد من الأفكار المقدمة قابلة للتطبيق على الدول الأخرى و في فترات زمنية.¹

أكد Hiscox (1999) مثل Goldstein (1993)، بأن تمرير قانون اتفاقيات التجارة المتبادلة Reciprocal Trade Agreements Act لعام 1934 كان نقطة تحول في الاقتصاد السياسي لسياسة التجارة الأمريكية. و السبب هو أن هذا التشريع سمح للكونغرس بتفويض سلطة تحديد التعريف للسلطة التنفيذية. في المقابل ، سمح هذا الابتكار المؤسسي للأيدولوجية الليبرالية السائدة التي ظهرت لاحقا للتغلب على سياسة جماعات المصالح و الأحزاب السياسية.² وقد أكد العمل المقدم من طرف Karol (2000) على نقاط مماثلة. حيث اعتبر أن الأيدولوجيات المهيمنة مهمة بشكل خاص عندما يسيطر حزب واحد على الهيئة التشريعية بينما الفرع التنفيذي ينتمي إلى الطرف الآخر. و يعارض Karol الحكمة التقليدية التي تقول إن تقسيم الحكومة يؤدي إلى مستويات أعلى من الحماية في الولايات المتحدة. ينهار منطق الحكمة التقليدية عندما يكون الرؤساء تجارا أحرارا ، ربما

¹ - Goldstein, Judith. Ideas, Interests and American Trade Policy. Ithaca, N.Y., and London: Cornell University Press. 1993

² - Hiscox, Michael J. "The Magic Bullet? The RTAA, Institutional Reform, and Trade Liberalization." International Organization (Fall). 1999

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

لأن هذه هي الأيديولوجية السائدة. وبالتالي، فإن الحكومات المنقسمة ليست بالضرورة أكثر حمائية من حكومات الحزب الواحد.¹

و في هذا الاطار يختبر Karol (2000) هذه الفرضية بطريقة قياسية من خلال النظر في أنماط التصويت في مجلس الشيوخ و الكونغرس حول قضايا التجارة خلال الفترة 1945-1999، حقبة "الليبرالية الرئاسية" (Presidential liberalism). و تظهر نتائج الاختبار القياسي أن الرؤساء الليبراليين كانوا قادرين على الحصول على سلطة التفاوض بشأن تخفيض مستوى الحماية من خلال جذب أصوات من حزب التجارة الحرة (الجمهوريين) بغض النظر عما إذا كان الرئيس ينتمي إلى نفس الحزب. ومن ثم، يبدو أن التركيز على الأيديولوجيات السائدة يناسب السجل التاريخي للولايات المتحدة.

و يفحص Sikkink (1991) كيف أثرت الترتيبات المؤسسية على فعالية سياسات التنمية (أي الحماية) في البرازيل والأرجنتين. و خلص إلى القول بأن "الأفكار وحدها لا تمثل النتائج المختلفة في البرازيل والأرجنتين. وبدلاً من ذلك، فإن درجة الإجماع الأيديولوجي على السياسات الاقتصادية في الدولتين هي أحد المتغيرات الأساسية التي تفسر تعزيز النموذج الاقتصادي [التنموي] [الذي تبناه في الأصل Raúl Prebisch و ECLA]" (Sikkink 1991، 251). بعبارة أخرى، تحدد درجة الإجماع الأيديولوجي مدى مأسسة الأفكار.²

و يضيف Hira (1998) عاملاً آخر إلى الإطار الذي قدمه Sikkink و Goldstein و يطبقه على حالة شيلي. و قدم هذا الباحث مجموعة جديدة من الجهات الفاعلة، وهي "شبكات المعرفة الاقتصادية" (Economic knowledge networks). و تتكون هذه الشبكات من أكاديميين وتكنوقراط لديهم معتقدات مشتركة حول كيفية عمل الاقتصاد، ويمكن أن تكون عضويتهم دولية. و يمكن لواضعي السياسات تبني "نماذج سياسية" (Policy paradigms) التي توفرها هذه الشبكات، واعتماد هذه النماذج يوفر شرعية للشبكات. هذه التغذية الراجعة بين صانعي السياسات وشبكات المعرفة ليست بمنأى عن ضغوط جماعات المصالح. حيث تؤثر جماعات المصالح و / أو الجمهور على

¹ - Karol, David.. "Divided Government and U.S. Trade Policy: Much Ado About Nothing?" International Organization 54 (4) 2000: 825-844.

² - Sikkink, Kathryn. Ideas and Institutions: Developmentalism in Brazil and Argentina. Ithaca, N.Y.: Cornell University Press. 1991

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

تبنى نماذج السياسة من قبل صانعي السياسات. كما يمكن لجماعات المصالح أن تمويل أنشطة شبكات المعرفة هذه (Hira 1998، 29). و بالنسبة لحالة تشيلي ، تحقق Hira من دور ECLA في تعزيز نموذج التنمية البنيوية في تشيلي ودور الاقتصاديين المدربين في شيكاغو و الذين أثروا في تحرير التجارة في تشيلي في منتصف السبعينيات.¹ و في مساهمة سابقة ، سلط Waterbury (1993) الضوء على الدور الحاسم "لفرق التغيير" (Change teams) في تعزيز التغييرات في السياسات الاقتصادية في العديد من الدول النامية ، وهو ما يتوافق مع تحليل Hira.²

أكد Verdier (1994) أن الناخبين في الديمقراطيات يلعبون دورا حاسما في تحديد السياسة التجارية. و تتوافق حججه مع آراء العديد من الاقتصاديين ، بما في ذلك Mayer (1984). لكن Verdier قدم مفهوم "الناخب الجاهل العقلاني" (Rational-ignorant voter). و يصف هذا المفهوم الناخبين الأنانيين بمعنى أنهم سيصوتون لسياسات تفيد مصالحهم الذاتية الاقتصادية، لكن لديهم معلومات غير كاملة لتقييم البرامج الاقتصادية التي يقترحها السياسيون والتي ستحمي مصالحهم على أفضل وجه. يستخدم الناخبون المنطقيون أيديولوجيات أوسع كراشح لمصالحهم. ومن ثم ، يمكن تحديد السياسة التجارية في وقت واحد من خلال متوسط المصلحة الذاتية للناخب والأيديولوجيات.³

و على الرغم من أن أدبيات العلوم السياسية لا تتجاهل تماما مسألة هيكل الحماية، إلا أنها تركز في الغالب على محددات مستوى الحماية. و عندما تتعامل الأدبيات مع الدول، فإنها تتجه إلى محددات استراتيجية التنمية الشاملة، والتي تشكل السياسة التجارية عنصراً واحداً منها. و لقد أدت خيبة الأمل من المقاربة التي تدور حول النظام أو البنيوية أولاً إلى التركيز على المطالب المجتمعية التي تشبه إلى حد بعيد مقاربة جماعات المصالح عند الاقتصاديين. في التسعينيات، كان التركيز الرئيسي للأدبيات على الأفكار والأيديولوجيات و المؤسسات. ومن ثم، فإن عمل علماء السياسة قد تطور إلى إطار شامل. يربط الأفكار الاقتصادية حول الآثار السببية بشبكات المعرفة و جماعات المصالح. و

¹ - Hira, Anil. Ideas and Economic Policy in Latin America: Regional, National, and Organizational Case Studies. Westport, Conn., and London: Praeger Publishers, 1998

² - Waterbury, John.. Exposed to Innumerable Delusions: Public Enterprise and State Power in Egypt, India, Mexico, and Turkey. New York: Cambridge University Press. 1993

³ - Verdier, Daniel.. Democracy and International Trade: Britain, France, and the United States, 1860 –1990. Princeton, N.J.: Princeton University Press. 1994

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

تشير المقاربة الناشئة إلى أن كل هذه العوامل تحدد مدى مأسسة الأفكار في الدول المتقدمة (Goldstein 1993) و الدول النامية (Sikkink 1991؛ Hira 1998).

جدول رقم (01-05): الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة أدبيات العلوم السياسية (نموذج التجارة والملاحظات ذات الصلة بين قوسين) فيما يخص مستوى الحماية

المؤلف	المبررات	أخذ بعين الاعتبار المؤسسات	أخذ بعين الاعتبار الأفكار/الإيديولوجية
Gilpin (1975)	يتحدد مستوى الحماية في الولايات المتحدة من خلال موقع قوتها النسبي في النظام العالمي	لا	لا
Krasner (1976)	يتحدد مستوى الحماية في الولايات المتحدة من خلال موقع قوتها النسبي في النظام العالمي	نعم. لكن يتم التعامل مع المؤسسات الدولية على أنها هدف لسياسة الولايات المتحدة خلال فترة صعودها.	لا
Katzenstein (1978) and Krasner (1978)	التجارة والسياسة النقدية الأمريكية تحدها الترتيبات المؤسسية المحلية.	نعم	نعم
Lake (1983)	تحدد السياسة التجارية للولايات المتحدة من خلال موقعها النسبي في نظام القوة العالمي - نهج "يركز على النظام".	لا	لا
McKeown (1984)	يرتفع الطلب على الحماية من قبل الشركات في ظل الظروف الاقتصادية المعاكسة	لا	لا
Gallarotti (1985)	يمكن تفسير مستويات التعرفة من خلال دورة الأعمال	لا	لا
McKeown (1986)	يجب إسقاط إطار الفاعل الوحدوي العقلاني لصالح الحكومات التي تمندف إلى تلبية مطالب المجتمع.	لا	لا
Rogowski (1989)	تحدد أنماط التجارة الدولية التغييرات المؤسسية المحلية من خلال التأثير على تشكيل الائتلافات السياسية ، والتي تغير بعد ذلك المؤسسات المحلية. (نموذج Heckscher Ohlin للتجارة.)	نعم	لا

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

لا	نعم	تفسر التغييرات في المؤسسات المحلية التحولات في التجارة وسياسة التنمية نحو الانفتاح في كولومبيا خلال الفترة 1966-1968 ، عندما كانت معظم منطقة أمريكا اللاتينية لا تزال تسعى إلى تصنيع بدائل الواردات.	Mares (1990)
لا	لا	إن الافتقار إلى أسواق التأمين يفسر سبب احتمال تمتع الدول التي تواجه مستويات أعلى من عدم استقرار شروط التبادل التجاري بمستويات أعلى من الحماية التجارية.	Bates et al. (1991)
نعم	نعم	اعتمد نجاح أو فشل البرامج التنموية في الأرجنتين والبرازيل خلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي على قدرة الدولة.	Sikkink (1991)
نعم		كانت أفكار التجارة الحرة هي القوة الدافعة وراء تحرير التجارة الأمريكية في القرن العشرين.	Goldstein (1993)
		تفسر تغييرات الأنظمة في مصر والهند والمكسيك وتركيا في الغالب بظهور "فرق التغيير" والأزمات الاقتصادية ، التي تطغى على المصالح الخاصة.	Waterbury (1993)
لا	لا	كان الاستنتاج الرئيسي هو أن تحرير التجارة في المكسيك في الثمانينيات كان مدفوعاً في المقام الأول بمخاوف بشأن الاقتصاد الكلي ، لا سيما التضخم.	Pastor and Wise (1994)
		تم تفسير تغييرات النظام من خلال تفضيلات الناخبين "الجاهلين العقلانيين" في بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة خلال الفترة من 1860 إلى 1990.	Verdier (1994)
لا	نعم	ردود السياسات على "التدويل" (الذي يؤثر على النزاعات	Garret and Lange (1996)

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

		التوزيعية) مقيدة بالمؤسسات المحلية ، والتي يمكن أن تتغير داخليًا ولكن ببطء	
نعم	لا	الأفكار والأيدولوجيات هي في صميم تغييرات أنظمة السياسات والتطوير المؤسسي في أمريكا اللاتينية	Hira (1998)
لا	نعم	كان قانون اتفاقيات التجارة المتبادلة لعام 1934 إصلاحًا مؤسسيًا رئيسيًا أدى إلى تحرير التجارة من قبل الولايات المتحدة بعد ذلك.	Hilscox (1999)
لا	لا	إن ظهور التجارة الحرة في أوروبا خلال القرن التاسع عشر يمكن تفسيره بالخوف التي أوجدتها ثنائية بريطانيا Britain's bilateralism.	Lazer (1999)
نعم		تعتبر الأيدولوجيات التي تمثلها الأحزاب السياسية محددات رئيسية لسياسات التجارة الأمريكية ، خاصة في ظل الحكومات المنقسمة	Karol (2000)

Source: Daniel Lederman. 2005. "The political economy of protection: Theory and the Chilean Experience." Stanford university press Stanford, California.p.147-148.

المبحث الثاني : بعض نماذج الاقتصاد السياسي للحماية

1- نموذج دور اللوبيات (Lobbies)

1-1- طبيعة جماعات الضغط

هناك من الباحثين من يطلق عليها اسم جماعات المصالح (Interest Group) لأنها تسعى إلى تحقيق مصالحها الخاصة، و هناك من يطلق عليها اسم جماعات الضغط (Pressure Group) لأنها تستعمل الضغوطات على السلطات العمومية من اجل تحقيق أهدافها. و بما أن نفس المصطلحين يطلقان على نفس الجماعة، فإننا نستعمل المصطلحين لتسمية هذه الجماعة حتى لا يقع القارئ في التباس.¹ و فيما يلي مجموعة من التعاريف الواردة حول تحديد طبيعة هذه الجماعات.

و في هذا الاطار تعرف موسوعة السياسة جماعات الضغط على أنها " منظمات تضم مجموعات من الناس ذات مصالح مشتركة، تمارس نشاطا سياسيا أو نقابيا، طبقيا أو اجتماعيا، بقصد التأثير المباشر أو غير المباشر في تصرفات الحكومة أو موافقها، أو في مواقف الهيئات التشريعية و عملها، لصالح هدف معين، يحقق أغراض الجماعات الضاغطة".² في حين يعرفها آخرون على أنها عبارة "تنظيم قائم للدفاع عن مصالح معينة، و هو يمارس عند الاقتضاء ضغطا على السلطة العامة بهدف الحصول على قرارات تخدم مصالح هذه الجماعة...و يجب أن تتوفر ثلاثة شروط لكي تعتبر الجماعة من جماعات الضغط، أولا: وجود علاقات ثابتة بين أعضاء الجماعة أي وجود تنظيم، ثانيا: توافر شعور يوحد أفراد التنظيم من اجل الدفاع عن مصالح معينة، و ثالثا و أخيرا: قدرة الجماعة على ممارسة ضغط على السلطات العامة لتحقيق مصالحها".³

و هناك من يعرف هذه الجماعات على أنها "القوى الضاغطة التي تدافع عن مصالح أفرادها و عن الأفكار و المبادئ التي يؤمنون بها، و هي تعمل على توجيه سياسة الدولة في الاتجاه

¹ - هناك من يرى أن جماعة المصالح أكثر اتساعا من جماعات الضغط، و بالتالي فإن هذه الأخيرة هي جزء من جماعات المصالح. لمزيد من المعلومات، يمكن الرجوع إلى: محمد إسماعيل، جلال عبد الله عوض، علم السياسة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997، ص 159.

² - عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج 2 (من ج إلى ر)، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1985، ص 72.

³ - سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، القاهرة، بدون دار نشر، 2007، ص 243

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

الذي يخدم هذه المصالح و الأفكار، فهدفها هو التأثير على السلطة السياسية من اجل تحقيق المكاسب، و هي لا تسعى إلى ممارسة السلطة و هذا ما يميزها عن الأحزاب السياسية¹.

و يذهب آخرون إلى تعريفها على أنها "جماعات أو هيئات منظمة تدافع عن مصالحها الخاصة لدى السلطات العامة في الدولة فتلعب دورا هاما...لدرجة أن بعض القرارات تكون من إعدادها هي...و يقتصر دور سلطة الدولة على إضفاء الصفة الرسمية عليها"².

و رغم أن هذه التعاريف رغم تعددها و تنوعها إلا أنها تتفق على أن مصالح تلك الجامعات ليست المصلحة العامة و إنما تحقيق المصلحة الخاصة.

1-2- السياسات التجارية بوجود جماعات الضغط

على مستوى المقاربة التي تعتمد على نشاطات الضغط (Lobbying)، يتم استخدام جانب الطلب من الحماية بشكل كبير على مستوى الأدبيات النظرية (على حساب جانب العرض الذي يتم إهماله تمامًا لأن تفضيلات السياسات تكون غير مذكورة) ، و يكون التركيز في هذا الإطار على جانب المساهمات المالية، و انعكاسات استخدام الموارد المالية و خاصة في مرحلة الانتخابات ما بين الأحزاب السياسية. و في نسختها النظرية البسيطة، يتم تقديمها باسم مقارنة دالة التعريف الجمركية tarifaire (Fonction de formation)، حيث أنها تتضمن تمثيل أهم محددات السياسة التعريفية. و في هذا المجال يقدم كل من Findlay and wellisz (1982) مفهوم دالة التعريف لإظهار أن أنشطة مجموعات الضغط من المحتمل أن تؤدي إلى إهدار الموارد. وهكذا نجد النتيجة الشهيرة للأدبيات المتعلقة بالبحث عن الربح فيما عدا أن السياسات نفسها هذه المرة يتم تحديدها داخليا.

¹ - عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، ط 2، دار النضال للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، 1989، ص 101.

² - ماجد راغب الحلو، الدولة في ميزان الشريعة، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص ص 308-309.

1-1-2-دالة محددات التعريف الجمركية

يعتبر العمل الذي قدمه Harry G. Johnson في عام 1953 بعنوان "التعريفات المثلى والانتقام" (Optimum tariffs and retaliation)، أول تحليل منهجي لظاهرة الانتقام التجاري (Représailles commerciales). حيث تؤدي العملية التراكمية لفرض الحواجز التجارية إلى توازن ناش (équilibre de Nash) الذي غالبا ما يمنح لكل شريك تجاري دخلا أقل مما كان يملكه في حالة التجارة الحرة.¹ و يعتبر هذا العمل هو نقطة البداية لعدد كبير من الأبحاث في هذا المجال. مثل العمل الذي قام به D. J. Horwell في عام (1966) و الذي تضمن استخدام تعريفات خاصة، ثم العمل الذي قدمه E. Tower في عام (1975) حول نظام الحصص، ثم العمل الذي قام به K. Kuga في عام (1973) و الذي يتضمن تعميم النموذج في ظل إطار متعدد الأطراف و تبادل عدة سلع. و أخيرا ، قام كل من M. Thursby و R. Jensen في عام (1983) بإدخال في النموذج الأولي العديد من الفرضيات حول الأعمال الانتقامية الأجنبية.

و مع ذلك ، تفترض كل هذه الأساليب أن تفضيلات المتعاملين المحليين في كل دولة يتم تجميعها في دالة منفعة واحدة، وبالتالي تصبح التجارة الدولية مشكلة تبادل بسيطة بين "متعاملين رئيسيين". و لكن هذه الطريقة من التحليل ستكون قاصرة، حيث أنها ستخفي مشكلة أساسية، حيث لا يمكننا أن نأخذ في الاعتبار وجود داخل كل دولة، لمجموعات اجتماعية واقتصادية قد تتباين مصالحها الجمركية. فقد يكون هناك مثلا تضارب المصالح واضحا بين مستهلكي سلعة مستوردة ومنتجي بدائل الاستيراد. فإذا أخذنا في الاعتبار هذا الوضع، فسيكون رد فعل السلطات العمومية إما:

- تعظيم الدخل الوطني، ثم توزيعه على مجموعات المصالح المختلفة على أساس قواعد محددة. لكن آلية إعادة توزيع الدخل الداخلية هذه غالبا ما تكون معقدة من حيث الإعداد، ومكلفة وغير مرنة بما يكفي في مواجهة التغيرات المتكررة في سياسات التجارة الخارجية.

¹ - Johnson H. G. « Optimum tariffs and retaliation », Review of Economics Studies, 1953, 21, p. 142-153

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

- أو يتم حل النزاع الدولي من خلال مراعاة بشكل دائم و مباشر لمصالح مختلف المتعاملين الداخليين. و لم يعد هناك عند تحديد السياسة التجارية الوطنية، دالة منفعة واحدة يجب تعظيمها من طرف الدولة.¹

من ناحية أخرى ، عندما تدمج الأدبيات الاقتصادية مثل هذه العناصر في تقييم هذه السياسات، فإنها تشير إلى مستوى القصور و الفشل العمومي في إدارة و تسيير مثل هذه التناقضات. و بذلك، تصبح التعريفية الجمركية سعرا (أداة للضبط) يقوم بضمان التوازن على مستوى الأسواق السياسية. و التي يتم تمثيلها في شكل "جماعات الضغط" (Lobbying) (طلب الحماية) تقوم بتمويل أو عدم تمويل الأحزاب السياسية (عرض الحماية). هذه الأخيرة كما يشير إلى ذلك كل من Brock و Magee (1979 ، 1980)، تسعى إلى تعظيم احتمالية انتخابهم، من خلال تقديم برامج انتخابية (متعلقة فقط بسياسة التعريفية)².

و في هذا المجال، قدم كل من Ronald Findlay و Stanislaw Wellisz تحليلا يُعرف بدالة تشكيل التعريفية الجمركية (Fonction de formation tarifaire).³ و يعتبر هذا العمل مستوحى من العمل الذي قدمه R. W. Jones (1971).⁴ و على أساس افتراض وجود سلعتين و ثلاثة عوامل للإنتاج (اثنان عوامل خاصة و الآخر قابل للانتقال)، تصف هذه الدالة مستوى الحماية "الذي يشترطه" قطاع الصناعة وتعتمد على جهود الضغط (lobbying) التي تبذلها المجموعات المؤيدة للحماية و جهود الضغط التي يبذلها معارضو الحماية. وبالتالي ، فإن مستوى الحماية عند التوازن السياسي يعتمد على نتيجة حرب النفوذ ما بين الجماعات ذات الأفضليات المتعارضة. و يوضح Stanislaw Wellisz و Ronald Findlay أنه في حالة التوازن السياسي، تعتمد التعريفية على

¹ - Antoine Bouët, Politique tarifaire : le cœur et le nucléolus du jeu interne comme fonction de réaction du jeu externe, Revue économique, volume 40, n°5, 1989. pp. 791-816.

² - Brock W. A., Magee S. P. « The economics of special interest politics : the case of the tariff », American Economic Review, 68, Mai. 1979

Brock W. A., Magee S. P. « Tariff setting in a democracy » dans J. Black et B. Hindley éd., « Current issues in commercial policy and diplomacy », Papers of the Third Annual Conference of the International Economics Study Group, New York, St. Martin's Press. 1980

³ - Findlay Ronald, Wellisz Stanislaw, «Endogenous tariffs, the political economy of trade restrictions and welfare», in Bhagwati J. (ed), Import Competition and Response, Chicago University Press, 1982

⁴ - Jones R. W. «A three factors model in theory, trade and history» dans J. N. Bhagwati et al., Trade, balance of payments and growth, Amsterdam, North-Holland. 1971

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

مؤشر التأثير الحدي لنفقات جماعات الضغط لصالح الحماية على التأثير الحدي لنفقات الضغط من معارضي الحماية.

فإذا كانت هذه النسبة أكبر من 1 ، يكون مؤيدو الحماية أكثر فعالية من الناحية السياسية من خصومهم ، ومستوى الحماية هو دالة متزايدة لهذا المؤشر. إضافة إلى ذلك، يوضح Ronald Findlay و Stanislaw Wellisz أنه كلما كان عدد السكان الذين يؤيدون الحماية ضعيفا، كلما كان مستوى الحماية مهما عند التوازن السياسي. وهذا يعني أنه كلما ازداد تركيز ملكية عوامل الإنتاج الخاصة، زاد مستوى الحماية، وهذه النتيجة أكثر فعالية من الناحية التجريبية من متوسط تحليل الناخب الوسيط (électeur médian) الذي قدمه Mayer و الذي توقع نتيجة معاكسة.¹ و في الواقع ، كلما كان عدد مالكو عامل انتاج خاص ضعيفا، كلما كانت الاستفادة الفردية من نشاط التأثير معتبرا لمستوى معين من الحماية ، بينما يتم تقاسم تكاليف الحماية (من بين أمور أخرى، ارتفاع سعر السلعة المعنية) من طرف الجميع. ونتيجة لذلك ، يزداد التأثير الحدي للجماعات لصالح الحماية، و كذلك مستوى الحماية.²

و من أجل توضيح هذا النموذج، يمكن الاستعانة بالتحليل الذي قدمه كل من Jaime de Melo و Jean Marie Grether (1997):³

إذا تم الاستعانة بنموذج Ricardo-Viner بوجود عوامل انتاج خاصة (Facteurs de production spécifiques) و تم إدماج جماعات الضغط (Lobbying) من ناحية عوامل الإنتاج الثابتة، ستكون التكنولوجيا معطاة بالمعادلات التالية:

$$x = f (L_x; \bar{T}_x)$$

$$y = G (L_y; \bar{K}_y)$$

و تدل الإشارة $\bar{\quad}$ على أن المقصود هنا هي عوامل الإنتاج الخاصة (Facteurs spécifiques) (الأرض و راس المال في نموذج بوجود قطاعين إنتاجيين). و يفترض كل من Findlay و Wellisz (1982) أن عوامل الإنتاج الثابتة فقط هي التي تمارس نشاطات جماعات الضغط (Lobbying). فإذا

¹ - Mayer Wolfgang, «Endogenous tariff formation», American Economic Review, 1984, 74, 970-85.

² - Guillaume Cheikbossian, L'économie politique de la politique commerciale, Réseau Canopé « Idées économiques et sociales », 2008/1 N° 151, pages 33 à 39,

³ - Jaime de Melo & Jean -Marie Grether, Commerce international : théories et applications, De Boeck, 1997.

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

كان القطاع الفلاحي في حالة منافسة مع الواردات، فان ملاك الأراضي (X) يبحثون على تطبيق تعريفه جمركية على الواردات الفلاحية، بينما في القطاع الصناعي (Y)، يبحث ملاك رأس المال (K) في الحصول على الدعم (الإعانات) من الدولة. و بما أن النموذج لا يفترض وجود إلا قطاعين (الفلاحي و الصناعي)، فليس هناك سوى سعر نسبي واحد و يقتصر النزاع ما بين المجموعتين فقط في تحديد السعر النسبي $p = \frac{P_x}{P_y} = 1 + t$ حيث 1 يمثل السعر النسبي العالمي الخارجي، t التعريف الجمركية الصافية على السلعة (x) و Px يستخدم كسعر نقدي (numéraire). و من أجل تبسيط النموذج، يفترض كل من Findlay و Wellisz أن نشاطات جماعات الضغط (Lobbying) تتم بواسطة العمل. فإذا كان المؤشر (T, K) يشير إلى كمية العمل المخصص للضغط من طرف كل مجموعة، فيكون لدينا:

$$t = t(L_T, L_K)$$

و مع المشتقات الجزئية التالية، التي تدل على مردوديات متناقصة (Rendements décroissants) في نشاطات جماعات الضغط (Lobbying): $t_1 > 0; t_2 < 0; t_{11} < 0; t_{22} > 0$

فالصيغة $t = t(L_T, L_K)$ هي عبارة عن دالة لتحديد التعريفات الجمركية (Fonction de formation tarifaire) و من إشارات المشتقات الجزئية (Derivées partielles)، نلاحظ أن التعريف الجمركية هي دالة متزايدة لكمية الموارد المخصصة من طرف القطاع الزراعي للحصول على الحماية، و أنها دالة متناقصة في كمية الموارد التي يخصصها القطاع الصناعي. و تعكس العبارة $t = t(L_T, L_K)$ ملاحظة Tullock (1967) و التي مفادها أن الجماعات التي تكون في حالة صراع تكون مستعدة لتخصيص موارد للبحث عن الربح، و أن القيمة الاجتماعية لاستعمال هذه الموارد يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار. لذلك، تصبح قيد التشغيل الكمالي كما يلي:

$$L_T + L_K + L_X + L_Y = \bar{L}$$

و يفترض Findlay و Wellisz أن كل مالك لعناصر الإنتاج الثابتة سيعظم أرباحه من خلال الأخذ بعين الاعتبار لتكاليف نشاطات جماعات الضغط (Lobbying) (WL_T و WL_K) و باتباع استراتيجية Nash (التي تفترض نشاط جماعة الضغط الأخرى تكون خارجية). تعطي نتيجة هذا التعظيم الأمثلة من الدرجة الأولى (Condition de premier ordre) CPO و يوضح ذلك أنه عند

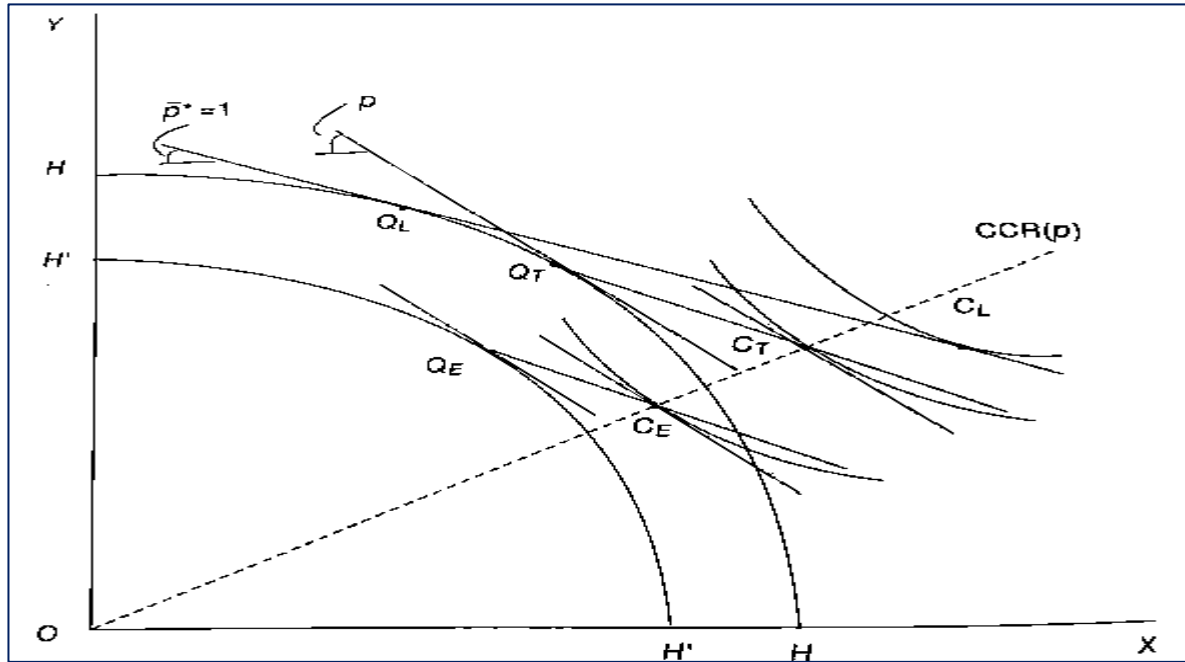
الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

الحد الأمثل، فإن المكاسب الحدية من زيادة الأسعار الناتجة عن الحماية التي تم الحصول عليها عن طريق النفقات في حالة الضغط تساوي التكاليف الحدية. هذه النتائج الأخيرة المتعلقة بارتفاع تكاليف العمل الناتجة بطريقة مباشرة بسبب انخفاض كمية العمل المتاح للنشاطات المنتجة، و بطريقة غير مباشرة نتيجة ارتفاع سعر السلعة.

يترتب عن هذه المقاربة أنه سيكون لنشاطات جماعات الضغط (Lobbying) تكلفة مادام أنها تستعمل الموارد. إذا كانت الأشكال الوظيفية لنشاطات جماعات الضغط تؤدي إلى توازن ناش (Equilibre Nash) وحيد و مستقر ، فسيكون هناك تعريف جمركية t^* وحيدة و داخلية.

في الشكل الموالي، يشير $(Q_L \ L)$ إلى حالة التوازن في حالة التبادل الحر، و (Q_{TC_T}) التوازن بوجود تعريف جمركية t^* . إذا كانت هذه الأخيرة محددة خارجيا، و أنه يتم إعادة توزيع الإيرادات التعريفية على القطاع الخاص. و بوجود نشاطات لجماعات الضغط، سينخفض منحى إمكانيات الإنتاج من HH إلى H^*H^* ، و مع وجود فرضية أن الدخل الجمركي يتم إعادة توزيعه على القطاع الخاص، فإن التوازن سيكون معطى بـ (Q_{EE}) . سنجد إذن نفس انحلال خسارة الرفاهية كما هو الحال في مناقشة البحث عن الربح، فيما عدا أن تحديد t^* هو داخلي.

الشكل البياني رقم (01-04): التوازن بوجود تعريفه داخلية في نموذج جماعات الضغط (Lobbying)



Source : Jaime de Melo & Jean -Marie Grether, Commerce international : théories et applications, De Boeck, 1997.

تشير مقارنة تحديد التعريف الجمركية إلى أن هناك موارد مخصصة للبحث عن الربح (الأرباح)، و إمكانية أن يؤدي ذلك إلى إهدار الموارد. و خلافا لنموذج تحديد التعريف من قبل منظم أناني، فإن نموذج دالة التعريف يتجاهل جانب العرض تماما. و يتم افتراض أيضا أن ممارسة الضغط لا تُمارس إلا للحصول على الحماية (وليس دعم الصادرات على سبيل المثال). علاوة على ذلك، كما تشير الملاحظات التالية، لا يأخذ اللوبي في الاعتبار حقيقة أن الحماية بمجرد الحصول عليها تعود بالفائدة على جميع المنتجين، سواء شاركوا في جهود الضغط أم لا. وبالتالي فإن الحماية لها خصائص السلعة العامة.

2-1-2-قرارات الضغط (Décision de lobbying)

تعاملت كل النماذج مع الصندوق (B) في الشكل السابق على أنها كصندوق أسود. و في هذا السياق عالج Olson (1965) مشكلة الحصول على سلعة عامة من طرف متعاملين حواص. في الغالب، تكون الحماية تنتمي إلى الحالة التي تم تحليلها من طرف Olson ما دام نتيجة لعمل جماعي و إرادي من طرف المشاركين. و إذا تم الحصول عليها، فان كل الشركات التي تنتج السلع ستستفيد، سواء شاركت أم لا في العمل أو التحرك الجماعي. و اذا كانت الشركات غير متمركزة جغرافيا، فإن الضغط من طرف شركة على مستوى منطقة سيكون مفيدا لشركات في مناطق أخرى. سيكون هناك إذن مشكلة الملاءمة (appropriabilité)، و سيكون للحماية خصائص سلعة عمومية. في الواقع، سيكون هذا هو الحال ما لم يكن الإنتاج غير مركّز جغرافياً للغاية. سيكون هناك حافز لعدم المشاركة (مشكلة القطيع و ما يطلق عليه Free-riding).

في مثل هذه الحالات:

* ستكون تكاليف المشاركة (لكل مشارك) أعلى بالنسبة للمجموعات الكبيرة والمتفرقة بسبب مشكلة الراكب المجاني. ستكون تكاليف تنظيم المشاركة والتحكم فيها أعلى أيضاً إذا كان المشاركون مشتتين جغرافياً. علاوة على ذلك، فإن الزيادة في حجم المجموعة تقلل من التأثير الحدي للمشارك الأخير ضمن احتمالية النجاح.

* وجود تكاليف المعلومات (تحديد مكاسب الضغط)، حتى و لو كانت ضعيفة، يمكن أن تكون كافية حتى يقرر فرد بعدم المشاركة، هذا الأثر الأكثر إعلانا من طرف الجماعات التي تكون كبيرة، لأن، إضافة إلى ذلك، فان المكاسب ستضعف. و لهذا، ما لم يكن الجماعة الضغط جد متمركز، سيكون هناك سلوك غير تعاوني و، على مستوى الجماعات الواسعة، أرباح صافية عند المشاركة و التي ينظر إليها على أنها ضعيفة بما فيه الكافية حتى لا يكون هناك أي ضغط (ما يقابل عدم المشاركة في نموذج الديمقراطية المباشرة). هذه الاعتبارات تفسر لماذا المنتجين، الذي يكونون متمركزين بشكل كبير من طرف المستهلكين، ينتظمون في نشاطات الضغط بينما المجموعة الأخيرة لها اتجاه نحو عدم الانتظام بسبب أثر تمييع التفضيلات "dilution des préférences"، سيكون هناك إذن استغلال الجموع من طرف الأقليات.

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

*هناك مجال محتمل للوفورات المتزايدة لنشاطات الضغط متبوعة بمجال وفورات متناقصة. في منطقة الوفورات المتزايدة، سيكون هناك وفورات متزايدة عند المشاركة. هناك احتمال وفورات السلمية في نشاطات الضغط بسبب التكاليف الثابتة للتنظيم مرتفعة نسبيا.

من أجل تلخيص الدوافع للضغط، لنأخذ صناعة في حالة منافسة مع الواردات (بافتراض انه لا يوجد لوبي مؤيد للمصدرين). يكون $i=1, \dots, n$ منتج مع ربح في الفائض $SP_i(t)$ اذا كانت التعريفية يتم تبنيتها $t>0$ و j, \dots, m مستهلك مع خسارة في الفائض $SC_j(t)$ اذا كانت هذه التعريفية يتم تبنيتها. لندرج الى التمثيل الذي قدمه Brock & Young (1989 في الفصل 6)، اذا كان لدينا $X = \sum X_i$ فان المساهمة الكلية للمنتجين و $Y = \sum y_j$ المساهمة الكلية للمستهلكين، إذن، فإن المكاسب الصافية (G) (الخسارة الصافية، L) الفردية يمكن التعبير عنها:

$$G^i = G[X, Y, x_i, SP_i(t)] \quad G_1 > 0 \quad G_2 < 0 \quad G_3? \quad G_4 > 0$$

$$L^j = L[X, Y, x_j, SC_j(t)] \quad L_1 > 0 \quad L_2 < 0 \quad L_3? \quad L_4 > 0$$

حيث، من أجل التبسيط، فإن النظام السياسي يعمل كرائد (بمفهوم Stackelberg، أي مع أخذ بعين الاعتبار ردود الفعل اللوبيات مما يجنب كتابة دالة تشكيل التعريفية). إشارة المشتقات الموازية تشير إلى كيف أن نشاطات عمليات الضغط لكل مجموعة و لكل فرد يمكن أن تؤثر على المكاسب الصافية الفردية. هنا، يتم افتراض أن المكاسب الصافية لكل مشارك هي عبارة عن دالة متزايدة (متناقصة) للمساهمات الإجمالية للمجموعة (و للمجموعة الأخرى). المكاسب الصافية الفردية تخضع طبعاً بشكل إيجابياً للفوائض الفردية. و أخيراً، بالنسبة لآثار المساهمات الفردية، اذا كانت المساهمات المجموعة ثابتة من خلال تخفيض مساهمات الأعضاء الآخرين-من المحتمل أنها سيكون لها اثر موجب للمساهمات الضعيفة (لأن الفرد يكون له فرص بأن يكون له تأثير، يستمد الرضا الشخصي من المشاركة في قضية المجموعة أو لا يريد أن يلاحظه عدم مشاركته) ، ولكن في النهاية سيكون له تأثير سلبي على المساهمات العالية). نلاحظ أن المتغيرات X و x_i تستقطب آثار الانتشار Spillover و الملائمة appropriability الحاضرة في حالة إنتاج السلع العمومية.

و بما أنه لا يوجد أي سلطة لضمان مساهمة في الضغط، فمن المنطقي افتراض أنه لا يكون هناك توازن مساهمة في الضغط التعريفي إلا إذا كان كل فرد لا يرغب في تغيير مساهمته، المساهمات باقي

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

الأفراد معطاة. يمكن توضيح أنه لبعض أشكال الدوال $G(.)$ و $L(.)$ ، سيكون هناك توازن وحيد للمساهمة التي ترضي الخصائص التالية:

-ارتفاع في المساهمين في توزيع ربح ثابت يخفض مبلغ المساهمات.

* بوجود ربح فردي ثابت، فإن ارتفاع عدد المساهمين سيخفض مساهمة كل مساهم.

* ارتفاع في تباين (Variance) الربح سيرفع المساهمة الكلية.

على المستوى التجريبي، فإن الدراسات القياسية في شكل مقاطع عرضية coupe transversale لم يكتشف بشكل منهجي وجود ارتباط إيجابي (1) بين الحماية ومستوى تركيز الشركات. (2) سلمي ما بين مستوى المساهمة و عدد الشركات أو المؤشرات الانتشار الجغرافي. و هذا ليس من الضرورة شيئاً مفاجئاً باعتبار أن نظرية الضبط تتوقع أن الشركات التي تكون المنافسة عالية ليس لها إمكانيات أخرى (سوى الضغط) من أجل الحصول على سياسات إعادة توزيع لصالحها و المنظمون يمكنهم تقدير أن الحماية بالنسبة لصناعات مركزة سيكون سياسياً جدمكلف.

نشير إلى أن :

في غياب المنظم (Régulateur) فإن نشاطات الضغط من أجل تحقيق أهداف إعادة التوزيع من طرف جماعات غير تعاونية يعظم رفاهيتهم يمكن أن يؤدي إلى وضع توازن مع وجود حماية موجبة، مع الأخذ بعين الاعتبار للتبذير الموارد المستعملة في نشاطات الضغط. سيكون لنا حماية داخلية ناتجة عن لغز السجين (Dilemme de prisonnier).

* تتميز الحماية بخصائص السلعة العامة. نظراً لأن مساهمات الضغط طوعية ، فستكون هناك تكاليف خاصة بالتنظيم و تكاليف الراكب المجاني (Passager clandestins)، و تكون ذات أهمية لأن المجموعة كبيرة ومشتتة جغرافياً. وهذا يفسر لماذا تأتي معظم أنشطة الضغط من المنتجين وليس من المستهلكين.

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

2- السياسة التجارية في حالة الديمقراطية المباشرة: تسمى الديمقراطية المباشرة (Direct democracy) عادة بالديمقراطية الخالصة (النقية) أو التشاركية و هي الأقل شيوعا، و هي شكل من أشكال الديمقراطية التي يقوم فيها الشعب بدلا من الممثلين المنتخبين من الشعب بالتصويت على قرارات الحكومة مثل المصادقة على جميع القوانين ومشاريع القوانين و قرارات المحاكم أو رفضها. الديمقراطية المباشرة هي المضاد للديمقراطية النيابية، و الأخيرة هي الأكثر شيوعا والتي بموجبها يقوم الناس بانتخاب ممثلهم الذين بدورهم يضعون القوانين والسياسات. هذه القوانين والسياسات التي يستنها النواب المنتخبون يجب أن تعكس رغبة أكثرية الناس. و تسمى بالديمقراطية المباشرة لأن الناس يمارسون بشكل مباشر سلطة صنع القرار من دون وسطاء أو نواب ينوبون عنهم. وتاريخيا كان هذا الشكل من أشكال الحكم نادرا نظرا لصعوبة جمع كل الأفراد المعنيين في مكان واحد من أجل عملية التصويت على القرارات. ولهذا فإن كل الديمقراطيات المباشرة كانت على شكل مجتمعات صغيرة نسبيا وعادة ما كانت على شكل دول المدن، وأشهر هذه الديمقراطيات كانت أثينا القديمة، و في العصر الحالي سويسرا هي أقرب دولة إلى هذا النظام. و يوضح الجدول الموالي الفرق الموجود بين الديمقراطية المباشرة و الديمقراطية غير المباشرة.

جدول رقم (01-06): الفرق بين الديمقراطية المباشرة و الديمقراطية غير المباشرة

الديمقراطية غير المباشرة	الديمقراطية المباشرة	أساس للمقارنة
عني الديمقراطية غير المباشرة ديمقراطية يصوت فيها الناس لممثلهم ، لتمثيلهم في البرلمان.	تشير الديمقراطية المباشرة إلى شكل من أشكال الحكومة يشارك فيه المواطنون بحق في إدارة الحكومة.	المعنى
ينتخب الناس ممثلهم لاتخاذ قرارات بشأن السياسات الحكومية.	يتم تحديد سياسات الحكومة من قبل الناس أنفسهم.	السياسات
يمثل ممثلو الحزب الفائز الحكومة ويشكلون جزءًا من المجلس التشريعي.	المجتمع كله يشكل الهيئة التشريعية.	السلطة التشريعية
الدول التي يكون عدد سكانها كبير.	الدول التي يكون عدد سكانها صغير.	الملاءمة

Source: ar.weblogographic.com/difference-between-direct-democracy.

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

اعتمادا على الجدول أعلاه، مكن التمييز بوضوح بين الديمقراطية المباشرة وغير المباشرة على الأسس التالية:

* يمكن وصف الديمقراطية المباشرة بأنها نظام للحكومة، حيث يمكن تنفيذ القوانين عن طريق التصويت العام لجميع مواطني الدولة. من ناحية أخرى، فإن الديمقراطية غير المباشرة هي ذلك الشكل من أشكال الحكم الذي يصوت فيه مواطنو الدولة للممثلين المخولين اتخاذ القرار نيابة عنهم.

* في الديمقراطية المباشرة، يتم اتخاذ القرارات المتعلقة بسياسات الحكومة والقوانين والقضايا الأخرى من قبل الشعب. على العكس، في الديمقراطية غير المباشرة، يختار الناس ممثليهم، ويتخذون القرارات بشأن صياغة القوانين والسياسات.

* في الديمقراطية المباشرة، يشكل المجتمع بأكمله هيئة تشريعية. في مقابل الديمقراطية غير المباشرة، يشكل الممثلون المنتخبون للحزب الفائز الحكومة ويشكلون جزءا من المجلس التشريعي.

و يمكن توصيف تحليل العلاقة بين السياسات التجارية في ظل الديمقراطية المباشرة على أنه عبارة عن نموذج سياسي اقتصادي متكامل، حيث لا يوجد أي صندوق أسود (أنظر الشكل رقم 01-01)، بمعنى، إذا ما تم مقارنته مع المقاربات الأخرى التي تم التطرق إليها أو تلك التي سيتم التطرق إليها، تكون كل السلوكيات محددة. و هي كذلك بسبب تبني الفرضية (الأقل واقعية) يخص خيارات السياسة الاقتصادية من خلال الديمقراطية المباشرة. و هذا يسمح بإلغاء جانب العرض (الصندوق C و D في الشكل البياني رقم 01-01) وكذلك الصندوق الذي يمثل مجموعات الضغط (الصندوق B من نفس الشكل).

و في هذا المجال، يوضح Wolfgang Mayer (1984)¹ الذي اقترح هذا النموذج معتمدا في ذلك على نموذج (Heckscher-Ohlin) و نموذج (Ricardo-Viner) أنه في إطار الديمقراطية المباشرة، تكون التعريفات الجمركية على الاستيراد و المطبقة على القطاع (i) عند التوازن السياسي موجبة (أو سالبة)، إذا كانت هبات عوامل الإنتاج للفرد الوسيط (l'individu médian) من عوامل الإنتاج الخاصة بالقطاع (i) أعلى (أو أقل) من المتوسط. وبالتالي، إذا كان الناخب الوسيط (l'électeur médian) يتمتع نسبيا بشكل جيد (سيء) بعامل من عوامل الإنتاج الخاصة، فسوف يطلب حماية

¹ - Mayer Wolfgang, «Endogenous tariff formation», American Economic Review, 1984, 74, 970-85.

* "الناخب الوسيط" هو حالة افتراضية لناخب يقع في نقطة بمركز الكتلة الوسطى على متصل التفضيلات للناخبين. و "نموذج الناخب الوسيط" هو نموذج إحصائي و نظري يبرهن في حالة الديمقراطية التمثيلية على ارتباط بمواقف المرشحين بتفضيلات الناخب الوسيط. و حيثما وجد مرشحان أو حزبان رئيسيان متنافسان، فسيحظى أحدهما بالسلطة بناء على قربه من تفضيلات هذا الناخب الوسيط. و يذهب هذا النموذج إلى أن تقييم الناخب

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

موجبة (سالبة) على القطاع الذي يستخدم هذا العامل الخاص. و في ظل اقتصاد يتمتع فيه جميع الأفراد بهبات عوامل إنتاج متساوية، فسيكون هبات عوامل الإنتاج الوسيطة (la dotation médiane) مساويا لهبات عوامل الإنتاج المتوسطة (la dotation Moyenne)، وستكون التعريفية الجمركية تساوي صفر في جميع قطاعات الإنتاج. و أخيرا ، إذا كانت التعريفية الجمركية موجبة، فمن الأهمية بمكان أن تكون دالة الاستيراد من بقية العالم أقل مرونة. و هذه نتيجة نمطية في نظرية الضرائب (التعريفية أو المعدل الأمثل يتناسب عكسيا مع مرونة القاعدة الضريبية التي يتم فرض الضرائب على أساسها).

و يعتبر Wolfgang Mayer في تحليله أن ملكية عوامل الإنتاج تكون موزعة ما بين السكان. و تكون هذه الملكية في الواقع جد مركزة. نتيجة لذلك ، ترغب أقلية صغيرة من الأفراد في مستوى أعلى من الحماية في قطاع معين، بينما تفضل الأغلبية الحماية السلبية (الإعانات). لذلك يجب أن نلاحظ تعريفية سالبة في القطاعات التي تتركز فيها الملكية بشكل كبير. و ليس هذا هو الحال دائما ، وبالتالي هناك حاجة ماسة لتطوير تحليل أكثر واقعية للاقتصاد السياسي.

و يمكن ترجمة النتائج التي تم الإشارة إليها سابقا في إطار نظام سياسي حيث يتم اتخاذ قرارات السياسات الاقتصادية بأغلبية الأصوات. نقوم هنا بإعادة توصيف معالم هذا النموذج، اعتمادا على خصائص كل من نموذج H.O ، و نموذج RV كما تم الإشارة إليه سابقا.¹ و نشير إلى أن هيكلية النموذج بسيطة جدا و يمكن تقديمها بإيجاز على النحو التالي حسب (De Mello):

لنأخذ نموذج 2x2 مع عوامل إنتاج رأس المال (K) و العمل (L). و لنفترض أن كل ناخب (i) يملك هبات عوامل الإنتاج غير قابلة للتنوع:

$$k_i = \frac{K_i}{L_i}$$

في غياب تكاليف التصويت، يكون لكل فرد سياسة تجارية مفضلة أو مثلى، t_i ، التي تعظم رفاهيته. و نفترض أن هذه السياسة التجارية المثلى تكون وحيدة. و من خلال تطبيق تحليل نظرية

الوسيط للمرشحين إنما يتوقف على توقعه الحصول على ما يريد، فاذا استشعر أنه سيحصل على ما هو أكثر أو أقل، يتأثر بموجب ذلك مستوى تأييده للسياسي و دعمه برنامجه. و من فروض هذا النموذج أن متوسط عمر الناخب و جنسه و دخله و معلوماته و أيديولوجيته و توقعاته تؤثر جميعها، على نحو منهجي في السياسة العامة. و على الرغم من شدة النقد الموجه إلى هذا النموذج بسبب فروضه التبسيطية و عدم انطباقه في العديد من الحالات، فإنه لا يزال يلقي بعض الحجية في دراسة سلوك التصويت في الدول الديمقراطية ذات الانتخابات الأغلبية. أنظر:

ادم شيفورسكي، (مارس 2021)، ترجمة عبده موسى البرماوي، الرأسمالية والتنمية والديمقراطية، سياسات عربية، العدد 49.

¹ - De Mello, pp.662-666.

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

Stolper-Samuelson، يكون من الواضح أنه بالنسبة لدولة صغيرة، فقط الأفراد الذين يتمتعون بعبءات عوامل الإنتاج $k_i = \bar{k}$ (حيث \bar{k} هي هبات عوامل الإنتاج النسبية للاقتصاد) يشجعون التبادل الحر. و لذلك، فإن هذا الاطار التحليلي البسيط يبين أنه لا يوجد مبرر من أن تكون التجارة الحرة هي المهيمنة. و إذا كانت الاختيارات في مجال السياسة التجارية تقررت نتيجة تصويت الأغلبية، سيتم تحديد السياسة التجارية من قبل الناخب الوسيط، إذا لم تؤدي إعادة توزيع إيرادات التعريفات الجمركية إلى تعقيد الأمور (وهذا سيكون هو الحال إذا كانت حصة إيرادات التعريفات الجمركية المعاد توزيعها على الفرد (i) مساوية لحصته من الدخل الوطني). في الواقع، إذا حددنا تصويت الأغلبية (un vote majoritaire) على أنه تحالف للأصوات لا يمكن أن يمنعه تحالف آخر، طالما أن التفضيلات التعريفية موحدة، فستكون تفضيلات الناخب الوسيط هي التي ستحدد اختيار السياسة (ومن هنا جاء اسم نموذج الناخب الوسيط (l'électeur médian) لأن السياسات تتصرف كما لو أنها تعظم من منفعة الناخب الوسيط).

أولاً: غياب تكاليف التصويت: من أجل اختبار هذه النتيجة، تم هذا التحليل اعتماداً على النموذج الكلاسيكي H.O. فإذا تم افتراض أن السلعة المستوردة (X) هي سلعة كثيفة العمل ($k_y > k_x$)، و إذا أخذنا بعين الاعتبار آثار التعريفات الجمركية على واردات السلعة (X) في إعادة توزيع الدخل. تبين لنا نظرية Stolper-Samuelson أن هذه التعريفات الجمركية ستخفض الدخل الحقيقي لعنصر رأس المال و ترفع الدخل الحقيقي لعنصر العمل. و إذا تم افتراض أن كل الأفراد سيكون لهم تفضيلات متشابهة و متماثلة، إذن، فإن الأفراد و مع $k_i < \bar{k} | k_i > \bar{k}$ سيربحون نتيجة تبني لسياسة فرض رسوم (أو دعم) على الواردات.

العلاقة ما بين السياسة التعريفية و الأرباح الفردية في حالة التي يكون فيها القطاع الموجود في حالة منافسة مع الواردات كثيف العمالة معطى في الشكل البياني رقم (04-01). إذا كان لدينا دالة العائد الحدي للتعريف للفرد (i) انطلاقاً من سياسة تعريفية معطاة، t_j . على مستوى الشكل البياني رقم (04-01)، فإنه يكون لهذه الدالة ميل سالب مادام أن $k_y > k_x$. إذا كان B_0B_0 يمثل العائد الحدي لسياسة تعريفية في حالة التبادل الحر ($t_0 = 0$)، فستقطع الخط الأفقي (العائد الأقصى الإجمالي) عندما يكون $k = \bar{k}$. نفس الشيء، إذا كانت B_1B_1 يمثل $t_j > 0$ ، بينما العائد الإجمالي سيكون في مستواه الأقصى بالنسبة للفرد (j) الذي يتمتع بعبءات عوامل إنتاج

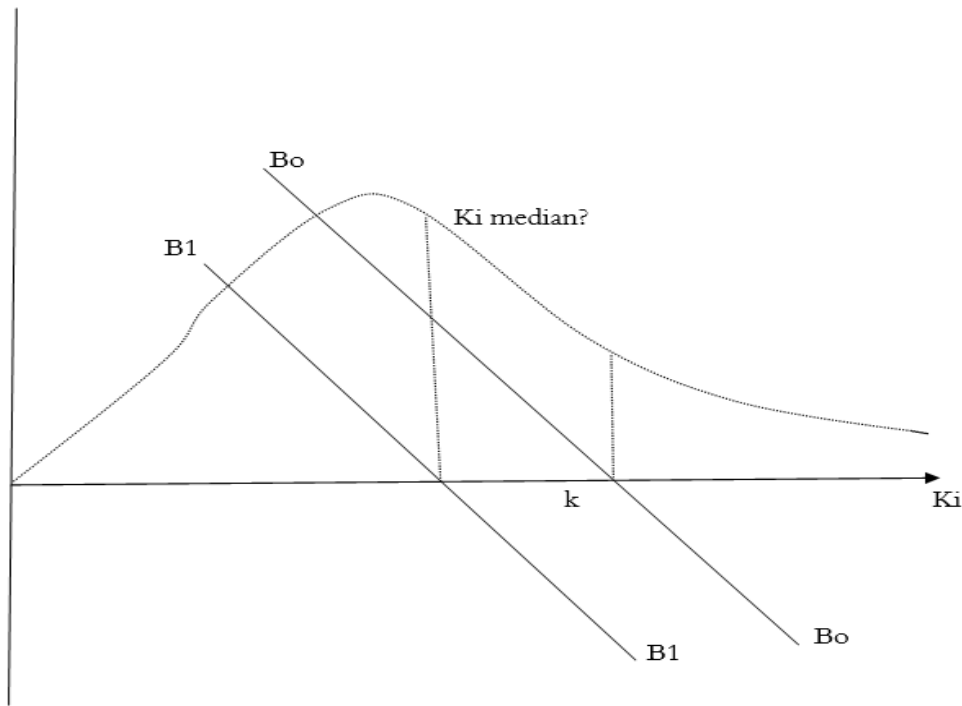
الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

$k_j < \bar{k}$ و باعتبار أن كل فرد ليس لديه سوى تعريفه مثلي، لا يمكن تشكيل أغلبية للسيطرة على اختيار الناخب الوسيط. و بسبب هذه النتيجة، فإن نموذج الديمقراطية المباشرة يعرف كذلك بنموذج الناخب الوسيط (électeur médian)، أو أيضا بتعريفه الناخب الوسيط (Tarif de l'électeur médian).

الشكل البياني رقم (01-05): العائد الحدي للتعريف و هبات عوامل الإنتاج الفردية في ظل نموذج

HO

الربح الحدي للتعريف (بدلالة
كثافة K_i)



Source: Jaime de Melo & Jean-Marie Grether, p. 664.

ماذا ستكون عليه وضعية الناخب الوسيط على محور k_i (و بالتالي في مجال التعريف التي تكون مثلي لكل فرد)؟. حسب نموذج Mayer، عندما يكون قطاع الذي يكون في حالة منافسة مع الواردات كثيف في اليد العاملة، لا يتم تبني سياسة ترقية الواردات إلا اذا كانت الهبات النسبية في رأس المال للناخب الوسيط أعلى من المتوسط الوطني. و ليكون هذا هو الوضع، فيجب أن يكون توزيع رأس المال منحرف أو متحيز (Skewed) نحو اليمين. بينما، كما يبينه المنحنى المنقط في الشكل

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

البياني، فإن توزيع رأس المال داخل اقتصاد سيكون منحرف أو متحيزا نحو اليسار، مما يجعل تبني سياسة حمائية عندما تكون الواردات كثيفة العمل وضعا محتملا.

نستنتج من هذا النموذج أن اختيار السياسات المثلى يخضع للعديد من العوامل:

* هبات عوامل الإنتاج التي يتمتع بها الاقتصاد مقارنة بشركائه التجاريين.

* هبات عوامل الإنتاج التي يتمتع بها الأفراد في الاقتصاد.

* الكثافة الرأسمالية للقطاعات.

و نلاحظ أن الناخب يكون على علم بشكل كامل، و إذا أخذنا بعين الاعتبار الأحزاب السياسية، فكل حزب يختار التعريفية الجمركية التي تكون مفضلة من طرف الناخب الوسيط. و اذا كان لهذا النموذج الفضل في الإشارة إلى أنه ليس هناك أي سبب لاختيار حالة التبادل الحر، فهو موضوع العديد من الانتقادات و الملاحظات. و خاصة، كون أن العديد من الأفراد في الغالب و في نفس القطاع يشكلون تحالف بالرغم من أن هبات عوامل الإنتاج تكون مختلفة. إضافة إلى ذلك، في غياب تكاليف التصويت، فان النموذج لا يستطيع أن يفسر كيف أن أقلية من الناخبين (صناعة في حالة انهيار) يمكنها الاستفادة من الحماية.

تكاليف التصويت: من وجهة نظر كل من Jean-Marie Grether و Jaime de Melo¹ فإنه يمكن معالجة هذه النقائص من خلال تبني نموذج RV، و الذي يتميز بإدماج تكاليف تصويت موحدة. و المقصود بتكاليف التصويت، هو التكاليف في الوقت والموارد للحصول على المعلومات بدلا من التكاليف ذاتها للتعبير عن التصويت. و يقترح Mayer في هذا الاطار توسيع النموذج الذي قدمه. فكل ناخب متوقع يكون مزودا بوحدة من العمل و جزء من عوامل الإنتاج الخاصة. و كما في السابق، لا يمكنه أن ينوع محفظته من هبات عوامل الإنتاج. فهل هناك إذن شروط و التي من خلالها تدعم أغلبية الناخبين تبني سياسة تعريفية التي تشجع أقلية. مثلا القطاع (g) ، أي

$$t_g > 0$$

و من أجل تكلفة تصويت معطاة، فإن الإجابة على هذه الأسئلة تخضع للعوامل التالية:

أولا: مكاسب الناخبين في الحصول على $t_g > 0$ بدلالة تكاليف التصويت.

ثانيا: آثار العريفة على الأجر $\partial w / \partial t_g$.

¹ - pp.665-666

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

ثالثا: تكاليف الحماية $dR/t_g < 0$ ، حيث نفترض أنه يتم توزيعها بشكل موحد ما بين الناخبين. و يمكن إهمال الأثر الثالث إذا كان t_g صغيرا. و في هذه الحالة، فإن الأثر الوحيد لـ t_g يكون توزيعيا، و تكون عوائد عوامل الإنتاج الخاصة بالقطاع (g) مساوية لخسارة دخل باقي القطاعات. و من الواضح أيضًا أنه إذا كان القطاع (g) كثيف العمالة حيث $\partial w/\partial t_g > 0$ ، فسوف يستفيد الكثير من الناس من فرض التعريفة الجمركية، مما سيترجم إلى تصويت بالدعم. و في هذا المجال يشير Rodrick (1995) أن هناك مشكلة في هذه المقاربة، حيث أنه حتى لو تجاوز مكاسب الدخل تكلفة التصويت، فلن يصوت الفرد بالضرورة. يجب أيضا مضاعفة هذا المكاسب من خلال توقع أن يكون التصويت حاسما، وهو احتمال قريب من الصفر. هذه النتيجة هي شكل من أشكال "مفارقة التصويت" ("Paradoxe du vote")، وهي مفارقة لأنها تعني أن قرار التصويت يستند إلى دوافع تتجاوز المصلحة الشخصية.¹

و نقول في هذه الحالة أن الحماية في القطاع (g) و العمل متكاملين. و إذا كان حدث العكس أي $\partial w/\partial t_g < 0$ فهناك تعارض. نلاحظ جيدا إنه إذا كانت تكاليف التصويت جد مرتفعة بشكل كبير، و كانت قيمة t_g ضعيفة، و أن التكاملية ما بين الحماية في هذا القطاع و الأجر قوية بما فيه بشكل كبير، فيكون من الممكن أن تصوت أغلبية من الأشخاص لصالح حماية قطاع لا يشغل إلا عددا قليلا من العمال.

يعطي إدخال تكاليف التصويت في التحليل تفسيراً أولياً حول دعم قطاع صناعي في حالة انهيار في ظل نموذج الديمقراطية المباشرة. و هذه النتيجة مهمة، لأن المنطق يريد أن تكون الصناعات المهمة من حيث الحجم و الموارد هي التي تستفيد من الحماية، بينما في الغالب يحدث العكس. هناك تفسير آخر خاص بالديموقراطية النيابية أو التمثيلية (Démocratie représentative) (سيتم الحديث عن ذلك لاحقا) حيث يتم التعبير بشكل خاص عن التفضيلات بواسطة عمليات الضغط (Lobbying) التي تقوم بها جماعات الضغط التي تواجه العديد من المشاكل المتعلقة بالمراقبة و المتابعة.

نستطيع أن نقول في الأخير أن هذا النموذج يختلف عن النماذج التي سيتم تقديمها لاحقا. حيث يكون الناخب على اطلاع بشكل كامل. ليس هناك نشاط خاص بجماعات الضغط، و ليس

¹ - Rodrick, D. Political Economy of trade policy, in , G, Grossman & Rogoff eds, Handbook of international economics, vol.3, Elsevier, Amsterdam, chap, 28. Available from: 1995pdf.sciencedirectassets.com/273393/1-s2.0-S1573440405X00016/1-s

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

هناك نشاط للسياسيين (أو الأحزاب السياسية)، هؤلاء يكتفون باختيار السياسة المفضلة للناخب الوسيط. و من خصائص النموذج التأكيد على دور هبات عوامل الإنتاج في اختيار السياسات التجارية، و إدخال الاعتبارات السياسية في النموذج الأساسي.

3- السياسة التجارية مع وجود الإدارة

نادرا ما يتم تبني خيارات السياسة الاقتصادية في ظل ديمقراطية مباشرة من قبل ناخبين يكونون مطلعين بشكل كامل على المعلومات، إضافة إلى ذلك، في ظل الديمقراطية المباشرة، غالبا ما تعبر أصوات الناخبين عن تفضيلاتهم على عدة خيارات في وقت واحد. و هناك مقارنة بديلة، متعارضة تمامًا و أكثر واقعية ، وهو الافتراض الذي مفاده بأن الأعداء السياسيين هم من يتخذون الخيارات في مجال السياسة الاقتصادية. فعلى مستوى سوق السلع، يتم افتراض أن الأعداء الاقتصاديين يقومون بتعظيم منفعتهم كمستهلكين و أرباحهم كمنتجين. إذن، من الطبيعي افتراض أن الأعداء السياسيين، الذين يخضع وجودهم في الحصول على مناصب، يقومون بتعظيم هدف سياسي، مثل الرغبة في أن يتم انتخابه أو إعادة انتخابه (أو أن يحتفظ موظف بمنصبه). تؤدي هذه المقارنة إلى تحديد داخلي للسياسة الاقتصادية التي تعتمد على أسباب الدعم السياسي.

هذه المقارنة، و التي على أساسها يتم تحليل قطاع صناعي في حالة توازن جزئي، تعرف تارة باسم دالة الدعم السياسي (Fonction de soutien politique)، و تارة أخرى باسم مقارنة الضابط أو المنظم (Approche de régulateur)، (تم استعارتها من أدبيات التنظيم الصناعي حيث يكون الهدف "ضبط" الاحتكارات في قطاع الخدمات العمومية). أسعار هذا القطاع الصناعي (في سياق التجارة الدولية، صناعة في حالة انهيار) يتم تحديدها من طرف السياسي (أو البيروقراطي) المرسم. و من خلال قراره، فإنه يؤثر على المكاسب الحدية التي يحصل عليها من جماعات المصالح في القطاع الصناعي المعني إذا اختار سعرا مرتفعا، مقابل الخسائر الحدية للدعم من طرف المستهلكين الذين يواجهون أسعارا مرتفعة. على مستوى هذه المقارنة، فهذا يعني ضمنا أن الحكومة تمنع أي دخول يلغي الأرباح ، وبالتالي ، الأسباب التي تدفع المنتجين إلى دعم الجهة الضابطة أو المنظمة (régulateur titulaire). وهكذا نصل إلى تفسير لدعم صناعة في حالة تدهور يختلف عن تلك التي تركز على العدالة الاجتماعية.

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

و إذا كان العكس، أي أن الموظف لا يكون خاضعا لضغوطات الانتخاب و له استقلالية نسبية في اتخاذ قراراته، و من خلال التحليل السابق، فيمكن القول أنه سيتخذ قرارات تكون في صالح الأغلبية. بشكل عام، ليس هذا هو الحال، ف نماذج البيروقراطية (Modèles de bureaucratie) التي تهتم بعمل البيروقراطيات تقدم تفسيرات حول سلوك الموظفين.

1-3--دالة الدعم السياسي

إذا قمنا بالرجوع إلى نموذج Hillman (1982، 1989). و إذا تم افتراض أن π تمثل المكافآت الصافية لعوامل الإنتاج الثابتة في قطاع في حالة انهيار. كما تم في السابق، لنفترض أن الدعم يأخذ شكل تعريفه جبركية t ، و أن الاقتصاد لا يمكنه أن يؤثر على السعر في السوق الدولي $(p=p^*+t)$. و تكون $M[\]$ دالة الدعم السياسي. تخضع هذه الأخيرة إيجابيا لمكافآت عناصر الإنتاج الثابتة و سلبيا بارتفاع الأسعار من قبل المستهلكين في هذا القطاع. إذن دالة دعم القطاع تكتب على الشكل التالي:¹

$$M[\Delta\pi. \Delta p] = M[\pi(p) - \pi(p^*). p - p^*]$$

حيث:

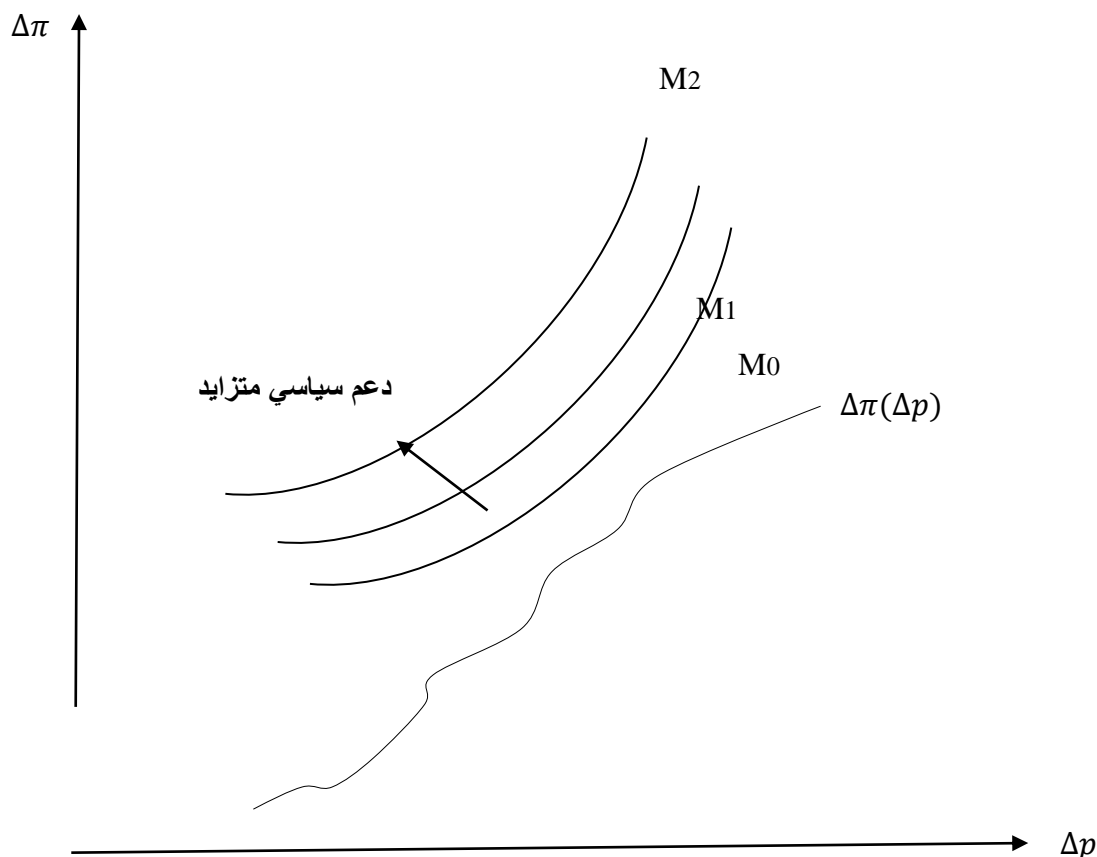
$$M_1 > 0; M_2 < 0; M_{11} < 0; M_{22} < 0; M_{12} < 0$$

إشارات المشتقات الجزئية تشير إلى أن الدعم الحدي السياسي هي دالة متناقصة لارتفاع الحماية $11 < 0$ و أن العداوة من طرف الخاسرين يزيد مع ارتفاع الحماية، $M_{22} < 0$. و أخيرا، يمكن افتراض أن العداوة من قبل الخاسرين يرتفع مع ارتفاع المداخل التي تمنحها الحماية للذين يحصلون عليها $\frac{\partial |M_2|}{\partial \Delta\pi} < 0$ يكون $M_{12} < 0$. و تؤدي هذه الخصائص إلى زيادة منحنيات دعم متزايدة محدبة، مثل تلك الموضحة في الشكل رقم 01-06.

¹ - Hillman, A, Declining Industries and political support protectionist Motives, American Economic Review, 1982, 72, 1180-87.

Hillman, A, The political Economy of protection, Chur: Hardwood Academic Publishers. 1989

الشكل البياني رقم (01-06): السياسة المثلى للمنظم على مستوى نموذج الدعم السياسي



و لهذا إذا قام المنظم (régulateur) بتعظيم الدالة

$$M[\Delta\pi, \Delta p] = M[\pi(p) - \pi(p^*) \cdot p - p^*]$$

فإن السياسة التعريفية التي تحدد السعر الوطني (p=p*+t) ، ستحقق: $M_p = M_1\pi_p + M_2 = 0$ ، مما يعني أن السياسة التعريفية المثلى (Politique tarifaire optimale) (t) هي تلك السياسة التي تكون فيها المكاسب الحدية للدعم من طرف المنتجين مساوية للخسارة الحدية للدعم من طرف المستهلكين. بيانياً، يترجم هذا التوازن من خلال تماس ما بين دالة عوائد عوامل الإنتاج الثابتة، و منحنى الدعم السياسي courbe iso-soutien politique والذي يتمثل في الدعم في حده الأقصى.

إذا افترضنا أن السعر العالمي ينخفض. و إذا تم تحديد التعريفية الجمركية بطريقة خارجية، فإن السعر المحلي، p، ينخفض تناسبياً مع السعر العالمي. هنا p* يظهر كمعلم في الدالة

$$M[\Delta\pi, \Delta p] = M[\pi(p) - \pi(p^*) \cdot p - p^*]$$

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

. و عن طريق الاختلاف الضمني للدالة $M_p = M_1\pi_p + M_2 = 0$. يمكن قياس رد الفعل الداخلي للسياسة التعريفية لهذه الصدمة و توضيح أن:

$$\frac{d_p}{d_{p^*}} = \frac{M_{pp^*}}{M_{pp}} > 0$$

مما يبين أن الأسعار العالمية و الأسعار المحلية تتحرك في نفس الاتجاه. إذن، فانخفاض في السعر العالمي يؤدي إلى انخفاض في مستوى السعر المحلي الذي يعظم الدعم السياسي، حتى لو كانت الحماية أن تنخفض أو ترتفع. توصل Hillman إلى نتيجة مفادها أن نموذج تعظيم الدعم السياسي متناسق مع السياسة التجارية التي تؤخر سقوط الصناعات في حالة انهيار. مثل هذا السلوك متوافق مع حكومة تتحرك وفق مصلحتها و ليس من باب الإيثار.

إذا انطلقنا من الفرضية التي مفادها أن صناعة واحدة فقط في حالة انهيار (أو لها مشاكل في منافسة الواردات) يتم أخذها بعين الاعتبار، يتوقع نموذج دالة الدعم السياسي أنه سيكون هناك رد فعل ملائم أو موافق من طرف المنظم. وجدت الدراسات التجريبية أن الحماية تكون أكثر وضوحا في فترات المشاكل الاقتصادية. و نشير إلى أن نتائج هذا النموذج تتوافق مع الاختبارات التجريبية. و على هذا الأساس، نلاحظ أن هناك نتائج مشابهة سيتم الحصول عليها من خلال استعمال دالة موضوعية للمنظم الذي يحاول التقليل من تكاليف التعديل (يمكن ذلك لأن برامج الدعم تكون غير كافية).

2-3- النموذج البيروقراطي (Modèle bureaucratique)

يمكن أن يكون المنظم (الموظف) خاضع بشكل هامشي فقط للضغط السياسي، على سبيل المثال إذا لم يكن منصبه خاضع للتصويت كما في حالة المفوضية الأوروبية، وكالة معزولة لنشاطات الضغط. من حيث المبدأ، يجب أن تمنع هذه العزلة استحواذ جماعات الضغط على قرارات السياسة الاقتصادية. يتجاهل هذا الاستنتاج نظرية البيروقراطية و حوافز الإدارة للرد بشكل إيجابي على الضغوط الحمائية. و حتى إذا كان البيروقراطيون على عكس السياسيين، لا يرغبون في الحصول على جزء بسيط من الربح الناتج عن الحماية، فقد يميلون إلى التماهي مع المجموعات الذين يكونون مسؤولون عنهم، هذا الاتجاه إلى تحديد الهوية يكون أكثر أهمية كلما كان مجال المسؤولية ضيق.

علاوة على ذلك، عادة تتنافس مكاتب الإدارة مع بعضها البعض على توزيع الميزانيات. لا يقصد هنا بمنافسة عن طريق الأسعار، كون أن مخرجات المكاتب تتمثل في قرارات و تشريعات. يبين

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

Niskanen (1971، 1975) أنه في ظل هذه الظروف يكون هناك اتجاه إلى تعظيم مخرجات المكاتب، بمعنى إنتاج تشريعات كثيرة. هناك خطر في أن تكون الحماية عالية جدا مقارنة مع الحالة التي يغيب فيها هذا النوع من المنافسة ما بين المكاتب (أنظر Messerlin، 1981).¹ من المرجح أن تكون هذه الظاهرة أكثر أهمية كلما كان مجال المشرع ضيق والرقابة القضائية ضعيفة (و هذا ليس هو الحال بالنسبة للمفوضية الأوروبية التي يكون تفويضها واسع النطاق ويمكن تقديم قراراتها إلى محكمة العدل الأوروبية والبرلمان الأوروبي).

إن خضوع هيئات الضبط إلى الرقابة، سواء من طرف السياسيين أو القضاة، حفز على تحليل تكاليف الإشراف و الرقابة. هذا التحليل يجري في الأغلب في اطار علاقة المسؤول الرئيسي -العون (Principal-agent). هنا، فالقطاع السياسي يلعب دورا مهما و المكتب المنظم هو الخاص بالعون (agent). اذا كان المسؤول الرئيسي يواجه تكاليف الإشراف و/أو اذا كان لديه عدم تأكد في خصائص العون (منظم نزيه أو بيروقراطي بالمفهوم المحدد أعلاه)، نجد انفسنا في وضعية عدم تناظر المعلومات التي يمكن أن تدفع العون إلى إظهار قدر كبير من السرية (مقارنة بحالة المعلومات المتماثلة).

3-3- نموذج السياسة التجارية في ظل الديمقراطية النيابية (التمثيلية)

إذا كان في نموذج سياسة التعريف من قبل منظم في القسم السابق، كان هذا النموذج يتصرف بطريقة تقليدية (تعظيم لدالة فردية موضوعية) ، لا يوجد مشاركة سياسية بالمعنى الدقيق للكلمة، على الأقل كما نفهمها في الديمقراطية حيث تتنافس الأحزاب السياسية في نقاش سياسي. في ظل هذه الواجهة، فان الأحزاب السياسية التي يكون لديها حملات انتخابية تواعد اختيارات في مجال السياسة الاقتصادية و التي على أساسها تم انتخابهم. فهنا فان نمذجة كاملة لتحديد اختيارات السياسة الاقتصادية يجب أن تدمج مشاركة الأحزاب السياسية و تفاعلاتها مع جماعات الضغط. مستوحى من تجربة اختيارات السياسة التجارية في الاتحاد الأوروبي، حيث تكون تحليل المواجهات السياسية بسيط للغاية ما دام أنه لا يوجد سوى حزبين أساسيين (تقليديا الحزب الديمقراطي الذي يمثل مصالح العمال و نقاباتها و الحزب الجمهوري الذي يمثل أرباب العمل و أصحاب المداخل المرتفعة). قام كل من Magee, Brock و Young (1989) ببناء نموذج كامل و

¹ - Niskanen, W, Bureaucracy and Representative Government, Chicago, Aldine-Atherton. 1971
Niskanen, W, Bureaucrats and Politicians, Journal of Law and economics, 18, 617-43. 1975

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

مبتكر للحماية في حالة الديمقراطية التمثيلية (النيابية). الرسم التالي للنموذج يساعد خاصة إلى الإشارة إلى الصعوبات التي تواجه أي نمذجة معمقة لقرارات السياسة الاقتصادية.

1-3-3- نموذج للمشاركة الانتخابية

يعتمد هذا النموذج على المساهمات المالية للحملات الانتخابية في مقابل القرارات السياسية. نلاحظ على العموم، إذا كانت جماعات الضغط يمكن أن تدعم الحملات الانتخابية، من الناحية القانونية على الأقل، فلا يكون لها الحق بالقيام بمساهمات مالية مقابل قرارات سياسية. و يقصد بهذا النموذج تلك الحالة التي يكون فيها حزبين سياسيين يتواجهان انتخابيا في ظل نموذج H.O مع وجود رأس المال و العمل. يبحث كل حزب على تعظيم فرصان ينتخب. هناك اثنين من اللوبيات، و لكل واحد يمثل احد عوامل الإنتاج و يساهم في صندوق الحملة الانتخابية لاحد الحزبين. سيقوم احد الأحزاب باقتراح سياسات تجارية ليبرالية، بينما يقترح الحزب الآخر سياسات حمائية. و يكون الناخب جاهل من الناحية العقلانية، و هذا ما يبرر الحملات الانتخابية التي تقدم المعلومات التي يحتاج إليها الناخب من أجل القيام بعمليات التصويت. نلاحظ هنا أن نشاطات الضغط لا تؤدي إلى إهدار اجتماعي. بالعكس، فهي "منتجة" للمعلومات.

في حالة التفاعل ما بين الأحزاب السياسية و اللوبيات، تكون الأحزاب قادة leaders de stackelberg إزاء اللوبيات. و هذا يعود إلى افتراض أن الأحزاب تختار الأرضيات أو المنصات الانتخابية أولا، اللوبيات تلعب المركز الثاني في لعبة من مرحلتين. إذن نشاطات اللوبيات في شكل مساهمات (G_K من اللوبي المؤيد للتجارة إلى الحزب المؤيد للتجارة و G_L من اللوبي الحمائي الى الحزب الحمائي مثلا) يكون لها هدف هو التأثير على احتمالية الانتخاب.

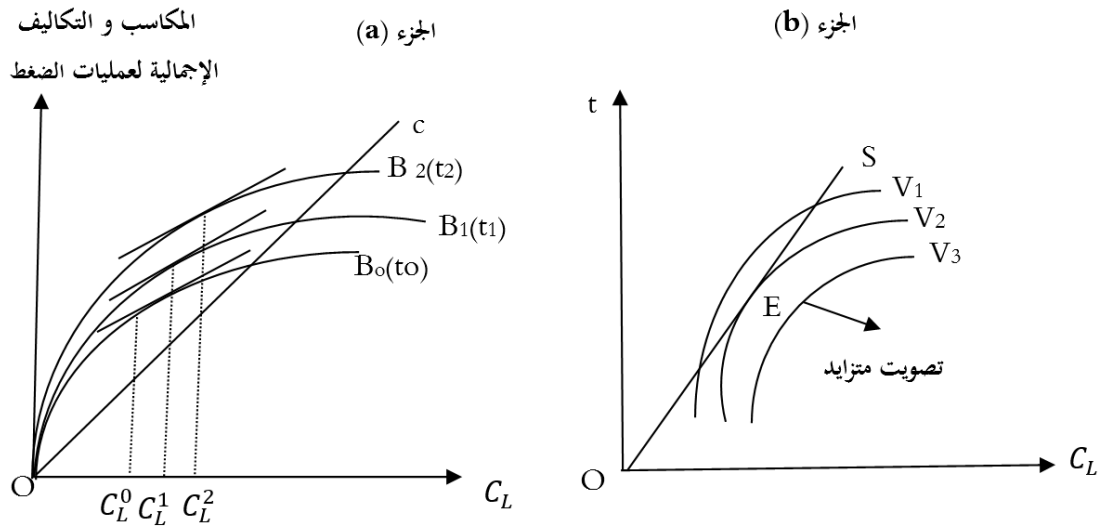
على مستوى هذا النموذج، يكون كل حزب سياسي في مواجهة نفس الحوافز. كلما كانت المساهمات الانتخابية من طرف اللوبيات عالية، كلما استطاعت الأحزاب السياسية القيام بالدعاية الانتخابية التي ترفع أصواتهم (مع ناخبين جاهلين، فان الدعاية تعمل على تعزيز عدد الأصوات). و بما أن المساهمات كل لوبي تكون جد مرتفعة كلما كانت سياسات إعادة التوزيع المقترحة عالية (مثلا تعريفه جمركية مرتفعة سترفع بشكل كبير الدخل لعوامل الإنتاج المستعملة بشكل مكثف في القطاع الذي يستفيد، مما يدفع اللوبيات الذين يعظمون توقعات دخل الأفراد الذين يمثلونهم بالرفع من مساهماتهم)، كل حزب يكون في حالة مواجهة لغز. من جهة، الإعلان عن سياسة قوية ترفع

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

المساهمات من طرف اللوبيات، و لكن من جهة أخرى ترفع المعارضة من طرف أولئك الذين سيتعرضون للضرر.

في الشكل البياني الذي يمثل التعبير البياني في حالة التوازن الجزئي المقترح من طرف Magee, Brock و Young (1989) و المتعلق باختيار الحزب السياسي الحمائي. يبين الشكل البياني (الجزء a) التكاليف و المكاسب لنشاطات الضغط. في غياب تكاليف التنظيم فان منحنى تكاليف الضغط OC، سيكون ممثلاً بخط بزاوية 45 درجة، كل مقدار من المساهمات سيتم تسديده للحزب الحمائي. أما منحنى المكاسب OBo، فيما يخص سياسة تعريفية معطاة t_0 ، سيكون مقعراً يمثل الوفورات المتناقصة (بدلالة احتمال الانتخاب) لنفقات الحملة الانتخابية. بالنسبة لكل تعريفية معلنة، يختار اللوبي مستوى المساهمة التي تعظم دخل أعضائه، مما يعطي منحنى عرض المساهمات في الشكل البياني (الجزء b)

الشكل البياني رقم (01-07): اختيار التعريفية من طرف الحزب الحمائي



الآثار (الموجبة) للمساهمات و الآثار (السالبة) للتشويه حول تصويت الناخب ممثلة بمنحنيات iso-votes التالية V_1 ، V_2 و V_3 . يكون لها ميل موجب لان ارتفاع في التعريفية الجمركية تنفر الناخبين وتتطلب زيادة في المساهمة كتعويض. و تكون مقعرة، لان تكاليف تشويه التعريفية $\text{distorsion du tarif}$ يرتفع مع مربع التعريفية الجمركية (le carré du tarif) و لأن هناك وفورات

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

متناقضة لنفقات الحملات الانتخابية. و باختصار، تضاعف التعريف الجمركية يتطلب أكثر من تضاعف في النفقات الانتخابية من أجل الاحتفاظ عدد الأصوات ثابتا. و باعتبار أن الأحزاب هي رائدة، ففي مشكلة تعظيم فإنها ستأخذ بعين الاعتبار مساهمات اللوبيات. يختار الحزب الحمائي إذن النقطة E من الشكل البياني (الجزء b). حالة مشابهة ستحدد السياسة المفضلة المؤيدة للمصدرين، و لكن لا نضمن حلا تحليليا للنموذج سوى لأشكال وظيفية بسيطة formes fonctionnelles simples .

هذا النموذج هو الأكثر اكتمالا باعتبار أنه يقوم بإدماج الجانب المؤسساتي و مخطط آليات اتخاذ القرار الاقتصادي. و مع ذلك ، يمكن للمرء أن ينتقد العديد من هذه الفرضيات (الناخب الجاهل عقلا و التصويت الاحتمالي، هيكل اللعب، القيود على مساهمات اللوبيات لحزب واحد...الخ). لذلك قدمناها أيضًا لتظهر بأي ثمن ، من حيث التبسيط ، يمكننا محاولة أخذ القرارات السياسية في الاعتبار. نغتنم هذه الفرصة للتأكيد على خاصيتين لصنع القرار السياسي في الديمقراطية التمثيلية التي تستحق النظر فيها في مناقشة أكثر تعمقًا لخيارات السياسة التجارية في الديمقراطية التمثيلية.

2-3-3-العالمية و تبادل التصويت

في بعض الحالات، يكون هناك تركيز جغرافي للصناعات (مثلا، الأحذية في منطقة Rhone بفرنسا، الصناعة الكيماوية حوالي Bale بسويسرا...الخ). و نشير إلى أن الاتجاه نحو تركيز النشاطات الاقتصادية جغرافيا يعود إلى التفاعل ما بين اقتصاديات الحجم و تكاليف النقل. تم دراستها بشكل كبير على مستوى الأدبيات الحديثة و خاصة "الجغرافيا و التجارة". في هذه الحالة فان يكون للحماية خاصية سلعة خاصة. و تكون التشريعات متعددة الأبعاد، كما أن اختيارات سياسات إعادة التوزيع تتم في وقت واحد في العديد من المجالات. اذا كان، ضد المكاسب، يتم توزيع تكاليف سياسات إعادة التوزيع داخل السكان، فيمكن أن يكون هناك ميل إلى العالمية L'universalisme. سيكون هذا هو الحال إذا كان البرلمانين العقلانيون الذين يصوتون على قرارات الأغلبية البرلمانية يعتقدون أن الفوائد المتوقعة من المشاركة في "النادي" (بمعنى التصويت لصالح تشريع الذي يقدم إجراءات إعادة توزيع لكل مقاطعة) تفوق التكاليف المتوقعة لعدم المشاركة (بمعنى التصويت ضد سياسات في مجال إعادة توزيع تشجع المقاطعات الأخرى لأنها تلحق ضررا بسكان مقاطعتهم).

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

و تطبق العالمية (L'universalisme) لاتخاذ القرارات عن طريق التصويت بالأغلبية كما هو الحال في حالة داخل دولة، اذا كنا نتواجد في سياق فدرالي (حالة الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية)، سيكون هناك اتجاه إلى تبادل تنازلات متبادلة (échange de votes-Logrolling). تكون هذه العملية مهمة عندما يجب أن يكون هناك إجماع من أجل اتخاذ القرارات. لذلك فان الدعم لقرار ما يمكن أن يكون "يشترى" من طرف أولئك الذين يعارضون في مقابل (تبادل) الوعد بدعم قرارات أخرى في مجالات أخرى. و في غياب التعاون فان كل دولة تشجع إجراءات الدعم من أجل الصناعة التي تصرح بأنها بطل وطني "champion national" و تعارض إجراءات الدعم التي تذهب إلى نفس الشركات، التي توصف بأنها بطل وطني champion national توجد في دول أخرى، و هذه هي الطريقة التي تم بها اعتماد قانون Smoot-Hawley في عام 1931 في الولايات المتحدة (مبدأ عدم التدخل المتبادل). في الآونة الأخيرة ، في حالة تطوير قاذفة B-1 ، تم تطوير مكون واحد على الأقل في كل ولاية من الولايات الخمسين (وفي 410 من أصل 435 مقاطعة للكونغرس).. و لذلك بدل أن تكون الفدرالية تؤدي إلى تخفيف الامتيازات (dilution de préférence)، فيمكن أن تؤدي إلى تشريعات إعادة توزيع عالمية بدلا من حصرية.

4-سياسة الحماية التوافقية

تبين نماذج التحليل السابقة كيف أن حل التعارض ما بين مختلف الجماعات يترجم إلى صدمة في السياسات الاقتصادية. و تركز كل هذه النماذج على وضعيات تتميز بالنزاعات. و ليس هو الحال دائما. فمثلا، و كما يشير إليه Corden (1974)، يمكن أن تستخدم السياسة التجارية كأداة لإعادة توزيع في الحالة التي يوجد فيها دالة اجتماعية موضوعية (Fonction objectif social) محافظة (conservatrice) أي أن نشاطات التجارة لا يخصص لها بتغيير بطريقة معتبرة دخل أي مجموعة في المجتمع. إذن أي تغيير في الميزة النسبية يبرر سياسة تجارية تعويضية (politique commerciale compensatrice) (و لكن ليس بالضرورة الحماية إذا كانت الصدمات تعرض لها قطاع التصدير) و التي تحافظ على المداحيل.

هناك مثال آخر يتعلق بوضعية فشل السوق على شكل تأمين غير مكتمل أو حالة من عدم اليقين. إذن، السياسة التجارية يمكن أن تنتج عن قرارات توافقية. و يكون المقصود هنا تعظيم تباين المنفعة (espérance d'utilité) و يمكن للسياسة التجارية أن تخدم كأداة من الدرجة الثانية من حيث

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

الأفضلية (تطوير سوق التأمينات يكون دائما مفضلا). نرسم بعض الأمثلة دون تطوير النماذج الأساسية.

1-4- تجنب الخطر (aversion pour le risque)

لنفترض أن هناك عدم التأكد حول قيمة معدلات التبادل (هذه الحالة تنطبق خاصة على الدول النامية حيث يكون الإنتاج متمركزا على بعض السلع حيث يتقلب الطلب عليها). عند القيام باستقرار الأسعار، فيمكن للحماية أن تكون كتأمين ضد المخاطر عندما تكون أسواق التأمين غير متطورة بما فيه الكفاية و أن السياسة ذات الخيار الأول (تطوير أسواق التأمين) لا تكون محققة. فيكون لدينا في هذه الحالة مثال حماية مرغوبة بالتوافق من طرف المتعاملين الذين يتعرضون للخطر. لنأخذ حالة نموذج ذو العوامل الخاصة (الحصرية) حيث تكون هبات عوامل الإنتاج الخاصة غير متنوعة و حيث يكون هناك عدم اليقين حول القيمة التي ستأخذها معدلات التبادل. في استقلالية عن مصدر المداخل، فان عوامل الإنتاج الخاصة يمكن أن ترفع من تباين l'espérance منفعتها مع سياسة حمائية اذا كان لهم بما فيه الكفاية قدرة على تجنب الخطر une aversion au risque . ومع ذلك ، فإن هذا التوافق السابق لا يلغي النزاعات التوزيعية اللاحقة. في الفقرة السابقة، فان الاختيار السياسي يكون توافيقيا حتى و لو كان عدم اليقين غير ملغى، فدخل الأفراد يتم تقريره لاحقا من خلال تحقيق قيمة معدلات التبادل. بينما، يمكن للحكومة استعمال سياسة حمائية من أجل تعظيم الرفاهية الاجتماعية من خلال تحويل الدخل حيث المنفعة الحدية للدخل تكون عالية. يمكن للسياسة التجارية أن تستعمل من أجل التأمين بشكل كامل ضد الخطر (من خلال ضمان لاحقا منفعة مشابهة لكل فرد). و مع ذلك، تأمين كامل لا يكون مرغوبا بسبب وضعية الأفضلية من الدرجة الثانية لاستعمال السياسة التجارية، لأنه مع تأمين كامل فان الخسارة الصافية الناتجة عن استعمال الحماية ستكون جد مرتفعة.

2-4- عدم اليقين التكنولوجي (incertitude technologique)

عدم اليقين في التكنولوجيا يمكن كذلك أن يقدم سبب من أجل تفضيل الحماية عن التبادل الحر إذا كان المنتجون لهم عزوف عن المخاطرة. يقدم كل من Newbery و Stiglitz (1984) نموذجاً يتميز بوجود دولتين حيث المنتجين و المستهلكين يكونون متميزين و يقتصر عدم اليقين على تحقيق مستوى المخرجات في كل بلد بحيث يكون المخرجات العالمي مؤكداً ، مما يعني أن المستهلكين سيفضلون التجارة الحرة. لكن المنتجين سيفضلون الاكتفاء الذاتي (العزلة) لأن تقلب مخرجاتهم سيتضاعف بسبب الأسعار المرتفعة التي ستثبت بذلك دخلهم. قد يكون الأمر كذلك أن المستهلكين يفضلون الاكتفاء الذاتي (العزلة) إذا اضطر المنتجون إلى تقليل إنتاج السلع التي تنطوي على مخاطر في الإنتاج.

ستكون التجارة الحرة اللاحقة واللاحقة هي الأمثل والسبب الوحيد الذي يجعل السياسة الحمائية (اللاحقة) مفيدة سيكون تأثيرها على قرارات الحماية المسبقة (يأتي هذا المكاسب من الالتزام (الموثوق) بعدم متابعة سياسة التجارة الحرة).

3-4- توقع التأمين (Anticipation d'assurance)

إمكانية التأمين ضد عدم اليقين يمكن أن يؤثر على المتعاملين في سلوكياتهم، كما يشير إليه Hillman (1989)، إذا افترضنا أن الشركات تتوقع أنها ستحصل على دعم حكومي. هذه الأخيرة ترغب في تقليل مشاكل البطالة و الشركة تتوقع أن احتمال الحصول على دعم هي دالة متزايدة لعدد العمالة، $p(L), p(\cdot) > 0$. يساعد الموظفون كضمان للشركة التي تواجه سعراً (عالمياً) غير مؤكد لإنتاجها. إذا افترضنا أن الشركات لا تستطيع تغيير مستواها من رأس المال و لا السعر الذي تدفعه لعوامل الإنتاج، و لكنها تستطيع تغيير مقدار العمالة التي تقوم بها بمجرد أن يتحقق سعر مخرجاتها. في غياب الدعم الحكومي، فان سعر منخفض يجبر الشركة بإيداع حصيلتها. من الواضح أن الشركة التي تعظم أرباحها تحت هذا التصور ستضطر إلى استخدام المزيد من رأس المال و توظيف المزيد من العمالة إلا إذا استطاعت مساواة القيمة الحدية لمنتج العمل مع الأجر. يكون لدينا إذن مشكل (معروف باسم الاختيار المعاكس selection adverse) لأن الشركات التي تكون في مواجهة أكبر تقلب في الأسعار ستضطر إلى التمرکز جغرافياً مما يرفع احتمال أزمات العمالة الجهوية.

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

بالموازاة للتحليل السابق لنفترض أن الحكومة تطبق سياسة إعادة توزيع يعد تحقيق الأسعار لأسباب التأمين الاجتماعي. بسبب التوقعات لسياسة الحماية، فعوامل إنتاج أكثر سيتم إعادة تخصيصها للقطاع في حالة منافسة مع الواردات. سيكون هناك مشكلة التناسق في الوقت لاختيار السياسة التجارية لأن الحكومة لا تأمل دائماً في مفاجأة العملاء ، مما يمنعها من تخصيص موارد أكثر للقطاع في حالة تنافس مع الواردات. و هذا ما يدفع إلى القول أن هناك مشكلة مصداقية (بهذا الشكل من التصور هناك حالة من عدم التناسق الزمني Incohérence temporelle في تشكيل السياسة التجارية). في الواقع، ترغب الحكومة إعادة توزيع المداحيل سابقاً لأن ذلك سيسمح لها بالحصول على المكاسب التبادل الحر. عند التوازن الذي سيكون سيتحقق (التوازن المتناسق عبر الوقت كون أن المتعاملين سيقومون باستيعاب داخليا آثار الحماية)، سيكون هناك حماية مفرطة مقارنة بتلك التي ستعظم الرفاهية الاجتماعية (و التي سيتم تحقيقها من طرف حكومة ستقوم "بتوقيف؟ المتعاملين، وهذا يعني ، أن تكون من يمكن أن تكون ذات مصداقية).

هل من المحتمل أن تكون السياسة التجارية نتيجة قرارات توافقية؟ تشير الأدلة إلى أن الصناعات المتدهورة بعيدة كل البعد عن تحقيق نفس النجاح في طلب الحماية ، مما يشير إلى أن الخصائص الخاصة بالصناعات (التركيز والحجم وما إلى ذلك) هي التي من شأنها أن تفسر نجاحها في التأثير على صنع القرار. علاوة على ذلك ، وغياب النزاعات والرغبة في التأمين ، يُعتقد أنه ستكون هناك مكاسب في تقاسم هذه المخاطر على المستوى الدولي مما قد يعني تعاوناً وثيقاً نسبياً للسياسات التجارية بين الدول.

و النتيجة أن السياسة التجارية يمكن أن تكون نتيجة قرارات توافقية. و في هذه الحالة إن إعادة توزيع الدخل الناجم عن السياسة التجارية سيعكس نوايا الإيثار أو التحويلات الخيرية بدلاً من أهداف إعادة التوزيع من جانب الوكلاء الذين يتصرفون فقط لمصلحتهم. لا يفسر هذا النهج سبب اتخاذ قرارات الدعم في شكل حماية بدلاً من دعم. ومن شأن هذه الرؤية بعد ذلك أن توحى بأنه سيكون هناك تعاون دولي في مسائل السياسة التجارية.

5-التسلسل الهرمي للسياسات الاقتصادية¹

بينت بعض الأعمال في مجال السياسة التجارية أنه في العديد من الحالات فإن السياسة التجارية تكون عبارة عن آلية غير فعالة لإعادة التوزيع. قدمت النماذج السابقة العديد من الأسباب و التي من خلالها فإن التوازن السياسي يمكن أن يقود إلى الحماية. في الواقع، ركزت هذه النماذج على مشكلة تحديد سياسات إعادة التوزيع في العموم، و لكن ليس الخاص باختيار الآلية (التعريفات الجمركية، التعريفات غير الجمركية مثلا). لن يفلت القارئ من أن الأمر يتعلق دائماً بتحديد مستوى الحماية الجمركية. ولكن لماذا لا يكون مستوى دعم الصادرات؟ لماذا سياسات أخرى لإعادة التوزيع من المحتمل أنها تكون أكثر فعالية؟ و لماذا هناك إصرار على الحماية؟.

1-5-الاطار المؤسسي

من الواضح أن الاطار المؤسسي يؤثر على اختيار أدوات الحماية. حتى و لو كان لا يفسر لماذا الحماية يتم اختيارها بدل آليات أكثر فعالية من التحويلات. مثلا، في الولايات المتحدة الأمريكية فإن الإجراءات الإدارية تحدد كيف أن الحماية يمكن الحصول عليها، سواء عن الطريق التشريعي، سواء عن طريق تدخلات الجهاز التنفيذي. الطريق الأول هو الأكثر صعوبة لأنه يجب في غالب الأحيان الحصول على أغلبية برلمانية، و لكن ميزتها أنها تقود إلى تدابير جد دائمة مقارنة من تلك التي يتم الحصول عليها عن طريق الجهاز التنفيذي. إن اختيار أدوات كذلك يتأثر بانتماء الدول إلى المنظمة العالمية للتجارة، التي تمنع استعمال القيود الكمية و الرفع أحادي الطرف للرسوم الجمركية. بالإضافة إلى ذلك، تكون الحماية عن طريق القيود غير التعريفية مفضلة من طرف جماعات الضغط، لأن رسوم الملكية يمكن أن تمنح لأولئك الذين يملكون رخص الاستيراد، بينما لا يمكننا في حين لا يمكن ربط حق الملكية برسوم جمركي.

2-5-عدم تناظر المعلومات

التفسير الأول يركز على عدم تناظر آثار مختلف الأدوات. لنأخذ الفرق الموجود بين القيود التعريفية و القيود غير التعريفية، لقد تم الاستنتاج في نفس الوقت على المستوى النظري و التجريبي أن الأدوات يكون لها آثار مختلفة و أن القيود غير التعريفية تنقصها الشفافية. لذلك، فإن الآثار الحمائية للقيود غير التعريفية لا تكون بطريقة مباشرة قابلة للجرد أو الإدراك و تكون الأداة المفضلة من وجهة نظر

¹ - Baldwin (1982), Hillman (1989) & Rodrick (1995)

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

السياسات إعادة التوزيع لأنها ستكون أقل تكلفة من الناحية السياسية أقل احتمالاً لتوليد معارضة. يقترح كل من Magee و Brock و Young (1989) أن السياسيين يختارون الأداة التي تمنح القيمة الأمثل "optimal d'obscurement". و حسب هذا المبدأ، فإن اختيار سياسات مبهمة تؤدي إلى مكاسب سياسية لأنها تخفي بطريقة أحسن التحويلات. من جهة أخرى، هناك خسارة دعم سياسي بسبب الخسائر الصافية المرتفعة و، كما هو الحال في نموذج الدعم السياسي، على النحو الأمثل فالأداة المختارة ستكون تلك التي ستعمل على مساواة المكاسب و الخسائر الحدية للدعم. هذا النوع من التحليل يركز على الاحتفاظ بجهل عقلاني (ignorance rationnelle) من طرف الجمهور (الجهل الذي لا يمكن الحفاظ عليه إلا من خلال تشريعات معقدة إلى حد ما في منح الحماية).

3-5- التقليل من التكاليف (الداخلية) لسياسات إعادة التوزيع

هذا الشرح يركز على أثر سياسات إعادة التوزيع على التقليل من التكاليف. لتذكر النقاش السابق حيث أشرنا إلى أنه في حالة التوازن السياسي، فإن المبلغ المحول يكون داخلي (و ليس خارجي كما هو الحال في حالة التعويض). فتكاليف (الحملات الانتخابية، عمليات الضغط) لسياسات إعادة التوزيع تكون أيضاً هي داخلية (endogènes). منذ ذلك الحين، أصبح من الصعب إنشاء التسلسل الهرمي للسياسات من حيث الفعالية.

يقدم Rodrik (1986)¹ مثال الذي يجسد الأفكار التي تم تقديمها سابقاً. حيث يقوم باسترداد المقارنة ما بين الدعم الموجه للإنتاج و الرسوم الجمركية. و يفترض أن الإعانات هي خاصة بالشركات (استهداف مثالي يجعلها سلعة خاصة) بينما الرسوم الجمركية ليست كذلك (سلع عامة، إذن موضوع في مشكلة سلوك القطيع). و المقصود هنا وجود قطاعين صناعيين قويين يمكن أن يقوموا بعمليات الضغط: الأول لا يقوم بعملية الضغط إلا من أجل الإعانات و الثاني من أجل الرسوم الجمركية. من الواضح أنه بسبب مشكلة سلوك القطيع، فإن التحويل (الداخلي) عند التوازن سيكون عالياً إذا كانت الإعانات الإدارة الوحيدة المتاحة. إعادة التوزيع الإضافية يمكن أن تكون كافية من أجل تعويض التكاليف المرتفعة للحماية التعريفية بحيث يمكن للنائب الممثل اختيار التعرفة بدلاً من الدعم الذي سيؤدي إلى تحويل أعلى. مثل حالة البحث عن الربح المذكور أعلاه، فإن اختيار أشكال

¹ - Rodrik, D, Tariffs, Subsidies, and Welfare with Endogenous Policy, Quarterly Journal of Economics, 102 (4) 1986, 903-910.

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

التحويلات الأكثر فعالية يمكن أن تخفض حجم الحسائر الصافية لأن السياسيين يخفضون حجم تحويلاتهم (دعم مرتفع خلال الحملة الانتخابية يمكن أن تدفع السياسيين أن تعد بتحويلات أعلى ، بمجرد انتخابها، ستكون مكلفة سياسياً).

4-5-استمرارية الحماية

أخير لماذا لا نلاحظ دائما دول تكون فيه الأثر الصافي للسياسات التجارية يكون هو إعادة توزيع الموارد نحو القطاعات التصديرية؟. بالنسبة للدول ذات الدخل الضعيف و التي يكون فيها النظام الجبائي أقل تطورا (غياب رأس المال البشري و انعكاس لمستوى التنمية)، سنتواجد في وضعية الأفضل من الدرجة الثانية حيث تكون الإيرادات الجبائية عند الحدود الوسائل الوحيدة للاقتطاع. و لكن في الدول الصناعية، فان القيود غير التعريفية تشغل مكانة مهمة، و بمجرد حصول صناعة على الحماية، فهي في الغالب تكون دائمة.

أحد أسباب استمرارية الحماية تم إثارتها أعلاه: الحماية تؤخر انهيار صناعة ما. وبغض النظر عن مشكلة سلوك القطيع ، فإن هذا يعني المزيد من القوة السياسية اليوم، وبالتالي تظل المزيد من الحماية قائمة ، حتى لو كان هناك مكان ستفقد فيه الصناعة دعمها. السبب الثاني يركز على عدم اليقين فيما يخص آثار الإصلاحات. الأفراد المحايدون للمخاطر و الذين تكون لديهم توقعات (Forward Looking) سيكون له تحيز تجاه الجمود *statu quo*: من جهة فان الإصلاحات التي تكون مستدامة لاحقا لا يتم اختيارها من الناحية السياسية بينما إصلاحات التي لا يتم اختيارها لا تكون دائمة سياسيا لاحقا (مما يعني عودة إلى الجمود *statu quo*) سيتم اختياره أيضاً. طور كل من Rodrik و Fernandez (1991) هذا المبرر في حالة ديموقراطية حيث أغلبية الأصوات تكون ضرورية من أجل تبني إصلاح السياسة التجارية.¹

في سياق اختيار سياسات إعادة التوزيع، يمكن للحماية أن تنشأ : 1) لأنها تحتوي على المعلومات (في ظل حالات تناظر المعلومات)، 2) سواء لأنها تسمح بتخفيض تكاليف القيام بتحويلات، مستوى التحويلات نفسه تكون داخلي. بمجرد أن نأخذ في الاعتبار تحديد سياسة مستوى التدخلات، فان التوازنات مع السياسات التعريفية لا تكون بالضرورة جد فعالة.

¹ - Fernandez, R et D. Rodrik , Resistance to reform : Status-quo Bias in the presence of individual specific uncertainty, American Economic Review, 81 (5) 1991, 1146-55.
dash.harvard.edu/bitstream/handle/1/41426688/1037%2062512-Fernandez_Rodrik_AER%201991.pdf?sequence=1

خلاصة الفصل :

جمعت المراجعات الأدبية المقدمة في الفصل الأول العديد من الأبحاث النظرية و التحليلات التطبيقية ذات التخصصات المتعددة (اقتصادية و علوم سياسية)، بين المساهمات التي تشرح مستوى الحماية عبر الصناعات داخل الدول، و تلك الأبحاث التي تشرح مستوى الحماية ما بين الدول و على فترات زمنية مختلفة. كما غطت المراجعات كلا من النظريات والتحليلات التجريبية. و أخيرا ، حاولت وضع المقاربات المختلفة المستخدمة في كل من الاقتصاد و العلوم السياسية في سياق إطار العرض والطلب. تم صم هذا الإطار النظري من التحليل إلى نظرية الاختلافات المحلية كما تم تقديمها من طرف Corden (1974)، مع نموذج Lavergne (1983) حول عرض الحماية.

نشير إلى أن الرأي الأكثر شيوعا في الأدبيات الاقتصادية هو أن ضغوط جماعات المصالح تحدد هيكل الحماية. و لقد قام الباحثون الاقتصاديون باختبار هذه المقاربة من خلال دراسات تجريبية كما قاموا بتوسيعات مهمة. في الواقع ، تستخدم العديد من المقالات التي تمت مناقشتها سابقا فرضية جماعات المصالح لشرح مستوى الحماية في العديد من الدول و في فترات زمنية مختلفة (Staiger and Tabellini 1987؛ Cassing 1991).¹ ومع ذلك ، فإن مقارنة المصلحة الذاتية ليس بأي حال المقاربة الوحيدة التي استخدمها الاقتصاديون، و من الأمثلة على ذلك دالة الرفاهية الاجتماعية المحافظة للاقتصادي Corden (1974)، و اعتبارات الرفاهية الأخرى. ومع ذلك، يبدو أن اتحاد نظرية الاختلافات المحلية مع مخطط التكلفة والمنافع المقدم من طرف Lavergne ملائم بشكل كاف لتوضيح معظم الحجج النظرية الاقتصادية.

و بالرغم من أن أدبيات العلوم السياسية لا تتجاهل تماما مسألة هيكل الحماية، إلا أنها تركز في الغالب على محددات مستوى الحماية. و عندما يتم معالجة الأدبيات لحالات خاصة بالدول النامية، يتحول تركيز الأدبيات عادةً إلى محددات استراتيجية التنمية الشاملة، والتي لا تمثل السياسة التجارية سوى عنصر واحد منها (Sikkink 1991 ؛ Waterbury 1993 ؛ Pastor and Wise 1994 ؛ Hira 1998). و لقد أدت خيبة الأمل من المقاربات التي تدور حول النظام أو البنيوية أولا إلى التركيز

¹ - Staiger, Robert W., and Guido Tabellini. 1987. "Discretionary Trade Policy and Excessive Protection."

American Economic Review 77 (5): 823-837.

Cassing, James H. 1991. "A Theory of Changes in Trade Policy Regimes." In Markets and Politicians: Politicized Economic Choice, edited by Arye L. Hillman. Boston: Kluwer Academic Publishers.

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

على المطالب المجتمعية التي تشبه إلى حد بعيد مقارنة جماعات المصالح لدى الاقتصاديين (McKeown 1986). لكن في التسعينيات ، كان تركيز الأدبيات الرئيسي على الأفكار والأيدولوجيات و المؤسسات المحلية (Mares 1990؛ Sikkink 1991؛ Goldstein 1993؛ Hira 1998).

و إذا عدنا إلى الشكل البياني رقم (01-07) من أجل تلخيص النتائج. بداية من دور الأفكار والأيدولوجيات، يميز الاقتصاديون بين الأنواع المختلفة للاختلافات المحتملة بين التكاليف الخاصة والتكاليف الاجتماعية، والتي تبرر نوعاً من التدخل الحكومي من أجل تصحيح الاختلاف المحلي. و يمكن تحليل معظم الأيدولوجيات التي ناقشها علماء السياسة بهذه الشروط. بالنسبة لصانع السياسة الذي يهتم جزئياً على الأقل بزيادة الرفاهية الاقتصادية ، فإن وجود تباين محلي يزيد من المنافع الحدية للحماية. و تؤدي تشوهات المنتجات الثانوية (By-product distortions) لحماية التجارة إلى زيادة التكاليف الحدية للحماية. و هذا الجانب من الإطار التحليلي لا يتأثر بأدبيات العلوم السياسية.

و يمكن أن يؤثر العمل الجماعي من ناحية الطلب و من طرف جماعات المصالح على المنافع السياسية للحماية. و عندما تكون جماعات المصالح المؤيدة للتجارة فعالة، ترتفع التكاليف السياسية للحماية ؛ عندما تكون الجماعات الحمائية فعالة ، تزداد المنافع. و يظهر هذا الرأي في كل من العلوم الاقتصادية (Pincus 1975 و اقتصاديين آخرين) و في العلوم السياسية (McKeown 1984) ؛ (Gallarotti 1985). في الحالة الأخيرة ، يقع التركيز على جماعات المصالح عادة تحت عنوان "المطالب المجتمعية (Societal demands). و في هذا المجال قدم Dixit and Londregan (1995) حجة إضافية مفادها أن التماسك الأيدولوجي يساعد في تحديد فعالية جهود الضغط من طرف جماعات المصالح.¹

و مع ذلك ، قدم علماء السياسة مساهمات مهمة لفهم سبب استمرار تأثير الأفكار الاقتصادية بمرور الوقت، و لماذا يمكن أن تختلف فعالية تنفيذها ما بين الدول. و في هذا المجال شرح Goldstein (1993) و آخرون هذا الإصرار من خلال التأكيد على أن الأفكار تصبح مؤسسية. كما أكد Sikkink (1991) بأن درجة الإجماع الأيدولوجي تؤثر على المجال الذي تصبح فيه الأيدولوجيات

¹ - Dixit, Avinash, and John Londregan. 1995. "Redistributive Politics and Economic Efficiency." American Political Science Review 89 (4): 856 –866.

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للحماية: مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات.....

(أو الأفكار الاقتصادية حول التأثيرات السببية) مؤسسية. كما أكد Waterbury (1993) و Hira (1998) على دور فرق التكنوقراط (الذين يؤمنون بأفكار معينة) في إحداث تغييرات في السياسة. وبالتالي ، غالبًا ما تتطلب التحولات السياسية تغييرات مؤسسية كبيرة (Mares 1990)، والتي غالبًا ما يمكن تنفيذها فقط في سياق الأزمات الاقتصادية و / أو الضغط الفعال من طرف جماعات المصالح المؤثرة (Goldstein 1993 ؛ Hira 1998).

يبدو أن التخصصين (الاقتصاد و العلوم الاقتصادية) يتبعان طرقًا مختلفة لاختبار الفرضيات. و يقارن علماء السياسة عادة محددات السياسة التجارية (أو استراتيجيات التنمية) من خلال عدد قليل من الدول أو يتابعون تطور السياسات في عدد قليل من الدول بمرور الوقت. كما أن النماذج النظرية التي يقترحها علماء السياسة عادة ما يتم إضفاء الطابع الرسمي عليها، إن وجدت ، من خلال النماذج البيانية و التخطيطية. من ناحية أخرى، يميل الاقتصاديون إلى اختبار الفرضيات باستخدام تقنيات الاقتصاد القياسي كثيفة البيانات. و تميل نماذجهم إلى أن تكون رياضية بحتة، وغالبًا ما تكون مدعومة بتمثيل بياني للنماذج المستخدمة.

و مع ذلك، فقد عزز علماء السياسة من تطور أساليبهم في النمذجة والاختبار التجريبي. على سبيل المثال ، يستخدم Lazer (1999) نموذج محاكاة بنيوي لتقييم التأثير الكمي للمتغيرات المختلفة على انتشار اتفاقيات التجارة الحرة في أوروبا القرن التاسع عشر، ويختبر Karol (2000) العديد من الفرضيات حول تأثيرات الحكومة المنقسمة على صنع السياسة التجارية في الولايات المتحدة من خلال تطبيق التحليل الاقتصادي القياسي. و على الرغم من الاختلافات المنهجية الموجودة بين مختلف التخصصات فلا يبدو أن هناك خلافا جوهريا بشأن مجموعة العوامل التي تحدد هيكل الحماية و مستوياتها. الظروف الاقتصادية ، و جماعات المصالح ، والأفكار والأيدولوجيات ، و المؤسسات هي محددات محتملة للسياسات التجارية في الدول المتقدمة و النامية على حد سواء.

الفصل الثاني :

الاقتصاد السياسي

للحماية: دراسة

حالات تطبيقية لعينة

من الدول

عرفت العديد من الدول نهاية سبعينيات القرن الماضي تحولات جذرية على المستوى السياسي والاقتصادي حيث اعتبرت احدى الملاعب المفضلة لتجارب السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة ، وتفترض هذه السياسات أن الاقتصادات بتركها القرارات الاقتصادية للأسواق تستطيع التغلب على المشاكل التي خلفتها خلال الحقبة التنموية التي تقودها الدولة وهي بذلك قادرة على تحقيق التنافسية الدولية والتنمية ، ومع بداية التسعينيات عرفت هذه الدول مرحلة جديدة بقيادة "المحافظين المناصرين للأعمال التجارية" ، وهم التكنوقراط المنتخبون ديمقراطيا والمؤيدين للولايات المتحدة الأمريكية ، غير أن هذه المرحلة لم تستمر لفترة طويلة بسبب فشل السياسات الليبرالية الجديدة في الوفاء بوعودها وإيجاد البديل للعديد من الأزمات المالية والاجتماعية الأمر الذي ساعد على البدء في البحث عن بدائل للمذهب الليبرالي الجديد والذي يعتقد أنه السبب الرئيسي وراء الأداء الاقتصادي الرديء واتساع فجوة المشاكل الاجتماعية والتفاوت بين طبقات المجتمع ، وفي هذا السياق يعتبر santiso (2006) أنه نتيجة لهزائم التطور في ستينيات القرن العشرين و" السوق الحرة " في ثمانينات القرن العشرين أصبح هذا النهج أكثر واقعية للتعامل مع " الاقتصاد السياسي " حيث أن الكثير من الصيغ السياسية والاقتصادية لهذه الحكومات والأحزاب السياسية كانت مستمدة من البنية الأيديولوجية لهذه الدول والتي سعت الى الاستعاضة عن أصولية السوق وازفاء الطابع الاجتماعي على الرأسمالية الدولية التي فرضتها السياسات الليبرالية الجديدة في العقود الأخيرة غير أن النهج الحالي لعب دورا هاما كشكل مؤسسي في تاريخ التنظيم التجاري للدول الصناعية بينما أهمل البناء النظري للدول النامية وخاصة منها الريفية والتي تعتمد على تجسيد السلطة السياسية للدفاع عن مصالح النخب والفصائل السياسية والاقتصادية للحفاظ على ائتلاف السلطة .

و من هذا المنطلق سعت الدراسة الحالية الى تحليل النهج المؤسسي للاقتصاد السياسي للسياسة التجارية لعينة من الدول الغنية بالموارد الطبيعية في المبحث الأول ، والمبحث الثاني تناول النهج المؤسسي للسياسة التجارية للسياسة التجارية لعينة من الدول الغير ريفية بهدف إسقاط الدراسة على الحالة الجزائرية في المبحث الثالث للتعرف على تطور هيكل وتوزيع السلطة السياسية ، تأثيره على الإصلاحات وعلى العلاقة بين السلطة السياسية والمؤسسات الاقتصادية وتحديد اتجاه السياسة التجارية .

المبحث الأول : الاقتصاد السياسي للحماية التجارية لعينة من الدول الغنية بالموارد الطبيعية

1- دراسة حالة الاقتصاد الفنزويلي

1-1- نظرة عامة حول تطور الاقتصاد الفنزويلي

شهدت العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين بعض الترتيبات السياسية والتحويلات الاقتصادية من أجل تعزيز قوى السوق، وتحرير المبادلات التجارية وحركة رأس المال وتدويلها، وتخفيض القيود التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالأسواق الوطنية من أجل انفتاحها على المنافسة الدولية. وقد ظهرت هذه الترتيبات في ظل التطورات العالمية المعاصرة التي اجتاحت العالم مؤخرًا على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية، و التي أَلقت بظلالها على اقتصاديات مختلف الدول من خلال انتصار كبير للمقاربات التي تدعو إلى تحرير التجارة، و تشجيع حرية انتقال رؤوس الأموال بين مختلف الدول، بالإضافة إلى اعتماد مبدأ الإصلاح الهيكلي وانتهاج آلية السوق، وخاصة في قطاع التجارة الخارجية الذي يعتبر ذو أهمية كبيرة في تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق ترقية الصادرات الإنتاجية خارج المحروقات للعديد من الدول التي تعتمد على قطاع الموارد الطبيعية (مثل النفط و الغاز) مثل حالة فنزويلا.

و نشير إلى أنه مع بداية عام 1989 عرفت فنزويلا إصلاحات اقتصادية شاملة عرفت باسم " التحول الكبير el Gran virage " تمثلت في تخفيض قيمة العملة بشكل كبير، وتحرير التجارة و النقل من القطاع العام إلى الخاص (الخصوصية)، ورفع القيود المالية بما في ذلك تحرير أسعار الفائدة، و إلغاء جميع القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي و إدخال إصلاحات ضريبية بما في ذلك تطبيق الضرائب على القيمة المضافة. و يلاحظ أن هذه الإصلاحات كانت تمثل تحولًا جذريًا للاقتصاد الفنزويلي، حيث أنها اكتسبت شرعيتها تاريخيًا من التنمية التي تقودها الدولة والوطنية الاقتصادية و مبدأ مناهضة الإمبريالية، ومع وجود أنماط مركزية لنشر الريع تسيطر عليها السلطة التنفيذية بواسطة حزبين سياسيين، أصبحت برامج الإصلاح التقليدية تتماشى مع شروط اجتماع واشنطن. أما من الناحية الاقتصادية فقد اتبعت فنزويلا النموذج الشيلي للإصلاح الليبرالي الجديد في مرحلة ما بعد 1982¹. و رغم أن السياسات الصناعية فقدت مصداقيتها، إلا أن فنزويلا لم تتخلى عنها

¹ - M. A. Rodríguez, El Impacto de la Política Económica en el Proceso de Desarrollo Venezolano, Caracas: Universidad Santa Maria, 2002.

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

بسبب تأثر جهاز الدولة بالنظام الحزبي على نحو متزايد، والدافع الأساسي للاستمرار في هذه السياسات هو أزمة المدفوعات لسنة 1988 حيث بلغ التضخم 30% في اقتصاد يعاني من انخفاض شديد في التضخم، وبلغ العجز في الحساب الجاري 9,9% من الناتج المحلي الإجمالي ، بينما كانت احتياطات الدخل الداخلي سلبية حيث بلغت 6,2 مليار دولار في حالة مشابهة للعديد من برامج التكيف الهيكلي للعديد من الدول، وقد اقترن تثبيت الاقتصاد الكلي بتحرير الاقتصاد، غير أن ذلك لا يعني أن استعادة التوازن الاقتصادي الكلي في أسعار الصرف أو في الحسابات المالية يؤدي إلى تحرير التجارة وتحسن في أداء الصادرات و نمو الإنتاجية .

وبعيدا عن أزمة ميزان المدفوعات لسنة 1989، نشير إلى وجود العديد من العوامل الاقتصادية و السياسية التي ساهمت في إحداث تغيير جذري في الجانب السياسي منها:

أولا : أداء النمو في الأمد البعيد للاقتصاد الفنزويلي واستراتيجيته الصناعية التي تقودها الدولة تزداد فشلا حيث عرفت الفترة 1973-1988 انخفاضا للعديد من المؤشرات منها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 15%.

ثانيا : أدى انخفاض صادرات النفط حسب كل فرد إلى زيادة تقييد الموارد المخصصة للرعاية الاجتماعية، وحث العديد من الجهات الفاعلة مثل النقابات العمالية والغرف التجارية على المطالبة بالتغييرات في مجال الإصلاح الاجتماعي، فضلا عن الحد من ولائها لنظام الحزب، و كان هذا الدافع الرئيسي لإعادة النظر في صيغ توزيع عائدات النفط¹ ، ففي الفترة 1950-1980 بلغ متوسط نصيب الفرد من الصادرات الحقيقية 1550 دولار، لكنه انخفض إلى 1150 دولار في الفترة 1980-1990، و في اطار هذا الاتجاه نحو الانخفاض في صادرات النفط حسب كل فرد، انهارت أسعار النفط بنسبة 50% سنة 1986 أدى ذلك إلى هبوط نصيب الفرد من صادرات النفط إلى معدل سنوي يقل عن 600 دولار للفرد في الفترة 1986-1988، وهذا الانخفاض المفاجئ في أسعار السلع الأساسية أظهر النقائص، و نقاط الضعف التي تميز الاقتصاديات التي تعتمد بشكل مطلق على مصدر واحد في عملية التصدير (النفط في هذه الحالة).

¹ - M. Penfold-Becerra, 'Federalism and Institutional Change in Venezuela', paper presented at the American Political Science Association Annual Meeting, Boston, 2002, pp.19-20.

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

أما على الصعيد السياسي شهدت فنزويلا ضغوط داخلية متزايدة منذ منتصف الثمانينات من طرف مجموعات تجارية ذات نفوذ تدعو إلى التحرير الاقتصادي كوسيلة لزيادة الكفاءة الاقتصادية، والحد من هيمنة الدولة و الأحزاب السياسية على تخصيص الموارد ، ومن بين مظاهر هذا الضغط نجد مجموعة " Roraima" ، وهي مجموعة من كبار رجال الأعمال و الأكاديميين و الخبراء الاستشاريين المؤثرين على قرارات الدولة، منها قرارات سنة 1984 و التي عارضت سياسات التنمية التي تقودها الدولة وتدعو إلى تغيير جذري¹ ، كما أن تحول "Perez" السياسي إلى الليبرالية الجديدة كان متأثراً بالمساهمات الكبيرة التي قدمها في اطار الحملات الانتخابية والعلاقات الوثيقة مع المجموعات الاقتصادية التي توقعت الاستفادة من فرص الربح الجديدة التي قد تجلبها الخوصصة والتحرير التجاري.

أما بالنسبة للهيئات الدولية مثل البنك الدولي، صندوق النقد الدولي فإنها لم تمارس أي ضغط على فنزويلا لتبني برامج التحرير الاقتصادي. وعلى هذا الأساس كان فريق الإصلاح يتمتع بدرجة عالية من الحرية في اختيار صيغ البرامج رغم لجوء الدولة إلى صندوق النقد الدولي للحصول على قروض التعديل البنوي، إلا أن البرامج كانت ذات طبيعة تقليدية، و قد حدثت أسرع إصلاحات على مستوى السياسة التجارية، لأن نظام الحماية السابق لا يتميز بمبادئ توجيهية واضحة فيما يخص معايير الأداء، و أصبحت الحماية الدائمة للصناعات الناشئة هي القاعدة الوحيدة المستثناة من التحرير التجاري² ، وعرفت تحرير التجارة للصناعة وتيرة أسرع مقارنة بدول أمريكا اللاتينية حيث تم تخفيض الحد الأقصى من 135% وهي أعلى التعريفات في المنطقة إلى 20% مع بداية 1992 ، كما انخفض متوسط التعريفات الجمركية إلى 10% وهو أحد أدنى مستويات التشتت التجاري بين أكبر الدول المحررة في أمريكا اللاتينية، كما انخفض متوسط التعريفات من 37% من السلع الإجمالية و 61% من السلع الجاهزة سنة 1988 إلى 16% و 26% على التوالي في الفترة 1991-1993³ ، وانخفضت التغطية للحواجز غير التعريفية من متوسط قدره 44% في الفترة 1985-1987 إلى أقل من 5% في الفترة اللاحقة، و مع بداية 1991 وَاكبت فنزويلا مؤسسات تحرير التجارة في أمريكا اللاتينية من حيث ارتبط الإصلاح السياسي بإصلاحات مؤسسية هامة في مجال اللامركزية، وشملت هذه

¹ - Grupo Roraima, Proposición al país, Caracas: Grupo Roraima, 1984. For a discussion of Grupo Roraima , see R. De la Cruz, Venezuela en Busca de un Nuevo Pacto Social, Caracas: Alfadil Ediciones, 1988, pp.71-80.

² - World Bank, Venezuela: Industrial Sector Report, Washington, D.C.: World Bank, 1990, p.19.

³ - J. Corrales & I. Cisneros, 'Corporatism, Trade Liberalization and Sectoral Responses: The Case of Venezuela, 1989-1999', World Development, 27 ,1999

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

التدابير إلغاء قبول الأحزاب السياسية و إجراء انتخابات مباشرة للمحافظين و المشرعين على مستوى الولايات والبلديات بما في ذلك تفويض السلطة في قطاعي الصحة والتعليم.¹

و الواضح مما سبق أن القرار بتنفيذ برامج التحرير الاقتصادي و التجاري يستند بوضوح إلى فكرة أن الهيكل التنظيمي للدولة أصبح المساهم الرئيسي في الركود في فنزويلا² ، و وفرة الموارد المتاحة، و معدلات الاستثمار المرتفعة نسبيًا في فنزويلا على مدى فترات طويلة تشير إلى أن مشكلة النمو البطيء تتمثل في عدم كفاءة إدارة الموارد، و بالتالي هي مشكلة هياكل الحوافز على جميع مستويات المجتمع الفنزويلي، والانهيار المؤسسي لجهاز الدولة كان سببًا كافيًا لدفع لدولة إلى التنازل عن السلطة والسماح للوكلاء الخاصين غير المركزيين بتولي السيطرة على تنسيق النشاط الاقتصادي وهذا المنطق يشبه إلى حد كبير نهج القدرة الذي يتبعه نموذج الحكم³ ، ولهذا السبب كانت فنزويلا كدولة غنية بالنفط تتمتع بنمو سريع خلال السنوات 1986-1988 وفي حاجة إلى مثل هذا التكيف البنيوي.

1-2- الإصلاحات الليبرالية الجديدة والأداء التجاري في فنزويلا

أصبحت تجربة فنزويلا مع التحرير الاقتصادي والتجاري في الفترة 1989-1998 موضع تشكيك على مستوى العديد من الدراسات الاقتصادية المتعلقة بنموذج الحكم الرشيد، ونهج القدرات ونماذج البحث عن الربح و الفساد اللذين يقوم عليهما كلا النهجان⁴ ، والواضح أن هذه الفترة لم تتميز فقط بالركود المستمر للناتج المحلي الإجمالي، ونمو الإنتاجية، و إنما عرفت تزايدًا للفساد السياسي والاقتصادي، و يوضح الجدول التالي اتجاهات النمو في الاقتصاد الفنزويلي خلال الفترة 1920-

. 2018

¹ - Grindle. M., Audacious Reforms, Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2000

² - Naim, M., Paper Tigers and Minotaurs: The Politics of Venezuela's Economic Reforms, Washington, D.C.: Carnegie Endowment Book, 1993

³ - World Bank, World Development Report: The State in a Changing World , Oxford: Oxford University Press, 1997

⁴ - Naim, M. and Francés, A., 'The Venezuelan Private Sector: From Courting the State to Courting the Market', in L. Goodman, J. Forman, M. Naím, J. Tulchin and G. Bland (eds), Lessons from the Venezuelan Experience, Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1995

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

الجدول رقم (01-02) : اتجاهات النمو في الاقتصاد الفنزويلي خلال الفترة 1920-2018

الفترة	الناتج المحلي الإجمالي الغير نفطي	نمو التصنيع والتجارة
1930-1920	10,2	—
1940-1930	2,7	—
1950-1940	9,6	6,6
1957-1950	9,1	15
1965-1957	3,4	8,5
1980-1965	5,7	5,8
1990-1980	-0,1	4,3
1998-1990	2,3	1,5
2018-1998	-1,9	-5,7

المصدر: (Baptista, 1997) , التقرير السنوي للبنك المركزي لفنزويلا (BCV) لسنوات مختارة

يلاحظ من الجدول انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2,7% خلال فترة التحرير التجاري 1990-1998، وفي الاقتصاد غير النفطي لم يعكس التحرير الاقتصادي الانخفاض الطويل الأجل سواء في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي أو في نمو التصنيع، ونمو التصنيع الذي كان في اتجاه تنازلي منذ منتصف الستينيات انخفض من المعدل السنوي 4,3% في الفترة 1990-1980 إلى 1,5% في عهد الإصلاح 1990-1998، ثم انهارت إلى (-5%) في الفترة 2002-1998¹، كما ارتفع النمو السنوي غير النفطي من (-0,1%) في الفترة 1990-1980 إلى 2,3% في الفترة 1990-1998، ومع ذلك نجد هذا المعدل لا يزال أدنى بكثير من معدل النمو في العقود الثلاثة الماضية ثم انهار مرة أخرى إلى (-1,9%) في الفترة (2002-1998)، إضافة إلى ذلك استمر الانخفاض في مجموع الاستثمارات خاصة استثمارات القطاع الخاص على النحو المبين في الجدول التالي :

¹ - Di John, J., Mineral Resource Rents, Rent-Seeking and State Capacity in a Late Developer: The Political Economy of Industrial Policy in Venezuela 1920-1998, PhD dissertation, University of Cambridge, Faculty of Economics and Politics, 2004

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

الجدول رقم (02-02) : ¹ معدلات الاستثمار الإجمالية في فنزويلا خلال الفترة 1950-2018.

الاستثمار غير النفطي			الاستثمار العام			الفترات
الخاص	العام	المجموع	الخاص	العام	المجموع	—
17,8	16,9	34,8	17,2	10,5	27,7	1960-1950
17,0	9,1	26,1	15,8	8,4	24,2	1970-1960
27,2	9,6	36,8	23,6	10,8	34,4	1980-1970
13,8	8,7	22,5	10,7	10,6	21,3	1990-1980
9,4	7,4	15,6	8,5	11,2	17,6	2018-1990

المصدر: (Baptista, 1997), التقرير السنوي للبنك المركزي لفنزويلا (BCV) لسنوات مختارة

الملاحظ من الجدول أن معدلات الاستثمار الخاص كانت في التسعينيات أقل بكثير مما كانت عليه في أي فترة منذ عام 1950، كما أن معدلات الاستثمار العام غير النفطي في التسعينيات كانت أقل من أي فترة منذ عام 1950، مما يعني أن فعالية الدولة في تعبئة الموارد لم تتزايد نتيجة للإصلاحات الاقتصادية، ونموذج تنازل الدولة عن السلطة لم يؤدي في حالة فنزويلا إلى بيئة أكثر أماناً للاستثمار فيها، وعلى عكس تطور الاستثمار فقد حدث تحول كبير على مستوى توزيع عوامل الدخل لصالح الأرباح و الابتعاد عن الأجور في فترة التحرير على النحو المشار إليه في الجدول التالي :

الجدول رقم (03-02) : توزيع صافي الدخل القومي في فنزويلا الفترة 1950-1998.

عائد الشركات من الدخل الوطني	المتوسط السنوي للأجور والرواتب	الفترات
%53	%47	1960-1950
%54	%46	1970-1960
%51	%49	1980-1970
%54	%46	1988-1980
%68	%41	2018-1989

المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي لفنزويلا (BCV) لسنوات مختارة

¹ - Baptista, A., Bases cuantitativas de la economía venezolana 1830-1995, Caracas: Fundación Polar, 1997

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

كما أن حصة أرباح الشركات و الربح تذبذبت بين 51% و 54% في الفترة 1950-1988، غير أنه في فترة التحرير التجاري كان أصحاب رؤوس الأموال قد خصصوا متوسطا سنويا قدره 64% من الدخل الوطني، وعلى الرغم من أن فائض الاعتمادات و الربح كان في تزايد، فإن معدلات الاستثمار في القطاع الخاص انخفضت في التسعينات. والواضح أن قدرا كبيرا من الزيادة في الاعتماد على الفائض ذهب إلى الخارج كهروب متراكم لرأس المال والذي بلغ 14 مليار دولار في الفترة 1994-2000، مع العلم أن هروب رأس المال هو نفس الفائض المتراكم في الحساب الجاري للميزان المالي (15 بليون دولار في نفس الفترة)¹، وفي حين أشاد بعض الاقتصاديين بالتنفيذ الكامل لتحرير التجارة بوصفه إنجازا سياسيا، فإن فترة التحرير فشلت في انعاش النمو الاقتصادي، و كان الانحدار في نمو التصنيع ضئيل نسبيا، وبداية من 1989 انخفض نمو الصناعة التحويلية لمختلف القطاعات ولم يسجل سوى 7 من 25 قطاعا معدلات نمو إيجابية خلال هذه الفترة، ومعظم القطاعات التي سجلت نموا تمثلت في قطاعات التكنولوجيا المنخفضة، أو قطاعات التكنولوجيا المحدودة النمو (مثل المنتجات الغذائية والمعادن غير الحديدية)، أو كانت في قطاعات خطوط التجميع الرئيسية ذات نقل التكنولوجيا المحدودة مثل السيارات. و كخلاصة لما سبق يمكن اعتبار أن فترة التحرير لم تشجع التحولات في الإنتاج التي تعزز الإنتاجية أو تشجع على خلق فرص العمل في فنزويلا، كما أن ارتفاع مستويات إنتاج قطاع الخدمات الذي يميل إلى أن يكون غير رسمي وأقل تحولا يؤثر على الأسس الاجتماعية لدعم الأحزاب السياسية .

و نتيجة للتحزؤ المتزايد و إضفاء الطابع غير الرسمي على الإنتاج أصبحت الاستراتيجية الداخلية أكثر ميلا إلى العمل كاستراتيجيات سياسية فعالة، وعلى هذا الأساس ليس مصادفة أن يعتمد الزعيمان السياسيان "Leaders" و "Chaves" على خطاب مناهض سياسيا، مع الاعتماد القليل على أساليب الوساطة التشاركية التي ميزت الديمقراطية المضبوطة في فنزويلا. وبما أن سياسات التحرير التجاري لم توفر الانضباط التجاري على المنتجين مقارنة بسابقتها في عصر الحماية، لم تساهم الشركات في إعادة الهيكلة، وهناك أسباب عديدة وراء ذلك :

¹ - M. A. Rodríguez, El Impacto de la Política Económica en el Proceso de Desarrollo Venezolano, Caracas: Universidad Santa Maria, 2002.

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

***فأولا:** ترك التحرير السريع للتجارة وقتا قليلا للعديد من الشركات للمنافسة مع الواردات الأقل سعرا.

***ثانيا:** أدى إلغاء القيود التنظيمية المالية إلى زيادة حادة في أسعار الفائدة، كما أن معدلات القروض المصرفية التي كانت ثابتة بأسعار حقيقية سلبية في كثير من الأحيان قد بلغت في المتوسط 12% في الثمانينات، وتراجع الائتمان المقدم لشركات التصنيع وخاصة الصغيرة والمتوسطة الحجم بشكل كبير إضافة إلى كونه ذو فائدة في إضعاف الدعم السياسي من طرف أجزاء من مجتمع الأعمال للإصلاح الليبرالي الجديد. و في سياق تحرير التجارة والركود الاقتصادي تم تفكيك التكتلات العائلية العاملة في مجال التصنيع¹ ، واضطرت الكثير منها إلى الإفلاس، حيث أنه لا يوجد دليل على أن الضغوط التنافسية كانت توفر حوافز داعمة للنمو وتعزيز الإنتاجية والتصدير الغير نفطي، والجدول التالي يوضح أهم الصادرات غير النفطية ل فنزويلا لفترة الدراسة :

الجدول رقم (02-04) : هيكل الصادرات غير النفطية ل فنزويلا خلال الفترة 1950-2018

الخدمات	باقي الصناعات	التصنيع	الزراعة	الفترات
52	22	8	8	1950
55	24	16	6	1960
60	17	15	7	1973
59	17	18	6	1981
64	10	20	6	1990
61	14	19	6	1998
67	12	25	6	2018

المصدر : التقرير السنوي للبنك المركزي ل فنزويلا (BCV) لسنوات مختارة

و بالإضافة إلى تأخر النمو و الاستثمار في فترة التحرير التجاري، اعتبر عجز الدولة عن تنظيم النظام المصرفي بشكل فعال بمثابة الحجة القوية على أن الدولة الأصغر حجما لا تنتج بالضرورة دولة قادرة على إدارة الوظائف التنظيمية الأساسية بشكل فعال. كما شهدت فنزويلا انهيارا كبيرا في القطاع المصرفي لا يقل أهمية عن انهيارها في الآونة الأخيرة، وأدى الافتقار إلى آليات الإشراف

¹ - Francés, A., 'Qué le paso a la empresa venezolana en los noventa?', Debates IESA, 3 , 2001

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

والتنظيم وسرقة أموال الإنفاذ الحكومية من طرف المصرفيين (والتي تقدر بحوالي 7 مليار دولار أمريكي في هيئة هروب رؤوس الأموال) إلى إغلاق البنوك على نطاق واسع والاستيلاء الحكومي على العديد من البنوك التجارية سنة 1994، وقد كلفت عملية الإنفاذ الحكومة ما يعادل 18% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي خامس أزمة مصرفية في العالم خلال الفترة 1975-1995، والسبب الرئيسي وراء هذه الأزمة تمثل في ضعف الدولة في مواجهة المجموعات المالية، و عدم قدرتها على فرض رقابة مصرفية فعالة وتزايد نشاط الممارسات الاحتياطية في فترة التحرير المالي و بعض النفوذ الذي استمدت منه الجماعات المالية نشاطها .

1-3- الاصلاحات الليبرالية الجديدة وعدم الاستقرار السياسي

أدت فترة التحرير الاقتصادي والتجاري إلى عدم اليقين و التوتر السياسي، و تزايد الاعتقاد بأن الفساد أدى إلى إلغاء القيود التنظيمية المفاجئ وظهور ما يعرف " بحروب احتكار القلة " بين مجموعات الأعمال التي تتنافس على السيطرة على الإمدادات من المواد الخام و التمويل وقنوات التوزيع¹ ، كما أن التفكيك السريع للحماية التجارية لم يخدم العديد من التكتلات والميزة الخاصة لسياسة الامتيازات بين الدولة و مجموعات الأعمال تعني أن جمعيات دوائر الأعمال والدوائر الصناعية تفتقر إلى المؤسسات الجماعية الفعالة. وفي سياق الأليات القضائية والتنظيمية الضعيفة تحولت هذه الحروب إلى معارك إعلامية، بينما ظلت الجماعات التجارية تستثمر الرأي في الصحف والمجلات، وطبقا ل "Naim" فإنه لم تبقى أي وسيلة إعلامية مستقلة عن التكتلات الخاصة، والواضح مما سبق أن رأس المال الاجتماعي المحدود لمجموعات الأعمال كان سببا في تكثيف "حرب المناصب" داخل القطاع الخاص و التي أضافت الضغط على عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي اتسم به عصر التحرير في التسعينيات، كما ساعدت الليبرالية الجديدة على نشأة بيئة ملائمة لزيادة نشاط المافيا بحيث تناسب ذلك مع الربح الضخم الذي نشأ فجأة بعد إلغاء التنظيمات .

و من بين السبل لقياس الزيادة في الصراع يمكن تحليل مستويات التضخم، وهو ما يعكس الزيادات في كثافة الصراعات على التوزيع، و العجز المتزايد للدولة عن إدارة مثل هذه الصراعات،

¹ - Naim, M., Paper Tigers and Minotaurs: The Politics of Venezuela's Economic Reforms, Washington, D.C.: Carnegie Endowment Book, 1993

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

رغم أن معدلات التضخم في فنزويلا كانت منخفضة نسبياً مقارنة مع دول أمريكا اللاتينية، والجدول التالي يوضح نسب التضخم لدول أمريكا اللاتينية خلال فترة الدراسة :

الجدول رقم (02-05): نسب التضخم في أمريكا اللاتينية خلال الفترة 1960 – 2018

الفترة	1970-1960	1980-1970	1990-1980	1998-1990	2018-1998
فنزويلا	1,0	6,6	23,0	50,1	23,4
الأرجنتين	22,4	132,6	565,7	281,1	7,1
البيرو	9,9	26,5	481,3	897,3	3,3
الشيلي	26,6	174,6	21,4	12,7	3,5
كولومبيا	12,0	19,3	23,5	23,7	10,6
المعدل %	15,7	78,2	227,0	258,0	11,9

المصدر : من إعداد الطالبة اعتماداً على تقرير البنك الدولي لسنة 2019

و يتضح من خلال ما سبق أن التحرير التجاري لم يستثمر في العناصر السياسية القادرة على فرض إدارة مستقرة للاقتصاد الكلي داخل الدولة¹ ، كما أدت التوترات بين الحزبين التنفيذيين إلى تصعيد المقاومة للإصلاحات، والواضح أن حكومة "Perez" اضطرت إلى التخلي عن العديد من الإصلاحات. وقد ساهم التخلي عن بعض الإصلاحات في زيادة زعزعة الاستقرار السياسي إضافة إلى ظهور معارضين سياسيين منهم رفائيل كالدير والذي فاز بالرئاسة سنة 1994. كما ركزت وسائل الإعلام على تغطية الوضع السياسي والاقتصادي، بما في ذلك الخطاب المتنامي في مجال مكافحة الفساد بين رجال السياسة، و الجماعات التجارية المتنافسة والذي أدى إلى حدوث اعتقالات نتج عنها غضب شعبي كبير، والنقطة الثالثة نجد فشل الدولة في تنظيم النظام المصرفي بفعالية سمح للمالكي المصارف ومديريها بالانخراط في تحويل الأموال بصورة غير شرعية إلى حسابات خارجية وتمويل مصالحهم التجارية ذات الصلة بصورة غير قانونية في المشاريع غير المصرفية.²

¹ - Tanzi, V., 'Taxation in Latin America in the Last Decade', paper prepared for conference on 'Fiscal and Financial Reforms in Latin America', Stanford University, November 9-10, 2000

² - De Krivoy, R., Colaspo del Sistema Bancaria Venezolana de 1994, Caracas: Ediciones IESA, 2002

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

و تزامنت فترة التحرير مع التفكك المقرر في شرعية نظام الأحزاب السياسية، و تزايد أزمة الحكم التي ظهرت في الاضطرابات الاجتماعية و العنف السياسي الذي أعقب ذلك، و اتضح حجم الأزمة في القدرة على الحكم، مع انخفاض شرعية الأحزاب السياسية الحاكمة المهيمنة. كما أنه تحركت الديمقراطية في فنزويلا شأنها في ذلك شأن العديد من دول الجوار في منطقة الأنديز نحو نظام رئاسي أكثر قوة مع تراجع دور الأحزاب السياسية. وعلى المستوى التجاري تم تخفيض قيمة العملة سنتي 2004 و 2005 بنسبة 20% و 12% على التوالي¹ ، كما تم تطبيق نظام سعر صرف مزدوج سنة 2010 على الواردات ذات الأولوية مثل الأغذية والأدوية، مع دفع تكاليف المعدات التكنولوجية اللازمة للإنتاج الصناعي والزراعي والواردات التي يقدمها القطاع العام والمدفوعات إلى الطلبة الذين يدرسون في الخارج والمعاشات التقاعدية للمقيمين في الخارج بمعدل 2,60 مليار دولار بينما تم دفع معدل قدره 4,30 مليار دولار لبقية الواردات مثل واردات السيارات والمشروبات والتبغ والحواشيب والأجهزة المنزلية والمنسوجات، وعليه يمكن توقع أن تخفيض قيمة العملة و إدخال نظام سعر الصرف المزدوج سيحدث ثلاث تأثيرات على المدى القريب وهي :

أولا : يمكن للحكومة زيادة العوائد عن طريق الدولارات التي تحصل عليها من صادرات النفط.

ثانيا : يمكن سداد الدين العام عن طريق مداخل صادرات النفط والذي تم تحديد أكثر من نصفه بالدولار .

وثالثا: نظرا للمكون الضخم في الواردات من الاستهلاك، فإن تكاليف المعيشة ازدادت أيضا، و كانت السلطات العمومية تأمل في أن يؤدي التأثير الأخير على المدى الطويل إلى تشجيع إحلال الواردات حيث بلغت تكلفة الواردات لسنة 2019 ما بين 20% و 45% ، ومن المتوقع أن يؤدي هذا إلى دفع المنتجين المحليين إلى وضع أفضل قد يبدأ في إنتاج ما كان مستوردا سابقا لتعزيز القاعدة الصناعية والزراعية للاقتصاد.

¹ - Inter-American Development Bank (IADB), Development Beyond Economics, Washington D.C.: IABD, 2000

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

و في حين انحرفت السياسات المحلية على نحو متزايد عن سوابق الليبرالية الجديدة فان السلطات العمومية أيضا تخلت عن سياسات التجارة الحرة، وأعلنت فنزويلا انسحابها من اتفاقية التجارة الحرة للأمريكيتين، وشرعت في سلسلة من التحركات الدولية الجديدة بهدف تنويع الاستثمار الأجنبي والتجارة وتعزيز التكامل بأمريكا اللاتينية، ورغم أن هذه السياسات ركزت على أهداف سياسية مثل إنشاء ثقل موازن لهيمنة الولايات المتحدة في المنطقة، إلا أنها جلبت أيضا إطارا جديدا للتجارة الدولية، وعلى النقيض للسياسات السابقة فان تأسيس التحالف البوليفاري للأمريكيتين "ALBA" ساهم في تكوين اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية وقرب بلدان المنطقة بشكل أفضل، و سعت مؤسسة "ALBA" بقيادة فنزويلا وكوبا وبوليفيا إلى إيجاد هيكل جديد للتعاون التجاري والاقتصادي و إنشاء منطقة تجارية إقليمية محمية و متكاملة، و يمكن اعتبار هذه التجربة ذات استراتيجية تهدف الحكومات من خلالها إلى توفير الحماية اللازمة لاقتصاداتها.

و تضمنت مبادرات "ALBA" اتفاقيات تجارية ثنائية يتم من خلالها تبادل السلع والدعم الفني والمالي للاستثمار وتصدير النفط ، و تسيير الخدمات الاجتماعية، كما أنشأت هذه المؤسسة مجلس نقد إقليمي بعمليتها الخاصة، كما عملت على إنشاء هيكل مالي يشتمل على مركز لتبادل المعلومات ومجلس نقدي وصناديق احتياطية إقليمية، و صناديق للطوارئ و توسيع الاتفاقيات التجارية الثنائية حول التبادلات المحددة، فمثلا تجارة النفط ارتبطت باستثمارات محددة في فنزويلا أو باستيراد السلع الرأسمالية لتوسيع الصناعات خاصة في الاتفاقيات مع البرازيل والصين والهند. كما تم توسيع نطاق الشروط التفضيلية للنفط إلى جانب التمويل ذي الفائدة المنخفضة ليشمل بلدان أمريكا اللاتينية.¹

¹ - King, L., Does Neoliberalism Work? Comparing Economic and Sociological Explanations for Postcommunist Performance, mimeo, Department of Sociology, Yale University, 2004

1-4- التجربة الفنزويلية من منظور تقييمي

يعتبر انهيار الدولة الفنزويلية وأزمات الحكم فيها من أشد الأزمات حدة في أمريكا اللاتينية خلال التسعينيات، ورغم صعوبة التقييم يمكن فهم العوامل التي أسهمت في إحداث تأثيرات سياسية واقتصادية على النحو التالي:

أولا : على المستوى السياسي ارتبطت الليبرالية الجديدة في فنزويلا بتفاهت توزيع الدخل، و في الفترة 1970-1990 عرفت أقل توزيع للدخل غير المتكافئ مقارنة بمختلف دول المنطقة، و هو ما ساهم في زعزعة الاستقرار السياسي.

ثانيا: إن إخفاء نوايا الإصلاح، ثم محاولة التحول إلى السياسات الحديثة أدى إلى زعزعة استقرار النظام الديمقراطي القديم الذي كانت البرامج الاقتصادية فيه معروفة، و يمكن التنبؤ بها بشكل عام، كما أثبتت السياسة الفنزويلية أن هذا التحول السياسي أدى إلى إدارة الاقتصاد بطريقة عشوائية، و التي أسفرت عن التضخم المفرط.¹

ثالثا: يعتبر غياب التهديدات المباشرة للاقتصاد ونظام الحكم، سببا في جعل التحول الجذري في السياسات أقل تبرير، وبالتالي أقل شرعية بالنسبة للعديد من جماعات المصالح، وفنزويلا تمر بأزمة ركود اقتصادي طويل الأجل لكن أثارها كانت تدريجية. فأولا لم يكن الاقتصاد يعاني من فرط التضخم، وهو ما يلحق الضرر بدخل الطبقات الفقيرة و المتوسطة، و الذي يتطلب تدابير فورية كما تم تنفيذه في مختلف دول أمريكا اللاتينية، وثانيا يلاحظ أنه لم يكن هناك تهديد بالتمرد المسلح من طرف جماعات الضغط مثلما حدث في عدة دول، و مثل هذه التهديدات من الممكن أن تمنح السلطة التنفيذية قدرا أعلى من الشرعية والنفوذ في العمل من دون موافقة تشريعية، كما يعتقد الكثير من الاقتصاديين أن فنزويلا غنية باقتصادها النفطي ولا تحتاج إلى إصلاحات.²

¹ - Stokes, S., 'What do policy switches tell us about democracy?' in A. Przeworski, S. Stokes and B. Manin (eds), Democracy, Accountability and Representation, Cambridge: Cambridge University Press, 1999

² - Naím, M., 'The Real Story Behind Venezuela's Woes', Journal of Democracy, 12:2 , 2001

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

و كخلاصة لما سبق يتضح أن منطق نموذج تنازل الدولة يتلخص في الحد من سيطرة الدولة على خلق الربح من خلال التحرير الاقتصادي والتجاري، والدعوة إلى المزيد من الديمقراطية وهو ما من شأنه أن يجعل عمل الدولة أكثر خضوعاً للمساءلة و أكثر شفافية وقابلية للتنبؤ، فأولا لا يوجد دليل يشير إلى أن تخلي الدولة عن السلطة من خلال خفض نوع ما من الربح التي تخلقها الدولة من شأنه أن يقلل من الربح والفساد، و لا تزال البنية التنظيمية للدولة مفتوحة للتأثير في أي نوع من الأنظمة الاقتصادية ، وثانيا لم تعمل الإصلاحات الديمقراطية وخاصة اللامركزية على جعل البيئة التنظيمية أكثر أمنا، بل إن البيئة المؤسسية أصبحت أكثر غموضا مع انحدار شرعية الأحزاب السياسية والوزارات الحكومية في هذه الفترة، كما أن التجربة الفنزويلية شككت في كثير من الافتراضات الضمنية الأخرى فيما يتعلق بمنهج القدرة على النحو التالي:

* الملاحظ أنه تم تهميش بناء قدرات الدولة لصالح خفض الدور الذي تلعبه الدولة في الاقتصاد .

* يقترح نهج القدرة أن تتفوق العوائد الصافية المترتبة على التعايش، مع إخفاقات السوق على العوائد الصافية المترتبة على تدخلات الدولة الفعلية في أغلب البلدان النامية، غير أن كلا الفرضيتين غير صحيحتين بالنسبة للتجربة الفنزويلية. فقد أدى تقليص حجم الدولة بعيدا عن تحسين قدرة الدولة إلى انهيار القدرة التنظيمية للدولة في فنزويلا، و لا يستطيع نهج القدرة التعامل مع العوامل التاريخية وراء حجم الدولة والكيفية التي قد يخدم بها حجم الدولة وظائف مهمة مثل الحفاظ على الاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي .

* الملاحظ أنه لا يوجد تمييز بين البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل، و هذه ثغرة أساسية، إذ أن القيود المفروضة على الموارد قد تحد من قدرة الدولة الفعالة بالنسبة للاقتصادات الفقيرة، في حين أن السؤال المتعلق بالبلدان المتوسطة الدخل هو لماذا لا تستخدم هذه الدول نهج القدرة في التغلب على مشاكلها الاقتصادية والسياسية ؟

* يؤيد نهج القدرة فكرة وجود متطلبات أساسية للقدرة على التنمية الاقتصادية ، وكما أكد Gerschenkron فإن عملية الشروع في التصنيع في وقت متأخر قد حدثت على الرغم من عدم وجود أي قدرات واضحة لها في هذه المرحلة، و من ثم فإن التنمية المتأخرة تنطوي على تنمية القدرات والتوقعات في سياق التصنيع ذاته.

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

*إن إلغاء القيود التنظيمية المالية وعمليات الخصخصة الواسعة النطاق، والاحتكارات التجارية الخاصة من شأنه أن يخلق ريع ضخمة، و بالتالي خلق فرص جديدة لجماعات الضغط وتشجيعها على الفساد. فضلا عن ذلك فان أغلب هذه الريع جديدة، و هذا يعني ضمنا أن الدولة ستحتاج إلى تطوير القدرات التنظيمية في أسرع وقت، و إلا فإن ممارسة السلطة الاحتكارية من الممكن أن تتم بسهولة نسبية. ومن بين هذه الحالات عجز الدولة الفنزويلية عن تنفيذ الإصلاحات و التنظيمات المالية بفعالية.

*إن توقيت التحرير التجاري يتطلب دراسة معمقة، والاستراتيجيات السياسية الطارئة لتنفيذ الإصلاح وتأثيراته السياسية والاقتصادية تحتاج على الأقل إلى أن يتم إدراجها في العملية المتعددة الجوانب التي تشكل انخيار نظام الحزب وقدره الدولة على حكم الاقتصاد، كما تشير المقارنة القصيرة مع اقتصادات أخرى في أمريكا اللاتينية إلى أن سياسات التحول الاقتصادي، و الاستراتيجيات التي تحمل الأحزاب السياسية من الممكن أن تعمل على إزالة الاستقرار من الأنظمة الديمقراطية القديمة حيث تشكل المشاورة سمة موروثه من سمات النظام السياسي.

2- حالة إيران

عرفت الدراسات الأكاديمية المتعلقة بالاقتصاد السياسي لإيران تهميشاً لفترة طويلة لمصلحة الدراسات الأيديولوجية ذلك أنها تعد المحرك الرئيسي لمنعطفات السياسة الإيرانية المدفوعة بصراعات النخب ، والدراسات التاريخية البارزة التي تتناول تاريخ إيران الحديث و المعاصر عادة ما تعالج المسائل الاقتصادية بوصفها متغيراً تابعاً و ليس مستقلاً. كما أنها تتناول الأحداث الاقتصادية الكبرى عوضاً عن التعمق في مسائل تقنية تخص علاقة متغيرات اقتصادها ببعضها البعض بصفة مترابطة، و على وجه الخصوص المتعلقة بالسياسة التجارية، لذلك تهدف هذه النقطة لتوضيح الجوانب السياسية المتعلقة بالاقتصاد الإيراني، و التي عرفت صراعات أيديولوجية بين النخب الإيرانية على خلفية الربوع الاقتصادية لمختلف الأطراف بداية من المحافظين، و الإسلاميين وصولاً إلى اليمين الجديد، وقبل ذلك نتطرق لتحليل الاقتصاد الإيراني خلال فترة الحكم البهلوية.

1-2- تحليل تطور الاقتصاد الإيراني

1-1-2- تحليل الاقتصاد الإيراني خلال الفترة البهلوية 1925-1979

عرف الاقتصاد الإيراني خلال فترة حكم رضا بهلوي العديد من التطورات على مستوى البنية التحتية الشاملة، و حملات ضد النفوذ الأجنبي في البلاد و إصلاح النظام القانوني، و الوضع السابق أدى إلى قيام ثورة من أهم أهدافها حماية الاقتصاد الإيراني من التهديدات الخارجية و العولمة. و بدأت هذه الشعارات تنهار مع ادراك أن الاندماج في الاقتصاد العالمي أمر حاسم لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية.¹ وبدأت إيران وخاصة بعد زوال نظام حكم الحميني تتجه نحو واقعية إدارة الاقتصاد و تتحول من التزاماتها الأيديولوجية إلى السياسات البراغماتية. وأدى النزاع بين النخب الحاكمة إلى تغيرات سياسية باتجاه الديمقراطية، حيث أثبت نظام الحكم أنه مرن أمام الضغوط الخارجية والداخلية، و بسبب تداخل الدولة مع المجموعات الاجتماعية، فإنه استحال تواجد شخص بمفرده أو مؤسسة منفردة للتعبير عن الرأي العام، أي أنه ليس هناك فاعل منفرد قادر على تحديد السياسة و إنما هناك عدد من المؤسسات الفاعلة والمؤثرة غير المنتخبة مثل مجلس تعديل الدستور.

¹ - Salehi-Isfahani D, « Education, Jobs, and Equity in the Middle East and North Africa », Comparative Economic Studies, vol. 54, n° 4, 2012, p. 843-861.

1-2-2- الجوانب السياسية لاقتصاديات الحماية التجارية في ايران بعد ثورة 1979

يرتكز التيار التحليلي السائد لاقتصاد ايران على التوجهات الأيديولوجية للفصيل السياسي في تفسير سياساته الداخلية والخارجية. ويتم النظر إلى السياسة الإيرانية على أنها إيديولوجية فصائية وشخصية، و إلى الاقتصاد الإيراني بوصفه تابعا لهذه العناصر وأحد أسباب ذلك هو هامشية العنصر الاقتصادي في خطابات الزعماء والرؤساء الإيرانيين التي كانت دائما تقلل من أهمية الأعباء الاقتصادية التي تواجهها ايران. ولذلك ساهمت هذه الخطابات في الإبقاء على فهم خاطئ وغير مكتمل لأليات العمل المؤسسية للدولة الإيرانية، و التركيز على العنصر الأيديولوجي في التحليل لم يكشف سوى عن بعد واحد من أبعاده المتعددة. غير أنه وعلى الرغم من أن الثورة لم تكن مرتبطة بالاقتصاد إلا أنها خلقت البيئة التي هيئت لتحويل الاقتصاد إلى نقطة مركزية للتنافس السياسي، و هو ما جعل الاقتصاد السبب الرئيسي للانقسامات السياسية التي حدثت بعد الثورة، و الاقتصاد هو أيضا ما دفع ايران إلى التخلي عن رؤيتها الانغلاقية (Autarkic) نحو العالم ومسايرة قوى إقليمية مجاورة لها بدبلوماسية المراكنتالية. لذلك نستهدف التركيز على أربعة جوانب شكلت اقتصاد ايران السياسي وهي كالتالي: ¹

أ- ميراث ايران الاقتصادي والسياسي قبل اندلاع الثورة: يعتبر الاقتصاديون أن الاقتصاد يمثل دور مهم في ظهور الدولة وديناميكيته السياسية، وأي مرحلة من مراحل الفوضى السياسية التي شهدتها ايران سبقتها فترة من المظالم و الضغوط الاقتصادية، ويمكن ملاحظة أهمية العنصر الاقتصادي عند دراسة الأحداث الكبرى في التاريخ الإيراني كثورة التبغ، الثورة الدستورية، و أزمة تأمين النفط، حيث نتجت المشاكل الاقتصادية في كثير من الأحيان عن الضغوط التضخمية التي سببتها السياسات النقدية غير المنضبطة.

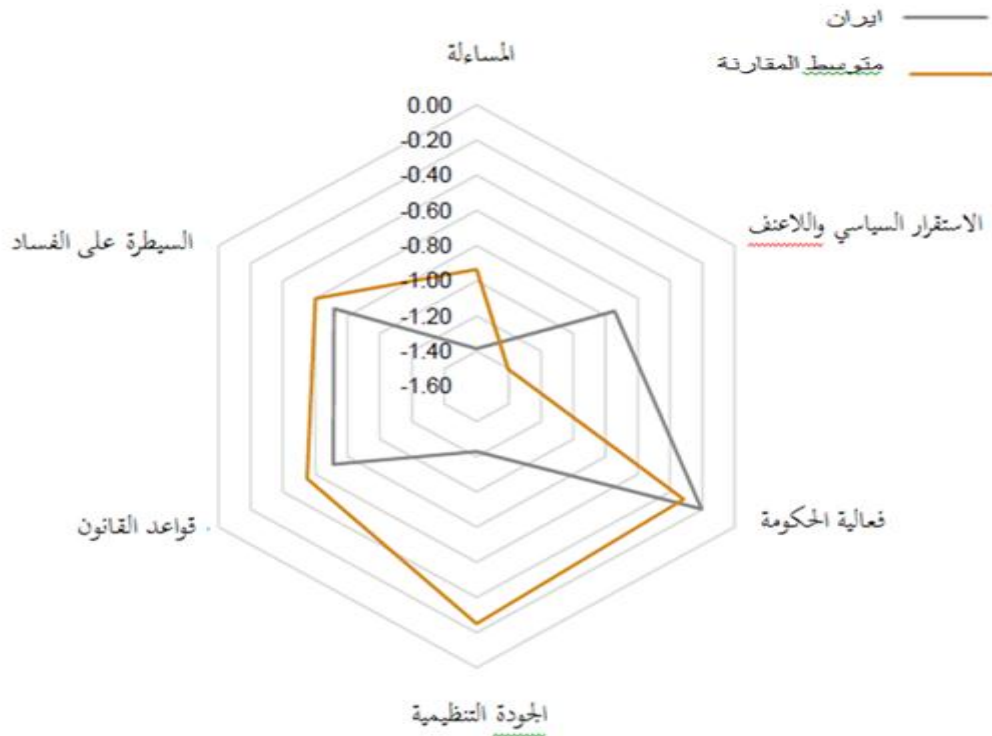
ب- استمرار الصراعات الفصائية وتشعب السلطة : ساهم ازدواج بنية السلطة بين مؤسسات ثورية ومدنية في التأثير بصفة حاسمة في المشهد الاقتصادي، لأن النظام الذي نتج عن الثورة يتكون من مجموعة من اللاعبين والمصالح المتشعبة. وطبيعة سيادة ايران المزدوجة و مشهدها السياسي دفع إلى التنافس على جهاز الدولة و إضافة المزيد من الحواجز التي تحد من وجود شفافية مالية و قانونية،

¹ - تامر بدوي ، الاقتصاد السياسي لايران بعد الثورة ، سياسات عربية ، 2015 ، ص 157 .

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

فضلا عن توسع الخلافات بين الأطراف في السياسة الاقتصادية المنتهجة، والشكل التالي يوضح أهم المؤشرات الحكومية لإيران خلال الفترة 1979-2016.

الشكل رقم (01-02): أهم المؤشرات الحكومية لإيران خلال الفترة 1979-2016



المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات البنك الدولي لسنة 2018،(2018) Research Report 429

ج- سيطرة الدولة على عوائد تصدير النفط: لقد ساعد تواجد النفط على بقاء الدولة الإسلامية رغم تقلبات أسواقه العالمية، وللمفارقة، فعلى الرغم من عدوانية خطابات الثوريين لأسواق النفط والرأسمالية، فإن إيران أصبحت أكثر اعتمادا على عائدات النفط بعد اندلاع الثورة مقارنة بالفترة الملكية التي سبقتها. كما مكنت عوائد النفط النظام من الاستحواذ على قاعدة دعم شعبية قوية بفضل سياساته الاقتصادية التوزيعية واستخدام النفط لتوسيع نفوذه في الإقليم، و مناطق أخرى خارجه .

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

د- علاقة ايران العدائية مع العالم: عرفت ايران مواقف مناهضة للقوى الدولية وقوى الاقتصاد العالمي، و مع ذلك لم تنجح في تحقيق حالة من الانعزال الكامل. و في المقابل حتى لو كانت قادرة على ذلك، فإن العالم لم يكن مستعدا لفك ارتباطه بإيران. و رغم ذلك استمرت رؤية ايران بعد الثورة المنقسمة تجاه العالم في المزج بين الغضب والمسايرة للسياسات الدولية وهو ما تعكسه خطابات المسؤولين المتضمنة لاحتامية الانخراط بحيث نتجت عن ذلك مجموعة من الاتجاهات المتناقضة في سياسة ايران الخارجية وسياساتها الاقتصادية.

و الملاحظ مما سبق أن الثورة قامت على أساس الاستقلال الاقتصادي لإيران وكان ذلك ردا على طبيعة العلاقة بالغرب والرأسمالية على مدى مائة سنة سابقة. كما يعتبر خطاب الثورة مزيجا من الماركسية و الدين أو أسلمة الخطاب الماركسي، حيث كانت الجماعات المشكلة للثورة الدينية منها أو العلمانية من وجهة نظر اقتصادية تعد يسارية متطرفة ومع إعادة صياغة الدستور سنة 1979 أسند إلى الدولة دور اقتصادي كبير حيث نصت المادة 44 من الدستور على ملكية الدولة للصناعات الكبيرة ونشاط التجارة الخارجية والشحن البحري والطرق والسكك الحديدية وما شابهها. غير أن ذلك لم يمنع من حماية الملكية الخاصة حيث نصت المادة 46 و 47 على أن كل شخص يعد مالكا لثمار نشاطه المشروع و ثمار عمله واحترام الملكية الخاصة المتحصل عليها بطريقة مشروعة. كما تبنت الثورة في بدايتها نهجا متشددا تجاه الرأسمالية وتضمن الدستور عدة مواد لمواجهة الهيمنة الاقتصادية الأجنبية على اقتصاد البلاد ومنع منح امتيازات للأجانب من أجل تكوين الشركات أو المؤسسات التي تتعامل في التجارة والصناعة والزراعة والمناجم و الخدمات، و منع الاحتكار واشترط موافقة البرلمان لمنح الامتيازات من طرف الحكومة خاصة المتعلقة بالاستثمار، و الذي ظل ضعيف بسبب فرض الولايات المتحدة عقوبات على ايران إضافة إلى البيئة الاستثمارية الغير مستقرة التي أنشأتها الحرب.¹

و لهذه الأسباب لم يكن هناك سوى القليل من المستثمرين الذين كانوا على استعداد أو يملكون القدرة على الاستثمار في ايران في ذلك الوقت. وعلى الرغم من الخسائر التي تكبدتها ايران جراء الحرب مع العراق، فإن الاقتصاد الإيراني كان قادرا على التعافي نسبيا مقارنة بالأداء الذي شهده بعد

¹ - Maloney S , « Agents or Obstacles? Parastatal Foundations and Challenges for Iranian development », in Alizadeh P. (ed.), The Economy of Iran: The Dilemma of an Islamic State, vol. 29,2000, p. 145-176.

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

الثورة كما استطاعت الوفاء بمعظم ديونها التي تراكمت في العصر البهلوي ، ورغم زيادة التدخل الحكومي والقيود المفروضة إلا أن التجار والمستوردين استطاعوا الاستمرار في نشاطهم¹.

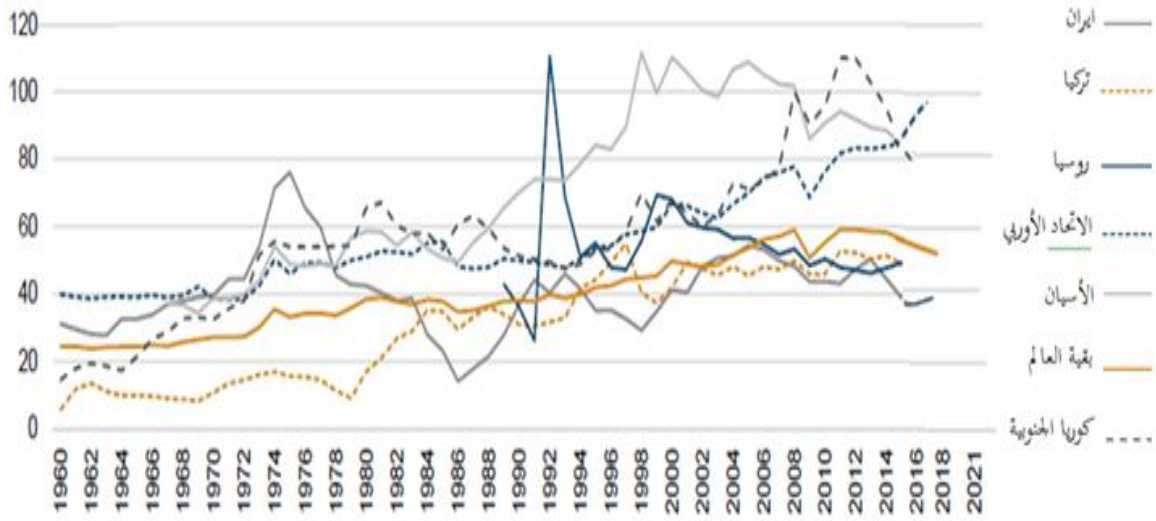
و خلال السنوات الثلاث الأولى بعد تأسيس النظام الجديد ارتفعت حصة واردات القطاع الخاص من 49% إلى 64% ، ويعود ذلك إلى دمج وزير التجارة للتجار والمستوردين في شبكات التوزيع الدولية، إلا أن ذلك لم يقلل من الصعوبات التي حالت دون القدرة على استيراد العديد من السلع الضرورية. كما بررت الحرب توجه ايران نحو سياسة نقدية أكثر توسعية وخاصة بعد التأميم والدمج والاستحواذ على البنوك الخاصة، و هو الأمر الذي أدى إلى نزاع الثقة من هذا القطاع، فمن جهة وفر البنك المركزي السيولة اللازمة لاستمرار بقاء الجهاز المصرفي غير أنه ونتيجة لتراجع عائدات النفط اضطرت الحكومة إلى الاقتراض من القطاع المصرفي لتمويل عجز إنفاقها، ومن جهة أخرى دفعت الحرب الحكومة إلى الاستمرار في الاعتماد على تمويل عجز إنفاقها، وهو ما أدى إلى تفاقم مشكلة التضخم.

و لكن نتيجة لعدم قدرة ايران على السيطرة على فاتورة الواردات تراجعت احتياطياتها من النقد الأجنبي ما دعا المسؤولين إلى إعلان حالة طوارئ ، ولمعالجة هذه الأزمة أسست الحكومة ما سمي ب"مفوضية توزيع النقد الأجنبي" ، و التي أوكلت لها مهام توزيع مصادر النقد المحدودة على القطاعات الحيوية التي لها أولويات قصوى في وقت الحرب، و بذلك تمت محاصصة معظم السلع ومنع استيراد العديد من السلع غير الضرورية ، وفي النهاية سيطرت الدولة على قنوات التجارة الخارجية باستيراد أربعة أخماس السلع الضرورية ، وبحلول سنة 1995 أصبح القطاع الخاص مسؤولاً عن استيراد 37% فقط من الواردات الإيرانية، والشكل التالي يوضح الميزان التجاري لإيران مع عينة من الدول خلال الفترة 1960-2021 .

¹ -Djavad Salehi-Isfahani , The Political Economy of Credit Subsidy in Iran, 1973-1978, International Journal of Middle East Studies, Vol. 21, No. 3 (Aug., 1989), pp. 359-379, Cambridge University Press , 2009.

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

الشكل رقم (02-02): الميزان التجاري لإيران وعينة من الدول خلال الفترة 1960-2021.



المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على : Mahdi Ghodsi, Vasily Astrov, Richard Grieveson and Robert Stehrer , Challenges and Opportunities , Research Report 429, 2018 .p 15..

و خلال تلك الفترة كانت أربعة مواضيع اقتصادية محلا للجدل بين الفصائل السياسية: تأمين الأراضي وتوزيعها، ودور الدولة في التجارة الخارجية، و تنظيم سوق العمل والسياسة الضريبية. و من الناحية التجارية وبعد الحرب أصبح أصحاب المصالح التجارية أحرارا في المطالبة بنهج أكثر تساهلا في التعاملات الاقتصادية الإيرانية، مع المحافظة على الأهداف السابقة للحكومة. كما استندت النخب التجارية إلى الجحادة بضرورة تحقيق سيطرة الدولة على الاقتصاد و إعادة استئناف العلاقات الاقتصادية مع بعض الدول ذات المصالح المتشابهة و هي مهمة تتطلب صياغة قرارات جديدة من أجل المرحلة الثانية من التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي في البلاد. كما تشكل تياران سياسيان: التيار التجاري والتيار الحكومي، وعرفت البلاد بعد الانتخابات الرئاسية محاولات لإعادة الروابط مع العالم الخارجي، مع التأكيد على الاستقلال الاقتصادي، وقد عرضت حكومة رفسنجاني (1989) المشاكل الرئيسية التي تأمل أن تواجهها خطة الحكومة وهي الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي، و الاعتماد على النفط والبطالة وعجز الموازنة وعدم المساواة بين الأقاليم والقطاعات والنمو السكاني المتسارع والخبرات الإدارية المتواضعة.¹

¹ - Banque mondiale, <http://donnees.banquemondiale.org/indicateur/SL.TLF.CACT.FE.ZS?locations=IR-CN/> (janvier 2021).

1-3-2-مرحلة إعادة البناء الاقتصادي والتجاري 1989-1997

يعتبر الاقتصاديون أن مرحلة إعادة البناء التي قادها الرئيس هاشمي رفسنجاني بعد انتهاء الحرب مع العراق، أدت دورا كبيرا في تطوير مستقبل ايران وتشكيله ،فقد شهدت هذه الفترة صراعا بين التيار الذي يقوده هاشمي الذي يدعوا إلى الإصلاح و وجهة نظر الإسلاميين المتمسكين حول الاقتصاد، و الذين رأوا في الرأسمالية خيانة لمثل الثورة¹ ، ونتيجة للخسائر التي تكبدتها إيران خلال الحرب، و بسبب العقوبات الغربية التي فرضت على طهران جراء استهداف النفط الخليجي تراجعت الصادرات الإيرانية بنسبة 25% مقارنة بما كانت عليه الأمر الذي زاد من الصعوبات التي واجهها النظام في تأمين النقد الأجنبي اللازم لوارداته ومشاريع إعادة البناء. كما قدمت حكومة رفسنجاني المقترح الأول للخطة الخماسية التنموية الأولى، حيث ركزت على التنمية الصناعية وتقليص دور الحكومة في الاقتصاد، وتعزيز الجهاز الضريبي وفتح الاقتصاد أمام الاستثمار ورأس المال الأجنبي، إضافة إلى تقليص عجز الموازنة العامة.

و في هذا السياق بدأت ايران خلال عامي 1990-1991 عمليات الخصخصة وذلك ببيع 400 شركة حكومية من مجموع 3000 شركة² ، كما أن برنامج لبلرة الاقتصاد تم تنفيذه بصفة مستقلة عن أي مؤسسة اقتصادية دولية كالبنك الدولي أو صندوق النقد الدولي، إذ أن صناع القرار الإيرانيين استوعبوا أن ارتباط البرنامج بأي من مؤسسات المجتمع الدولي سيدفع إلى انتقادات حادة من المنافسين الداخليين، وفي المقابل ظل الإسلاميون المسيطرون على البرلمان عائقا في طريق خطط الحكومة لإعادة هيكلة الاقتصاد، فقد مثل قانون 1990 حاجزا أمام إيجاد سوق عمل أكثر مرونة كما زاد من الأعباء المالية على المؤسسات، وعطل الكثير من جهود التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص. و رغم محاولة الحكومة تعديل القانون سنة 1993، غير أنها فشلت في مسعاها.

و بعد سقوط الشاه أنشأت الحكومة الإيرانية نظاما معقدا غير فعال لتراخيص الاستيراد، و بموجبه لا يمكن استيراد أي سلعة دون ترخيص من جانب إحدى الوزارات القطاعية (الزراعة ، الصناعة) ، كما منح الأفراد والشركات المفضلة التراخيص مقابل الرشاوي في غالب الأحيان

¹ - Sussan Maloney , Iran's Political Economy since the Revolution , Cambridge University Press , 2015, p 73.

² - Alizadeh, P. & Hassan Hakimian (Eds.). Iran and the Global Economy: Petro Populism, Islam and Economic Sanctions. London and New York: Routledge, 2014.

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

، أما الفئة التي تتمتع بروابط وثيقة من طرف الحكومة، فقد حرمت من هذه الامتيازات¹ ، وفي ذات السياق أنشأت الحكومة نظاما متعدد الطبقات لأسعار الصرف يسمح للأفراد المفضلين بشراء العملات الأجنبية بسعر رسمي مناسب لاستيراد سلع معينة منها السلع الاستهلاكية المدعومة، وكان لزاما على التجار الإيرانيين الآخرين شراء عملائهم الأجنبية بأسعار السوق، و التي كانت أعلى بخمسة أضعاف من سعر الصرف الأجنبي الذي تم شراؤه بالسعر الرسمي.

1-4-2- الإصلاح الاقتصادي والتجاري خلال الفترة 1997-2005

عرفت ايران خلال هذه الفترة تغييرات حكومية مرافقة للانتخابات الرئاسية لسنة 1997، وخلافا لرفسنجاني لم يكن الملف الاقتصادي الهدف الأساسي للرئيس خاتمي، فقد ركز برنامجه على التحرير الثقافي و الاجتماعي، إلا أنه فور توليه الرئاسة وجد نفسه مجبرا على التعامل مع العديد من المشاكل الاقتصادية والتجارية. لذلك رأى الإصلاحيون أن عدم نجاح رفسنجاني يعود إلى تركيزه على الملفات الاقتصادية وتجاهله ملف إصلاح المؤسسات السياسية²، وعلى الرغم من أن الحكومة السابقة لم تتغير، إلا أن عملية التسيير اختلفت عن الرئيس الأسبق. أما الإصلاحيون فقد رأوا أن تعزيز المجتمع المدني وحكم القانون سينعكس إيجابا على الأداء الاقتصادي.

و خلال هذه الفترة واجهت ايران أزمة اقتصادية بسبب تراجع سعر برميل النفط أواخر سنة 1998 بوصوله إلى 10 دولار وهو أدنى سعر وصل إليه برميل النفط خلال ربع قرن، و في المقابل تراجعت عائدات طهران النفطية من 19 مليار دولار سنة 1986 إلى 10 مليار دولار سنة 1998، وتركزت الحلول التي اقترحتها الرئيس لحل المشاكل التي يواجهها الاقتصاد والتجارة على وجه الخصوص على الإصلاح المؤسسي وخلق وظائف جديدة، وتعزيز الإنتاجية، وتحسين قوانين تنظيم الاستثمار الأجنبي، و إصلاح الجهاز الضريبي وتنمية الصادرات غير النفطية.

وعلى الرغم من عدم تحقيق أهداف الخطة كلها إلا أن الحكومة حققت بعض التقدم نحو خلق اقتصاد إيراني أكثر مرونة من خلال الليبرالية الاقتصادية التي تضمنت نجاح السياسات الرئيسية من خلال تعديل قوانين التجارة، و تحرير الواردات والصادرات والاستثمار ، و خفض التضخم و الوفاء

¹ - Mehrdad Vahabi. Coercive state, resisting society, political and economic development in Iran. 2017.

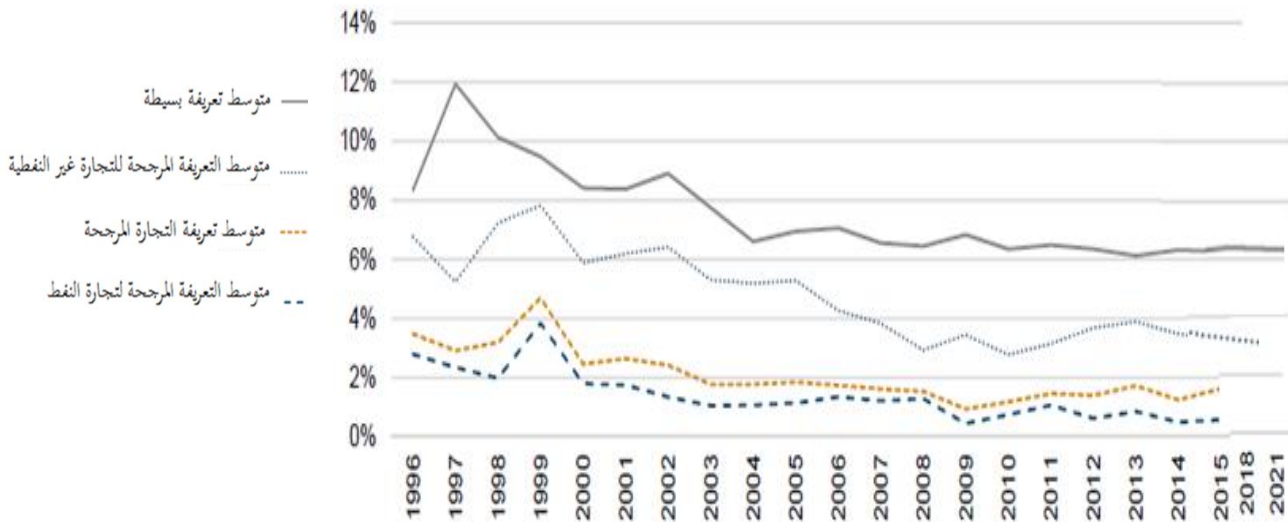
² - Erami N., Keshavarzian A, « When Ties Don't Bind: Smuggling Effects, Bazaars and Regulatory Regimes in Postrevolutionary Iran », Economy and Society, vol. 44, n° 1, 2015, p. 110-139.

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

بجزء كبير من ديونها الخارجية، و تأسيس صندوق سيادي (صندوق تثبيت النفط OFS) لمواجهة تقلبات أسعار النفط. و لقد أدركت حكومة خاتمي أهمية تحسين الإنتاجية لرفع النمو الاقتصادي، لذلك قدمت العديد من السياسات الموجهة لتحقيق هذه الغاية، غير أن هذه السياسات وبسبب سوء التنفيذ انعكست سلبا على الإنتاجية في ايران، و كانت التجارة الخارجية أكثر ضررا من هذه السياسة يليها سعر الصرف، و إعانات دعم أسعار المستهلك، حيث لا يزال النمو الاقتصادي الإيراني، و التحسينات التي طرأت على الرفاهية الاقتصادية تكبحان بسبب السياسات المضللة في هذه المجالات، وكان توحيد سعر الصرف من بين أكثر الإصلاحات فعالية أثناء ولاية خاتمي حيث انتهى سعر الصرف المتعدد سنة 2002، و أجريت بعده جميع المعاملات الدولية بمعدل موحد.

و بتوحيد سعر الصرف نجحت الحكومة في تمهيد المعاملات بين المستوردين والمستوردين و المنتجين، كما ساعد على إضافة 7% إلى الدخل الحقيقية للأسر الإيرانية من خلال خفض تكاليف الواردات الأقل استعمالا، و السماح للمستوردين الأكثر كفاءة بتحقيق المكاسب على حساب المستوردين الأقل كفاءة¹، إضافة إلى تشجيع الصادرات رغم العقوبات الصارمة المفروضة على الصادرات الإيرانية، والشكل التالي يوضح هيكل التعريفية الجمركية المطبقة على الصادرات الإيرانية خلال الفترة 1996-2021:

الشكل رقم (02-03): هيكل التعريفية الجمركية المطبقة على الصادرات خلال الفترة 1996-2021



المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على التقرير السنوي لمنظمة التجارة العالمية لسنة 2020

¹ - Banque Mondiale, « Taux de participation à la population active, femmes (% de la population féminine âgée de 15 ans et plus) », 2014

1-5-2- التحولات السياسية و إصلاحات الفترة 2005-2019

أحدثت الانتخابات الرئاسية لسنة 2005 تحولات جذرية في مسار السياسة الخارجية والاقتصادية و التجارية بفوز الرئيس "نجاد". فبعد التحسن التجاري النسبي الذي شهدته إيران في عهد خاتمي عادت المشاكل الاقتصادية لتسوء أكثر بارتفاع نسب التضخم و البطالة و الفساد و سوء الإدارة، رغم ارتفاع عوائد النفط في تلك الفترة. كما استغل نجاد السمات الثورية التي تركز على مضامين العدالة الاجتماعية و انتقد تركز رأس المال في يد النخبة للدعوة إلى إعادة توزيع الثروة لدعم الطبقة الهشة .¹

و اتسمت هذه الفترة بسياسة مالية توسيعية نتيجة تضاعف السيولة النقدية 7 مرات خلال سنة 2013 مقارنة بفترة رئاسته الأولى، حيث كانت هذه السياسة التوسيعية مدفوعة بالعائدات البترولية المتدفقة إلى خزينة الدولة. ففي الفترة الأولى فقط من رئاسته استطاعت إيران تحقيق أكثر من 700 مليار دولار من العائدات النفطية، و نتيجة لسياسات الحكومة النقدية و المالية غير المنضبطة استقال العديد من المسؤولين احتجاجا على السياسات المتبعة آنذاك فيما يخص الإنفاق وأسعار الفائدة وتسيير عمليات التجارة الخارجية، كما تم تشجيع الصادرات في هذه الفترة وتوسيع خطط الخوصصة بدعم من المرشد الأعلى، حيث أصدر تفويضا يقضي بخوصصة 80% من الشركات الحكومية، غير أن بعض القرارات من الرئيس أعاققت مسار الخوصصة جزئيا كمبادرة بإنشاء نظام من الخدمات المصرفية غير الربوية (Intérêts-Free) من خلال دمج نسبة من البنوك .²

و من جانب آخر شهدت عمليات الخوصصة خلال تلك الفترة صفقات غير نزيهة (في ظل غياب مناخ تنافسي)، انتهت باستحواذ أطراف حكومية وشبه حكومية تابعة للحرس الثوري الإيراني و قوى أخرى على العديد من الشركات الحكومية. و يأتي ذلك في سياق المساحات الاقتصادية الكبيرة التي أتاحها للحرس الثوري و لاعبين مرتبطين به على حساب القطاع الخاص الحقيقي الذي جرى تهميشه، وبالتوازي مع ذلك عرفت فترة رئاسة نجاد حالة من تراجع الشفافية بسبب سحب إدارته بصفة متكررة مبالغ مالية من صندوق تثبيت النفط لتمويل نفقاتها بما يخالف القانون ووفقا لتقديرات الخبراء سحبت إدارة "نجاد" على الأقل 150 مليار من الصندوق بين عامي 2006 و 2011

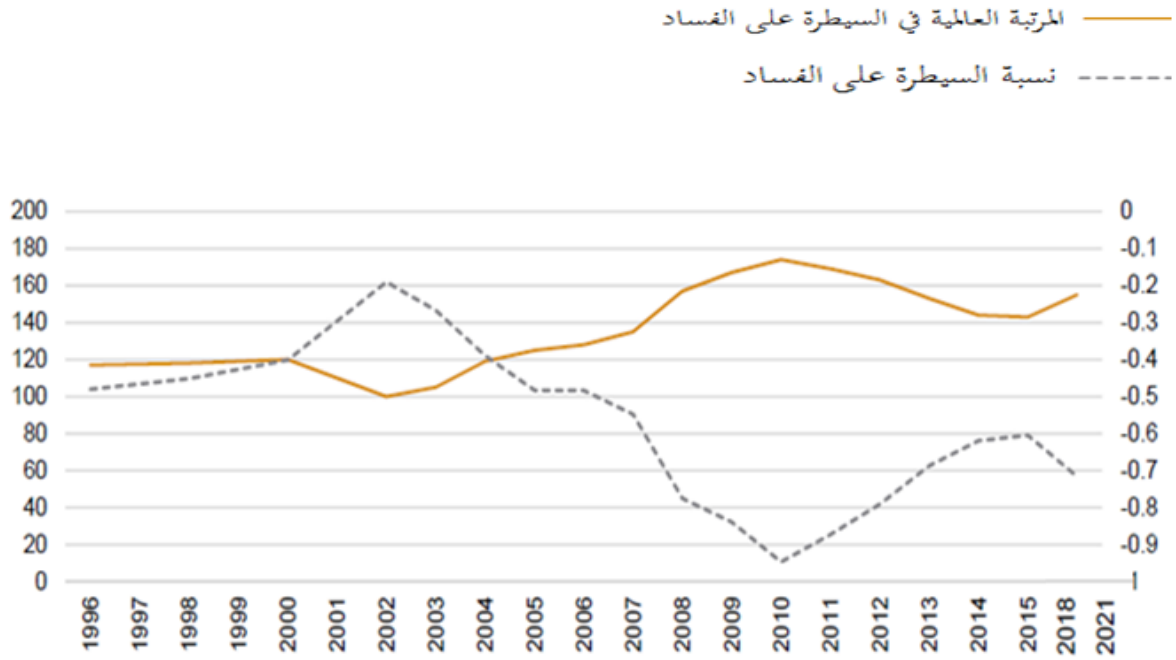
¹ - Mahdi Ghodsi, Vasily Astrov, Richard Grieveson and Robert Stehrer , The Iranian Economy: Challenges and Opportunities , Research Report 429, 2018 .p 15.

² - Mehrdad Vahabi. Coercive state, resisting society, political and economic development in Iran. 2017.

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

غير أن هذا المبلغ لم يظهر في بيانات التقارير الحكومية¹ ، والشكل التالي يوضح تطور مؤشرات الفساد في ايران خلال فترة الدراسة:

الشكل رقم (02-04) : مؤشرات الفساد في ايران خلال الفترة 1996-2021



المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على تقرير البنك الدولي لسنة 2019 .

2-2- اللاعبين الأساسيون للسياسة التجارية في ايران

يستند تحليل اللاعبين الأساسيون لعملية التحرير التجاري في ايران على تشابك القوى السياسية والاقتصادية، و إذا تم استخدام الدوافع السياسية للتأثير على السلوك الإيراني التجاري فإن هذا من شأنه أن يؤثر على مصالح وسلوكيات الجهات الاقتصادية الفاعلة الرئيسية. ومن البديهي أن نجد انتشارا واسعا لمنع التحرير التجاري من طرف مجموعة واسعة من اللاعبين يمكن حصرهم فيما يلي :

1- الشركات المملوكة للدولة : عملت الحكومة الجديدة سنة 1980 على تأميم الشركات الكبرى في ايران، و استحوزت على ملكية البنوك وشركات التأمين والشركات الصناعية الضخمة وشركات الاتصال والنقل، إضافة إلى العديد من الشركات في القطاعات الأخرى.²

¹ - Sussan Maloney , Iran's Political Economy since the Revolution , Cambridge University Press , 2015, p 73.

² - Hashemi Rafsandjani, Rounagh Sazandegi (L'essor de reconstruction), Téhéran, Daftar Nacher Moaref Enghelab.2015

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

وكان هذا القرار السياسي مدفوعاً جزئياً بمزيج من الأيديولوجية الاشتراكية في الشرق الأوسط و الإسلام إضافة إلى الرغبة في الانتقام من رجال الأعمال المؤيدين للشاه. ولقد أعطى التأميم دوراً كبيراً للدولة في الاقتصاد كمالك ومدير لأكبر الشركات في إيران، وتملك الشركات المملوكة للدولة في العديد من القطاعات الحصة الأكبر من القيمة المضافة (70% في حالة الصناعة)، بما في ذلك قطاع النفط والغاز، كما تمثل الشركات المملوكة (بما في ذلك البونيات) أكبر نسبة لأرباب العمل بعد الحكومة، والعديد من السياسات الأكثر ضرراً من الناحية الاقتصادية تنبع من ملكية الدولة لهذه الشركات حيث قامت بحمايتها من المنافسة التي تشكل القوة الأساسية لتحفيز الإنتاجية في مناطق أخرى من العالم.¹

كما زودت هذه الشركات بمدخلات بأسعار مدعومة ومنحت قروضا مدعومة، الأمر الذي جعل من الصعب منافستها من القطاع الخاص. كما فرضت الحكومة تعريفات جمركية مرتفعة ونظام معقد لترخيص الواردات وحصص لحماية هذه الشركات من المنافسة على الواردات، وتغطي الدولة خسائر هذه الشركات من خلال الميزانية حيث كبدت الخزينة مبالغ طائلة مقابل عوائد بلغت نصف ما كانت عليه خلال الفترة 1994-1999 أو ما يعادل 2,7% من الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك الفترة.² كما وفرت هذه المؤسسات مجالا خصبا للفساد وبسبب الافتقار إلى الضوابط الرقابية ومراجعة الحسابات، فإن المدراء استخدموا الصلاحيات لصرف مبالغ مالية كبيرة لموظفين وهميين و اتخذوا الترتيبات اللازمة للحصول على عقود توريد أو بيع تفضيلية، و تحويل الأموال إلى أفراد مفضلين.

و تستثمر إيران حصة أكبر من ناتجها المحلي مقارنة بمعظم البلدان النامية وبسبب دور الدولة كمالك تم توجيه معظم هذا الاستثمار إلى الشركات المملوكة للدولة حيث خسر العديد من المشاريع الممولة بواسطة أو تولد معدلات عائد منخفضة، أي أن الدولة أهدرت أموال كمالك الاستثمار الأمر الذي أدى إلى نمو أبطأ واستهلاك أقل مما كان ليحدث لولا ذلك، وتستخدم الحكومة المؤسسات المملوكة للدولة لخلق وظائف لمواكبة سوق العمل، ففي التسعينيات مثلاً جاءت 70% من الوظائف الجديدة من القطاع الخاص.

¹ -Banque mondiale, <http://donnees.banquemondiale.org/indicateur/SL.TLF.CACT.FE.ZS?locations=IR-CN/> (janvier 2021).

² - Alizadeh, P. & Hassan Hakimian (Eds.). Iran and the Global Economy: Petro Populism, Islam and Economic Sanctions. London and New York: Routledge, 2014.

2- وسطاء النفوذ المؤثرين Bonyads: يعتبر البونياد أداة موازية أخرى للسلطة في إيران من خلال قدرتهم على إعادة توزيع الدخل و إعانة المحسوبة وهي تسيطر على حوالي 40% من القرارات الاقتصادية¹ ، ظهرت البونياد بعد ثورة 1979 لحماية التواجد الأيديولوجي للدولة الإسلامية و إعادة توزيع الأموال على الفقراء وسكان الريف وقد أعطيت لهذه المنظمات الأصول المؤسسة، ورغم أنها تعمل باسم المحرومين إلا أنها شبيهة للتكتلات الشبه الحكومية حيث اقترح صندوق النقد الدولي أن يتم تصنيف أكبر مؤسسة للمصابين والجرحى (Bonyade Mostazafan Va Janbazan) على أنها شركة قابضة وليست مؤسسة خيرية تنشط في مجالات التصنيع والزراعة والصناعة² ، ورغم أن البونياد لم تسيطر على الثروات الحكومية إلا أنها كانت المستفيد الأكبر من إعانات الدعم الكبيرة الصريحة والضمنية بما في ذلك القروض المدعومة وقد فرضت خسائر البونياد تكاليف كبيرة على الميزانية و الاقتصاد الإيراني، كما أن الوضع المميز للبونياد كان سببا في ظهور المعارضة من جانب المنافسين وخاصة من القطاع الخاص أو الذين لا يتمتعون بمكانة خاصة. و أثناء رئاسة خاتمي تم تعيين تعديلات ضرورية الأمر الذي شجع على إدخال العديد من التغييرات على السياسة التجارية لخلق مجال ذو مستوى أعلى للعب بين الشركات المملوكة للدولة و البونياد والقطاع الخاص ورغم تقليص القدرة على الحصول على المدخلات المدعومة إلا أن البونياد لا تزال تتمتع بإمكانية تفضيلية للحصول على القروض.

3- القطاع الخاص (البازاريين والصناعيين والشركات الصغيرة): يتكون القطاع الخاص الحقيقي في إيران من ثلاث مجموعات وهي³:

أولا : البازاريين (Bazaris) ، وهم رجال الأعمال وأسرهم المنخرطين في البيع بالجملة والبيع بالتجزئة و النقل، وبعض هذه الأسر لها جذور قديمة خاصة في بعض المدن مثل شيراز وأصفهان، و في بعض الحالات كان للبازاريين علاقات وثيقة مالية وسياسية مع القيادة الدينية. أما المجموعة الثانية وهي الصناعيون فتتألف من رجال أعمال يتفرعون من البازار إلى شركات أخرى بما في ذلك التصنيع والخدمات التجارية والمالية وهي تختلف عن أسواق البازار في المقام الأول من حيث القطاعات التي

¹ - Banque Mondiale, « Taux de participation à la population active, femmes (% de la population féminine âgée de 15 ans et plus) », 2014

² - Maloney S , « Agents or Obstacles? Parastatal Foundations and Challenges for Iranian development », in Alizadeh P. (ed.), The Economy of Iran: The Dilemma of an Islamic State, vol. 29, 2000, p. 145-176.

³ - Hashemi Rafsandjani , Rounagh Sazandegi (L'Essor de reconstruction), Téhéran, Daftar Nacher Moaref Enghelab, 2015.

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

تعمل فيها. أما المجموعة الثالثة وهي الشركات الصغيرة فتتألف في المقام الأول من أصحاب الملكية الخاصة، وأغلب القوى العاملة الإيرانية تعمل لصالح شركات صغيرة والعديد من صغار رجال الأعمال فقراء يعتمدون على أنفسهم وأسرهم لتفسير نشاطهم وتختلف مصالحهم عن مصالح البازاريين وأصحاب الصناعة الأكبر حجماً لأنهم يفتقرون إلى الموارد و الروابط السياسية اللازمة للحصول على معاملة تفضيلية من الحكومة أو البنوك المملوكة للدولة، و هم من أكثر المتضررين من الفساد والأجهزة التنظيمية الخانقة في إيران.¹

كما وجد أصحاب المشاريع الناجحة صعوبة في زيادة حجم عملياتهم وتحويلها إلى كيانات لشركات حديثة، لأنه من الصعب في كثير من الأحيان الحصول على التمويل من البنوك التي تسيطر عليها الدولة، واستيراد السلع بحرية واستئجار العمال. كما تشعر الشركات الخاصة بالخطر إزاء اجتذاب انتباه السلطات الضريبية والدينية ومحاولة تجنب الجدل فقد هاجم إسلاميون داخل النظام أصحاب رأس المال الكبير، و سجن رجال الأعمال الأثرياء الذين لا تربطهم صلات بالنظام بتهم ملفقة لنجاحهم بشكل سريع² ، ولذلك فإن معظم رجال الأعمال يعتمدون على المؤيدين لهم داخل القيادة الدينية والسياسية لإحباط الصعوبات السياسية وقد عرض كثيرون رشاي أو غير ذلك من المساهمات لضمان هذا الدعم .

و تعتمد بعض الشركات الخاصة على حماية الواردات أو العقود الحكومية للحفاظ على ربحها، أو الاعتماد على القدرة على الوصول إلى البنوك التي تسيطر عليها الدولة للحصول على القروض وكسب تأييد النظام. والجدول التالي يوضح علاقة المشهد السياسي باختيارات السياسة التجارية في إيران:

¹ - Vahabi M, « Ordres contradictoires et coordination destructive : le malaise iranien », Canadian Journal of Development Studies/Revue canadienne d'études du développement, vol. 30, n° 3-4,2010, p. 503-534.

² - Alizadeh, P. & Hassan Hakimian (Eds.). Iran and the Global Economy: Petro Populism, Islam and Economic Sanctions. London and New York: Routledge, 2014.

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

جدول رقم (02-06): علاقة المشهد السياسي باختيارات السياسة التجارية لإيران

المواقف اتجاه السياسة التجارية	المواقف السياسية	قاعدة الدعم	القيادة	الفصيل السياسي
<ul style="list-style-type: none"> – تفضيل اليسار الإسلامي لإعادة توزيع الثروة على السياسات الاقتصادية. 	<ul style="list-style-type: none"> – السعي إلى تخفيف الحكم الديني من خلال تشجيع المؤسسات المدنية أكثر ليبرالية في التعامل مع السياسات الاجتماعية. 	<ul style="list-style-type: none"> – المفكرون الشباب – مجموعات الأقليات. – النساء . 	<ul style="list-style-type: none"> – محمد خاتمي . – نهدى كروي. – مصطفى معين . 	<ul style="list-style-type: none"> – المصلحون و اليسار الإسلامي .
<ul style="list-style-type: none"> – دعم الإصلاح والتحرير التجاري الموجه نحو اقتصاد السوق ودعم الاستثمار الأجنبي . 	<ul style="list-style-type: none"> – تفضيل قيادة أكثر تكنوقراطية . – التركيز الفارسي في الغالب. 	<ul style="list-style-type: none"> – الموظفون الحكوميون . – الطبقة المتوسطة. 	<ul style="list-style-type: none"> – علي رفسنجاني. 	<ul style="list-style-type: none"> – اليمين البراغماتي
<ul style="list-style-type: none"> – إصدار قرارات تخدم السياسات التجارية الحماية. 	<ul style="list-style-type: none"> – السعي إلى الحصول على حماية عالية من الفقيه. – السعي لقيام ونجاح الثورة في الداخل. – تناقض القرارات السياسية العرقية الدينية 	<ul style="list-style-type: none"> – البازارين. – الجهاز الأمني . 	<ul style="list-style-type: none"> – محمود أحمددي نجاد. – علي خامنئي. – علي أكبر نتيق نوي . 	<ul style="list-style-type: none"> – اليمين التقليدي. – المحافظون .

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تامر بدوي ،الاقتصاد السياسي لإيران بعد الثورة ، مجلة سياسات عربية ، العدد 17، 2015 .

3-2- نقاط الضعف في السياسة التجارية لإيران

على الرغم من الإصلاحات الاقتصادية، فإن الاقتصاد الإيراني يظل غير مرن بسبب التشوهات العديدة المتبقية ، فقد أتت السياسات الحكومية المصممة لتعزيز الصناعات المحلية من خلال حماية الواردات بنتائج عكسية لأن المنتجين المحليين غير الأكفاء أظهروا عجزهم عن المنافسة في الأسواق الدولية. وعلى نحو سلبي كانت هذه السياسات من بين العوامل التي جعلت البلاد أكثر اعتمادا على النفط من جانب الصادرات والعوائد الضريبية ، كما أدت الأسعار الخاضعة للسيطرة على البنزين وغيره من أشكال الوقود إلى زيادة الطلب على الواردات على نحو مصطنع، الأمر الذي أدى إلى إجهاد الميزانية و إهدار الموارد فمثلا أدى الدعم الغذائي إلى تثبيط زراعة و إنتاج المنتجات الغذائية المتنافسة.¹

كما أن الافتقار إلى الانضباط المالي الحكومي فترات ارتفاع أسعار النفط وصادراته كانت سببا في تفاقم الركود الناتج عن ذلك. و الملاحظ على حكومة أحمدي نجاد أنه من غير المرجح أن تلاحق تدابير سياسية اقتصادية من شأنها أن تحرر الاقتصاد الإيراني، وبالتالي تحسين نمو الإنتاجية ومستويات المعيشة حيث خاض نجاد حملته الانتخابية على أساس وعود بدعم وتوسيع النظام الحالي القائم على إعانات الدعم ودعم الدخل.²

و كخلاصة لما سبق اذا كانت حكومات التسيير و التدبير المتعاقبة تروم تحقيق تحرير أكثر للتجارة الخارجية فإنه على التوجه البراغماتي الذي تحتضنه الجمهورية الإسلامية أن يتغلب على مؤسساتها السلطوية المحافظة، لكن ليس هناك في تاريخ ايران ما بعد الثورة ما يعطي أملا في استمرار هذا الإصلاح و محاولات الرؤساء السابقين دفع النظام نحو الإصلاح أقصاها المعارضون المتشددون ونزاعات النخبة. غير أنه وخلافا للوضع السابق لم تعد هناك خلافات جذرية راديكالية بين الفصائل الإيرانية على السياسة التجارية، و بسبب سوء إدارة الرئيس نجاد تولد اتفاق بين جميع النخب الإيرانية تقريبا على الاطار العام للنظام الاقتصادي الذي يشتمل على دعم جهود الخوصصة وعملية الاندماج في الاقتصاد الدولي، وحتى وان لم تعد هناك خلافات جذرية حول شكل النظام الاقتصادي و الإدارة الاقتصادية إلا أن القوى الإيرانية لا تزال تتصارع على توزيع المكاسب النفطية.

¹ - Sussan Maloney , Iran's Political Economy since the Revolution , Cambridge University Press , 2015, p 73.

² - Alizadeh, P. & Hassan Hakimian (Eds.). Iran and the Global Economy: Petro Populism, Islam and Economic Sanctions. London and New York: Routledge, 2014.

3- حالة العراق

بعد الحرب العالمية الثانية اقترن تطبيق نموذج التنمية العربي بالتركيز على الإنتاج المحلي والنزعة التجارية الحماية و ذلك ما يعرف بتصنيع بدائل الواردات. كما اعتبر الشرق الأوسط المنطقة الأسرع نموا في العالم بداية التسعينيات، و تعزز ذلك بالحظر على النفط سنة 1973، وأفضى ذلك إلى تغير دائم في بنية أسواق الطاقة العالمية، ومهد الطريق أمام العائدات الهيدروكربونية الاستثنائية التي أعقبت ذلك. و مع مرور الوقت أبرمت البلدان العربية صفقات سلطوية، أي عقودا اجتماعية ضمنية بين الحكومات والمواطنين تمت فيها مقايضة الرفاه الاجتماعي و الوظائف والاستكانة السياسية. وفي ظل الظروف الاقتصادية والسياسية المتسارعة التي مر بها العالم، سايرت الدول الواقع الجديد بأن لا تصبح استثناء متجاهلة النتائج المترتبة عليها بأن تكون ضمن القاعدة سواء كان الوضع الجديد ضمن إمكاناتها، أو غير مؤهل للاندماج في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، هذا ما تحمل وزره الاقتصاد العراقي بأن تحول بنظامه السياسي والاقتصادي من المركزية الاشتراكية إلى الليبرالية الرأسمالية وبأسلوب الصدمة دون الالتفات إلى واقع إمكاناته الاقتصادية والسياسية، فكانت النتائج كارثية على جميع مفاصل الاقتصاد العراقي خاصة على الجانب التجاري.¹

1-3- لمحة عن التجارة الخارجية للعراق

يتميز هيكل التجارة الخارجية العراقية بالتركيز والتخصص في سلعة واحدة وهي النفط

الخام، لذلك يوصف الاقتصاد العراقي بكونه اقتصادا تصديريا لسلعة أساسية واحدة باعتبار أن الصادرات التقليدية و هي (السلع الغذائية، المواد الأولية، الحيوانات الحية) تميزت بضعفها ونموها المتذبذب خاصة في عقدي السبعينيات والثمانينيات. ولكون الهيكل التركيبي للتجارة الخارجية يعتمد على الاستيراد بالدرجة الأولى يوصف بأنه هيكل اقتصادي أحادي الجانب ويمكن تحديد الخصائص الأساسية لتجارة العراق الخارجية في النقاط التالية:²

أ- التغير في نوعية السلع المشاركة في التجارة الخارجية، فبعد أن كانت تستورد السلع المصنعة والاستهلاكية من الدول الصناعية والرأسمالية قبل سنة 1958 تغير الوضع بعد ذلك خاصة بعد تغير

¹ - مظهر محمد صالح ، الاقتصاد السياسي للعراق : الرؤية والمستقبل ، مجلة النبأ للثقافة والاعلام ، 2020.

² - The Middle East and North Africa, 2003, Europa Publications, 2002, pp.477-78.

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

خطة التنمية و التي غيرت بنية الاقتصاد من خلال التأثير في نوعية البضائع المشاركة في تجارته الخارجية ، ويمكن تمييز مرحلتين أساسيتين الأولى مرحلة الخمسينيات 1951-1958 تميزت بارتفاع الصادرات غير النفطية مثل صادرات المواد الأولية و هو وضع سلبي يؤدي إلى تدهور الصناعة الوطنية.

أما مرحلة ما بعد عام 1958 فقد تميزت بارتفاع صادرات النفط، و انخفاض نسبة صادرات المواد الأولية، و ارتفاع صادرات المواد المصنعة. و هو انعكاس لاستخدام الصناعات الوطنية للمواد الأولية المحلية من ناحية، و تحقيق إنتاجا صناعيا متزايدا من ناحية أخرى ويمكن ملاحظة انخفاض معدل صادرات العراق للمواد الغذائية لاحتياجه إليها حيث انخفضت النسبة من 65,3% كمعدل سنوي إلى 44,5% نهاية 1973. أما الواردات فتميزت بتنوعها وخلال هذه المرحلة اتخذت عدة إجراءات لتعديل الميزان التجاري منها تشجيع استيراد المواد الضرورية غير المنتجة محليا، و تقليص استيراد المواد الكمالية وحماية الصناعة الوطنية وضمان الموارد المالية، و ذلك بوضع ضريبة جمركية مناسبة على السلع الصناعية المستوردة وتشجيع استيراد السلع الإنتاجية التي تساهم في عملية التنمية الاقتصادية وبعد سنة 1958 استطاع العراق أن يوسع الأسواق وينوع مصادر الاستيراد.¹

ب- انفتاح التجارة العراقية على دول العالم وتنوع مصادر التصدير والاستيراد حيث كانت تجارة العراق الخارجية تسير لصالح بريطانيا قبل عام 1958 و أصبحت بعد هذا التاريخ طليقة من القيود فانفتحت أمام مختلف الأقطار على أساس المصالح والمنافع المتبادلة بغض النظر عن طبيعة الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في دول العالم. ويشير توزيع الصادرات إلى أن المنطقة الاسترلينية كانت تحتل النسبة الغالبة من مجموع الصادرات تليها الأقطار العربية في المرحلة التي سبقت سنة 1958، كما جاءت بعدها دول السوق الأوروبية المشتركة. أما الولايات المتحدة و كندا فجاءت في المرتبة الأخيرة، في حين كانت مساهمة الدول الاشتراكية والاتحاد السوفياتي السابق ضئيلة واقتصرت على النفط بالدرجة الأولى.²

¹- د اللطيف حسن شومان ، الإحصاء الاقتصادي واحصاءات حقل العمل ، الطبعة الأولى ، مكتب المنار للطباعة ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، بغداد ، 2011.

²- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2010.

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

ج- تدخل الدولة وسيطرتها على التجارة الخارجية: كانت السياسة التجارية قبل عام 1958 تمثل انعكاسا لارتباط العراق بالسياسة البريطانية، و قد انحصرت تجارة العراق بالكتلة الاسترلينية وتضخم العجز في الميزان التجاري، و اضطرت الدولة أن تخضع جميع السلع المستوردة إلى نظام الإجازات لمنع استيراد السلع التي تنتج محليا. أما الصادرات إلى الدول الرأسمالية فقد تناقصت وذلك بزيادة الاستيرادات منها مما زاد في عجز الميزان التجاري ، وبعد سنة 1958 وحتى سنة 1976 تحررت سياسة العراق الاقتصادية من تبعيتها إلى الاقتصاد البريطاني، و تمت معالجة مشكلة التجارة بإصلاح عجز الميزان التجاري واتباع سياسة تجارية حرة مع تحسين نوعية السلع المصدرة وتطلب ذلك التعامل مع جميع الدول وعقد اتفاقات تجارية معها.¹

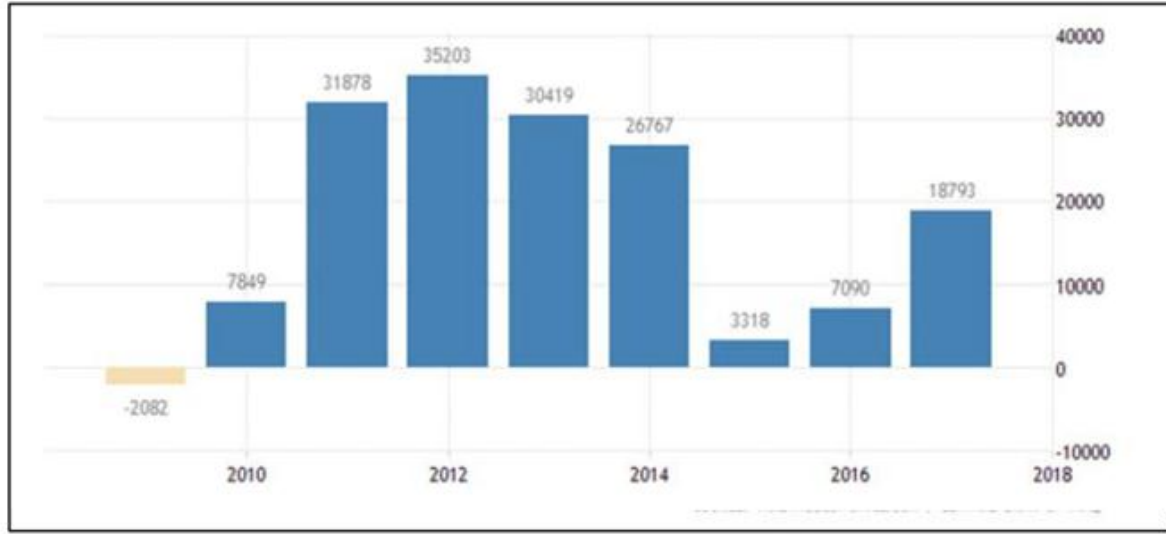
د- العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات قبل سنة 1970: على الرغم من انخفاض نسبة مساهمة التجارة في الدخل القومي العراقي، إلا أن هذه النسبة لا زالت مرتفعة، و اذا تم استبعاد صادرات النفط الخام من إجمالي الصادرات العراقية، فإن فائض الميزان التجاري تحول إلى عجز مستديم. و عليه يمكن معرفة سبب زيادة وانخفاض نسبة التجارة الخارجية على أساس ارتفاع نسبة صادرات النفط الخام، و أن نسبة الصادرات بدون النفط إلى الدخل الوطني هي أقل من نسبة الاستيرادات إليه، أي أن الصادرات العراقية تعتمد على صادرات النفط بنسبة لا تقل عن 90% مما جعل الميزان التجاري العراقي تحت رحمة صادرات النفط. والشكل التالي يوضح تطورات الميزان التجاري في العراق خلال فترة الدراسة:²

¹ - حامد عبيد حداد ، التداعيات الاقتصادية لاحتلال العراق ، مجلة قضايا سياسية ، العدد الخامس عشر ، بغداد كلية العلوم السياسية بالجامعة المستنصرية ، 2008.

² - جيمس غلافنز ، فضائح إعادة اعمار العراق ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 62، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2009.

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

شكل رقم (02-05) : تطورات الميزان التجاري في العراق خلال الفترة 2008-2018 .



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: (2019) International Trade Centre of Iraq و The world Bank (2019)

عرف الاقتصاد العراقي انتعاشا تدريجيا بعد التوترات الاقتصادية العميقة في السنوات الأخيرة. وتشير البيانات إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 0,6 % سنة 2019 بفضل التحسن الملحوظ في الظروف الأمنية، و ارتفاع أسعار النفط. و بلغ متوسط الميزان التجاري في العراق 30259 مليون دولار أمريكي من سنة 1988 حتى سنة 2020 ليصل إلى أعلى مستوى له عند 47550 مليون دولار أمريكي سنة 2008، والملاحظ تسجيل فوائض تجارية منذ سنة 2005 بسبب ارتفاع شحنات النفط (90% من إجمالي الصادرات). وبالنسبة للواردات فقد بلغت في المتوسط من 26705,64 مليون دولار أمريكي من سنة 1988 حتى سنة 2020. ومن أهم الواردات الرئيسية نجد الآلات ومعدات النقل، المواد المصنعة والوقود المعدني، وبالنسبة للشركاء التجاريين فهم: الولايات المتحدة الأمريكية والصين، سوريا، الهند، الإمارات العربية المتحدة وكوريا الجنوبية. كما تعتمد العراق بنسبة كبيرة على مداخل الصادرات النفطية مقارنة بباقي الدول العربية ، والجدول التالي يوضح مساهمة الصادرات النفطية في الصادرات العراقية :¹

¹ - Abbas Al-Nasrawi , Iraq's Burdens: Oil, Sanc tions, and Underdevelopment , (Westport CT: Greenwood Press, 2002), p. 103

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

الجدول رقم (02-07) : مساهمة الصادرات النفطية في الصادرات العراقية خلال الفترة 2003-2019 .

النسبة من مجمل الصادرات %		الصادرات		البيان السنة
غير النفطية	النفطية	غير النفطية	النفطية	
16	84	1622	8459	2003
0,6	99,4	107	17703	2004
0,6	99,4	119	23578	2005
0,8	99,2	230	30298	2006
0,8	99,2	172	41329	2007
0,9	99,1	200	59538	2008
0,3	99,7	136	41329	2009
0,3	99,7	196	52202	2010
0,3	99,7	219	72986	2011
0,3	99,7	294	94027	2012
0,8	99,2	200	59538	2013
0,7	99,3	108	17703	2014
0,8	99,2	329	30298	2015
0,6	99,4	107	17703	2016
0,2	99,8	220	72869	2017
0,6	99,4	107	17703	2018
0,6	99,4	108	17704	2019

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على : تقرير البنك المركزي العراقي 2019. النشرة السنوية للأعوام 2003 ، 2004 ، 2005 ، 2016 ، 2017 ، 2018 ، 2019 .

2-3- الجوانب السياسية للتجارة الخارجية في العراق

عرفت التجارة الخارجية العراقية عدة تغيرات وتحولات بين الديمقراطية والعملة من جهة، و نظام الدولة من جهة أخرى معتمدة على قاعدة النظام الاقتصادي الريعي الليبرالي كبديل للنظام الريعي المركزي للدولة. وبعد سنة 2003 توحدت الرأسماليتين (رأسمالية الدولة والرأسمالية الخاصة) بصفة متناسقة في الحركة و الاتجاه، و بأهداف مشتركة توافق مسارات العملة والانفتاح نحو السوق الدولية بدون توفر فكر إنمائي موحد أو رؤية مشتركة تجمعهم في نطاق متجانس للتعبير عن السوق الوطنية

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

أو التطلع إلى التنمية الشاملة بهدف متماسك وموحد خارج فرص الاستهلاك و الربح، و المضاربة وانتزاع الربح. و الملاحظ أن هناك تناقض بين نشوء السلطة الربعية الشديدة المركزية، و بين السوق الوطني المولد للطبقة المتحكمة في التجارة، و الموفر للأمن السياسي ومواجهة الفساد وهما متغيران متضادان في رسم صياغة متسقة للنظام الاقتصادي للعراق. فالسلطة المركزية الربعية لا تسمح بطبيعتها بولادة السوق المستقل، مما يعني زوال جماعات المصالح بتدهور السوق.¹

و بناء على ذلك فالتحولات الاقتصادية والسياسية التي أفرزتها صراعات الأنظمة السابقة في إدارة الاقتصاد السياسي للعراق اقتصر على طبقات محددة، و مجموعات مصالح مرتبطة بتلك الأنظمة. ومع تدهور الربح النفطي أو عوائد النفط بسبب الحروب والصراعات الداخلية ظهرت العديد من المشاكل الاقتصادية، الأمر الذي ساعد على تبني العراق لحملة من الإصلاحات لتحديد التوجهات المقبلة للسياسة الاقتصادية، و تركيب ثوابتها ومتغيراتها واتجاهاتها المالية والنقدية والتجارية كافة كقوة مستهلكة تخدم ليبرالية الاستهلاك دونما قدرة على توليد الإنتاج وتنويع الاقتصاد الوطني وفق الهيكلية الإصلاحية.²

1-2-3- أثر مسار الاقتصاد السياسي على الإصلاحات الاقتصادية للعراق

عرف الاقتصاد العراقي العديد من الإصلاحات شملت جميع المجالات بما فيها قطاع التجارة الخارجية. غير أن هذه الإصلاحات تأثرت بطبيعة النظام السياسي. ويتمثل الأثر المباشر في إنهاء الترتيبات التي سمحت بجمع الربح، حيث يوضح ياسين (2003) بأن "هذه الترتيبات التي لم تضعف بسبب الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة، جعلت من الممكن تحقيق عائد استثماري بنسبة عشرة أضعاف وبسرعة بالغة. وقد وضع إنهاء العقوبات، فضلا عن تدابير التجارة الخارجية التي اتخذتها سلطة التحالف المؤقتة حدا فعليا لهذه الفرص. و جوهر المسألة يتلخص في الحفاظ على نظام مفتوح للتجارة الخارجية. وإذا تركنا جانبا المهمة المتمثلة في تحديد الجماعات التي أسست ثروات غير مشروعة، فإن الإصلاحات لها تأثير مباشر، و الملاحظ أن انفتاح الاقتصاد على الاستثمار الأجنبي المباشر من شأنه أن يعرض ثروات العراقيين الراغبين في الاستثمار محليا إلى المنافسة الأجنبية، و هذا من شأنه أن يؤثر على الخصوصية، وقد يؤدي الإبقاء على هذه السياسة مغلقة من جانب رأس المال

¹ - Middle East and North Africa Yearbook, 2003 p. 599.

² - Kirin Aziz Chaudhry, "Consuming Interests: Market Failure and Social Foundations of Iraqi Etatisme," in Iraq's Economic Predicament, ed. Kamil Mahdi, (Reading UK: Ithaca Press, 2002), p.234

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

الأجنبي إلى إعطاء فرصة لجماعات المصالح للحصول على أصول الدولة، وتوفير الحماية للشركات الخاصة في هيئة حواجز جمركية وغير جمركية يؤدي إلى دعم المجموعات التي لها مصلحة في منع المزيد من التحرير، وفتح مجالات جديدة للربح. وعلى هذا، فإن نظام التجارة الخارجية الحرة ونظام الاستثمار المفتوح من بين العوامل الرئيسية المساعدة على تأسيس أسواق قادرة على المنافسة في العراق ومنع نشوء جماعات المصالح القوية التي تعيق الإصلاحات الاقتصادية.

2-2-3-الحجج المؤيدة للحماية : تتألف الحجج المؤيدة للحماية من ثلاثة عناصر وهي

أولاً : ضرورة فرض الضرائب على التجارة من أجل توفير العائد للحكومة، و الواضح أن الضرائب المفروضة على التجارة كانت تاريخياً المصدر الرئيسي للعوائد الجمركية. و في العديد من البلدان الأقل نمواً ومن بينها العراق لا تزال تمثل حصة كبيرة و البلدان التي لديها أنظمة معفاة من الرسوم الجمركية (إستونيا و هونغ كونغ و سنغافورة) لديها إدارات ضريبية متطورة، و على هذا فما دامت التجارة غير خاضعة للضريبة فان الرسوم الحدودية منطقية شريطة أن يتم تطبيقها بشكل موحد و إلا فإن السلطات ستتجاهل القطاع الخاص في تحديد ما ينبغي إنتاجه واستهلاكه .

ثانياً : يسعى مصدري الموارد الطبيعية (النفط خصوصاً)، إلى فرض تعريفات جمركية للحد من ارتفاع قيمة عملائها المحلية نتيجة للفائض التجاري. و الغرض من ذلك هو تجنب " المرض الهولندي " الذي له تأثير سلبي على القطاع غير الصناعي. وبالنظر إلى الاحتياجات الضخمة لإعادة الإعمار التي تقدر بحوالي 60 مليار دولار أمريكي على مدار الفترة 2004-2017، و الديون الخارجية العراقية التي تتراوح بين 120 و 200 مليار دولار أمريكي، فإن العراق من غير المرجح أن يصبح ضحية للمرض الهولندي بل على العكس من ذلك فأسعار الصرف من الضروري أن توفر حماية إضافية للمنتجين المحليين.

ثالثاً: في غياب الحماية يتأثر التصنيع ويتدهور القطاع الزراعي من خلال الصادرات المدعومة من طرف البلدان المتقدمة، و الحجة القائمة تميل إلى تشكيل حجر الزاوية في ظل ظروف خاصة بالاقتصاد العراقي. و عليه سيؤدي التحرير إلى استمرار ارتفاع مستويات البطالة بسبب عجز القطاع الصناعي العراقي عن تحمل الضغوط التنافسية الناجمة عن الواردات. ويوضح فاضل مهدي من برامج الأمم المتحدة "الإثمائي " أن الخبرة التكنولوجية التي يتمتع بها العراق في القطاع التجاري أسوأ من

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

خبرة روسيا في تسعينيات القرن العشرين. و الانفتاح على المنافسة بتعريفه 5% فقط من شأنه أن يدمر العديد من المنتجين ويزيد من تفاقم البطالة " ¹ . و يعتبر القطاع العام الفاعل الرئيسي في الاقتصاد العراقي، و بما أن العديد من الأصول تعرضت للنهب، فإن أغلب الشركات المملوكة للدولة لا تنتج أي منتج في الوقت الحالي، و أغلب الموظفين كانوا يحصلون على رواتب من سلطة الائتلاف المؤقتة ومن المستحيل أن تؤدي تعريفه 15% أو 20% إلى إنقاذ هذه المؤسسات من الإفلاس، غير أن السؤال ذي الصلة بهذا السياق هو ما إذا كانت السياسة التجارية هي الأداة الأكثر كفاءة لمعالجة العديد من القضايا الاجتماعية منها البطالة، و إذا كان هناك ما يتوجب القيام به فإن إعانات الدعم الصريحة أفضل من التعريفات لهذا الغرض، أي أن الشركات المملوكة للدولة تفضل مستويات تعريفية مرتفعة لضمان استمراريتها، لأن الشركات المملوكة للدولة العراقية تاريخياً لم تكن عرضة للمنافسة الدولية، و كانت أصولها مدمرة إلى حد كبير، و مثلها كمثل الشركات المملوكة للدولة في الاقتصادات المخططة مركزياً كانت الاعتبارات السياسية و ليس الاقتصادية وراء ظهورها والبنية الصناعية التي أقيمت في العراق في ظل استراتيجية الدولة التي تستبدل بها الواردات لا تعكس ما لدى العراق من هبة في عوامل الإنتاج أو ميزته النسبية .

3-2-3- الحجج المؤيدة للحرية التجارية : يعتبر الاقتصاديون أن حجج الحرية التجارية لا تقتصر على السلع فحسب ، بل تشمل كذلك الخدمات وهي السياسة التجارية الأفضل، فالنقل والاتصالات السلكية و اللاسلكية المحررة بالكامل خاصة الخدمات المالية تكفل المنافسة، و تنزيل الحواجز الهامة التي تواجه التجارة في كثير من البلدان النامية.² والواقع أن الحجج النظرية تؤيد التجارة الحرة وعلى أسس اقتصادية بحتة خاصة بالنسبة لاقتصاد غني بالنفط وذي بنية صناعية مدمرة لسببين على الأقل: الأول أن المنافسة من جانب الواردات إلى جانب مناخ الاستثمار هي وحدها القادرة على إعادة الهيكلة الصناعية بما يتفق مع الموقف العراقي من حيث عامل الإنتاج والميزة النسبية. وثانياً تعمل تكاليف المعاملات المرتبطة بالتجارة الخارجية المنخفضة على الإبقاء على أسعار السلع القابلة للتداول منخفضة وبما أن معظم المواد الغذائية الأساسية مستوردة، فإن الرسوم الحدودية وغير الحدودية

¹ - المركز الوطني للبحوث والدراسات ، البرامج العراقية للحد من الفقر ، مجلة العمل والمجتمع ، العدد الرابع ، بغداد : المركز الوطني للبحوث والدراسات بوزارة العمل ، 2002.

² - د اللطيف حسن شومان ، الإحصاء الاقتصادي وإحصاءات حقل العمل ، الطبعة الأولى ، مكتب المنار للطباعة ، جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، بغداد ، 2011.

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

من شأنها أن ترفع أسعار هذه المنتجات، و هذه الضريبة الضمنية من شأنها أن تخلق تأثيرا سلبيا بشكل خاص على الطبقات الاجتماعية الهشة. وبغض النظر عن الحجج المعيارية هناك أيضا جوانب أخرى تتعلق بالاقتصاد السياسي لاتفاقيات التجارة الحرة الحالية وقضايا الحوكمة التي تفضل تبني التجارة الحرة، و نظام التجارة الحرة لا يتعلق فقط بالتعريفات على التجارة الحرة في السلع من أجل الاستفادة من فوائدها الكاملة و إنما يفضل أن تبقى الإجراءات غير الجمركية إلى الحد الأدنى، و أن تكون الخدمات مفتوحة للمنافسة، و بما أن العراق قد شارك في التحرير الإقليمي الثنائي، فإن جزء من الواردات ستدخل أسواقها بدون رسوم شريطة أن تحترم الحكومة الجديدة تلك الاتفاقيات وبحسب صندوق النقد الدولي فقد وقعت الحكومة العراقية اتفاقيات تجارة حرة مع 11 دولة عربية وقد تم توقيع معظم هذه الاتفاقيات في الفترة ما بين 2001 و 2002 كجزء من الجهود المتضافرة للتحويل على الحظر التجاري الدولي للأمم المتحدة. والجدول التالي يوضح أهم شركاء اتفاقية التجارة الحرة مع العراق.

الجدول رقم (02-08): أهم شركاء اتفاقية التجارة الحرة مع العراق لسنة 2002.

الوحدة : مليون دولار

الدول	اتفاقيات التجارة الحرة	معدل واردات العراق	المساهمة في الواردات
الجزائر	جوان 2001	50,4	1,0%
البحرين	جوان 2002	0,1	0,0%
مصر	جوان 2001	92,1	1,9%
الأردن	جوان 2001	543,0	11,0%
ليبيا	جوان 2001	0,0	0,0%
لبنان	أبريل 2002	29,1	0,6%
قطر	نوفمبر 2002	0,1	0,0%
سوريا	يناير 2001	0,0	0,0%
تونس	فبراير 2001	81,2	1,6%
اليمن	2002	4,0	0,1%
المجموع	-	800	16,2%
الاتحاد الأوروبي	-	1,696	34,3%
الولايات م الأمريكية	-	39	0,8%

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات صندوق النقد الدولي لسنة 2002 .

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

الملاحظ من الجدول أن معاملات العراق مع شركاء اتفاقية التجارة الحرة تمثل 16% من متوسط الواردات العراقية خلال الفترة 2001-2002. و الواضح أن المعاملات التجارية بين سوريا والعراق لم تدخل ضمن قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي DOT، رغم وجود مؤشرات على أنه تم الاتجار مع العراق. كما أن هناك تناقضا بين بيانات صندوق النقد الدولي، و البيانات الصادرة عن مسؤولين تجاريين مصريين و على هذا فعلى الرغم من استحالة تقديم تقديرات تقريبية إلا أنه يتضح أن حصة الشركاء العرب عادلت ضعف ما أشارت إليه قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي. غير أن ذلك لا يعني أنها ستحتفظ بهذه المكانة بمجرد أن يتم التعامل مع العراق وفقا لقواعد السوق. من جانب آخر ومع تطبيع العلاقات التجارية الخارجية العراقية، من المفترض أن تتوسع حصة الشركاء الآخرين وخاصة شركاء الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة وشرق آسيا خاصة كوريا الجنوبية و تايوان بشكل كبير. وعليه نستنتج على رأس الاعتبارات الاقتصادية البحتة هناك حجة مؤثرة في الاقتصاد السياسي لصالح نظام التجارة الحرة و الذي يأخذ في الاعتبار الظروف الاستثنائية التي تميز العراق و يمكن تلخيصها بأن نظام التجارة الحرة سيقبل إلى حد كبير من العبء الإداري الواقع على عاتق وكالات الدولة، و هي نقطة مهمة في ضوء القدرات الإدارية الضعيفة في العراق. وسيعمل ذلك على زيادة الشفافية والنزاهة، و بالتالي الحد من احتمالات الفساد. غير أنه من الضروري الاهتمام بالحواجز غير التعريفية حيث سيكون هناك ضغط لإدخال هذه الحواجز في حالة عدم وجود حماية تعريفية. كما أنه سيجعل من السعي إلى الإعفاء من الرسوم الجمركية، و المناطق الاقتصادية الحرة حقيقة مفادها أن قلة من البلدان تتمتع بنظام التجارة الحرة. و رغم أن عددا منها تسعى إلى تحقيق هذه المهمة إلا أنها تعاني من سيطرة ونفوذ جماعات المصالح الخاصة والتي ستستفيد من الوضع الراهن .

4-2-3- معضلة أصحاب المصالح وتحديد اتجاه السياسة التجارية في العراق

يعتبر الاقتصاديون أن الإصلاحات المفروضة من الخارج غالبا ما تفشل مع سوء تنفيذها. و مع تطبيق هذه الملاحظات على العديد من المجالات بما في ذلك الخوصصة، فإن مؤسسات وسياسات التجارة الخارجية تعتبر استثناء. و إذا كانت الحماية ناتجة عن الضغوط الدولية أو الأزمات الاقتصادية، فإنها تتغلب على التحرير في ظروف الوصول إلى الأسواق و ينبع هذا من خصائص عديدة لحقيقة مفادها أن قرارات التجارة الخارجية تشكل مشاكل كلاسيكية للعمل الجماعي مع عدم

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

تماثل كبير في الحوافز بين المستفيدين والخاسرين¹. وانتشرت المكاسب الناجمة عن تحرير التجارة الخارجية عبر قطاعات واسعة من المجتمع في حين لا تؤثر الخسائر إلا على المنتجين غير الأكفاء من القطاعات المتنافسة مع الواردات. ولأن الخسائر مركزة وتنفوق المكاسب، فإن الحافز لدى الخاسرين المحتملين لتنظيم أنفسهم يصبح أقوى بكثير، و تساعد منظمة التجارة العالمية البلدان في حل هذه المشكلة.

و في غياب هذه الاتفاقية، فإما أن تعتمد الدولة على النخبة المحلية الفاعلة (مثل حالة إستونيا) أو الاتفاق التفضيلي مع شريك تجاري طبيعي (مثل حالة أوروبا الوسطى بفضل اتفاقيات الشراكة الأوروبية)، أو أي جهة خارجية فاعلة أخرى، و فتح العملية للمفاوضات مع جماعات المصالح المحلية في وزارة التجارة العراقية، و الشركات المحلية من شأنه أن يؤدي إلى اتخاذ ترتيبات تشجع تدابير الحماية. غير أنه لا يوجد ما يضمن أن يظل وجود نظام التجارة الحرة العراقي قادرا على تحمل الضغوط التي ستعرض لها حكومات المستقبل، و ذلك لأنه لم يتم بعد وضع اطار مؤسسي لسياسة التجارة الخارجية، والمشكلة هي أن أوامر سلطة الائتلاف المؤقتة سابقا لم تعمل على إنشاء ترتيبات مؤسسية من شأنها أن تلغي الترتيبات الحالية. والاختبار النهائي للتصميم المؤسسي السليم للتجارة الخارجية يتلخص في المدى الذي قد يصل به إلى عزل عملية اتخاذ القرار ضد المجتمع من طرف جماعات المصالح المسيطرة وتكمن أهمية التصميم المؤسسي الجيد للتجارة الخارجية في تأثيره الطويل الأمد على صنع السياسات²، أو بعبارة أخرى قد تفشل السياسة الاقتصادية السليمة بسرعة ما لم تكن مصحوبة بالمؤسسات المناسبة التي تحتوي على سياسات رديئة وهو التحدي الذي يواجه أي سلطة في العراق.

¹ - Phebe Marr, The Modern History of Iraq, Boulder, Colorado, Westview Press, 1985, pp. 134-135.

² - Helen Chapin Metz (ed.), Iraq: A Country Study, 4th ed. Washington, Federal Research Division, Library of Congress, 1990, p. 127.

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

و كخلاصة لما سبق يتضح أن العراق يملك سياسة تجارية فعالة، رغم أنها على أساس مؤقت و لا تشمل جميع الواردات وقطاع الخدمات مما يسهل التجارة (النقل و إدارة الموانئ)، و هذا من شأنه أن يوفر فرصة لوضع هذه الحقيقة على أساس دائم ولقد حدثت بالفعل الصدمة التي تصاحب التحول إلى نظام تجاري أكثر انفتاحا. وفرض التعريفات الجمركية من شأنه أن يؤدي إلى صدمة أخرى غير ضرورية في اقتصاد خضع لسلسلة من الصدمات على مدى العقود الثلاثة الماضية، غير أن تجنب صدمة أخرى لا يعتبر حجة أكثر أهمية لصالح نظام التجارة الخارجية الحرة للسلع و الخدمات و القضاء على نظام التجارة الحرة من شأنه أن يؤدي إلى نتائج عكسية على عدة أسس: الأول أنها لن تحقق القدر المطلوب من الادخار في قطاع الدولة، و ذلك لأن هذا يتطلب إقامة حاجز مرتفع ضد المنافسة الأجنبية، وثانيا لن تحقق هذه الضريبة أي إيرادات جمركية، حيث أن الواردات المعفاة من الرسوم الجمركية إما بسبب الاتفاقيات التفضيلية، أو الاستثناءات الممنوحة من شأنها أن تضيق قاعدة الضرائب التجارية، وثالثا من شأن فرض التعريفات أن يفرض عبئا إضافيا على الإدارة الضعيفة و أن يخلق فرصا للفساد، ونظرا للإرث الإداري الذي خلفه النظام العراقي ينبغي تجنب هذه الأمور، و رابعا: إن فرض التعريفات الجمركية أو أي رسوم إضافية أخرى يتطلب دفع مبالغ على قيمة الشحنة و يتطلب وجود مستودعات و مرافق أخرى لا غنا عنها للقيام بالتخليص الجمركي، كما يساعد على ذلك توافر المعدات التي تسمح بالمعاملات غير النقدية وعلى الرغم من قضايا التصفية الجمركية فإنه يمكن تقديم الحجة لصالح نظام التجارة الحرة، و تحصيل الضرائب على الحدود يشكل خيارا جذابا في بلد لا يتمتع بإدارة ضريبية فعالة.

و رغم أن هذا الخيار لا يزال ثاني أفضل خيار إلا أن المزايا المترتبة على نظام رسم إضافي للإنشاء التجاري يتمحور على الحجج الآتية: الأول أنه يضمن أوسع قاعدة ممكنة للضرائب التجارية حيث أنه ينطبق على الواردات بشكل مستقل حسب منشئها أو استخدامها. أما رسوم إعادة البناء كتدبير مؤقت طارئ فتدخل في نطاق أحكام الضمانات المتعلقة بالاتفاقيات التجارية التفضيلية، و من ثم لا توجد حاجة إلى إعفاء الواردات من الشركاء ذوي التفضيل، كما أنه يزيل الإغراء التجاري بإعفاء بعض الواردات من الرسوم على أساس أهميتها الكبيرة في تحقيق الرفاهية الاقتصادية للعراق، و ثانيا: ترك القرار بشأن اتفاقيات التجارة الحرة التي وقعها العراق في الماضي، و الشكل المستقبلي للمؤسسات والسياسات التجارية للحكومة العراقية المقبلة، ثالثا: لا تحدد قرارات اتفاقيات التجارة

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

الحرّة فحسب، و إنما تستثني فعالية شهادة المنشأ من جباية الرسوم، أي تصبح شهادة المنشآت ذات صلة بالغرض الإحصائي فقط، و تجنب العواقب المالية التي قد يتحملها التجار، و بالتالي تزيل الفرصة السانحة للسلوك الفاسد، و رابعا تحتفظ بمزايا هامة لنظام الإعفاء من الرسوم أي الحياد الإداري.

و رغم أن هذه الخطة تتحمل عبئا إداريا إضافيا يتمثل في التقييم الجمركي، فإنها تزيل بعض السلبات، مثل سوء تصنيف السلع الجمركية. إضافة إلى ذلك وبما أن هذا الإجراء مؤقت فإن الإغراء البيروقراطي بإنشاء مناطق اقتصادية حرّة أو خاصة سيزيد، و هذا من شأنه أن يزيد من احتمالات بقاء نظام التجارة الحرّة على الرغم من أنه لا يضمن ذلك النظام بمجرد إزالة الرسوم الإضافية. ومع انخفاض المعدل بنسبة 5% فمن غير المحتمل أن تنشأ مجموعة كبيرة تستفيد من الربح و تستولي على سياسات التجارة الخارجية .

4- التجربة الفنزويلية ، الإيرانية ، العراقية من منظور مقارن

عرفت معظم البلدان خلال النصف الأول من القرن الماضي تحولات جذرية باختيار مسار معين لتجارتها الخارجية، إما انتهاج الحماية أو التحرير التجاري بعيدا عن الضغوط الخارجية، و هاجس الانعزال عن العالم، وعلى مدى سنين عديدة حافظت الدول الربيعة على غرار فنزويلا، ايران، العراق على المكاسب الربيعة الناجمة عن مبيعات النفط التي انعكست على الوضع السياسي والاقتصادي، غير أن انخفاض أسعار النفط منتصف الثمانينات، و تعاظم المنافسة العالمية وارتفاع المطالب الاجتماعية أفقد هذا النموذج طابع الاستدامة، و تجلّى ذلك في عدم الاستقرار السياسي و الثروات الداخلية والمطالبة بالتعددية الحزبية، الأمر الذي أجبر هذه الدول على تبني الليبرالية الاقتصادية إلا أن التحول إلى اقتصاديات حرّة في غياب الإصلاحات السياسية الهادفة أفضت إلى ظهور رأسمالية المحسوبيات. وقد استحوذت النخب المتمتعة بالامتيازات على جانب كبير من مكاسب الخوصصة والنمو الاقتصادي الكلي والتجارة المتزايدة، أي أن ظهور رأسمالية المحسوبيات في دول المقارنة لم يكن أمرا محتما فقد كان بالأحرى محصلة لسلوك محسوب من جانب نخب سياسية واقتصادية متجذرة تسعى إلى تعظيم مصالحها الخاصة إلى الحدود ولا تتوفر الضوابط و الموازين المؤسسية الأكثر إنصافا إلا اذا انتشرت السلطة السياسية والاقتصادية وتوزعت بين مسارات تنافسية. و في هذه الدول أدى

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

تضافر الاقتصاد الريعي والنزعة السلطوية إلى خليط موحد من النفوذ السياسي والاقتصادي ويصدق ذلك على الأنظمة الملكية والجمهورية على حد سواء.

و لقد أوضحت المقارنة بصورة مفصلة مطالبة النخب الاجتماعية بالحرية السياسية، دون توضيح رؤية اقتصادية متماسكة. و السؤال المطروح كيف يتسنى للمواطنين والحكومات التوفيق بين المطالبة بالحماية الاجتماعية و الحريات السياسية. فالأمر يتطلب إعادة النظر بصورة معمقة في العقد المبرم بين الدولة والمجتمع، و يستلزم بناء ثقافة جماعية سياسية جديدة غير العلاقة التقليدية بين الحاكم والمحكوم و التي سادت العالم لعدة عقود. وبالنسبة لبرامج الإصلاح الاقتصادي الشامل فقد تميزت معظمها بالفشل وأسباب هذه الإخفاقات و غيرها معقدة ومتنوعة لكنها تشترك في مسار واحد. فهذه المحاولات الإصلاحية لم تستهدف إجراء تعديل جوهري في ديناميكية القوة المركزية للصفقات النخبوية السائدة. ونتيجة لذلك لم تتكون منافسة اقتصادية أو سياسية حقيقية.

و قد تحدث معظم السياسيين المتعاقبين على الحكم في هذه الدول عن الحاجة إلى الإصلاح. غير أن الدولة واصلت هيمنتها على الاقتصاد، و تحديد الفائزين والخاسرين والحصص لكل منهم. كما واصلت النخب التجارية اعتمادها على الارتباط بالحكومة لتحقيق المكاسب، و في بعض الحالات تطورت الصناعة في القطاع الخاص و خارج القطاع غير النظامي، و تحولت إلى عضوية ملحقة للدولة. و على هذا الأساس غدا الاقتصاد السياسي لدول المقارنة هو الذي يغذي نفسه بنفسه حتى في غمرة الجهود الإصلاحية المتتالية فيما كانت النزعة الريعية تتغلغل في أغلب جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية. لذلك ينبغي على القادة تفهم التحدي المتمثل في بناء مؤسسات اقتصادية حديثة مع اتخاذ الخطوات السياسية الضرورية لتحقيق ذلك بإقرار المساءلة والمحاسبة و إخضاع الريعيين لمنافسة السوق، و التصدي للفساد و الاستثمار الكامل لما فيه مصلحة المواطنين. و عندها ستتوفر السبل المؤدية إلى نمو اقتصاد ديناميكي و مستدام .

المبحث الثاني : تحليل الاقتصاد السياسي للحماية التجارية لعينة من الدول الغير ريعية

شهد النظام التجاري العالمي منذ قرابة تسع عقود تحولات عدة أهمها الاتجاه إلى التعددية القطبية التجارية، و التغير الحاصل في الهيكل السلعي للتجارة العالمية باتجاه المنتجات ذات القيمة المضافة العالية، و الخدمات التي تعتمد على تقنية الاتصالات والمعلومات، إضافة إلى التغير في السياسات التجارية لدول العالم. كما عرف العالم ثلاث موجات من السياسات التجارية تمثلت في : الحماية التجارية منذ ثلاثينيات القرن الماضي، تحرير التجارة العالمية بعد الحرب العالمية الثانية خاصة بعد تشكل مؤسسات Bretton Woods، عودة الحماية خلال العقدين الأخيرين في ظل تراجع الدعم الدولي للعملة. و في هذا السياق تعد العوامل المؤسسية إحدى محددات الحماية التجارية التي تنطوي على فرض العقوبات الجمركية و غير الجمركية أمام صادرات الشركاء التجاريين، بهدف إعاقة حركة بضائعهم مقابل حماية مصالح بعض الفئات من المنافسة الأجنبية. و تعد الولايات المتحدة الأمريكية من بين أكثر الدول التي استخدمت السياسة الحماية مع شركائها التجاريين من أجل حماية مصالح هذه الفئات .

1- حالة الولايات المتحدة الأمريكية

اتسمت دراسة السياسات التجارية إلى حد كبير بتحليل الديناميكية التي تتوج بتدابير حماية لمعظم البلدان، و على هذا فقد أصبح تحليل هذه السياسات و بصورة أكثر تحديد مسألة الحماية من حيث البحث عن الربح و المكاسب الاقتصادية والتجارية التي تجلبها التوجهات المختلفة للسياسات التجارية موضع تفكير عميق. ورغم أن تدابير الحماية تنطوي على تكاليف يتم توزيعها على نطاق واسع بين المستهلكين، فإن المنتجين والشركات هم الذين سيستفيدون من تدابير الحماية، فضلا عن ذلك ستصبح نفس الديناميكية أكثر تعقيد خاصة في حالة النظام السياسي المفتوح.

و من بين هذه الأنظمة نجد النظام السياسي الأمريكي حيث يتميز باستخدام ثلاثة أنواع من المناهج : المنهج الأول يرتكز على النظام الدولي، أو عامل الدولة أي أن واضعي السياسات يلتزمون بمنهج يتبناه النظام الدولي. و في هذا السياق يمكن اعتبار أن السياسات التي اعتمدها الولايات المتحدة مشروطة بموقفها من النظام السياسي بالنسبة للبلدان الأخرى ، أما المنهج الثاني والذي يرتكز على المجتمع المحلي فيهدف إلى تفسير السياسات الحكومية من خلال تحليل علاقات القوة بين مختلف

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

فئات المجتمع. و في حالة السياسة التجارية الأمريكية فان الأمر يعتبر أكثر توضيح ، ويستند المنهج الأخير إلى دراسة العلاقات المؤسسية داخل أجهزة الدولة وهو المحدد الرئيسي لوضع سياسة الولايات المتحدة التجارية .

1-1- الاقتصاد الأمريكي من تحرير التجارة إلى الحماية و الحرب التجارية

بعد الحرب العالمية الثانية تبنت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة الانفتاح التجاري مع العالم، و لعبت دور المحرك الرئيسي لهذه السياسات، فعملت على تخفيض الرسوم على البضائع تدريجيا من 40% إلى 15% حتى سنة 1989 خاصة من خلال جولات متعددة الأطراف مع الدول الموقعة على اتفاقيات GATT ابتداء من 1947 و حتى سنة 1995 حيث تم إنشاء منظمة التجارة العالمية. غير أنه ومنذ سنة 1989 تبنت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة تجارية حمائية تطورت في السنوات اللاحقة إلى حرب تجارية وذلك للأسباب الآتية:¹

* تراجع أداء الاقتصاد الأمريكي و القدرة التنافسية للمنتجين الأمريكيين في الأسواق العالمية، وصعود قوى اقتصادية مثل اليابان و ألمانيا، حيث أصبحتا تنافسان الولايات المتحدة في مجال الصناعات المتقدمة كالإلكترونيات و السيارات و الحديد و الصلب و المنسوجات و غيرها.

* نمو التكتلات الاقتصادية خاصة الاتحاد الأوربي كقوة اقتصادية لتنافس في السيطرة على العالم القوة الاقتصادية الأمريكية، و ستزداد القوة الاقتصادية للاتحاد مستقبلا خاصة أن الناتج الوطني الإجمالي له بدأ يتجاوز نظيره في الولايات المتحدة و اليابان، الأمر الذي أثار مخاوف الولايات المتحدة من احتمال عدم المقدرة في الوصول إلى السوق الأوروبية الموحدة، لأن التكتلات الاقتصادية تمنح مزايا اقتصادية لأعضائها دون غيرهم، و كذلك تتخوف أمريكا من تنامي القدرات الأوربية و ذلك من خلال حيازتهم لأكبر سوق موحدة ستقوم بتحديد قواعد التجارة الدولية في المستقبل. و نتيجة لهذا التخوف الأمريكي، إضافة لتخوفهم من نمو القوة الاقتصادية لآسيا وخاصة اليابان والصين والنمو فقد اتجهت الولايات المتحدة لإقامة كتل اقتصادي يضم إلى جانبها المكسيك وكندا ضمن اتفاقية NAFTA. كما أنها سعت لجعل أمريكا اللاتينية كأكبر شريك تجاري حيث تعتبر المنطقة الوحيدة التي تحقق فيها فائضا تجاريا ومن ثم بلورة منطقة تجارة حرة، و لهذا السبب بدأت تنتهج سياسة تجارية

¹- ف ، محمود ف العرب والتجربة الأسيوية الدروس المستفادة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2000.

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

أكثر حمائية مع أوروبا و اليابان تسببت في خسائر كبيرة للأوروبيين، و ممارسة المزيد من الضغوط على اليابان لفتح أسواقها أمام المنتجات الأمريكية.

*تزايد العجز المالي بشكل سريع حيث أصبح يساهم في تخلف التكوين الرأسمالي وعرقلة معدل النمو ، والعجز المالي يؤثر على المدخرات الوطنية، لأن أعباء خدمة الدين أصبحت تمتص 25% من كل المدخرات الوطنية، و المدخرات هذه هي التي تساهم في تكوين رأس المال، و هو العامل المهم في النمو الاقتصادي في الأجل الطويل. لذلك ازداد اعتماد الولايات المتحدة على المصادر الأجنبية لرأس المال والمواد الأولية الأمر الذي جعلها تتنافس مع القوى الاقتصادية الأخرى على الأسواق ورأس المال والمواد الأولية¹. ولهذا الأسباب المتداخلة أصبح الاقتصاد الأمريكي يعاني من خلل جذري، فالولايات المتحدة تستهلك أكثر مما تنتج بسبب انخفاض المدخرات اللازمة لتوجيهها نحو زيادة الطاقة الإنتاجية، مما يعني زيادة تكاليف رأس المال الذي يشكل عائقا على المنافسة، أي أن الجانب الأكبر من المشكلة هو عدم التكافؤ بين الاستهلاك و الادخار في الاقتصاد الأمريكي.

1-2- أشكال الحماية التجارية الأمريكية و نتائجها

نتيجة لتباطؤ التوسع الاقتصادي و منافسة الأجانب على التكنولوجيا و إنتاج السلع والخدمات الحيوية للاقتصاد الأمريكي، و المخاوف حول المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الصناعة الأمريكية لجأت إلى وضع سياسة لحماية صناعاتها، و خاصة صناعة الصلب والمنسوجات وأشباه المواصلات. وقد ترتب على هذه السياسة قيام المنتجين الأمريكيين لهذه القطاعات باستخدام مدخلات إنتاج عالية التكاليف، مما يجد من قدرتهم التنافسية بدرجة أكبر في مواجهة المنافسين من الخارج حيث تتمتع المنتجات الأجنبية بميزة في التكاليف بنسبة 25% للصلب و 50% لأشباه المواصلات، و من أشكال الحماية التجارية نجد²:

أ- إقامة التكتلات الإقليمية : نتيجة للتخوف الأمريكي من تنامي القوة الاقتصادية لآسيا وخاصة اليابان و الصين و احتمالات توسع التكتل الأوروبي وقعت الولايات المتحدة على اتفاقية NAFTA مع المكسيك و كندا لتكون تكتلا يوازي قوة التكتل الأوروبي، مع احتمالية توسيع الاتفاقية مع كل

¹ - نصار الربيعي، دور الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى ، بيروت، 2013.

² - Backer, K. "Mapping Global Value Chains", OECD Trade Policy Papers, No. 159, OECD Publishing, Paris, 2013.

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

من الشيلي و الأرجنتين و فنزويلا و كولومبيا، حيث تعتبر أمريكا اللاتينية أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة والتي تحقق معها فائضا تجاريا يستطيع منافسة الاتحاد الأوروبي .

ب- الاندماجات : يعتبر الاندماج أسلوب اقتصادي تتبعه الشركات والمصانع والبنوك لتقوية مركزها التنافسي من خلال اتباع أساليب إنتاج و إدارة حديثة تهدف إلى التقليل من التكاليف، و زيادة الجودة، و فتح منافذ تسويقية جديدة. و نتيجة لذلك يمكنها بيع منتجاتها و خدماتها بسعر منافس. لذلك تصاعدت موجة الاندماجات في العالم، و خاصة من طرف الشركات الأمريكية و منها شركة أموكو مع شركة موبيل و غيرها من الاندماجات للحد من نشاط الشركات المنافسة. ورغم فوائد الاندماجات، إلا أنها أثرت سلبا على المجتمع الأمريكي عن طريق زيادة نسبة البطالة فمثلا أعلنت شركة Boeing لصناعة الطائرات عن عزمها على تسريح 48 ألف عامل خلال سنتين بمعدل عاملين من كل عشر عمال ، وقررت شركة Axon تسريح 9 آلاف عامل وقرر بنك دويتشه الذي اشترى بنك بانكركز تراست الأمريكي إلغاء 5500 وظيفة. كما أعلنت شركة انترناشيونال باير لصناعة الورق عن تسريح 1500 موظف، و بذلك تحتاج العمالة الأمريكية إلى فتح أسواق جديدة لامتناس البطالة.

ج- العقوبات الاقتصادية : عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى حماية صناعتها للحد من منافسة خصومها وشركائها الذين يرتبطون معها باتفاقيات التجارة الحرة مثل كندا. و في سنة 1998 منعت الولايات المتحدة شحنات زراعية كندية من الدخول بحجة عدم تقديمها لشهادات جديدة تثبت بأنها خالية من أدوية معينة للحيوانات وأمراض نباتية¹. والأمثلة على ذلك كثيرة ففي سنة 1999 قرر مجلس النواب الأمريكي حضر هبوط طائرات الكونكورد الأوربية في مطارات أمريكية اعتبارا من سنة 2002 ما لم تلتزم بشروط و إجراءات تخفيض الضوضاء التي تسببها هذه الطائرات. ونظرا للفائض التجاري الكبير الذي تسجله اليابان مع الولايات المتحدة والذي يتراوح ما بين 40 و 50 مليار دولار سنويا فقد اتبعت الولايات المتحدة سياسات عقابية مع اليابان، لفتح أسواقها أمام المنتجات الأمريكية، و تخفيض صادراتها أيضا نحو الولايات المتحدة.

¹ - The economist. 5/2/2000-13.

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

ومع بداية سنة 2000 أعلنت الولايات المتحدة على إجراءات تجارية انتقامية من اليابان، واستخدام الولايات المتحدة للأسلوب العقابي في علاقتها التجارية مع اليابان هو تعبير عن محاولة لإلقاء اللوم على الآخرين كمسيبين لمشاكلها، و أكبر دليل على ذلك هو أن صانعي السياسات الأمريكية يعارضون فرض رسوم جمركية على استيرادات الصلب من اليابان لرخص أسعاره وخاصة شركة جنرال موتورز العملاقة التي عارضت شكاوي مكافحة الإغراق في سوق الصلب. كما أن العجز التجاري الأمريكي مع اليابان تراوح بين 40 و 50 مليار دولار و المشكلة الأساسية في ذلك العجز هو وجود خلل في الاقتصاد الأمريكي، حيث أنها تستهلك أكثر مما تنتج إضافة إلى المدخرات الموجهة نحو زيادة الطاقة الإنتاجية.

د- العلاقات الثنائية : اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية العديد من الإجراءات بهدف تقليص العجز التجاري، وزيادة تدفق منتجاتها إلى الخارج. و في ذات السياق وقعت اتفاقية مع الصين سنة 1999 تمهد الطريق أمام الصين للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، حيث تقوم بتخفيض الرسوم الجمركية أمام البضائع الأمريكية، مما سيوفر الفرصة أمام العديد من الشركات الأمريكية لترويج منتجاتها في الصين . كما وقعت في نفس السنة اتفاقية مع الهند تنص على قيام الهند بإزالة جميع الحواجز المفروضة على استيراد المنتجات الزراعية والخمور والمنسوجات والسيارات الأمريكية تدريجياً حتى سنة 2001، الأمر الذي سيوفر للمنتجات الأمريكية فرص دخول السوق الهندية الهائلة حيث بلغت الاستثمارات الأمريكية في الهند أكثر من 4 مليارات دولار في الفترة اللاحقة.¹

1-3- تحليل السياسة التجارية الأمريكية

تتميز التجارة الخارجية الأمريكية بالتنوع و المتانة و بميزة نسبية عالية في إنتاج العديد من السلع و الخدمات خاصة المنتجات الزراعية و التجهيزات الصناعية مثل المواد الكيماوية والعضوية، إضافة إلى السلع الرأسمالية و الطائرات التجارية و قطع غيار السيارات و أجهزة الحاسوب و معدات تقنية الاتصالات.² " كما تملك الولايات المتحدة أكبر اقتصاد في العالم بناتج محلي إجمالي بلغ 20,5 ترليون دولار سنة 2018" ، ورغم ذلك تواجه عجزاً تجارياً مزمناً يعتبر الأكبر في العالم منذ سنة 1975 مع

¹ - Amadeo, K. Agreement Between the United States of America and the People's Republic of China, December 13, 2019. Available at: https://ustr.gov/sites/default/files/US-China-AgreementFact_2019.

² - الحسيني، عبد المنعم ، الاستراتيجية الاقتصادية الجديدة في الصين ومستقبل الاستثمارات الصينية المباشرة في دبي"، مجلة "آفاق اقتصادية"، اتحاد غرف التجارة والصناعة بدولة الامارات، 2020.

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

العديد من شركائها الذين يتمتعون بميزة نسبية في إنتاج تشكيلة واسعة من المنتجات¹ ، وأهم هؤلاء الشركاء هم الصين و كندا و المكسيك و اليابان و ألمانيا، كذلك نجد صادرات بعض الدول أكثر بكثير مما تستورده من الولايات المتحدة نتيجة لعدم حاجتها للمنتجات الأمريكية مثل الصين واليابان.

و قد وصل العجز في السلع والخدمات (الحساب الجاري) إلى 621 مليار دولار سنة 2018 حيث بلغت الواردات 3,1 ترليون دولار مقابل صادرات بقيمة 2,5 ترليون دولار². غير أن أكثر من 65% من العجز التجاري الأمريكي يرجع إلى التجارة مع الصين، حيث بلغ هذا العجز 378,6 مليار دولار سنة 2018 بسبب واردات بلغت قيمتها 557,9 مليار دولار معظمها أجهزة كهرو منزلية و استهلاكية و ملابس، مقابل صادرات بلغت 179,3 مليار دولار أغلبها طائرات تجارية خاصة نوع Boeing وسيارات و ماكنات كهربائية، والشكل التالي يوضح تطور التجارة الخارجية للولايات المتحدة مع الصين خلال الفترة 2008-2018.

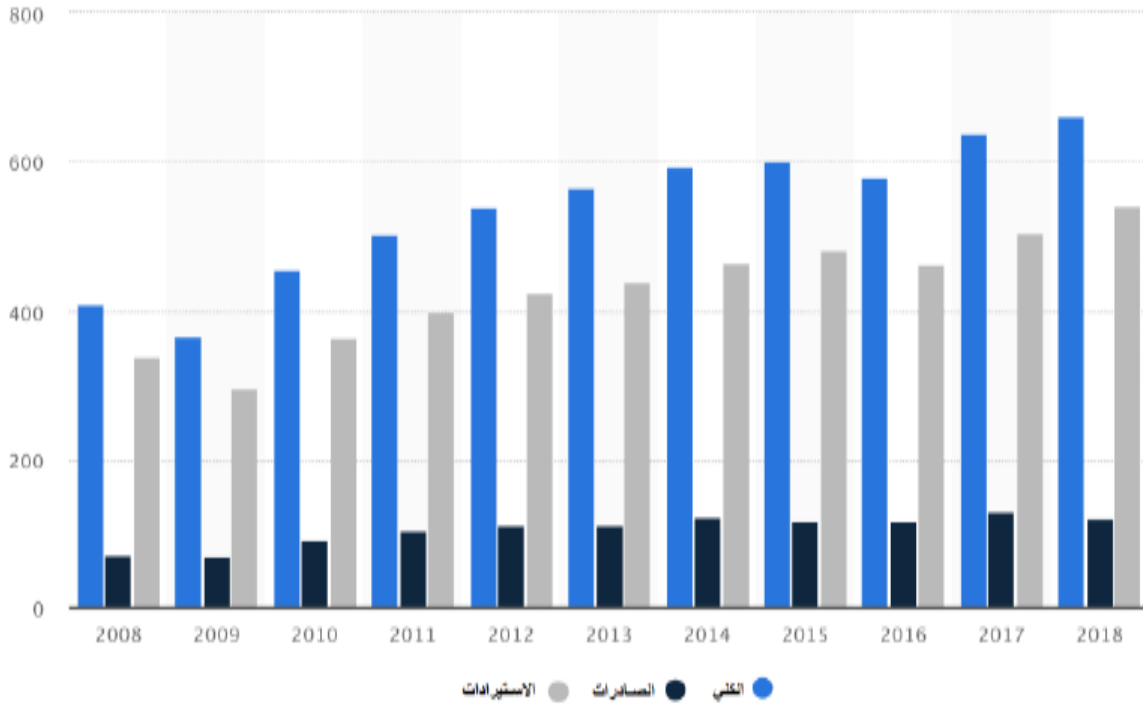
¹ - Amadeo, K. US Trade Deficit by Country, With Current Statistics and Issues: Why, 2019.

² - White house of trade, 2019, p. 5

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

شكل رقم (02-06): تطور التجارة الخارجية للولايات المتحدة مع الصين خلال الفترة 2008-2018

مليار دولار



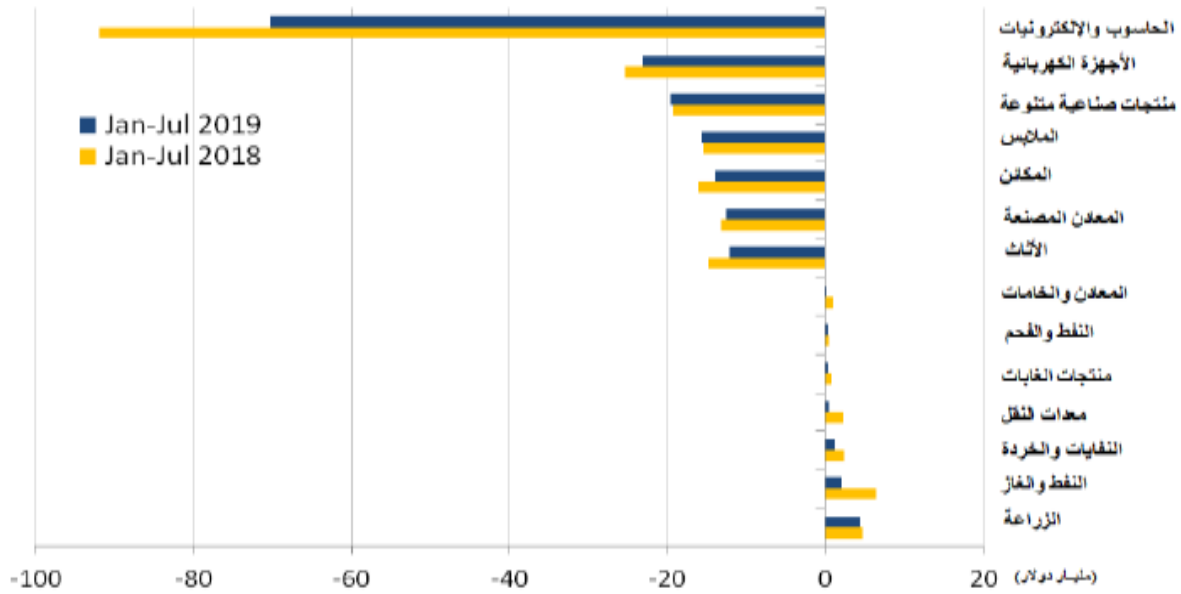
Source: The People's Republic of China, Office of the United States Trade Representative, 2019

يتضح من الشكل الاتجاه المتصاعد للواردات الأمريكية من الصين مقارنة بالصادرات ليتسع العجز التجاري الأمريكي تبعاً لذلك حتى بلغ أقصى مستوى له سنة 2018. و المفارقة أن أغلب الواردات الأمريكية من الصين تصنع من طرف الشركات الأمريكية، حيث تقوم هذه الشركات بشحن المواد الأولية إلى الصين ليتم تجميعها بكلفة أقل، غير أنها تعامل كاستيرادات عند دخولها الحدود الأمريكية. والشكل التالي يوضح العجز التجاري للتجارة الأمريكية مع الصين خاصة في المنتجات ذات القيمة المضافة العالية.¹

¹ - الحسيني، عبد المنعم ، التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين: أسبابها وآثارها على الاقتصادات العربية، صندوق النقد العربي،

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

شكل رقم (02-07): تطورات العجز التجاري الأمريكي مع الصين خلال الفترة 2008-2018



Source : US Census Bureau, 2019

كما ترتبط الولايات المتحدة الأمريكية بعدة دول ضمن ما يسمى " منطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا NAFTA" من بينها كندا والمكسيك، غير أن أكبر عجز تجاري نجده مع المكسيك ومقداره 81 مليار دولار، حيث تبلغ الصادرات الأمريكية إلى المكسيك حوالي 265 مليار دولار تتمثل أغلبها في قطع غيار السيارات ومنتجات بترولية، فيما تبلغ قيمة الواردات من المكسيك 346 مليار دولار وتشمل السيارات والشاحنات¹، أما العجز التجاري مع كندا فقد بلغ 20 مليار دولار حيث تصدر أمريكا ما قيمته 299 مليار دولار إلى كندا أغلبها سيارات وقطع غيار، إضافة إلى المنتجات النفطية والمعدات الصناعية، و تستورد منها حوالي 319 مليار دولار و تشمل النفط الخام و الغاز الناتج عن الفائض من حقول النفط الصحري الكندية.

و تعتبر ألمانيا الشريك التجاري الرابع لأمريكا حيث يصل العجز التجاري معها إلى 68,2 مليار دولار تتضمن 58 مليار دولار صادرات أمريكية معظمها سيارات و طائرات تجارية و مواد صيدلية. أما الشريك الخامس فهي اليابان ويبلغ العجز التجاري معها 67,6 مليار دولار، و تشمل الواردات اليابانية من أمريكا المنتجات الزراعية والتجهيزات الصناعية والطائرات التجارية والمنتجات الصيدلية.²

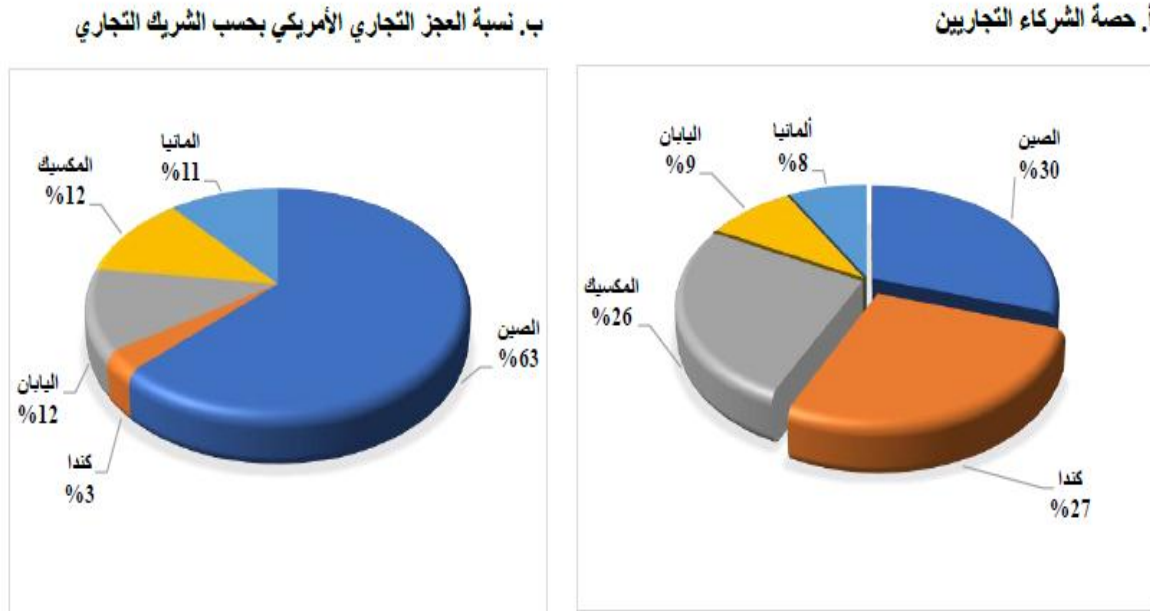
¹ - Amadeo, K. US Trade Deficit by Country, With Current Statistics and Issues: Why, 2019.

² - Amadeo, K.Ibid ,2019

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

والشكل التالي يوضح أهم مؤشرات التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية:

شكل (02-08): أهم مؤشرات التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 2000-2019



Source: U.S. Census Bureau, 2018

الملاحظ من الشكل أن العجز التجاري الأمريكي بلغ 891 مليار دولار سنة 2018، و هو حصيلة زيادة الواردات البالغة 2,563 ترليون دولار (معظمها سيارات و منتجات نفطية و هواتف نقالة) على الواردات المقدره بنحو 1,672 ترليون دولار (معظمها طائرات تجارية و سيارات و مواد غذائية). كما نلاحظ زيادة العجز رغم السياسة الحمائية التي مارستها الولايات المتحدة مع الصين ومعظم الشركاء التجاريين و التي كان من المفترض أن تقلل من واردات أمريكا، و بالتالي تحسين وضع الميزان التجاري. غير أن ارتفاع سعر الدولار في الأسواق العالمية سنة 2018 بعد أن شهد انخفاضاً نسبياً سنة 2017 أدى إلى انخفاض تكلفة الواردات (من وجهة نظر المستورد الأمريكي) مقابل ارتفاع تكلفة الصادرات (من وجهة نظر المستورد الأجنبي).¹

¹ - الحسيني، عبد المنعم ، مرجع سابق ، 2020.

1-4- الاقتصاد السياسي للعلاقة التجارية الأمريكية مع عينة من الدول

1-1-4- العلاقة التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي من أهم الأقطاب المتنافسة على الساحة التجارية العالمية. و رغم المساعدات الأمريكية لأوروبا ضمن مشروع مارشال بعد الحرب العالمية الثانية والمقدرة بحوالي 150 مليار دولار ، و تنامي العلاقات الاقتصادية و السياسية و الاستراتيجية بين الطرفين، إلا أن الولايات المتحدة تعتبر تجارتها مع أوروبا غير عادلة حيث يميل الميزان التجاري الأمريكي لصالح أوروبا، الأمر الذي جعلها تمارس سياسات حمائية تنطوي بعضها على فرض رسوم على الصادرات الأوروبية بلغت 25% و 10% على التوالي سنة 2018. و في المقابل فرض الاتحاد الأوروبي رسوما جمركية على العشرات من المنتجات الأمريكية. و قد قوبل الإجراء الأوروبي بتهديد من طرف الإدارة الأمريكية بفرض رسوم جمركية على السيارات ومنتجات أخرى مستوردة من الاتحاد الأوروبي.

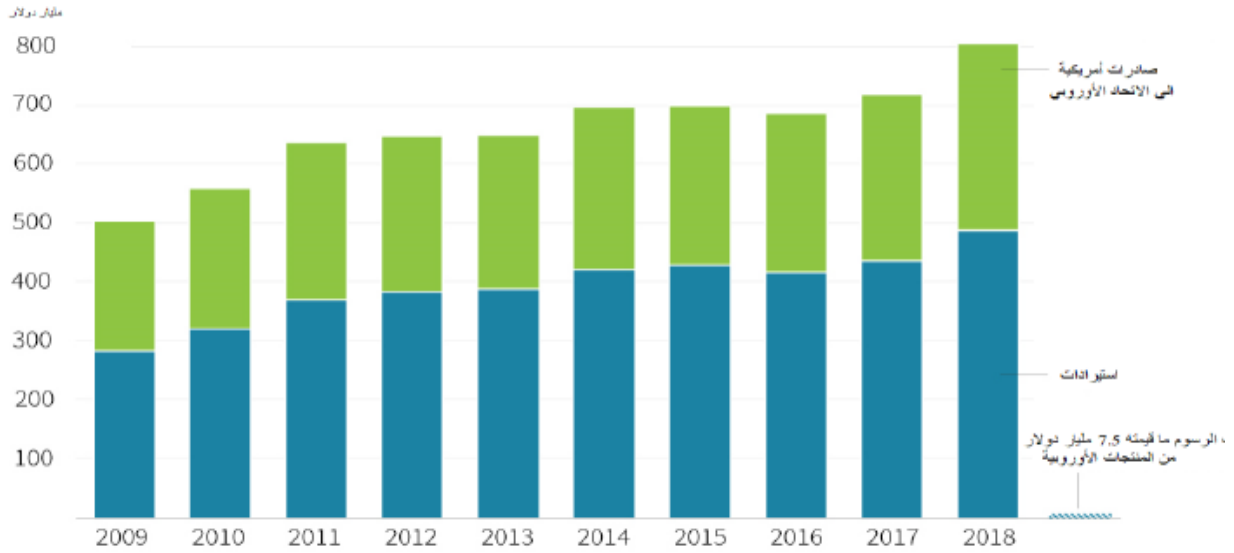
كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2019 بفرض رسوم جمركية بقيمة 7,5 مليار دولار على 89 منتجا أوروبيا بعد فشل المفاوضات التي جرت بين الطرفين. و تستهدف هذه الرسوم بشكل رئيسي النبيذ الاسكتلندي بزيادة قدرها 25%، و طائرات الإيرباص الفرنسية بزيادة بلغت 10% على خلفية نزاع يمتد إلى 15 سنة نتيجة للدعم الحكومي الذي تقدمه لإنتاج هذه الطائرة من وجهة النظر الأمريكية. و على إثرها وضعت المفوضية الأوروبية خطة تقضي باتخاذ إجراءات مماثلة بفرض رسوم جمركية على أكثر من 4 مليار دولار من الصادرات الأمريكية¹ ، غير أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أنداك أعطى تمييزا تفضيليا Most Favorable Nation لبعض دول الاتحاد، الأمر الذي تم تفسيره على أنه تهديد لوحدة أوروبا ككتلة اقتصادية متماسكة². و الشكل التالي يوضح تطور التجارة الخارجية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2009-2018 :

¹ - PIIE, USTR, International Trade Centre, China's Finance Ministry, 2019.

² - الحسيني، عبد المنعم ، مرجع سابق ، 2020.

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

الشكل رقم (02-09): تطور التجارة الخارجية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2009-2018



Source : U.S. Census Bureau , 2019

الملاحظ من الشكل ارتفاع الواردات الأمريكية من دول الاتحاد الأوروبي و التي تجاوزت أحيانا ضعف ما تصدره أمريكا إلى تلك الدول. و الملاحظ أن التوترات التجارية التي حصلت خلال العقود الماضية لم تقتصر على الجانب الأمريكي، بل حصلت توترات بين مجموعات الدول الأخرى فمثلا حدثت سنة 2019 أزمة كادت تقود إلى حرب تجارية بين الصين و ألمانيا على خلفية قيام الحكومة الألمانية بحظر معدات شبكات الجيل الخامس لشركة هواوي الصينية الأمر الذي جعل الحكومة الصينية تهدد باتخاذ إجراءات حمائية تتمثل بعضها في حظر بيع السيارات الألمانية في السوق الصينية

2-1-4- العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين

عرفت التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين نموا سريعا خلال العقود الثلاثة الماضية وطبقا للإحصائيات الصينية نمت التجارة البينية بنحو 233 ضعف ما كانت عليه منذ بدأ العلاقات الدبلوماسية بين البلدين سنة 1979 و 7 أضعاف ما كانت عليه سنة 2001 حينما انضمت الصين إلى منظمة التجارة العالمية¹. وفي السنوات الأخيرة تعد الولايات المتحدة الأمريكية أكبر سوق للمنتجات الصينية، و سادس أكبر مورد للصين. كما تتمتع الصين بمكانة هامة كمصدر رئيسي

¹ - Briyant, S. "Tariffs, Trade, and National Security: The U.S.-China Trade War in Context", Available at: <https://publicpolicy.wharton.upenn.edu/live/news/2659-tariffstrade-and-national-security-the-us-china,2018>.

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

للمعادن الأرضية النادرة التي تستخدم في إنتاج الأجهزة الإلكترونية الاستهلاكية عالية التقنية خاصة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول العالم. والملاحظ أن أسباب العجز التجاري الأمريكي مع الصين يرجع في المقام الأول إلى قدرة الصين على إنتاج مجموعة واسعة من المنتجات بتكلفة أقل مقارنة بالمنتجات المشابهة المصنعة في أمريكا والعديد من دول العالم، والشركات الأمريكية الكبرى نقلت عملياتها إلى الصين بما في ذلك شحن المواد الأولية من بلدها الأم إلى الصين، بسبب انخفاض التكاليف.

و يرجع انخفاض التكاليف إلى عاملين: الأول انخفاض مستوى الأجور الصينية، و الثاني انخفاض سعر صرف اليوان الصيني مقابل الدولار الأمريكي، الذي يجعل المنتجات الصينية رخيصة الثمن من وجهة نظر المستورد حامل الدولار. واستمر الوضع حتى تجاوزت المديونية الأمريكية إلى الصين حاجز التريليون دولار سنة 2019، أي ما يعادل 27% من الدين العام الخارجي لأمريكا. غير أن لهذا الوضع مضامين سياسية بالنسبة للإدارة الأمريكية، فقد أصبحت الصين تمتلك قوة سياسية من حيث التأثير على السياسة المالية الأمريكية. ويظهر القلق الأمريكي عندما تقوم الصين ببيع ما تملكه من أذونات الخزينة الأمريكية، أو العكس عندما تمتنع عن شراء تلك الأصول أساسا. أي أنه عندما تشتري الصين أذونات الخزينة الأمريكية، فإنها بذلك تبقى أسعار الفائدة الأمريكية منخفضة لأنها تزيد من عرض الدولار و العكس عندما تتوقف الصين عن شراء الأذونات سترتفع أسعار الفائدة في هذه الحالة مما سيعرض الاقتصاد الأمريكي إلى خطر الركود.¹

و لهذه الأسباب لجأت الإدارات الأمريكية المتعاقبة إلى وضع عقبات أمام الصادرات الصينية بهدف تقليل العجز في ميزانها التجاري و العمل على تعزيز صادراتها، و المحافظة على حيوية صناعاتها. و في سنة 2018 قرر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب فرض تعريفية جمركية على جميع الواردات من الفولاذ و الألمنيوم و بعض المعادن من الصين بمعدل 25% على ما قيمته 50 مليار دولار من الفولاذ و 10% من الألمنيوم المستوردين من الصين وعلى إثره أعلنت الصين عن ردها بفرض تعريفات مقابلة على وارداتها من أمريكا². و مواصلة لنفس الإجراءات أعلنت وزارة التجارة الأمريكية شهر أبريل من نفس السنة عن قائمة جديدة من البضائع الصينية التي ستفرض عليها الرسوم

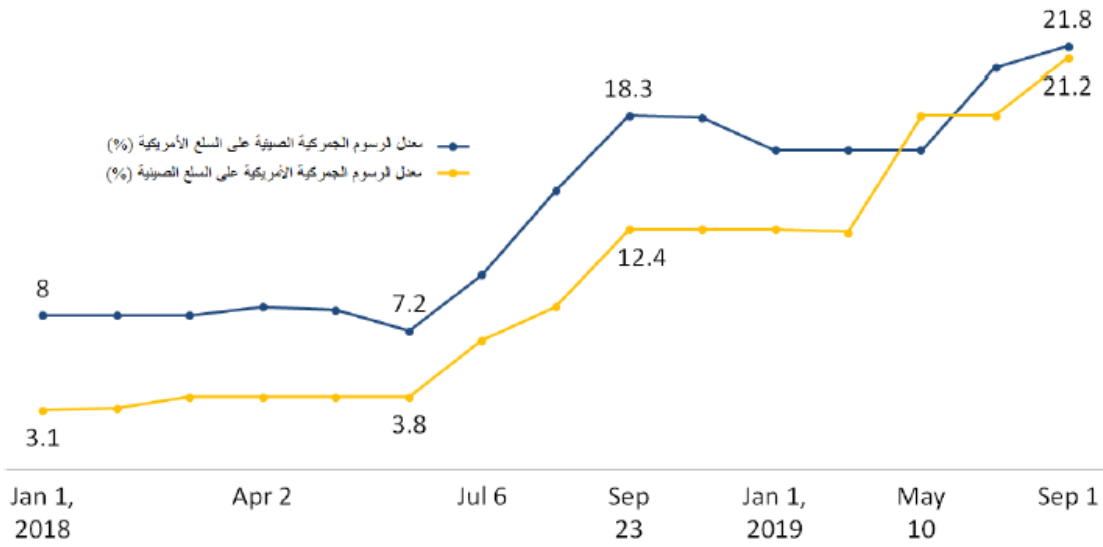
¹ - The economist. 21/1/1999-.

² - U.S. Census Bureau, 2018

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

الجمركية، وفي المقابل أعلنت الحكومة الصينية عن قائمة تضم 100 بضاعة أمريكية ستخضع لزيادة الرسوم الجمركية وهكذا توالى الإعلانات من طرف الإدارة الأمريكية عن زيادة الرسوم الجمركية و التي كانت في كل مرة تواجه قرارات مقابلة من طرف الجانب الصيني¹. والشكل التالي يوضح تبادل الرسوم الجمركية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين خلال الفترة 2018-2020.

الشكل رقم (02-10): تبادل الرسوم الجمركية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين خلال الفترة 2020-2018



Source : PIIE, USTR, International Trade Centre, China's Finance Ministry , 2019

الملاحظ من الشكل تبادل الرسوم الجمركية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين خلال الفترة 2018-2020. و الواضح أن السياسة الحمائية التي تمارسها الإدارة الأمريكية الحالية ضد الصين لم تقتصر على فرض الرسوم الجمركية، بل ارتبطت بوضع عقبات أمام المستثمرين الصينيين للوصول إلى سوق براءات الاختراع الأمريكية و المنتجات التقنية الرئيسية. و هذا سيؤثر بصفة متفاوتة على الدول وفي نفس الوقت ستستفيد الدول الأوروبية بشكل مباشر، كما ستتأثر الأسواق الناشئة سلبا نظرا لتأثر سلاسل القيم العالمية المنخرطة فيها، و خاصة مع الشركات الأمريكية.

¹- الحسيني، عبد المنعم ، مرجع سابق ، 2020.

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

و كخلاصة لما سبق، يتضح أن النظام السياسي الأمريكي يراهن في سياسته الحماية على عدم قدرة الصين على الاستمرار أمام العقبات الجمركية و غير الجمركية، نظرا لاعتمادية الصادرات الصينية على الأسواق الأمريكية. و بالتالي فإن محاولة الصين لإجراء تحولات هيكلية في اقتصادها و في أسواق منتجاتها بعيدا عن السوق الأمريكية أمر غير محتمل و يحتاج إلى فترة طويلة الأمر الذي يفرض على الصين الدخول في المفاوضات، و القبول بالشروط الأمريكية خاصة فيما يتعلق بتغيير سياستها التجارية، و بالتالي إجبارها على شراء المزيد من السلع الأمريكية، و فتح أسواقها أكثر أمام الشركات الأمريكية، إضافة إلى تغيير سياستها النقدية من خلال تحرير سعر الصرف اليوان.

و في ذات السياق و على هامش اجتماعات قمة العشرين في مدينة أوساكا اليابانية أعلن الزعيمان الأمريكي والصيني نهاية مارس 2019 توصلهما إلى اتفاق بشأن التوتر التجاري بينهما حيث قررت الولايات المتحدة الأمريكية إيقاف التعريفات الجمركية التي كانت تنوي فرضها على السلع الصينية و إزالة القيود التي تمنع الشركات الأمريكية من بيع منتجاتها إلى شركة Huawei الصينية، و التي تعتبر إحدى عمالقة صناعة التقنية في العالم¹. و في ديسمبر 2019 توصل الطرفان إلى اتفاق "المرحلة الأولى" التجاري والاقتصادي الذي يتضمن إلغاء تدريجي للرسوم، و قيام الصين بإنفاق 50 مليار دولار لشراء سلع زراعية أمريكية بناء على طلب من الرئيس الأمريكي، وتوسيع الوصول إلى الأسواق وحماية حقوق الشركات الأجنبية في الصين.

1-5- اللاعبون الرئيسيون للسياسة التجارية الأمريكية

1-1-5- الكونغرس الأمريكي : تعتبر السلطة الدستورية أن تحديد السياسة التجارية تقع ضمن نطاق اختصاص الكونغرس. ومع تزايد تعقيد السياسة التجارية الأمريكية، و تزايد الضغوط الحماية تم تسليم صلاحيات مختلفة من الكونغرس إلى السلطة التنفيذية². و الواضح أن هذه الإجراءات وضعت حدا لواقعة الحماية في أوائل ثلاثينيات القرن العشرين. أي أن الكونغرس من خلال صلاحيته الدستورية يعتبر اللاعب الرئيسي المحدد لخيارات السياسة التجارية من خلال لجان مجلس الشيوخ التي تتعامل مع القضايا التجارية. ومن الجانب التنفيذي يعتبر الرئيس المسؤول عن العلاقات الدولية خاصة

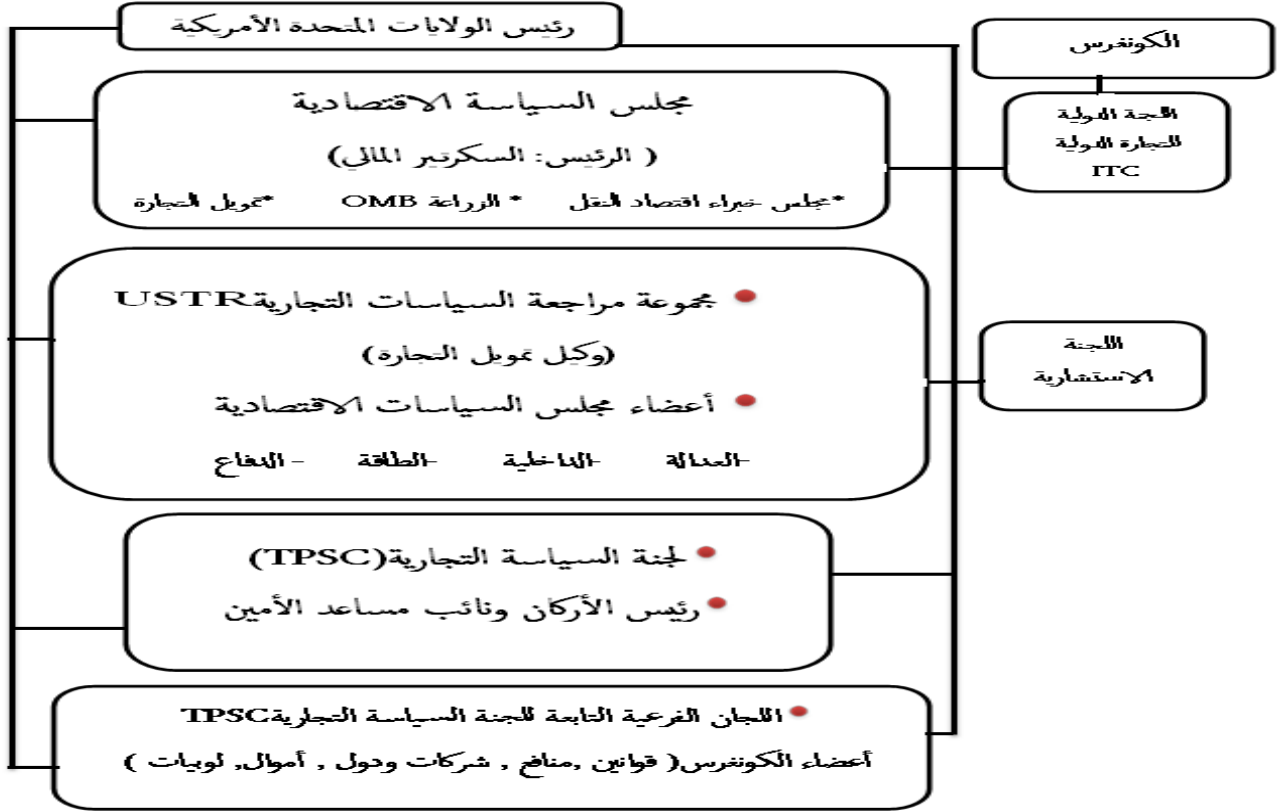
¹ - The People's Republic of China, Office of the United States Trade Representative, 2019.

² - نصار الربيعي، دور الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى ، بيروت، 2013.

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

عندما تكون القضايا التجارية جزءاً لا يتجزأ من اعتبارات الأمن القومي أو الأهداف السياسية الدولية. والشكل التالي يوضح المعايير العامة لتطوير السياسة التجارية الأمريكية: ¹

شكل رقم (02-11): المعايير العامة لتطوير السياسة التجارية الأمريكية



المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على : (الحسني ، عبد المنعم، 2020)

و من الناحية التاريخية كانت أغلب الضغوط الحمائية تفرض على السلطة التشريعية. أي على أعضاء مجلس الشيوخ و النواب خاصة مع ثلاثينيات القرن الماضي، حيث جسد البيت الأبيض فكرة التجارة الحرة. وإذا تطرقنا لدور القطاع الخاص في تعريف السياسة التجارية يجب أن نؤكد على الأهداف التي يسعى إليها عدد متزايد من رجال الأعمال في الدولة، و التي كسرت المعارضة بين التجارة الحرة و الحمائية. ومع ثمانينيات القرن العشرين نشأ نوع جديد من أصحاب المصالح يتبنى النزعة الحمائية المفتوحة و التجارة الحرة في وقت واحد وهذا ما تسميه Hilan Milner بالقوة الثالثة. والجماعة الأخيرة تتألف أساساً من دوائر تجارية حساسة بشكل خاص لتعدد الإنتاج، حيث نجدها في قطاعات التكنولوجيا الفائقة. وتكمن مصلحتها في الإصرار على اختراق الأسواق الأجنبية بدلا

¹ - الحسني، عبد المنعم ، مرجع سابق ، 2020.

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

من الدعوة علنا إلى اتخاذ تدابير حمائية على المستوى الوطني، وهو ما من شأنه أن يلحق الضرر بعملياتها بسبب طبيعتها المتعددة الجنسيات. و في هذا السياق ظهرت عدة مفاهيم مثل "التجارة غير العادلة" فيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق الأجنبية خاصة السوق اليابانية بدرجة أكبر.

1-2-5- اللوبي وجماعات الضغط الاقتصادية

تعد جماعات الضغط ظاهرة مميزة للأنظمة الديمقراطية، و منها النظام السياسي الأمريكي الذي يعترف بوجود جماعات تنظيم حول بعض المصالح المشتركة و منها المصالح الاقتصادية. كما يحتوي المجتمع الأمريكي على جماعات تدافع عن الأهداف والقضايا العامة وتعرف باسم " جماعات المصالح العامة "، ويطلق عليها أسماء أخرى مثل جماعات المواطنين (Citizen Groups)، أو جماعات القضايا (Case Groups). ويرى الاقتصاديون أن اللوبي عبارة عن مجموعة مصلحة خاصة تعمل ضمن النظام السياسي لكي تؤثر في وضع السياسات على نحو يتفق مع أهدافها حيث يعمل في الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من لوبي أو جماعة ضغط تمارس أنشطتها في العلن بشكل مشروع.

فهناك جماعات ضغط أجنبية مثل اللوبي اليوناني أو اللوبي الإيرلندي، كما يتواجد حاليا لوبي عربي وهناك أيضا جماعات الضغط الدينية مثل اللوبي الكاثوليكي أو العلماني، إضافة إلى جماعات ضغط مهنية واقتصادية، مثل لوبي المصالح النفطية، و لوبي منتجي الألبان و لوبي مزارعي البطاطا و لوبي نقابات العمال، فضلا عن أعداد أخرى من اللوبيات التي تدافع عن قيم معينة، حتى أصبح النظام السياسي الأمريكي يسمى " ديمقراطية جماعات الضغط "، و أصبح النظام يعبر عن مقادير الضغوط التي تستطيع جماعات الضغط أن تمارسها على المشرعين لتحديد قرارهم بشأن قضية معينة لإصدار قوانين أو حجب أو تعديل أخرى¹، حيث يعمل اللوبي ضمن اطار قانوني معترف به من طرف الكونغرس الأمريكي. ففي سنة 1995 ظهر قانون الإفصاح عن نفوذ اللوبي و ينص على أن ممارسة الضغط بحد ذاته هو أمر شرعي في كل ما يتعلق بالسلطتين التشريعية والتنفيذية و يحدد التشريع أساسيات تشكيل جماعات الضغط و الإجراءات المطلوب منها اتباعها.

¹ - وليد حسن محمد ، اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية ، اللجنة اليهودية الأمريكية نموذجاً ، مركز الدراسات الفلسطينية ، جامعة بغداد ، 2018 .

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

كما تنظر الولايات المتحدة الأمريكية إلى هذا التشريع باعتباره جزء لا يتجزأ من الديمقراطية التشاركية، بحيث تقدم جماعات الضغط نفسها باعتبارها تدافع عن مصالح المواطنين الذين لا تتاح لهم الفرصة أو القدرة على الوصول إلى تمثيلهم بشكل شخصي لدى الحكومة. و بهذه الطريقة تضمن جماعات المصالح أن تظل مصالحهم مسموعة¹. و من أبرز اللوبيات المسيطرة على صناعة القرارات السياسية والاقتصادية الأمريكية نجد²:

1-3-5-أبياك اليهودية

تعد لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية "أبياك"، أحد أشهر و أقوى جماعات الضغط في الولايات المتحدة الأمريكية. و تملك نفوذا قويا في جميع المجالات السياسية و الاقتصادية و العسكرية أيضا. و يسيطر أثرياء اليهود على معظم المعاملات التجارية، و كبرى شركات المال و الأعمال و البنوك في الولايات المتحدة. و يستخدمون هذا النفوذ لخدمة مصالح إسرائيل. و بالإضافة إلى سيطرتها الكاملة على أعضاء الكونغرس، و تمويلها الكثير من حملاتهم سواء كانوا ديمقراطيين أو جمهوريين فهي أيضا تسيطر على البيت الأبيض و الرئيس الأمريكي.

1-4-5-شركات التعدين

يعتبر لوبي شركات التعدين من أقدم اللوبيات في الولايات المتحدة. و تحتل شركات التعدين مكانة خاصة في دعم التجارة الأمريكية، خاصة في مجال صناعة الحديد و الصلب التي يعتمد عليها الاقتصاد الأمريكي. بالإضافة إلى شركات استخراج الفحم. و لعب لوبي التعدين دورا هاما في التأثير على الكونغرس حول سن القوانين الخاصة بصناعات الفحم الحجري، و كذلك "الفحم النظيف" وخفض انبعاثات الكربون، إضافة إلى تعديل قوانين العمل الجماعية في القطاع. و تعد عائلة جوجنهايم الأمريكية من أكبر المسيطرين على قطاع التعدين الأمريكي و العماد الرئيسي لهذا اللوبي. وتتولى إدارة مناجم الذهب و الألماس و الحديد و النحاس. و تسيطر على تجارتها في أمريكا وخارجها. كما كانت الممول الرئيسي والدافع لتدخل أمريكا في دول أمريكا الجنوبية من أجل الحصول على المناجم وفرض السيطرة عليها .

¹- داليا يسري ، ما وراء القرار الأمريكي.. دور جماعات الضغط في صياغة سياسة واشنطن، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية ، 2019.

²- محمد صالح ، دور جماعات الضغط في صناعة القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية ، مجلة الحوار المتمدن ، العدد 3755 ، 2012 .

1-5-5-5- لوبي البترول الأقوى

يعد لوبي الشركات النفطية أحد أهم و أقوى اللوبيات في أمريكا. حيث تسيطر شركات اكسون موبيل و شيفرون تكساسو و هاليبرتون للطاقة و أنوكال للنفط على هذا اللوبي. وتنبع قوتها من أن مسألة الطاقة تحتل مرتبة مهمة، و تعد من أولويات الأمريكيين حيث تستهلك الولايات المتحدة ربع الإنتاج النفطي للعالم، و تستورد نصفه. و من أبرز الشخصيات الأمريكية التي ارتبطت بلوبي النفط "كونداليزا رايس"، و التي كانت مستشارة الأمن القومي للرئيس جورج بوش في ولايته الأولى، و وزيرة خارجية في ولايته الثانية. كما أن "ديك تشيني" نائب الرئيس بوش شغل منصب رئيس لشركة " هاليبرتون"، و أسس مجموعة "تنمية السياسة الوطنية للطاقة"، حيث أن اجتماعاتها محاطة بحماية فائقة، و لائحة أعضائها سرية للغاية ويمنع كتابة أي معلومات عنها.

1-6-5- مافيا السلاح

تحتل الولايات المتحدة المرتبة الأولى عالميا في تصنيع وتصدير الأسلحة. و تسيطر على نحو 39 % من صادرات السوق العالمية للسلاح. لذلك يعد لوبي الأسلحة وشركاته المتعددة من أكبر جماعات الضغط، و أكثرها نفوذا، و غالبا ما يطبق الرئيس أوامرهما، و يشجع صناعة الأسلحة وتوزيعها، و في معظم الحالات يفتعل الحروب من أجل إرضائها. ومن أبرز تلك الشركات "لوكهيد مارتن" و التي بلغت مبيعاتها السنوية 37 مليار دولار سنة 2017 يتبعها عملاق صناعة الطائرات Boeing بمبيعات سنوية قدرها 32 مليار دولار، ثم جنرال بمبيعات سنوية للأسلحة قدرت بقيمة 27 مليار سنة 2017، ثم شركة راتيون بقيمة 22,5 مليار دولار. و تعد المنظمة الأمريكية للسلاح منظمة قوية يصعب على السياسيين الأمريكيين الوقوف ضدها، كما نجحت في مواجهة كل المساعي الرامية لفرض قيود على السلاح. و تقدم شركات السلاح مبالغ كبيرة للأحزاب السياسية المتنافسة على قيادة البيت الأبيض، و كل شركة تدفع بمرشحها الذي يفترض فيه أن يفتح الأسواق أمامها ويسهل تصريف منتجاتها العسكرية.

1-7-5- وول ستريت

تعد شركات المال و البنوك الأمريكية مصدر قوة و تأثير كبير في الاقتصاد السياسي الأمريكي و ذلك من خلال نفوذها على الاحتياطي الفيدرالي و البنك المركزي الأمريكي، و التي تسيطر من

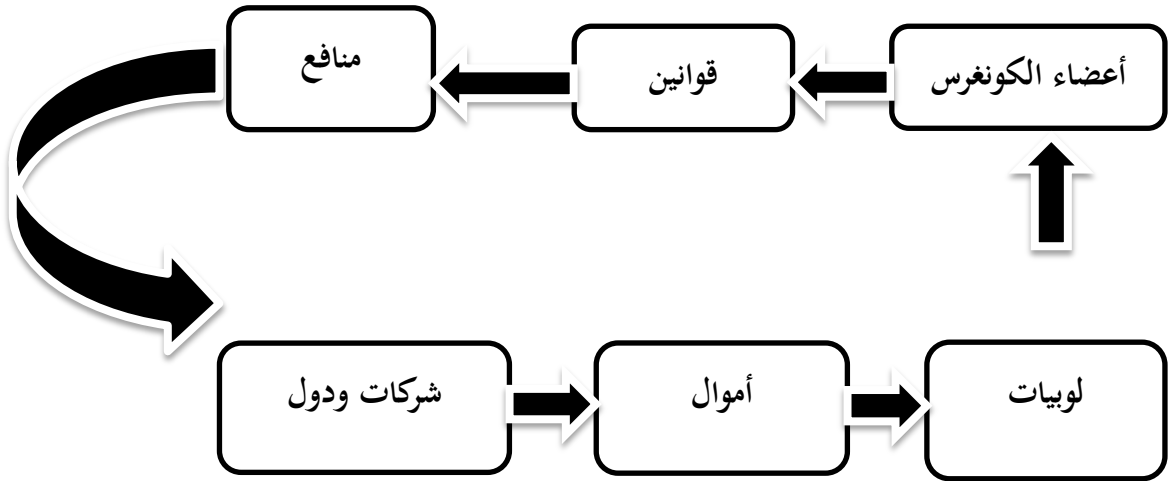
الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

خلاله على السياسة النقدية للبلاد. و بالتالي تسيطر على السياسة النقدية للعالم حيث يعد المال أساس التجارة الأمريكية. كما يسيطر اليهود منذ عقود طويلة على شارع المال و الأعمال في نيويورك و "وول ستريت"، إذ كان مركزا لأكبر تجمع للتجار اليهود في العالم، و يبلغ عدد يهود أمريكا حاليا 5 ملايين مواطن يسيطرون على أكثر من 300 مليون أمريكي.

1-8-5- وادي السيليكون

أصبحت شركات التكنولوجيا الأمريكية المتمركزة في وادي السيليكون أكبر مجمع صناعي للتكنولوجيا في العالم بمثابة مركز قوة في أمريكا، و لها تأثير واسع على السياسة و القرارات الاقتصادية في الولايات المتحدة. حيث أصبحت شركات مثل مايكروسوفت و جوجل و أبل و حتى فيسبوك مؤثرة في كل ما يجري في أمريكا والعالم. والشكل التالي يوضح مكانة اللوبي ضمن النظام السياسي الاقتصادي الأمريكي :

شكل رقم (02-12): مكانة اللوبي ضمن النظام السياسي الاقتصادي الأمريكي



المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على : (الحسني ، عبد المنعم، 2020)

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

و يتضح من خلال ما سبق أن ملامح السياسة التجارية الحماية التي يحملها برنامج النظام الأمريكي، و يذيعها اللوبي التجاري الأمريكي توضح مسألة تستدعي الإشارة إليها، و هي متعلقة بخط توتر سياسي يخرق ويقسم المشهد السياسي التجاري الأمريكي. اما مشكلا تقاطعاته أو عاكسا من خلفية الواجهة التي يتخذها أصداء واقع تجاري معقد ومتشابك و راسما خريطة للوبيات و لتيارات أكثر تأثيرا و هيمنة. هذا الخط الانقسامي يدل على وجود تنازع من طبيعة مختلفة بين مؤسستين أو اثنين من الاتجاهات السياسية الأمريكية المتوقعة على طرفي نقيض و اللتين لعبتا الدور المؤثر والفعلي في مجريات التنافس الاقتصادي الداخلي القائم حتى الآن.¹

أولا: الرأسماليون المضاربون المتحررون من القيود: وهي جماعات تهدف لمشروع شبه انقلابي يتزعمه فريق سياسي ليبرالي محافظ يعمل ضد النخب التي تمكنت في ظرف قصير من رهن الاقتصاد الأمريكي، و محاربة الحماية مع حشر أمريكا في الزاوية الصعبة وفي نظر اللوبي الصناعي الأمريكي هذه النخب الجديدة تمثل سياسة مضادة لسياسة الاقتصاد الملموس المنتج المؤسس على مشاريع تتطلب مدة زمنية طويلة في إنجازها، و إنجازها. و يبقى هذا النوع من اللوبي الذي نافس و امتص و أفرغ جهاز الصناعة الأمريكية من نواة إنتاجها و مملوسيتها، و الذي لا يزال قائما على دعاية العولة الإمبريالية الكاسحة، و المطالبة سياسيا بمزيد من السلطة والصلاحيات لدكتاتورية بعض النخب الليبرالية المتطرفة في فبركة قرارات مصيرية غير محسوبة العواقب اجتماعيا والتي هددت و تهدد بشكل مباشر أجور ومداحيل الطبقات الأمريكية المحدودة ماديا التي كانت تعتمد في معيشتها على النسق الاقتصادي الحمائي والقار والمؤمن .

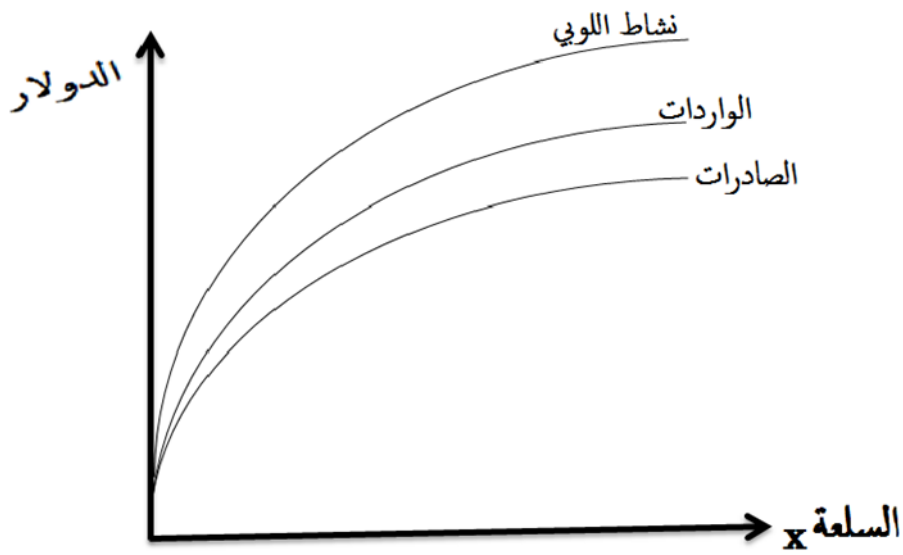
ثانيا: اللوبي القومي المحافظ : نجده مدعوما من طرف مؤسسات ذات طبيعة مختلفة. و هو خلفية لجماعات الضغط المالية و التجارية، و خاصة اللوبيات الصناعية والنخب المثقفة المحافظة. إضافة إلى الطبقة البرجوازية التقليدية التي تأسست ثروتها في العقود الماضية على نجاح الصناعة الأمريكية، و هذه النخب التي فقدت العديد من الامتيازات أمام أصحاب رأس المال المجازف هي الآن تطمح من خلال الدعوة إلى إعلاء مصالح أمريكا، و اتباع نظام الحماية في تدبير شؤون الاقتصاد الخارجية، و إلى استعادة التحكم، و عكس توازن القوة داخل الحلقة السياسية.

¹ - جمال أكاديري : اللوبي الصناعي الأمريكي والمضاربون ، مجلة رأي اليوم ، 2018

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

كما أن هذه الجماعات تملك برنامج مضاد للمتلاعبين بالرأس المال الأمريكي و المطالبين بتحرير التجارة و عولمتها دوليا دون اعتبار للكوارث الاجتماعية إزاء ذلك من بطالة، و تشتت ديمغرافي و هجرة مكثفة من المدن المفلسة صناعيا واقتصاديا. والشرط الأساسي في نظرها لدعم هذه السياسة الحمائية هو تعافي الاقتصاد الأمريكي لكي ينخفض مستوى التوترات الداخلية، و الشرط الأساسي لهذا اللوبي هو انعاش وتنشيط الصناعة الإنتاجية القومية أولا، و الأمر يتطلب تخطيطات إصلاحية اقتصادية و اجتماعية ضخمة من خلال سياسة تفضيل الاقتصاد الداخلي و إعطائه الأولوية مع توسيع نطاق الاستثمار الاقتصادي لكل الولايات دون استثناء و إعادة تركيز الجهود على صناعات أمريكية عرفت الانحدار أو فقدت مكانتها. والشكل التالي يوضح تأثير اللوبي على مسار التجارة الخارجية الأمريكية:

شكل (02-13): أثر اللوبي على تطور التجارة الخارجية الأمريكية



المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على : (الحسني ، عبد المنعم، 2020)

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

الملاحظ من الشكل أن نشاط لوبي الضغط يتناسب طردياً مع تطور التجارة الخارجية الأمريكية. أي أنه كلما زاد نشاط التجارة الأمريكية، يزداد ضغط اللوبي على تلبية مطالبه سواء في حالة الحرية أو الحماية التجارية .

و كخلاصة لما سبق يتضح أن جماعات الضغط استوعبت طبيعة النظام السياسي الأمريكي وسخرته لتحقيق أغراضها و أهدافها السياسية و الاقتصادية، و خاصة التجارية. و استغلت القانون السائد لصالحهم والمعتزف به من طرف الكونغرس لتوجيه وتنظيم العمل التجاري بواسطة إنشاء مجموعة من المنظمات واللجان والمؤسسات، و تكوين جماعات مؤثرة و ذات نفوذ قوي للتأثير على صانعي القرار بالإدارة الأمريكية من مشرعين في الكونغرس، و مسؤولين في الفرع التنفيذي للإدارة الأمريكية من أجل حملهم للمحافظة على مصالحهم وترقيتها بزيادة الدعم و الإسناد و بمختلف المجالات.

2- تحليل التجربة الكورية

1-2- نظرة حول تطور الاقتصاد الكوري

عرفت كوريا العديد من التحولات السياسية و التي أثرت على المجال الاقتصادي. فبعد الحرب العالمية الثانية تم تقسيمها إلى قسمين قسم جنوبي عرف بكوريا الجنوبية تحت حماية الولايات المتحدة الأمريكية، و قسم شمالي عرف بكوريا الشمالية. ومنذ نشأة الكوريتين كان العداء هو الطابع الغالب على علاقتهما حيث أسفر على اندلاع حرب استمرت ثلاث سنوات من 1950 إلى 1953، ونجم عن هذا الوضع حرمان كوريا الجنوبية من المواد الأولية التي تركزت كلها في الشمال كما أملت الضرورات السياسية و الاستراتيجية منذ الخمسينيات إعادة بناء الاقتصاد على نحو يعزز القدرات الدفاعية للدولة، و يصون أمنها الوطني معتمدة في ذلك على استثمار المورد البشري بطريقة صحيحة، وكذلك استثمار الظروف الاقتصادية المحلية والدولية.

و الواضح أن تدخل القرارات السياسية للدولة في الجانب التجاري أعطى الدور الأكبر في نقل الاقتصاد الكوري إلى مصاف أفضل الاقتصادات في العالم بعد أن تمكنت من اجتياز الأزمة المالية الآسيوية لسنة 1997. و نتيجة لذلك أصبح الاقتصاد الكوري محط أنظار معظم الاقتصاديين ورجال الأعمال والمهتمين بالشأن الاقتصادي في كافة أنحاء العالم، و خصوصاً من طرف اقتصادي البنك

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

الدولي و صندوق النقد الدولي الذين اعتبروها نموذجاً يجب السير على خطاه، و الاقتداء به اذا ما أرادت تحقيق التنمية الاقتصادية والوصول إلى الطفرة التنموية التي حققتها كوريا الجنوبية وبناء على ذلك يمكن تقسيم الطفرة الكورية إلى أربعة مراحل وهي :¹

المرحلة الأولى: يعد الرئيس (Park Shang Hee) المنسق الرئيسي لجهود الطفرة الاقتصادية الكورية. وقد استولى على السلطة بواسطة انقلاب عسكري سنة 1961 حيث كان متحمساً لبناء دولة قوية متطورة. و من أجل تحقيق هذا الهدف عقد تحالفاً مع رجال الأعمال و المستثمرين، و اهتم بالصناعات القائمة. كما قامت الدولة بإعادة ترتيب القطاع الزراعي، و العمل على التوسع في رأس المال التجاري، ثم تحويله فيما بعد إلى استثمارات صناعية شكلت مجتمعات صناعية كبرى عرفت باسم (Chaebol)، و Chaebol عبارة عن مجموعة من الشركات التي تملكها و تديرها عائلة تسيطر على منتج معين، أو صناعات معينة بحيث تحتكر تلك الصناعة، و تقوم بمساعدة الحكومة على توفير فرص العمل والقيام ببعض الوظائف الاجتماعية والخدمية مقابل المساعدة الحكومية التي تتلقاها². وتعتبر Chaebol إحدى جماعات الضغط المؤثرة على القرارات الحكومية. كما اهتم Park بتطوير الزراعة إلى جانب القطاع الصناعي، إذ اعتبر أنه لا يمكن تواجد صناعة متقدمة دون ريف حديث. و قد وضع من أجل ذلك سياسة تشجيعية هي مزيج من الدعم الحكومي و المشاركة الشعبية حيث خصص لكل قرية حوالي 50 طناً من الإسمنت لإعادة بناء بيوتها المدمرة.

و قد لجأت Chaebol الكبرى إلى تبني استراتيجيات تقوم على دمج العمليات الإنتاجية والأنشطة التسويقية التمويلية الضرورية في إطار الجمع الصناعي العملاق نفسه. كما حرصت على تحقيق درجة عالية من التكامل الرأسي، و خصوصاً من العمليات و الصناعات عند المنبع و العمليات و الصناعات عند المصب مما يجعلها مؤسسات متعددة المهام. و كمثال على ذلك، فإن الأنشطة الخاصة بصناعة الغزل والنسيج داخل كل Chaebol تمتد من صناعة الألياف التركيبية إلى صناعة ماكنات النسيج إلى صناعة الملابس الجاهزة. و من جانب آخر فقد وصف العديد من

¹- الحسني، ع. الاستراتيجية الاقتصادية الجديدة في الصين ومستقبل الاستثمارات الصينية المباشرة في دبي، مجلة "آفاق اقتصادية"، اتحاد غرف التجارة والصناعة بدولة الامارات، 2007.

²- محمود، ف. العرب والتجارة الآسيوية الدروس المستفادة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

الاقتصاديين أنشطة Chaebol بأنها أقرب ما تكون إلى نظام احتكار القلة (oligopoly) بما في ذلك احتكار المعلومات وقنوات التمويل.¹

و من الناحية التجارية فقد ركز الرئيس Park على سياسة التصنيع من أجل التصدير. و رسخ ذلك في الخطة الأولى لسنة 1962، حيث تم تأسيس هيئة ترويج التجارة الكورية بهدف توسيع أسواق المنتجات الكورية بالخارج. كما قامت الحكومة بتخفيض قيمة العملة، و استبدلت نظام تعدد أسعار الفائدة بنظام سعر الفائدة الموحد، و كذلك أعفت المواد الأولية الداخلة في الصناعات المحلية من الرسوم الجمركية، و سمحت للمرة الأولى باستيراد كميات كبيرة من الحبوب و ركزت الحكومة من خلال خططها الاقتصادية على تعزيز القدرة التنافسية لصادراتها في الأسواق الدولية، و أسست بنك التصدير والاستيراد سنة 1969 من أجل توفير التمويل اللازم للصناعات الكورية. كما لم تكتف الدولة بذلك، بل أشركت رجال الأعمال والمصدرين في مؤتمرات دورية بهدف مساعدتهم على مواجهة الصعوبات التي تواجه ترويج وتسويق صادراتهم إلى الأسواق الخارجية.

المرحلة الثانية: بدأت مع منتصف السبعينيات، و هي مرحلة التصنيع حيث تم تطوير الصناعات الثقيلة والكيميائية تزامنا مع إعلان الرئيس Park برفعه لإيرادات الصادرات إلى 10 ملايين دولار سنة 1980. ولتحقيق ذلك استثمرت الحكومة حوالي 10 مليارات دولار منذ سنة 1973 إلى غاية 1979 في الصناعات الثقيلة والكيميائية، مع تقديم الحوافز المالية والبنكية لها بجانب إعفاءات ضريبية عديدة ومعونات حكومية والملاحظ أن هذه السياسة قدمت نتائج ملموسة ، ويتضح ذلك في نمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 10,8% خلال الفترة 1972-1978. كما وصل معدل النمو السنوي إلى 11,2 % خلال الفترة 1976-1978، و ارتفعت مساهمة الصناعات الثقيلة والكيميائية في مجمل الصادرات من 21,3 % سنة 1972 إلى حوالي 34,7% سنة 1978.²

المرحلة الثالثة: بدأت مع بداية عقد الثمانينات في ظل ظروف غير طبيعية أولها الصدمة النفطية الثانية لسنة 1979، و التي وصل بها سعر البرميل إلى 39 دولار للبرميل، وثانيها اغتيال الرئيس Park في نفس السنة، الأمر الذي دفع الاقتصاد الكوري نحو الاضطراب، و اعتبر أداء الاقتصاد الكوري

¹ - رمزي، ز. الحنة الأسبوية قصة صعود وهبوط دول المعجزات الأسبوية، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، 2000.

² - Cherry, Judith , Foreign Direct Investment in Post Crisis Korea: European Investors and “Mismatched Globalisation”, Routledge, Oxon and New York, 2007.

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

لسنة 1980 الأسوأ منذ عشرين سنة، حيث انكمش الاقتصاد بمعدل 5,2% مع ارتفاع أسعار البيع بالجملة إلى أكثر من 38%، و وصل عجز الحساب الجاري إلى 5,3% بليون دولار أمريكي¹، و لحل هذه المشكلة أجبرت الحكومة الشركات التي تعاني من الطاقة الفائضة و بالتحديد صناعة معدات توليد الطاقة وصناعة السيارات أن تتحد فيما بينها للتخفيف من حدة الأزمة.

المرحلة الرابعة: بدأت بعد الانتخابات الرئاسية لسنة 1987، و التي كانت نقطة تحول، حيث بدأ فتح السوق و إلغاء الضوابط التنظيمية بشكل فعال. واتضح أن الاقتصاد الكوري الذي تطور كيميا من خلال تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية الحماسية (التي وضعت لست مرات على التتابع) يستطيع التعامل مع التحديات المزدوجة من فتح السوق، و إلغاء الضوابط التنظيمية في سعيه لتحقيق التقدم النوعي². وباستخدام المبادئ الأساسية لنهج الخطوة بخطوة من خلال فتح الأسواق و إلغاء الضوابط التنظيمية تدريجياً، نجح الاقتصاد الكوري في إدارة التحديات التي واجهها ومع ذلك، و بسبب فشل بعض السياسات في السيطرة على سرعة فتح الأسواق المالية، فقد واجهت الأسواق المالية أوقاتاً صعبة خلال أزمة النقد الأجنبي الآسيوية لسنة 1997، وفي الوقت ذاته فتحت كوريا سوق سلعها من خلال زيادة عدد السلع التي يمكن المتاجرة بها بجزية تامة.

كما خفضت معدل التعريفات الجمركية عن طريق تعديل هيكل التعريفات الجمركية. وقد تم فتح سوق السلع منذ أواخر الثمانينات، باستثناء بعض البنود ذات الصلة بالأمن الوطني. كما أن الحكومة الكورية تحفظت حول قضايا فتح الأسواق، غير أن وزارة الشؤون الخارجية و مجلس التخطيط الاقتصادي كانا أكثر مواجهة لهذه القرارات. و قد أظهر تاريخ فتح الأسواق في كوريا الصراع بين تحالف وزارة الخارجية و مجلس التخطيط الاقتصادي مقابل جميع الوزارات الأخرى التي تتعامل مع الصناعات الكورية. والجدول التالي يوضح تطور التجارة الخارجية في كوريا الجنوبية خلال الفترة 1989-2019 .

الجدول رقم (02-09): تطور التجارة الخارجية في كوريا الجنوبية خلال الفترة 1989-2019

الواردات بالمليون دولار	الصادرات بالمليون دولار	
-------------------------	-------------------------	--

¹- Noland, Peter, "South Korea's Experience with International Capital Flows", Working Paper, Peterson Institute for International Economics, Washington, D.C., No 05-4, 2005 .

²- جريدة البيان الاماراتية. مصائب الأزمة المالية الآسيوية فوائد على كوريا الجنوبية، العدد 2015، 1152، ص15.

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

معدل	معدل		معدل	معدل		
2019-1999	1995-1993	1989	2019-1997	1996-1991	1989	مجموعة المنتجات
601,2	305	1,84	14,1	3,3	60,1	جميع المنتجات الغذائية (4+22+1+0)
9,1	1,5	241	1,2	0,5	27,7	المواد الزراعية (28-27-22-2)
0,9	0,5	89	0,9	0,2	7,3	ألياف النسيج (26)
11,4	1,3	154	6,0	0,8	45,2	الخامات والمعادن (68+28+27)
2	0	17	9,58	423	12234	الطاقة (3)
1,92	128	5,8	21,9	5,3	265,6	جميع البضائع المصنعة (5 و 8-68)
2,54	437	8,21	9,63	433,6	12,64	البضائع (0 و 8)
من حيث %						
23,5	69,7	22,5	0,15	0,76	0,48	جميع المنتجات الغذائية (4+22+1+0)
0,36	0,34	2,43	0,01	0,12	0,22	المواد الزراعية (28-27-22-2)
0,04	0,11	0,89	0,01	0,05	0,06	ألياف النسيج (26)
0,45	0,3	1,65	0,06	0,18	0,36	الخامات والمعادن (68+28+27)
0,08	0,00	0,22	99,5	97,5	96,7	الطاقة (3)
75,5	29,9	72,2	0,23	1,22	2,10	جميع البضائع المصنعة (5,8-68)
100	100	100	100	100	100	البضائع (0 و 8)

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على

Economic Regime for Iraq: the Foreign Trade Perspective (2017)

2-2- الاقتصاد السياسي والتحول في السياسة التجارية الكورية

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

عرفت السياسة التجارية لكوريا الجنوبية تحولات نحو الحمائية خلال تسعينيات القرن الماضي. و قد تعرض النموذج التجاري لضغوط شديدة بسبب الظروف الاقتصادية و السياسية، سواء الداخلية أو الخارجية التي قامت عليها الدولة. كما أن الأزمة المالية الآسيوية لسنة 1997 عرقلت النمو الاقتصادي الكوري. بالإضافة إلى ذلك فشل الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية ببياتل في إطلاق جولة جديدة من المحادثات التجارية، مما جعل صناع القرار بكوريا الجنوبية يدركون بأن الأداء المتواضع لمنظمة التجارة العالمية وزيادة المنافسة بأسواق التصدير التقليدية قد يضر بسياسة كوريا الجنوبية المعتمدة على التصدير.¹

و في أعقاب الأزمة المالية الآسيوية مباشرة كانت تدابير الحماية التي قامت بها كوريا الجنوبية ضد الفيتو، مثل النقابات العمالية ومنظمات المزارعين غير المنظمة مؤقتا. كما أن الإصلاحات الليبرالية التي فرضتها الحكومة خلال الفترة 1998-2003، و برنامج التقشف الذي فرضته الحكومة على الدولة كان من بين الإصلاحات التي أقرتها الجمعية و صندوق النقد الدولي²، و رغم أن بعض جماعات المزارعين و نقابات العمال ظلت متشددة، إلا أنه تلاشى تأثيرها السياسي بشكل كبير مع استمرار انخفاض حصتهم المطلقة و النسبية في الاقتصاد، و أصبح من الواضح أن المذهب التجاري الإنمائي وحده لم يكن قادرا على مواجهة المصاعب الاقتصادية غير المسبوقة.

و في استجابة للاضطرابات المالية والاقتصادية نفذت حكومة "Kim" ما يسمى بإصلاحات صندوق النقد الدولي، و التي غيرت بشكل كبير مسار التنمية في كوريا الجنوبية، حيث يعتقد بعض الباحثين أن هذه الإصلاحات أدت إلى زوال العلاقة التكافلية بين الحكومة السياسية والشركات والتي كانت في قلب الدولة التنموية³. كما أن عملية الإصلاح عكست ارث الدولة التنموية حيث لا تزال الدولة تلعب دورا مهما في تخطيط وتنفيذ ودعم الإصلاحات الاقتصادية⁴، ففي عهد السلطة التنفيذية القوية التي يتمتع بها الرئيس Kim، و الدعم الشعبي لإعادة الهيكلة الليبرالية فشلت مبادرة اتفاقية التجارة الحرة الجديدة بسبب المصالح الحمائية التقليدية. كما اتخذت حكومة Kim المبادرة

¹ - Chung, Young-lob, South Korea in the fast lane – Economic development and capital formation, Oxford University Press, Oxford and New York, 2007.

² - Stoever, W. A, "Attempting to Resolve the Attraction-Aversion Dilemma: A Study of FDI , Policy in the Republic of Korea," Transnational Corporations, 11, no. 1,2002 .

³ - Kim, Wan-Soon and You-Il Lee, "Korea"s FDI-Led Economic Liberalism: A Critical View", Asian Perspective, vol. 32, No 1, pp. 165-92,2008 .

⁴ - Kalinova, Blanka, Angel Palerm and Stephen Thomsen, "OECD"s FDI Restrictiveness Index: 2010 Update", OECD Working Papers on International Investment,2010, No. 2010/3, OECD InvestmentDivision,2010

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

بتحويل سياسة كوريا الجنوبية بعيدا عن تركيزها السابق على الوصول إلى السوق الأمريكية من خلال التعددية العالمية و حماية الصناعات المحلية الغير التنافسية ¹.

و في سنة 1998 تم استخدام ما يعرف بنظام " تجارة الدولة بين الوزارات "، حيث أعلنت لجنة تنسيق السياسات أن كوريا الجنوبية ستبدأ مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة مع الشيلي. كما قامت بدراسة مبادرة اتفاقية تجارة حرة مع عدة بلدان مثل الولايات المتحدة و اليابان و نيوزلندا و تايلند ²، و رغم أن الصلة بين اتفاقيات التجارة الحرة و الإصلاحات الداخلية لم تكن واضحة المعالم، إلا أن سياسة اتفاقية التجارة الحرة كانت مصممة إلى حد كبير كاستراتيجية ليبرالية في معالجة الحاجة إلى التحرير الاقتصادي تحت الضغوط المتنامية التي تفرضها العولمة، حيث ظل التحول الليبرالي للدولة جزء لا يتجزأ من عملية التنمية التي كانت تركز على صناعات التصدير والذي اعتبر نقطة التحول عن السياسة التجارية الليبرالية لكوريا الجنوبية ³.

و التحول السياسي نحو اتفاقية التجارة الحرة تحت قيادة الرئيس Kim يعتبر تحول جذري عن السياسة التجارية الإنمائية التي تنتهجها كوريا الجنوبية، و مع تولي الرئيس Rohe السلطة سنة 2003 تباطأت خريطة الطريق للتجارة الحرة، و خطط العمل التفصيلية لاستراتيجية اتفاقية التجارة الحرة المتعددة المسارات ⁴، وعلى النقيض من وضعها الهامشي ضمن أعمال الرئيس Kim الاقتصادية و الاستراتيجية، أصبحت سياسة اتفاقية التجارة الحرة عنصرا أساسيا في هذه الخطة ، و إصلاح السياسات الاقتصادية والرؤية الإقليمية للرئيس Rohe تعتبر استمرارية لمشاريع Kim غير أنه وسع من ذلك من خلال بعض الاتفاقيات التجارية التفضيلية ومساعدة المجموعات المتضررة.

و اتفاقية التجارة الحرة تعاملت بشكل خاص مع شركاء تجاريين غير مؤثرين مثل شيلي والمكسيك و كندا على رأس الأولويات، مع استبعاد الولايات المتحدة الأمريكية. رغم أن الاتفاقية معها تساهم في الإصلاح الموجه نحو السوق وترقية اقتصادها. و الفكرة التي طرحها الوزير Kim يمكن أن تكون على حساب ناخبه الموالين له، بما في ذلك الجماعات المدنية التقدمية والنقابات

¹- Kalinowski, Thomas and Hyekyung Cho, "The political economy of financial liberalisation in South Korea: State, big business and foreign investors", Asian survey, vol. 49, No 2, March/April, pp. 221-42,2009.

²- محمود، ف. العرب والتجربة الآسيوية الدروس المستفادة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2000.

³- عمر محي الدين. أزمة النور الآسيوية، الجذور والليات والدروس المستفادة. مصدر سبق ذكره، 2002، ص 105.

⁴- Chung, Young-lob, South Korea in the fast lane – Economic development and capital formation, Oxford University Press, Oxford and New York, 2007.

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

العمالية ومجموعات المزارعين. و في نفس السياق اعتبر Rohe من أشد المؤيدين للتجارة الحرة و فتح السوق بصفة " ليبرالي يساري "، أي يساري لأنه كان يرغب في أن تكون كوريا دولة تعتمد على الذات وليبرالي لأنه أمن بقوة التجارة الحرة. والأمر الأكثر بروزا هو أنه رفض نموذج التنمية الياباني " الإوز الطائر" مفترضا بأنه لا ينفع كوريا الجنوبية بل كان تأكيده على أنها تجدد مستقبلها الاقتصادي في صناعات التكنولوجيا الفائقة و الخدمات، مع التركيز على التصنيع الثقيل والقومية الاقتصادية بالغة الأهمية لصعود نهج الدولة التنموية في كوريا الجنوبية رغم أنها اتخذت هيئة ليبرالية بدلا من المذهب التجاري.

و من الناحية المؤسسية تجلت صلاحيات مكتب وزير التجارة (OMT) في الالتزام بمبدأ اتفاقيات التجارة الحرة و التفاوض بشأنها بشكل مستقل عن جماعات المصالح الخاصة، و هو ما يمنعه من الحصول على الدعم الشعبي الكافي لتأييد هذه الاتفاقيات. و في ظل هذه الظروف تيقنت كوريا الجنوبية بأن قطاعاتها غير التنافسية أصبحت ضحية لمبادرات الاتفاقية التي اتخذتها الحكومة الصينية في ظل ظروف أكثر قوة وتحررا. و بالنسبة للأطراف المعارضة فإن الجهود التي بذلتها الحكومة لإعادة هيكلة الاقتصاد من خلال دعوة الاتفاقية إلى فرض ضغوط خارجية لم تؤدي إلا إلى تفاقم الاستقطاب الاقتصادي للدولة بدلا من توفير الفرصة لرفع مستوى اقتصادها إلى مستوى أكثر تقدما¹. وقد أوضحت الدراسات التي أحاطت باتفاقية التجارة الحرة بين كورس هذه النقطة وعلى النقيض من حالة عدم التنظيم المؤقتة التي وقعت أثناء فترة Kim، فقد تعافت جماعات الحماية التقليدية تحت زعامة Rohe من مخلفات الأزمة المالية، و بدأت في العمل بشكل وثيق مع المنظمات غير الحكومية المناهضة للعملة والنقابات العمالية المناهضة لرأس المال لدرجة أن بعض الراديكاليين أطلق على الارتباط الضمني لاتفاقية التجارة الحرة بين كوريس وبين الإصلاحات الليبرالية الجديدة " التحرير الثاني الذي فرضه صندوق النقد الدولي " .

و أكدت هذه الملاحظة النتائج التي توصلت إليها الدراسات في هذا المجال عن الإصلاحات الاقتصادية في كوريا الجنوبية في مرحلة ما بعد الأزمة، و نتيجة لذلك فقد اضطرت إدارة Rohe إلى الجمع بين الامتيازات السخية و التعهدات بفتح الأسواق من أجل تخفيف الصدمات التي قد

¹ - Stoever, W. A, "Attempting to Resolve the Attraction-Aversion Dilemma: A Study of FDI , Policy in the Republic of Korea," Transnational Corporations, 11, no. 1,2002 .

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

يتحملها المواطنون من تقلبات الاقتصاد الدولي مقابل الدعم الشعبي للانفتاح ، ومن بين الإجراءات الأخرى تم التصديق على اتفاقية التجارة الحرة بين كوريا والشيلي سنة 2004 في أعقاب إقرار قانون خاص يهدف إلى توفير الدعم المالي للضرر الذي قد يلحق بالصناعات الزراعية وصناعات صيد الأسماك. و رغم الانتقادات الموجهة إلى الحكومة بشأن الالتزام المالي المبالغ به لصالح القطاعات المتدهورة فقد تم تخفيض أكثر من 80 مليار دولار من الأموال العامة والخاصة لبرامج إنقاذ الزراعة وصيد الأسماك على مدى عشر سنوات.

ومن بين الأمثلة الأخرى للامتيازات المتعهد بها في هيئة إعانات دعم حكومية ومنح في هيئة إعانات دعم حكومية و منح في هيئة مساعدات أثناء مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة بين كورس والولايات المتحدة نجد تعهد حكومة Rohe سنة 2006 بتزويد صناعة الأفلام الكورية بصندوق حكومي يبلغ 400 مليون دولار كتعويض عن خفض حصة شاشة العرض السنوية لكوريا الجنوبية لصالح الولايات المتحدة الأمريكية كما تعهدت الحكومة من جانب آخر بتوفير مخصصات نقدية لمدة سبع سنوات للتعويض عن ما يصل إلى 85% من خسائر دخل المزارعين وصيادي الأسماك بمجرد دخول اتفاقية التجارة الحرة حيز التنفيذ. كما يمكن حصول المزارعين والصيادين الكوريين على إعانات حكومية لمدة خمس سنوات في حال تخليهم عن نشاطهم بسبب الاتفاقية .

و الملاحظ أن إدارة Lee Myung Bak التي تولت السلطة سنة 2008 تخلت عن السياسات النقدية التي انتهجتها سابقها طيلة العشر سنوات الماضية، و على الرغم من تكاليف التكيف السياسي الضخمة بسبب الجدال القائم حول واردات لحوم الأبقار الأمريكية في النصف الأول من سنة 2008 فقد توصلت الحكومتان الكورية والأمريكية سنة 2010 إلى اتفاق لتعديل الاتفاقية من خلال حل الخلافات الثنائية حول قضايا لحوم الأبقار والسيارات وأثناء المفاوضات الإضافية التي جرت في كولومبيا بولاية ميريلاند سنة 2010 ، قدمت كوريا تنازلات إضافية للولايات المتحدة في قطاع السيارات في حين فازت بتنازلات أمريكية في مجال لحوم الأبقار ولحم الخنزير و المستحضرات الصيدلانية و التأشيرات ¹.

¹ - Kim, Wan-Soon and You-Il Lee, "Korea's FDI-Led Economic Liberalism: A Critical View", Asian Perspective, vol. 32, No 1,2008 pp. 165-92 .

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

و الواضح أن مبادرة اتفاقية التجارة الحرة المتعددة المسارات التي تبنتها حكومتا Lee و Rohe والداعمة لليبيرالية التنموية و الانفتاح التجاري، أعطت نتائج مفيدة لصالح القطاعات التنافسية على المستوى الدولي وامتيازات جانبية لأولئك المتضررين من التحرير التجاري. وقد تصورت حكومة Lee اتفاقية التجارة الحرة بين كوريا الجنوبية و الولايات المتحدة كوسيلة لاستفادة الشركات الكورية من اقتصاديات الحجم التي تسمح لها بالوصول إلى السوق الأمريكية، و بالتالي رفع مستوى قدرتها التنافسية لتصبح الشركات الكورية قادرة على منافسة نظيراتها الصينية واليابانية¹، و مثل هذا التحول في السياسات يصور نوعاً مختلفاً من ازدواجية النشاط الفاعل عندما يختار الشركاء اتفاقية التجارة الحرة، و عندما يكون الدعم السياسي الداخلي، فمن ناحية أضفى برنامج المعاملات النقدية الصريحة الطابع المؤسسي على فكرة ملاحقة الإصلاحات الاقتصادية و تعزيز الشراكات الاستراتيجية من خلال اتفاقيات التجارة الحرة، و من ناحية أخرى فإن نجاح مفاوضاتها الاستباقية تتحقق بفضل التعسف الاجتماعي الذي يتألف من امتيازات كبيرة لدعم أولئك المتضررين من الاتفاقية، و حتى مع هذه التغييرات فإن السمة الأكثر أهمية في استراتيجية اتفاقية التجارة التي تبناها كوريا الجنوبية هي أن عملية الإصلاح تستمر عكس إرث الدولة التنموية، حيث لا تزال الدولة تلعب دوراً مهماً في تخطيط وتنفيذ ودعم الإصلاح الاقتصادي. و الشكل التالي يوضح تطور السياسات الصناعية في كوريا وأبرز نتائجها على السياسة التجارية خلال الفترة 1962-2018 .

الجدول رقم (02-10): تطور السياسات الصناعية في كوريا وأبرز نتائجها على السياسة التجارية

خلال الفترة 1962-2018

المراحل المختلفة لتدخل الدولة	السياسة التجارية	أبرز النتائج
ترقية الصادرات من المنتجات الصناعية) (1962 - 1971)	تأمين البنوك التجارية	الدخل الفردي : 87 دولار أمريكي (1960)

¹ - Kalinowski, Thomas and Hyekyung Cho, "The political economy of financial liberalisation in South Korea: State, big business and foreign investors", Asian survey, vol. 49, No 2, March/April, 2009 pp. 221-42 .

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

تضاعف حجم الصادرات بعشر مرات، حيث قفزت من 0,1 مليار سنة 1962 إلى 1 مليار دولار سنة 1971	السماح للبنوك الأجنبية بالتوطن في كوريا الجنوبية إنشاء ثلاث بنوك متخصصة	
بلغ نصيب المنتجات الصناعية من الناتج الوطني الإجمالي سنة 1971 نسبة : 17%	المرور إلى ترقية الصادرات منح القروض والإعانات لقطاعات التصدير تطوير البنية الأساسية	
فاق حجم الصادرات 10 مليار دولار لسنة 1977 ارتفع الدخل الفردي إلى 1000 دولار سنة 1977 بلغ نصيب المنتجات الصناعية من الناتج الوطني 27,6% سنة 1976	إنشاء خمس بنوك متخصصة إنشاء الهيئات المالية ترقية الصناعات الثقيلة والكيميائية منح القروض المنشآت الخاصة دعم الصناعات الهدفية	الدعاية لصالح الصناعات الثقيلة والكيمياوية(1972-1979)
تسجيل أول فائض تجاري منذ استقلال كوريا وهذا سنة 1987 بلغ مستوى تحرير الواردات من المنتجات الصناعية 95,4% (1987)	خصوصية البنوك التجارية التكيف الصناعي المرور إلى التسيير الماكرو اقتصادي تخلي الدولة مجددا عن دعم الصناعات الثقيلة والكيمياوية والعودة إلى المبادرة الفردية الانفتاح على رأس المال الأجنبي	التخلي تدريجيا عن دعم السياسة التجارية
فاقت الصادرات قيمة 100 مليار دولار دخل الفرد أصبح 10000 دولار قبول كوريا في منظمة التعاون	انفتاح أسواق المال الداخلية تحرير أسعار الصرف شفافية السياسة الاقتصادية السياسة الصناعية المدعمة للتقدم التقني	تحرير وانفتاح الاقتصاد 2018-1988

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على : (ديلمي، 1998، صفحة 72)

3-2- تقييم التجربة الكورية من منظور الاقتصاد السياسي

تمثل التجربة الكورية نموذجا لكيفية التحول من بلد فقير في الموارد والدخل إلى بلد متقدم. و قد تميزت بعدد من الخصائص، يمكن الاستفادة منها في تحقيق عملية التحول خاصة بالنسبة

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

للاقتصادات الريفية من اقتصادات تعتمد على الضغط إلى اقتصادات صناعية متقدمة واقتصاد معرفي حديث ويمكن إجمالها فيما يلي:

1-3-2-أهمية تدخل النظام السياسي في عملية التنمية والتحرير التجاري

تؤكد النتائج الملموسة للتجربة الكورية على أهمية ودور النظام السياسي في إدارة الاقتصاد الوطني و قيادة عملية التنمية، و توجيهها، و متابعة نتائجها، و التحفيز عليها و ذلك من خلال وضع الخطط التنموية الملزمة والسياسات الاقتصادية بشكل مرحلي، حيث اعتمدت في تنفيذها على الأفراد والقطاع الخاص في العمل و الإنتاج، و تشجيع المبادرات ودعمها بالتمويل و الإجراءات المسيرة والموارد البشرية المدربة عالية الإنتاجية. و الواضح أن الحكومة الكورية لم تستطع تطبيق مبدأ العمل بحرية واطلاق الحرية الاقتصادية للأفراد و المنشآت في تلك الفترة، فالاقتصاد بدائي والخبرات الفردية المتراكمة محدودة و يفتقر الاقتصاد لطبقة مؤهلة من رواد العمال أو حتى التجار الرأسماليين الأمر الذي تطلب أن يسعى النظام السياسي إلى خلق طبقة جديدة من الرأسماليين و رواد الأعمال و دعمهم و بما أن الحكومة تدعم المبادرات الفردية سواء من الأفراد أو المنشآت، فإنه يتوجب عليها في المقابل أن تضع السياسات التي تدعمهم وتوجههم في نفس الوقت و هو على عكس ما كان عليه الحال في التجارب الغربية الرأسمالية مع بدايات الثورة الصناعية.

و عليه، فإن نجاح التنمية في كوريا و غيرها من دول شرق آسيا قائم على وجود نظام سياسي قوي و سياسات مرنة و خطط ملزمة وأهداف محددة، مع وجود تعاون قوي بين النظام السياسي وطبقة رجال الأعمال الناشئة. و أحسن مثال على ذلك هو كيفية التحول السلس في استراتيجية التصنيع الكورية التي بدأت بسياسة الإحلال محل الواردات، و انتهت بسياسة التصنيع بغرض التصدير أو التصنيع الموجه للخارج والذي قاد النهضة الصناعية في كوريا في السبعينيات و الثمانينيات من القرن العشرين. و تمثل هذه الملاحظة أحد الميزات المستفادة من التجربة الكورية حيث لا يجب أن تأخذ السياسات الحمائية المقدمة للصناعات المحلية وقتا طويلا كما يجب ربطها بإنجازات وأهداف تنموية و تصديرية محددة، و العمل على رفع الإنتاجية، و زيادة القدرة التنافسية للصناعات المحلية مع الوقت. و من ثم تحولت الاستراتيجية المتبعة من سياسات جمركية حمائية إلى سياسات داعمة للتصدير من خلال رفع الإنتاجية، و السعي لاكتساب ميزات تنافسية في الأسواق العالمية، و من خلال الرقابة

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

على الائتمان واستخدام وسائل رقابية غير رسمية بما فيها الإقناع فضلا عن السياسات المالية و النقدية الملائمة.

و يعد نجاح إشراك النظام السياسي في التنمية الاقتصادية من أهم تجارب التنمية الحديثة، حيث جمعت بين حكم عسكري و نظام سياسي متدخل في النشاط الاقتصادي، و بين بناء اقتصاد قوي يقوم على حساب الأفراد والمنشآت، حيث حرية العمل و الإنتاج محكومة بأهداف تنموية و رفع الإنتاجية مدعومة بنظام تعليمي حكومي حديث استطاع أن يزود القطاع الخاص بعمالة متعلمة قادرة على العمل و اكتساب المهارات بالتدريب والعمل و عالية الإنتاجية، الأمر الذي ساعد على ارتفاع القدرة التنافسية خاصة في ضوء سياسات حمائية ذات أوقات محددة سلفا ل يتم بعدها السماح بالاستيراد مما حتم دعم القدرات التنافسية والتصديرية للصناعات المحلية، وجعل الشركات تسعى جاهدة من خلال البحث والتطوير إلى التميز، و خفض التكاليف واكتساب ميزات تنافسية جديدة.

و يمكن اعتبار أن التجربة الكورية أخذت موقعا وسطا بين الديمقراطيات الغربية و ديكتاتورية الحزب الاشتراكي الحاكم في أوروبا الشرقية، و هو ما يوضح أن النشاط الاقتصادي لم يكن يدار باليد الخفية بل حلت محلها يد قوية تمثلت في يد الحكومة و النظام السياسي بشكل خاص من خلال حكومة سلطوية و خطط تنموية و أهداف محددة تدعمها سياسات و إجراءات داعمة و مساندة ومشجعة للمبادرات الفردية والحرية في العمل و الإنتاج. كما استطاعت الحكومة تحقيق هذا المزج بين حكومة موجهة وقطاع خاص حر من خلال تأسيس مجالس مشاركة شعبية قادها معهد التنمية الكوري الذي قاد عملية التنسيق بين طموحات الحكومة من ناحية، و حرية الأفراد والمنشآت من ناحية أخرى، و ذلك من خلال تنظيم ملتقيات جمعت بين الحكومة وبين تنظيمات العمال والأحزاب السياسية المعارضة قبل المؤيدة. كما استعانت بالخبرات الخاصة وسعت جميعها للوصول إلى توافقات بشأن الأهداف التنموية، وطرق الوصول إليها وتحديد أدوار الأطراف المختلفة سواء النظام السياسي أو الأفراد والمنظمات غير الحكومية.

2-3-2- أهمية الشركات العائلية (جماعات الضغط الرسمية)

من أجل تفعيل التعاون بين النظام السياسي والقطاع الخاص، و تحقيق المشاركة الفعلية في عملية التنمية، و الانفتاح التجاري. تم الاعتماد على الشركات العائلية الموجودة، و هي من أهم جماعات

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

الضغط على الحكومة والتي تشكل مجموعة من شركات الأعمال المتنوعة تحت سيطرة الشركة الأم لكن في نطاق عائلي، حيث قدمت الحكومة الدعم اللازم لتطوير و تحديث هذه الشركات في مجالات عملها المختلفة، بحيث شكلت تكتلات صناعية عرفت باسم Chaebol باعتبارها مجموعة أعمال مملوكة لعائلة معينة. و تمثل الدعم الحكومي على شكل تسهيلات ائتمانية قدمتها البنوك بضمان من الحكومة وبأسعار فائدة مدعومة فضلا عن طرق الدعم غير المباشرة و ذلك في مقابل الالتزام بتحقيق الأهداف التنموية الواردة في خطة التنمية والالتزام بالتوجه التصديري للمنتجات الصناعية .

و كخلاصة لما سبق يتضح أن السياسة التجارية البحتة في كوريا الجنوبية ترجع إلى فترة التنمية التي بدأت في أوائل ستينيات القرن العشرين متميزة بالنجاح من جانب التصنيع الموجه للتصدير، و التي كانت يطلق عليها "المعجزة على نهر هان" في سبعينيات القرن العشرين. و يعتبر الاقتصاديون أنها كانت نموذجا مثالي للمذهب التجاري الإنمائي، غير أن الظروف الاقتصادية و السياسية التي قام عليها نموذج السياسة التجارية التقليدية تعرضت لضغوط شديدة نهاية التسعينيات. و من بين العوامل الأخرى كانت الأزمة المالية الآسيوية لسنة 1997 سببا في تلاشي النمو الاقتصادي، والانحراف عن السياسة التجارية التقليدية التي تركز على تعزيز الصادرات وحماية الواردات من أعلى إلى أسفل من الممكن أن يتجلى في سعيها إلى فرض اتفاقيات التجارة الحرة.

و قد قادت كوريا الجنوبية السباق نحو هذه الاتفاقيات في شرق آسيا منذ إبرام أول اتفاقية حرة عبر المحيط الهادي مع الشيلي سنة 2002 حيث اتخذ هذا الاتجاه أشد أفكاره وضوحا عندما أبرمت كوريا الجنوبية اتفاقية تجارة حرة مع كوريا الشمالية. و الملاحظ أن كوريا لم تكن إحدى المستفيدين الرئيسيين من أنظمة التجارة المتعددة الأطراف فحسب، بل أصبحت أهم طرف مستفيد من هذه الأنظمة التجارية، غير أنها تعرضت للانتقادات بسبب السياسات التي تزعم أنها تتبنى نزع الحماية.

و من وجهة النظر التحليلية تتألف مبادرة اتفاقية التجارة الحرة لكوريا الجنوبية من ثلاثة جوانب، فهي تشكل أولا تحولا ملحوظا في السياسات نحو الليبرالية بعيدا عن النهج التجاري الذي يتسم بمزيج سياسي من حماية الواردات و تشجيع الصادرات، وثانيا تم تشكيله بمبادرة سياسية من أعلى إلى أسفل و ليس بطلب من أسفل إلى أعلى من مجموعات الأعمال و عامة الناس. و على هذا فإن تبني

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

كوريا الجنوبية لسياسة اتفاقية التجارة الحرة على نحو مثير يشتمل على خاصية الدولة التنموية، غير أنها تشتمل أيضا على عناصر ليبرالية كما أسهمت الأزمة الاقتصادية لفترة 1997-1998 في صعود Kim الذي يتميز بعقلية إصلاحية. و في سعيه إلى تحقيق رؤيته الدبلوماسية و الاقتصادية و وقع العديد من الاتفاقيات التجارية الثنائية و المتعددة الأطراف .

و ختاماً يتضح أنه برغم الطبيعة الليبرالية التي تتميز بها كوريا و المتمحورة حول الدولة، إلا أن السياسة الحزبية التي انتهجتها دفعت اتفاقيات التجارة الحرة إلى ترسيخ النسيج الاجتماعي للبلاد سواء على الصعيد التنافسي أو غير التنافسي، و الرؤية الإقليمية لتصور الرئيس Kim و الإصلاحات الاقتصادية الليبرالية ألهمت الرئيس Rohe و ساعدته على مواجهة المصالح الحماية العالية الصوت في كوريا الجنوبية. كما اختارت حكومة Rohe تقديم مدفوعات جانبية كبيرة لتهدئة هذه المصالح و نتيجة لذلك، فإن مبادرة اتفاقية التجارة الحرة التي اتخذتها كوريا تجمع بين صرامة التنمية و الليبرالية و يظل هذا التحول في النموذج يشكل السمة الرئيسية لإدارة الرئيس الحالي Lee.

3- دراسة التجربة المصرية

عرف الاقتصاد المصري العديد من التطورات على مدى القرنين الماضيين أهمها اتباع نهج التصنيع كبديل للاستيراد والذي يعود تاريخه إلى عهد الحركة العربية و الاشتراكية في الخمسينيات بقيادة جمال عبد الناصر. كما عملت الحكومات المتتالية على ترشيد و تحديث الاقتصاد و تحرير التجارة. و مع ذلك، فإن تحرير التجارة لا يقارن بشكل كبير مع البلدان المماثلة على الرغم من النظام المعتمد و التدريجي للإصلاحات، حيث أن الإصلاحات أدت إلى تسقيف متوسط التعريفات ما يقارب 30% مع تشتت و تصعيد مرتفعين أعلى بكثير من تلك الموجودة في البلدان المماثلة اقتصاديا و سياسيا.

و بشكل عام تقدم النماذج النظرية و التجريبية لتحليل الاقتصاد السياسي للحماية التجارية المصرية الهيكل الأمثل لمجموعتين من القطاعات عالية الحماية. ويتم تعريف الصناعات ذات الحماية الزائدة على أنها الصناعات الفعلية المرتفعة الرسوم الجمركية بنسبة 25% على الأقل مما هو متوقع من خلال متغيرات الاقتصاد السياسي. كما يمكن تقسيم محددات الحماية إلى مجموعتين قوى الضغط و مقاومة الضغط، أولا الضغط و هو قوة رأس المال المحدد في قطاع نسبة إلى درجة تركيز الصناعة، رأس المال العامل و نسبة اختراق الواردات. ثانيا مقاومة الضغط و يتم تمثيله في أسواق العوامل أو

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

المدخلات بمستوى الأجور و درجة المعالجة في الصناعة و التجارة داخل الصناعة. و باستخدام هذه المنهجية يمكن تحديد مجموعتين من المنتجات، منتجات في حال تخفيض التعريف لا تكون مكلفة من الناحية السياسية، و منتجات تكون مكلفة سياسيا في حال تخفيض التعريف. و في كلتا الحالتين، فإن خفض التعريفات يساعد على تحسين تخصيص الموارد و الكفاءة في الصناعات المعنية.¹

1-3-التحولات النموذجية للسياسة التجارية في مصر

شهدت السياسة التجارية المصرية العديد من التحولات النموذجية خلال الفترة الممتدة من النصف الثاني من القرن العشرين إلى بداية فترة الإصلاح لسنة 1991 أثرت هذه التحولات على الدور الذي لعبته الدولة في الاقتصاد المصري، و مكانة الاقتصاد في السوق الدولية. والتحول الأول جاء بعد نهاية حقبة الاستعمار البريطاني التي تميزت بثورة 1952، في تلك الفترة كانت العلاقات الإقطاعية و شبه الإقطاعية تحكم المناطق الريفية بينما يهيمن القطاع الخاص على التجارة و الصناعات الصغيرة و اقتصر تدخل الحكومة على حماية الصناعة الوطنية والتحكم في العملات الأجنبية.²

و خلال الفترة 1952 حتى 1973 شهدت السياسة التجارية المصرية عملية التحول من خلال نموذج التصنيع الذي تقوده الدولة و القطاع العام. حيث تم تطويره ليكون المحرك الرئيسي للنمو و الاستثمارات الأجنبية. كما قام الرئيس عبد الناصر بتأميم قناة السويس سنة 1961 إلى تقييد نشاط القطاع الخاص بشكل فعال للزراعة والعقارات، غير أن هذه القطاعات كانت تخضع لضوابط مركزية على الأسعار و التسويق و المواد الخام والأجنبية. واحتكرت الشركات المملوكة للدولة قطاع التصنيع و التجارة الخارجية، و كذلك الجزء الأكبر من قطاع النقل.³ بالإضافة إلى ذلك مارست الحكومة تدابير وقائية عالية على التجارة عن طريق تبني سياسات إحلال الواردات، و تم إضفاء الطابع المؤسسي رسميا عن طريق سيطرة الدولة على المجال الاقتصادي في الميثاق الوطني لسنة 1962 حيث قدمت إعانات لمجموعة متنوعة من السلع بما في ذلك المواد الغذائية الأساسية و المرافق الضرورية

¹ - Ghoneim, Ahmed Farouk , "Cultural Industries in Egypt" , Report submitted to the World Intellectual Property Organization, 2002 .

² - Adsera, Alicia & Carles Boix, "The Political Economy of Trade and Economic Integration: A Review Essay", Unpublished Paper, 2001.

³ - Ahmed Gala , "Bureaucrats in Business " , New York: Oxford University Press, 1995.

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

كالكهرباء و الماء و النفقات العسكرية الكبيرة، كما أُلقت حربي 1967 و 1973 بثقلها على الاقتصاد و التجارة ، و الدولة لم تكن قادرة على الحفاظ على معدلات عالية من النمو الاقتصادي.

و التحول النموذجي الثاني في السياسة التجارية المصرية حدث مع اطلاق الرئيس أنور السادات "لسياسة الباب المفتوح" سنة 1973 ، و التي دعت إلى الانفتاح الاقتصادي و التجاري بهدف وصول الاقتصاد المصري إلى الاستثمار الأجنبي و الاستثمار العربي المشترك، فضلا عن تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد. و استنادا إلى هذه التعليمات صدر القانون رقم 43 لسنة 1974 الذي منح امتيازات ضريبية للشركات الأجنبية الخاصة في شكل إعفاءات ضريبية، إعفاءات من قوانين العمل و تراخيص الاستيراد و التصدير.

كما ميز القانون بين الاستثمارات الأجنبية في المناطق الحرة حيث كانت الإعفاءات الضريبية غير محددة و مشتركة و خلال هذه الفترة ارتفع نمو الاقتصاد بمعدل 8% بسبب الربوع المفاجئة الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول الإسرائيلي لصحراء سيناء و إعادة فتح قناة السويس، و تحويلات العاملين المصريين في الدول العربية، و التي خلقت تدفق كبير للعملات الأجنبية الأمر الذي فرض على الدولة إعادة توزيع الدخل. كما قامت بزيادة دعم المدفوعات و استمر نظام التوظيف المضمون، و بالنسبة لمجموعة الطرف الأعلى من توزيع الدخل خلقت الدولة فرص الاستثمار المريح من الواردات و سعر صرف مرتبط بإنشاء منطقة التجارة الحرة ببور سعيد الأمر الذي أدى إلى النمو المتسارع للواردات و السلع الكمالية و المنافسة من السلع المستوردة خفضت الطلب على السلع المنتجة محليا مما أدى إلى القدرة غير المستغلة في الصناعة المحلية.

و الملاحظ ارتفاع الواردات تزامنا مع انخفاض الصادرات و يرجع ذلك أساسا إلى ارتفاع واردات القمح الأمريكية بمقدار أربعة أضعاف خلال الفترة من 1973 إلى 1976، و مع نهاية سنة 1981 بلغت ديون مصر الخارجية أكثر من 100% من ناتجها القومي الإجمالي، الأمر الذي جعلها أكثر عرضة لتدخل دائئها على المستوى الخارجي و عدم الاستقرار على المستوى الداخلي. و في ذات السياق اقترحت الحكومة سنة 1977 و تحت ضغط صندوق النقد الدولي رفع أسعار المواد الغذائية، و ردا على ذلك اندلعت أعمال شغب شعبية في القاهرة و بسبب أعمال الشغب هذه تخلت الحكومة

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

عن هذه الإجراءات وقررت إلغاء الدعم تدريجيا مع تجنب إعادة الإعلان عنها علنا في المزادات و الإلغاء التدريجي للإعانات.¹

و التحول النموذجي الثالث في السياسة التجارية المصرية حدث في أعقاب عصر الازدهار الذي انتهى سنة 1986. فمنذ منتصف الثمانينات تبنت مصر سياسة الانفتاح الاقتصادي والتجاري واستمر التوسع المالي²، و قد تزامنت هذه السياسات مع انهيار أسعار النفط سنة 1986 حيث كان لهذا الانهيار تأثير كبير على الصادرات البترولية و الاقتصاد المصري. كما انكشفت تحويلات العاملين المصريين في الخارج بشكل عادي، و الطفرة التي شهدتها مصر في العقد السابق منذ أن أطلقت الحكومة سياسة الباب المفتوح سنة 1974 كانت تشجع على التوسع في نفقات القطاع العام. و نتيجة لذلك ارتفع العجز المالي بمتوسط 15% من الناتج المحلي الإجمالي و الديون المتراكمة.

و ردا على ذلك تم تبني سياسة نقدية توسعية مما أدى إلى ارتفاع التضخم بنسبة 20% كما انخفضت الصادرات مع انخفاض الحساب الجاري، الأمر الذي دفع الحكومة إلى اللجوء إلى التمويل الاستثنائي بحوالي 14,1% مليار دولار خلال الفترة 1987 – 1991 و عليه فقد سقطت الثقة عن الاقتصاد و أصبحت الحاجة إلى الإصلاح واضحة وهذا ما أدى إلى تدخل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عن طريق سياسات التكيف الهيكلي.

2-3- إصلاحات ما بعد 1991

يعد إصلاح السياسة التجارية في مصر ظاهرة معقدة و ديناميكية تخضع للسياسة المحلية و المصالح والضغوط الخارجية. فخلال بداية التسعينيات و حتى العقد الأول من الألفية الثانية أصبحت السياسة التجارية في مصر أكثر انفتاحا على المستويات الفردية و الإقليمية و المتعددة الأطراف، كما سعت مصر إلى تنويع الشركاء التجاريين الرئيسيين من خلال توقيع اتفاقية التجارة التفضيلية مع العديد من الدول الأفريقية و العربية و الأوروبية. و كانت الحوافز و الضغوط الداخلية للانخراط في

¹ - Rivilin, Paul , "Economic Policy and Peiformzance in the Arab World" , Boulder: Lynne Rienner, 2001.

² - Martin Will , "Trade Polices, developing Countries, and Globalization" World Bank Working Paper No, 2001

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

مثل هذه الاتفاقيات التجارية التفضيلية تدفع بها المصالح الاقتصادية و الإرادة السياسية. و بالتوازي مع تحرير التجارة بداية التسعينيات حدثت عملية الإصلاح¹.

و مع منتصف التسعينيات شاركت مصر في تنفيذ اتفاقية التجارة التفضيلية، و التي ساعدت على تحول السياسة التجارية نحو مزيد من التحرير التجاري و تشجيع الصادرات. و الواضح أن جميع اتفاقيات التجارة التفضيلية التي شاركت بها مصر تابعة لاتفاقيات التجارة الحرة. و بما أن مصر لم تشارك في اتفاقيات التجارة الحرة العربية لم تواجه سياسة التجارة التفضيلية أي تحدي تنظيمي ناشئ عن تداخل أو تناقص القوانين، و مع ذلك تواجه مصر تحديات محتملة لارتباطها بالدول العربية التي تهدف إلى نقل اتفاقية التجارة الحرة بين الدول العربية إلى الاتحاد الجمركي وبأعضاء السوق المشترك لشرق وجنوب أفريقيا الذي أطلق اتحادها الجمركي سنة 2009. و من غير الواضح على أي أساس قررت مصر مواصلة المفاوضات مع كلتا الجبهتين، حيث أنه لا يمكن لأي دولة أن تكون عضوا في اتحادين جمركيين في آن واحد .

و استمر إصلاح التجارة وتحريرها بداية سنة 2000 مع اعتقاد النظام الراسخ بأن استراتيجية ترويج الصادرات ينبغي أن تكون المحرك الرئيسي للنمو في مصر. و بالتزامن مع تحرير التجارة تم تحقيق تقدم كبير في الإعداد المؤسسي الموجه لدعم الصادرات والمصدرين. كما تحسنت القواعد والأنظمة والمنظمات التي تتعامل مع إجراءات التصدير²، و خلق تاريخ مصر في تصنيع بدائل الواردات مصالح خاصة قاومت خفض الحواجز الجمركية. غير أنه ومن خلال تطبيق عدة قنوات إصلاح و تحرير التجارة، و ارتفاع الضغط القوي نسبيا على التصدير بدأت السياسة التجارية بالتغير تدريجيا في التسعينيات. و في العقد الأول من الألفية الثانية متوجهة نحو بيئة أكثر ليبرالية رغم أن الحماية بين الصناعات المختلفة لا تزال متنوعة. كما أن بعض الصناعات تلقى حماية أكثر من غيرها سواء الاسمية أو الفعلية بسبب المصالح الشخصية لبعض اللوبيات والاهتمامات الاجتماعية³. و الجدول التالي يوضح تطور التعريف الجمركية في مصر خلال الفترة 1986-2017 .

¹- أحمد غنيم ، السياسة التجارية في مصر ، مجلة المدونات ، لبنان ، بيروت ، 2015.

² -Hoekman Bernard and Patrick Messerlin, "Harnessing Trade for Development and Growth in the Middle East", Report submitted by the Council on Foreign Relations, 2002 .

³- أحمد غنيم ، مرجع سابق ، 2015.

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

جدول رقم (02-11) : تطور التعريفية الجمركية في مصر خلال الفترة 1986-2017 .

السنة	أقصى حد للتعريفية	التعليق
1991	100%	—
1993	80%	قائمة استثناءات متغيرة
1994	70%	قائمة استثناءات متغيرة
1996	50%	قائمة استثناءات متغيرة
1998	40%	قائمة استثناءات متغيرة
2008	35%	قائمة استثناءات متغيرة
2018	30%	قائمة استثناءات متغيرة

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على إحصائيات المنظمة العالمية للتجارة 2019 .

الملاحظ من الجدول أن مصر استطاعت تخفيض المعدلات الجمركية على بعض السلع وزيادتها على البعض الآخر، مما يعني زيادة درجة تشتت التعريفية (Tariff Dispersion). كما أن معدل الحماية الفعلي تطور بشكل إيجابي حيث تناقص بين سنتي 1991-1998¹ ، واستطاعت مصر تخفيض متوسط التعريفية الجمركية من 42,2% سنة 1991 إلى 26,8% سنة 1998 واتضح أن هناك انخفاض في التصاعد التعريفي Tariff Escalation في جميع القطاعات حيث استطاعت مصر تحقيق نتائج إيجابية في هذا السياق، كما قامت بإزالة القيود على الاستيراد باستثناء الملابس الجاهزة، و بعض منتجات اللحوم . كما أزال الكثير من السلع التي كانت على قائمة السماح بالدخول باشتراطات معينة حيث أنخفضت السلع الواردة على هذه القائمة من 15 مجموعة سلعية سنة 1991 إلى 3 مجموعات سلعية سنة 1998 .²

و الملاحظ أن تخفيض التعريفية الجمركية لم يتضمن جميع السلع فمثلا السيارات السياحية، منتجات التبغ و المشروبات الكحولية بقيت خارج التخفيضات، لأسباب بعضها متعلق بالحفاظ على عائد الإيرادات الجمركية. و لتعويض تأثير انخفاض التعريفية بدأت الحكومة المصرية في فرض رسم جمركي يمثل 1% من قيمة السلع المستوردة، مما زاد من درجة انعدام الشفافية بالإضافة إلى ذلك فقد زادت درجة تشتت التعريفية جزئيا بسبب انخفاض متوسط التعريفية الجمركية الأمر الذي أدى إلى

¹ - World Trade Organization (1999), "Trade Policy Review of Egypt, Geneva", August, 1999.

² - El-Mikawy, Noha & Heba Handousa (2002), "Institutional Reform and Economic Development in Egypt", Cairo: American University Press.

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

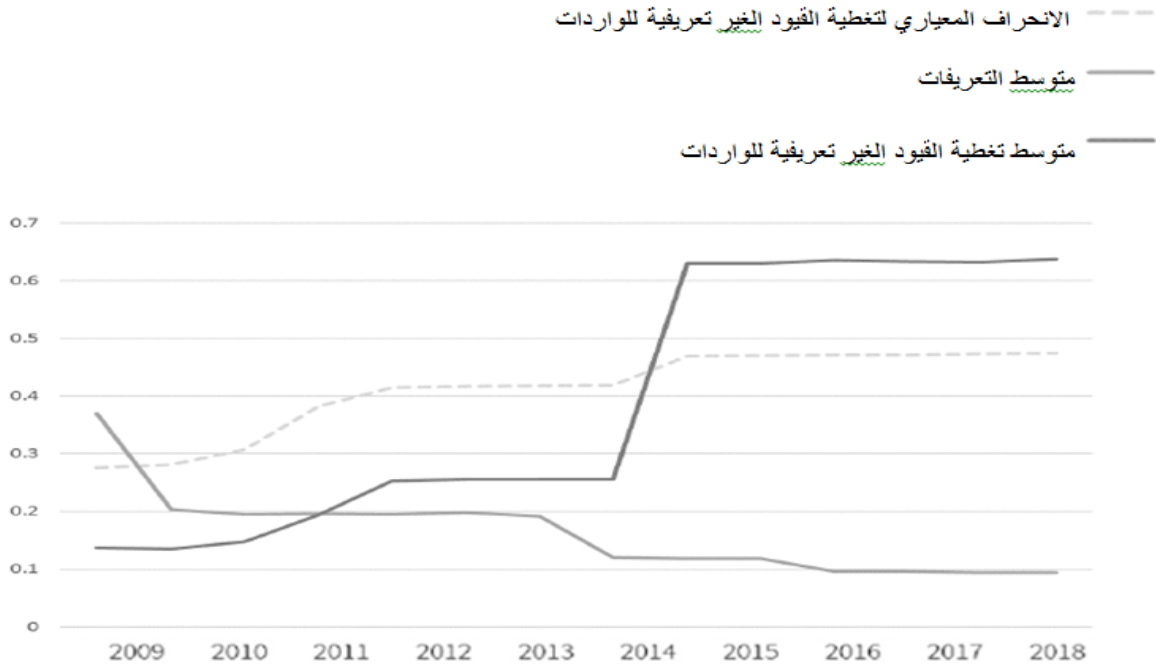
ظهور ما يسمى بالقمم التعريفية (Tariff Peaks) في بعض القطاعات الهامة التي لم تتعرض للتخفيض الجمركي، و التي تضمنت سيارات الركوب، الملابس و المشروبات الكحولية، و باستمرار التحرير التجاري فقد زادت درجة انعدام الشفافية و تشتت التعريف، و على سبيل المثال فإن انخفاض التعريفات سنة 1994 أحدث الأثر فقط على قطاع السلع الرأسمالية، لأن هذا الانخفاض رافقه فرض رسوم استخدام وصلت إلى 3% من قيمة السلع، و التي تتمتع بتعريف أقل من 30% و إلى 6% من قيمة السلع التي لها تعريف أعلى من 30%. و هذه الرسوم تطبق على السلع التي تتراوح تعريفاتها بين 29,5% بنسبة 2% من قيمتها و 3% من قيمة السلع التي تزيد تعريفاتها عن 30%، و عليه يتميز هيكل التعريف في مصر بالتصاعدية الملحوظة حيث تنخفض التعريف الجمركية على المواد الأولية وتستمر في الارتفاع بزيادة درجة التصنيع.

3-3- تحليل تطور الحماية التجارية في مصر بعد إصلاحات 1991 : يتضح من التحليل السابق أن السياسة التجارية لمصر ما بعد التسعينيات لازالت حمائية تتمتع بثشتت للتعريف، و حزمة من العوائق الغير جمركية، و ارتفاع في تكلفة المبادلات، و تحيز صريح ضد الصادرات. و السياسة الحمائية لمصر تدل على أن هناك مصالح لبعض القطاعات و التي ستخسر في حال الانفتاح على العالم الخارجي، و هذا ما يفسر الوضع بالنسبة للعديد من الصناعات في مصر و يؤكد ضعف قدرة المصدرين على تكوين جماعات ضغط قوية قادرة على عمل توازن مع جماعات الضغط المطالبة باستمرار و ارتفاع درجة الحماية. والشكل التالي يوضح تطور الحماية التجارية في مصر خلال الفترة 1997-2019.¹

¹- محمد أبو ضيفان باشا خليل ، جماعات الضغط وتأثيرها على القرارات الادارية والدولية ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، مصر ، 2008

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

شكل رقم (02-14) : تطور الحماية التجارية في مصر خلال الفترة 1997-2019



المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على إحصائيات المنظمة العالمية للتجارة 2019

الملاحظ من الشكل أن الحماية الاختيارية هي الوسيلة التي استخدمت في مصر خلال التسعينيات وغالبا ما تظهر السياسة التجارية على أنها فاشلة إذا لم يستطع صانعو السياسات احتواء غضب وأهداف رافضي تحرير التجارة ، ويتضح ذلك جليا في السياسات الخاصة بالمنسوجات والملابس الجاهزة¹، و يتضح من خلال ما سبق أن الوضع الحساس لهذه الصناعة وتوظيفها لفئة كبيرة من العمال (فوق المليون ونصف عامل)، و ارتفاع نصيب القطاع العام من ملكية مصانعها خاصة المتعلقة بالمنسوجات جعلها تشكل استثناء من برامج الإصلاح، كما أن مصر حصلت على امتياز من طرف منظمة التجارة العالمية يهدف إلى منع دخول المنسوجات و الملابس الجاهزة، وقد تم فرض ضريبة قطعية على الملابس الجاهزة مع بداية سنة 2002 و هي ضريبة مانعة بسبب ارتفاعها المبالغ فيه وهو 40%. و عليه نجد أن الاختلالات المحلية يتم معالجتها باستخدام الحواجز التجارية، و التي فشلت في الماضي. و ليس متوقع أن تنجح في المستقبل، و استمرار الحماية لهذه الصناعة باستخدام الحواجز الجمركية المرتفعة يعني أن للحكومة اهتمامات تتعلق بإعادة توزيع الدخل خاصة إذا ما أخذنا

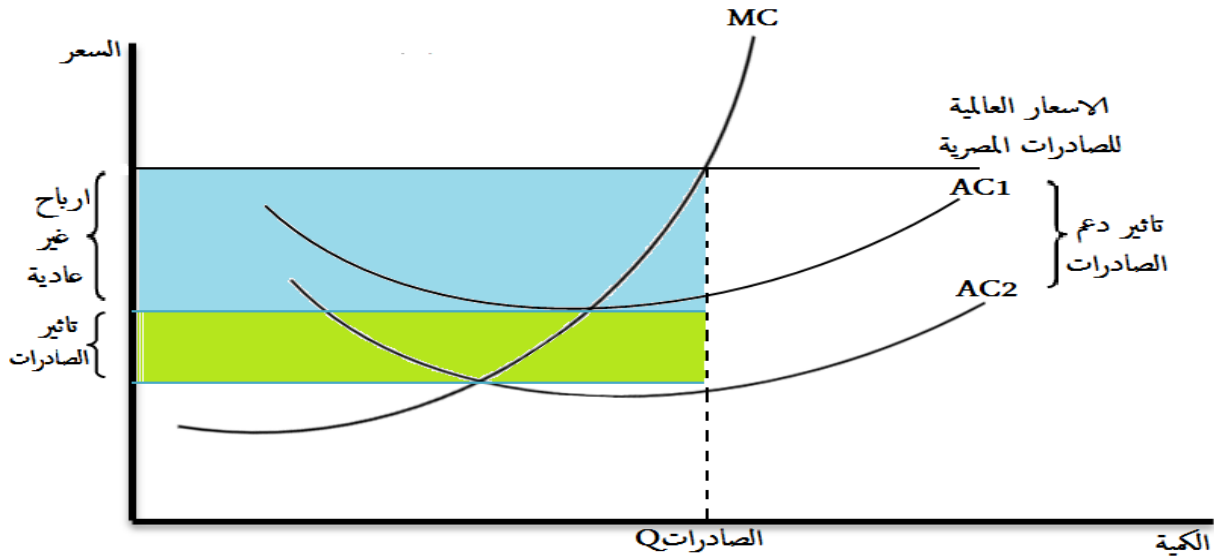
¹- نهي المكاوي ، أحمد غنيم ، الاقتصاد السياسي للسياسة التجارية في مصر ، مجلة المفهوم ، 2002

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

بعين الاعتبار نسبة العاملين في هذا القطاع، بالإضافة لذلك، فإن الحماية المختارة هي غالباً ما تمثل الملجأ الأخير لإخفاء الفشل في تجهيز قطاع الصناعة للانفتاح على العالم الخارجي.¹

و بالنسبة لدعم الصادرات نلاحظ أن مصر لم تستخدمه بكثرة مقارنة بدول أخرى، حيث أكد الاقتصاديون أن استخدام الدعم المباشر كأداة يتطلب إدارة حكومية كفاء قادرة على إدارة هذا الدعم. و دعم الصادرات هو نظام معقد يحتاج إلى إدارة حكومية قادرة على تنفيذه و وضع النظام المصري من منح مزايا المصدرين يعتبر استراتيجية فاشلة، لأن السياسة المقترحة عرضة لسوء الاستغلال من طرف أصحاب المصالح و المشاريع الفردية، مما يهدد أهداف الحكومة و النظام المقترح لا يضع أي عقوبات على المصدرين البعيدين عن الأهداف المرجحة و بمعنى أدق النظام لم يحدد أهداف رقمية يجب الوصول إليها على مستوى المنشأة، و إنما ظلت الأهداف على مستوى الصناعة ككل وقد أكدت النظرية الاقتصادية على أن دعم الصادرات ليس من المتوقع أن يؤدي بثمار إيجابية وهذا ما يوضحه الشكل التالي :

شكل رقم (02-15): تأثير دعم الصادرات على الأسعار العالمية للصادرات المصرية



المصدر : (المكاوي ، غنيم، 2002)

¹ - El-Mikawy, Noha & Heba Handousa (2002), "Institutional Reform and Economic Development in Egypt", Cairo: American University Press.

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

بحسب النظرية الاقتصادية لدعم الصادرات نفترض أن المصدرين يسعون إلى تعظيم الربح وأنهم يصلوا إلى هذا الهدف عندما تتساوى كل من تكلفتهم الحدية MC و إيرادهم الحدي MR ، وإذا أخذنا في الاعتبار أنهم يواجهون منحنى طلب لا نهائي المرنة، فإن سعيهم للربح يعني انخفاض تكلفتهم المتوسطة AC و تحرك المنحنى AC للأسفل مع ثبات المنحنى MC كما هو ، و النتيجة هي ارتفاع الأرباح الغير طبيعية (Abnormal Profits) للمصدرين دون زيادة في حجم الصادرات. و تؤكد النظرية أن وجود مثل هذه الأرباح الغير طبيعية من شأنها أن تدعو المصدرين الكامنين إلى الدخول للسوق، و من ثم زيادة الصادرات.

غير أنه ليس من المتوقع أن يحدث هذا في الحالة المصرية لعدة أسباب منها: ارتفاع تكلفة الدخول إلى السوق نتيجة ارتفاع تكلفة المعاملات بسبب الإجراءات الجمركية المعقدة، ضرورة التوافق مع المعايير الدولية للصادرات، قلة نظام Subcontracting و ارتفاع الفرق بين هامش الربح للبيع في السوق المحلي مقارنة بالخارج، و النتيجة النهائية هي ربح يحصل عليه المصدرون، خسارة مالية للحكومة و تراجع حجم الصادرات. و الحالة المصرية توضح أن إعطاء الدعم ضروري لكن ليس كافي لتنشيط الصادرات وغياب الرقابة، و الصرامة في هذا النظام هو فجوة لم يتم الالتفات إليها والنظام يؤدي إلى زيادة الربح و ليس التصدير. و إذا أدخلنا عنصر العقوبة حيز التنفيذ فإن المصدرين سيسعون إلى زيادة الصادرات، و هو ما قد يؤدي إلى زيادة تكلفتهم المتوسطة لفترة محددة، مما يعني نقص الأرباح. و مع مرور الوقت يؤدي هذا النظام إلى ضرورة نقل منحنى التكلفة المتوسطة AC (أي حجم منشأة جديد) لتعظيم الأرباح.

4-3- دور جماعات الضغط في تحديد اتجاه السياسة التجارية في مصر

تعتبر جماعات المصالح من أهم الفاعلين السياسيين لأي دولة. و على الرغم من انقسام الأدب السياسي حول المغزى من تواجدها إلا أن الثابت أنها موجودة في كافة الأنظمة السياسية تقريبا، وتجاهلها يعني إغفال طرف مؤثر على المؤسسات السياسية. و تتنوع تصنيفات جماعات المصالح فهناك جماعات ضغط سياسية، و جماعات ضغط اقتصادية و جماعات ضغط اجتماعية. غير أن جميعها تمارس نشاطا يتفق و نوعها على أن تبقى السمة الغالبة على هذه الأنشطة أنها تتصل بالسلطة القائمة والضغط عليها مما يجعل منها قوة ذات تأثير في السياسات القائمة. و بالنسبة لدورها

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

في الاقتصاد المصري فرغم وجود أعضاء يتمتعون بالنزاهة إلا أن ذلك لم يمنع رغبتهم المتصاعدة في تحقيق المزيد من الامتيازات والمكاسب. ومن أهم ما ميز نشاطها مساهمتهم في إصلاح السياسة التجارية بالقدر الذي يخدم مصالحهم ومن أبرز مهامها¹:

*تعديل الهيكل الضريبي بما يخدم أهدافها، مثل التركيز على تخفيض فئة الربط الضريبي المباشر على حساب الضرائب غير المباشرة (الإنفاق) بحيث يحصلون على الأرباح ويسدد المستهلك الضريبة.

*تخفيض الرسوم الجمركية على العديد من السلع والمنتجات تامة الصنع لصالح فئة المستوردين التابعين لجماعات المصالح.

*التأثير على حجم الإنفاق الحكومي بالقدر الذي يؤثر على المبادئ الأساسية كالعادلة في التوزيع حيث تم ترتيب أولويات الإنفاق العام بما يخدم مصالح جماعات الضغط.

*عملت على تخفيض سعر صرف الجنيه المصري بحجة أن ذلك يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات على الرغم من ظروف الاقتصاد المصري، و المتمثل في ضعف مرونة عرض الإنتاج مع ارتفاع تكلفة الإنتاج مقارنة بالمنتجات الأجنبية المثيلة خاصة أن مصر تستورد أكثر من 80% من الوسائط والمدخلات و السلع الغذائية. وقد أدى هذا إلى زيادة أعباء المواطنين و ارتفاع تكاليف المعيشة والفوائد في هذه الحالة كانت حكرا لعدد قليل من جماعة المصالح الاقتصادية والمتمثلة في بعض المصدرين.

*الحث الدائم على استكمال برامج الخوصصة و غلق المصانع القائمة وتحويل المعدات إلى المستودعات ثم المضاربة عليها. وفي ذات السياق تم خوصصة حوالي 50% من إجمالي المصانع و تشريد العمال، و من بين الشركات المتضررة نجد شركة النصر للسيارات و قبلها شركات الغزل والنسيج، إضافة إلى شركة الحديد و الصلب. و الواضح أن تخريب المصانع كان يتم تحت ضغط جماعات المصالح وذلك بالتوقف عن إجراء عمليات الإحلال و التجديد و إصلاح الهياكل التمويلية والمالية للشركات مما يضطرها للسحب على المكشوف وتعثرها و هو المبرر الرئيسي لخوصصتها أو تصفيتها.

¹ - حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، الأحزاب السياسية وجماعات المصلحة والضغط (دراسة في علم الاجتماع السياسي) ، مركز الاسكندرية ،

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

*الضغط على الحكومة للتوسع في إقامة مناطق التجارة الحرة للاستفادة من ميزات إلغاء الرسوم الجمركية على وارداتهم. و في ذات السياق أكدت الدراسات وعلى سبيل المثال أن المواطن المصري لم يستفد من إلغاء الرسوم الجمركية على الشاي المستورد من دول منطقة التجارة الحرة للكوميسا، و التي هي 0% حيث لا زالت أسعار الشاي على حالها، أو ارتفعت قليلا و الفوارق ذهبت لصالح المستوردين. كما نجحت جماعة المصالح في عقد اتفاقية الكويز، وهي اتفاقية تجارية وقعت في القاهرة سنة 2004 بين مصر و إسرائيل و الولايات المتحدة، و تسمح هذه الاتفاقية بإنشاء مناطق صناعية مؤهلة لتصدير منتجاتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية معفاة من الرسوم الجمركية، بشرط أن يكون وفقا لاتفاقية إسرائيل نسبة مكون محلي لا تقل حاليا عن 7% وهذه الاتفاقية تحقق مصلحة بعض جماعات المصالح ذات الصلة بإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية .

*تعديل القوانين لصالح جماعات الضغط ، كما حدث في قانون المنافسة ومنع الاحتكار حيث أجري عليه تعديل بعد صدوره بيوم واحد لصالح المحتكرين .

*الضغط حاليا لإلغاء الدعم وجعله نقديا وهو هدف تسعى إليه الفئات الفقيرة يوجه منه الجزء الأكبر للإنفاق على الضروريات، وهو الأمر الذي يعني زيادة موارد كبار الصناع و التجار نتيجة زيادة الإنفاق.

*التحكم في السوق من خلال نقص المعروض من منتجات أساسية لرفع أسعار البيع بعد ذلك و خير مثال نجد سلعة الإسمنت، فوفقا لتقديرات بعض الخبراء لا تزيد التكلفة عن 140 جنيه للطن في حين ارتفعت الأسعار إلى ما يزيد عن 400 جنيه للطن حاليا.

*احتكار إنتاج بعض السلع (الحديد)، و العمل باستمرار على رفع أسعارها في الوقت الذي ينجح فيه المحتكرون في غلق الاستيراد، أو دفع الحكومة لفرض رسوم إغراق أو فرض إجراءات وقائية مما أدى إلى ارتفاع غير مبرر للأسعار ساهم في رفع تكلفة التشييد و البناء و الأرباح في هذه الحالة يجنيها عدد من أعضاء جماعات المصالح المرتبطين بالحزب الحاكم.

*المستوردون من أعضاء جماعة المصالح عادة هم غير ملتزمين باستيراد السلع المطابقة للمواصفات أو الصالحة للاستهلاك الصحي و شحنات القمح المستوردة من روسيا مثال حي على هذه التجاوزات.

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

و كخلاصة لما سبق يتضح أن تحرير و إصلاح السياسة التجارية في مصر لا يعتبر الحل المثالي لجميع المشاكل الاقتصادية التي تواجهها. و في أغلب الأحيان نجاح الإصلاح يتوقف بالأساس على علاقتها بالإصلاحات على مستوى الاقتصاد الكلي و إصلاح المؤسسات و الاطار المؤسسي الذي تعمل فيه السياسة التجارية هام للأداء الاقتصادي بدرجة أكبر من المستويات التي تحدد عندها العوائق التجارية. كما أن الإصلاح التجاري الغير جاد قد يكون أسوأ من القيام بأي إصلاح على الإطلاق، و أن الحكومة المصرية يمكنها تعقيد جهودات التثبيت الاقتصادي بالتوهم أن تحرير التجارة هو الحل لكل ما تعانيه من مشاكل .

1- تطورات السياسة التجارية في الجزائر خلال الفترة 1830-2019

1-1- أثر السوق السياسية على صياغة خيارات السياسة التجارية في الجزائر خلال الفترة 1830-1962.

يرجع أصل تحليل الاقتصاد السياسي للتجارة الخارجية في الجزائر إلى الفترة العثمانية، و التي سعينا إلى فهم هيكلها السياسي والاقتصادي، لا سيما البحث عن الاستحواذ على الربيع، و احتكار التجارة من خلال تطوير أحواض بناء السفن، و الموارد الأرضية ونقص البيانات الاقتصادية لدعم فرضيتنا للبناء من حقبة ما قبل الاستعمار من الهياكل المؤسسية غير الرسمية وتحصيل الربيع لاقتصاد قادر على تثبيت الهيكل السياسي العثماني في السلطة، قادنا لناخذ كنقطة انطلاق فترة الاستعمار الفرنسي. و الفرضية التي تمت صياغتها هي أن الاطار الاقتصادي والتجاري تطور خلال الفترة الاستعمارية خاصة فترة الخمسينيات على السياسة التجارية للجزائر المستقلة.

و الخطوة الأولى هي العثور على بدايات التحرير التجاري في الجزائر، و دور جماعات المصالح مع التركيز على حلقة " سان سيمونيان "، حيث منح تيار سان سيمونيان مكانة مهمة إلى الليبرالية الاقتصادية و السياسية، كما كان من دعاة ريادة الأعمال و دعم السياسة التجارية المصرفية التي نفذتها الإمبراطورية الثانية، و كان ينظر إلى الشركة على أنها محرك التنمية الاقتصادية في فرنسا خاصة خلال فترة الاستعمار للجزائر دون تأييد الليبرالية الاقتصادية. و خلال هذه الفترة درست الحكومة عادات الجزائريين ودجت السكان الأوربيين للمشاركة في الزراعة والصناعة، و يعتبر ذلك من أجل تحصيل العوائد بين فرنسا والجزائر و الهيكل المؤسسي وضع بشكل ملائم لضمان حقوق الملكية للمستوطنين و المسلمين. و في نفس الوقت برر مبدأ مصادرة أراضي السكان الأصليين لضمان نقل الأراضي إليها و للمستوطنين الأوربيين، و مبدأ الهيكل المختلط ملكية الأراضي بما فيها الفردية والمختلطة، كان القصد منه جذب الصناعيين و المصرفيين في المدينة برأس المال اللازم لتطوير الجزائر إلى جانب الدولة الفرنسية، و الملكية الجماعية تخدم الدولة من خلال وزارة المستعمرات لتطوير المشاريع الزراعية و الصناعية. و يهدف نظام الملكية المختلطة إلى تشجيع المصنعين عن البحث عن

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

الأنشطة المربحة و الإنتاجية، و أن يكون جزءا من اطار الملكية جماعي يسمح للدولة بالحق في مصادرة و إعادة توزيع الأراضي من المواطنين لصالح الصناعيين والمصرفيين.¹

و بالنسبة للصناعات الجزائرية التي كانت في طور النشوء في الفترة الاستعمارية معظمها صناعات تحويلية في قطاع الأغذية الزراعية منها صناعة الخشب، الفلين، التبغ. و في قطاع التعدين و البناء نجد البلاط والفخار ، هذه الصناعات الخفيفة تجد تصديرا إلى جانب المنتجات الزراعية مثل منتجات التعدين (الرخام والمعادن) و التبغ و الخشب و الجلود و الصوف. وفيما يلي الصناعات الرئيسية اعتبارا من 31 ديسمبر 1887.

جدول رقم (02-12) : أهم الصناعات الجزائرية لسنة 1888

الصناعات	عدد المنشآت	عدد مناصب العمل
صناعة الخبز	156	1428
صناعة التبغ	96	1251
النجارة	343	1802
الفلين	55	2825
المناجم	175	2741
المطاحن	1110	1649
صناعة الزيوت	1025	1119

Source: Rachid Mira. Économie politique de l'industrialisation en Algérie: analyse institutionnelle en longue période. Economies et finances. Université Sorbonne Paris Cité, 2015,p107

1-1-1- إضفاء الطابع المؤسسي على الامتيازات

استخدم المستوطنون نفوذهم السياسي لتحرير أنفسهم من الإدارة العسكرية الشاملة. كما أنهم فرضوا مصالحهم على الإدارة الفرنسية، و التسوية السياسية الاستعمارية اكتسبت استقلالية خاصة بعد صدور قانون سنة 1900، و بالتالي أصبح الائتلاف الحاكم في الجزائر يتكون من الحاكم المدني يساعده مجلس الحكومة و اثنين من الجماعات، حيث يتم تعيين المستوطنين أو انتخابهم بنسبة عالية مقارنة بالسكان الأصليين الجزائريين ممثلون تمثيلا قليلا في المجالس، و بالتالي يشكلون فصيلا من

¹ - Rachid Mira. Économie politique de l'industrialisation en Algérie: analyse institutionnelle en longue période. Economies et finances. Université Sorbonne Paris Cité, 2015.

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

القوى الضعيفة التي لا تعتبر مصدر لعدم الاستقرار من أجل استدامة التحالف ، غير أن التهميش وعدم التسوية السياسية حرك السكان الأصليين خاصة بعد الحرب العالمية الأولى، الأمر الذي شكل تهديدا للنظام السياسي الاستعماري .¹

من ناحية أخرى كان ينظر إلى القبائل على أنها قوى سياسية منافسة، غير أنه لم يكن للحكومة الفرنسية مصلحة في جلبهم إلى الائتلاف الحاكم و لا يتم استقرار النظام السياسي إلا من خلال بناء مؤسسات رسمية و غير رسمية تسمح بإعادة توزيع الموارد لمختلف الفصائل والمستويات الهرمية للائتلاف الحاكم و التخصيص من الأرض أحد الموارد الرئيسية القادرة على استقرار نظام السياسة الاستعمارية عن طريق إعادة توزيع موارد الأرض على المستعمرين، و تحصيل الضرائب يعتبر مورد رئيسي آخر لتمويل الاستعمار من خلال الغذاء من الميزانية على حساب ارتفاع الضغط المالي على السكان الأصليين .

2-1-1- إضفاء الطابع المؤسسي على السياسة التجارية

عرفت التجارة الخارجية تطورا ملحوظا منذ إنشاء بنك الجزائر سنة 1851، و الذي أنشأ نظام الخصم الملائم للتجارة. و بالتالي فإن تسويق منتجات الفلاح يسمح بالمعاملات النقدية، و تغذية نظام الضرائب الاستعماري. كما أنه تم تنفيذ براءة الاختراع سنة 1837. و في نفس السنة تم وضع تعريف جمركية جديدة بالإضافة إلى ضريبة الذبح، و قد زاد الدخل العائد من الضريبة من 1687000 فهرانهايت سنة 1835 إلى 4748000 فهرانهايت سنة 1845 ثم 14000000 فهرانهايت سنة 1846.²

وفي الفترة 1842-1939 تم وضع ما يسمى " بالضرائب العربية " على كامل القطر الجزائري و هي عبارة عن تجديد لضرائب البيليك، و يتم استخدام الضرائب العربية لتمويل إنشاء قرى و بلديات المستوطنين، حيث زادت المداخيل بحوالي 10% سنة 1845 ثم 30% سنة 1852 ثم 40% سنة 1859 لتصل إلى 50% سنة 1852 و السلطات المحلية لديها احتياجات لتمويل الطرق و الصحة و المدارس. كما أنها تتلقى التمويل من منح البحر والضرائب الإضافية على الأسواق. و الواضح أن الفلاحين الجزائريين هم الوحيدون المتأثرون بضرائب عاشور و حكور و الوعاء الضريبي هو المحراث بمقدار 30 فهرانهايت لكل محراث و هي تخص الفلاح فقط و ليس المستعمرين الأوروبيين دون مراعاة لخصوبة الأرض و التي تقسم المحارث إلى محارث جيدة و رديئة. و قد حاول إصلاح 1874 أن يعادل بين

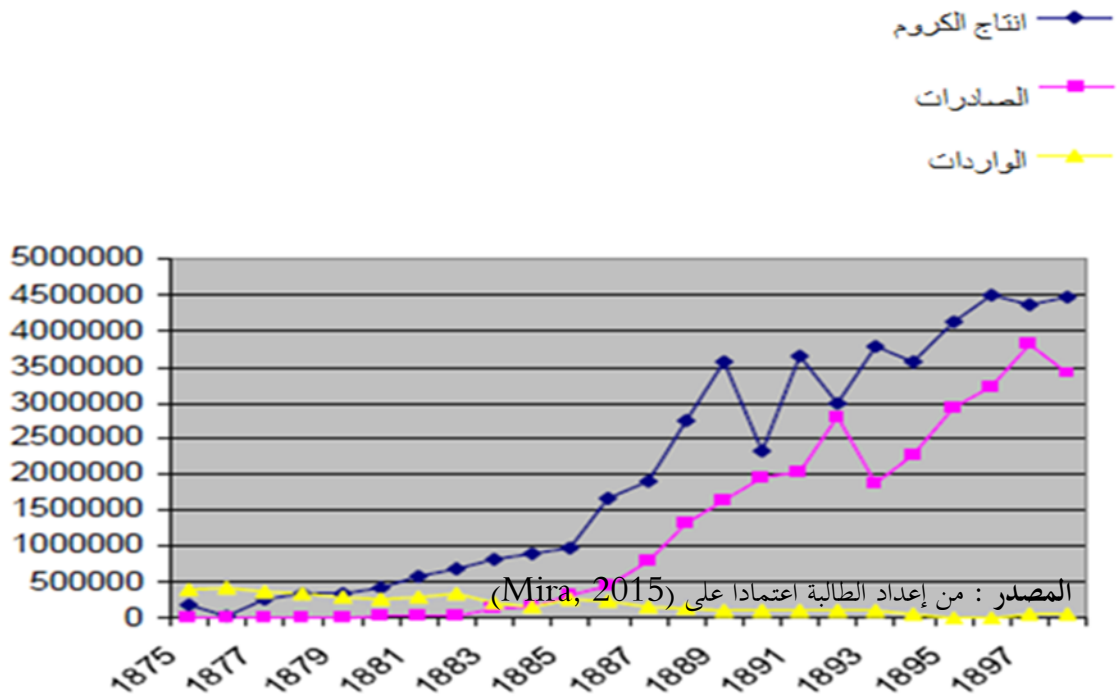
¹ - Rachid Mira ,Ibid,2015

² - Henni A, La colonisation agraire et le sous-développement en Algérie, Alger : SNED,1982,p 247.

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

مداخليل المحارث و خصوبة الأرض لتصبح الضرائب فقط على المحارث الجيدة و التي أعطت مداخليل ضريبية جيدة لتمويل الملكية الاستعمارية الأوربية، حيث أصبحت هذه الضريبة تابعة لمؤسسة رسمية تسمح بتحويل الموارد المالية لصالح الأراضي الاستعمارية. و يمكن اعتبار هذا النظام الضريبي جزء من تسوية سياسية تهدف الى اضعاف النخبة الفلاحية الثرية و السكان الأصليون ككل، أي إضعاف الغرباء في التحالف من أجل استقرار النظام السياسي الاستعماري. و قد تم حذفها سنة 1918 لتأخذ مكانها الضرائب غير المباشرة¹. والشكل التالي يوضح تطور تجارة الكروم الجزائرية.

الشكل رقم (02-16) : تطور تجارة الكروم خلال الفترة 1875-1897



3-1-1-3 اقتصاد يقوده قطاع التصدير الزراعي

قبل سنة 1851 كان تدفق رأس المال الأجنبي على الصادرات الجزائرية ضعيف، والتوسع في تصدير المنتجات الزراعية إلى فرنسا قد أعاقه عدم استقرار المنافذ الأجنبية، و ارتفاع الرسوم الجمركية. كما تم تشييط الاستثمار في الزراعة الجزائرية بسبب عدم وجود أي منفذ خارجي، الأمر الذي عمل بإصدار قانون 1851 المؤسس للاتحاد الجمركي بين الجزائر وفرنسا، و منح حق الامتياز للمنتجات الزراعية الجزائرية، حيث كانت الرأسمالية في طريقها لأن تكون قادرة على التوسع في الجزائر وتطوير الامتداد على أساس ملكية الأرض، العمل الزراعي المأجور و الاستثمار في الصادرات الزراعية

¹ - Zouache A , “Socialism, liberalism and inequality: the colonial economics of Saint-Simonian in 19th century Algeria”, Review of Social Economy, 67: 4, 12,2009, pp. 431-456.

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

ونتيجة للوباء الذي أصاب الكروم سنة 1878 تناقص إنتاج النبيذ في فرنسا، ليتم تعويض العجز بزيادة الإنتاج في الجزائر، الأمر الذي غير هيكل الزراعة واقتصاد المستعمرة. لذلك فإن الرأسمالية الزراعية قامت على الحبوب و زراعة الكروم، حيث سجلت المساحات المزروعة و الكميات المحصودة نسبة مرتفعة. غير أن الاتجاه التصاعدي لتطوير الإنتاج تطلب تعبئة الميزانية عن طريق الاقتراض من بنك الجزائر ، والجدول التالي يوضح تطور منطقة الكروم في الجزائر خلال الفترة 1880-1914.

جدول رقم (02-13) : تطور منطقة الكروم خلال الفترة 1880-1914

السنة	1880	1885	1890	1895	1900	1905	1910	1914
مساحة الكروم	23,72	70,88	110,04	122,18	154,43	179,95	152,12	180,73

Source : (Mira, 2015, p. 107)

خلال الفترة 1880-1914 زادت المساحة المخصصة لكروم العنب بنحو 100000 هكتار لتحتل بذلك صدارة المنتجات. و المركز الأول الذي تحتله زراعة الكروم في الاقتصاد الجزائري يمكن أن تقاس به الربحية المالية للهكتار و الحركة التجارية التي يولدها من حيث الصادرات والميزان التجاري. و الجدول التالي يوضح حصة النبيذ في الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1880-1910.

الجدول رقم (02-14) : حصة النبيذ في الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1880-1910 .

السنة	1880	1881	1882	1892	1894	1896	1899	1900	1903	1906	1908	1910
النسب	0,4	9,9	33,7	49,7	36,3	55,9	52,8	21,0	29,0	16,5	21,6	38,4

Source : (Henni, 1981, p. 127)

بلغت صادرات النبيذ نسبة 55,9 % من الصادرات الجزائرية سنة 1986 ليصبح أول منتج يتم تصديره من الجزائر، حيث يهيمن هذا القطاع على الاقتصاد الجزائري من خلال ارتفاع مستوى مخرجاته وحجم صادراته ويتم تصدير أكثر من 75% من إنتاج النبيذ الجزائري إلى فرنسا، لذلك فإن الكروم الجزائرية هي عادة منتج استعماري يلي الاحتياجات الاقتصادية لفرنسا، و قطاع الكروم لا

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

يحظى باهتمام الفلاحين الجزائريين إذ بلغت المساحة المستغلة من طرفهم 4062 هكتار فقط سنة 1905 أو ما يعادل 2,2 من كروم المستعمرة.¹

أ - شبكة تحليلية للاقتصاد السياسي الاستعماري :

تسمح لنا البيانات السابقة بافتراض وجود تشكيل ائتلاف حاكم في قمة مصالح حكومة العاصمة و الحكومة العامة في الجزائر. حيث يجد هذا التحالف السياسي الدعم بين فصائل رجال الأعمال الرأسماليين. كما يسعى الفرنسيون لاستثمار رؤوس أموالهم في قطاعات زراعية مربحة في الجزائر و كذلك المستوطنين، وبالتالي، فإن المالية الزراعية تشبه ظاهرة استعمارية تسعى إلى الربح لصالح المستعمرين الأوربيين الذين يحتكرون الموارد، و بالتالي دعم الائتلاف الحاكم. وعليه فإن قطاع النييد هو قطاع تراكم رأس المال يفرض وجود تواطؤ بين مصالح زراعة الكروم من خلال الحصول على الائتمان المصرفي، و الدفاع عن مصالح المستوطنين.

و يمكن أن يوضح هذا الموقف العلاقة بين العميل والمستفيد، السلطة السياسية و فصائل النييد أو مستوطنين الحبوب التي تسعى إلى الاستيلاء عليها، و المحافظة على الربوع الاقتصادية. و يمكن أيضا تفسير ظاهرة تركيز التفاعلات بين المعاشات للمستوطنين الذين استولوا على موارد الأرض إما عن طريق الشراء أو عن طريق نظام الامتياز الحكومي.

وبعد سنة 1938 انتهى مجلس الشيوخ برفض مشروع قانون Blum-viollette وهو مشروع سياسي استيعابي للسكان الأصليين، الذين أصبحوا متطرفين في الأربعينيات. و قد فازت الفصائل السياسية الممثلة للمستوطنين في الحفاظ على مكانتهم، و هذا يعني على وجه الخصوص استيلائهم على الإيجارات الاستعمارية، مع احتكار السلطة السياسية، و استغلال الموارد الاقتصادية الأكثر ربحية. و الواضح أن المستوطنين تخوفوا من أن مشروع القانون يسمح بدخول هيئات انتخابية من السكان الأصليين². ويمكننا أن نفترض حول بنية التسوية السياسية الاستعمارية في الجزائر أن المستوطنين يحتلون موقع فصيل سياسي تحت الائتلاف الحاكم الذي يحافظ على علاقات الراعي و العميل معهم لكن مع المؤسسات غير الرسمية و التي تشكل وسيلة لاختراق التحالف. و في هذا السياق يؤكد (Khan (2009) العلاقة بين الاستقرار السياسي و النمو الاقتصادي من خلال المؤسسات الرسمية و غير الرسمية. و يمكن تفسير حالة الجزائر خلال الثمانينات على أنها حالة من

¹ - Djebari Y, La France en Algérie, bilans et controverses, 3 volumes, Alger : OPU,1995, p 809

² - Rachid Mira , Ibid, 2015.

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

عدم الاستقرار السياسي في الجزائر إلى جانب الأزمة الاقتصادية التي تؤثر عليها إذا أخذنا الكروم كمؤشر من تأثير الأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر خلال الثلاثينيات.

ب- استراتيجية التصنيع ، التجارة والتسوية السياسية:

جاءت خطة قسطنطين في سياق ركود الرأسمالية الزراعية تزامنا مع المطالب السياسية و الاجتماعية الاستعمارية المتزايدة و فقر السكان الأصليين. وسعيًا لتسليع الأرض أجريت إصلاحات إدارية و اجتماعية واقتصادية سنة 1956. و من أجل تهدئة التراب الجزائري من الصراع ضد القوى السياسية لجهة التحرير الوطني تم إنشاء مؤسسات رسمية على الصعيد الاقتصادي والصناعي لتصحيح الوضع و رفع المستوى المعيشي للسكان الأصليين. و بالنسبة للقطاع الصناعي تم منح الموافقة على خطة التصنيع مرفوقة بالمزايا المالية (الخصم الضريبي على السلع الرأسمالية، الإنتاج المعتمد، الإعفاء الكلي أو الجزئي من الضرائب على الأرباح الصناعية، دعم الفائدة على القروض).

و في السياق الجديد لتقرير مخطط قسنطينة تم تعديل القانون بمرسوم 31 يناير 1958 و الذي أضاف إلى الجهاز قسط تجهيزات تصل إلى 40% من مبالغ الاستثمارات المطلوبة للإنتاج المصادق عليها في خطة التصنيع. وفي سنة 1959 تم إصلاح نظام المساعدة للشركات الصناعية بعد تطبيق الخطة و تقديم الحوافز التالية: سداد الرسوم الاجتماعية والضريبة على أساس الرواتب، خلق مكافأة عمل تحل محل التخفيضات في ضريبة الإنتاج، تأسيس مخطط موافقة بسعر موحد تختلف إعفائه حسب المواقع الصناعية التي تدعم اللامركزية في المناطق الصناعية. وتشمل المساعدة المؤسسية للشركات منذ سنة 1960 ما يلي: السداد لشركات الإنتاج الصناعي لمساهمة صاحب العمل في المخصصات العائلية، ضريبة التدريب للمحترفين (صندوق معدات التطوير CEDA) ، ويضمن صندوق CEDA قروض تمويل رأس المال متوسطة و طويلة الأجل بحد أقصى 4% ، و بالتالي فإن الشركات الموافقة على السعر الثابت وفقا لمرسوم 1959 تستفيد من علاوة المعدات بنسبة 40% كحد أقصى من استثمارات الإنتاج، و استرداد الضرائب من إنتاج السلع الرأسمالية. وبالتالي فإن مخطط السعر الثابت يتضمن مزايا من حيث الأقساط و الإعفاءات و الإعانات التي تهدف إلى جذب المستثمرين الصناعيين في الجزائر.

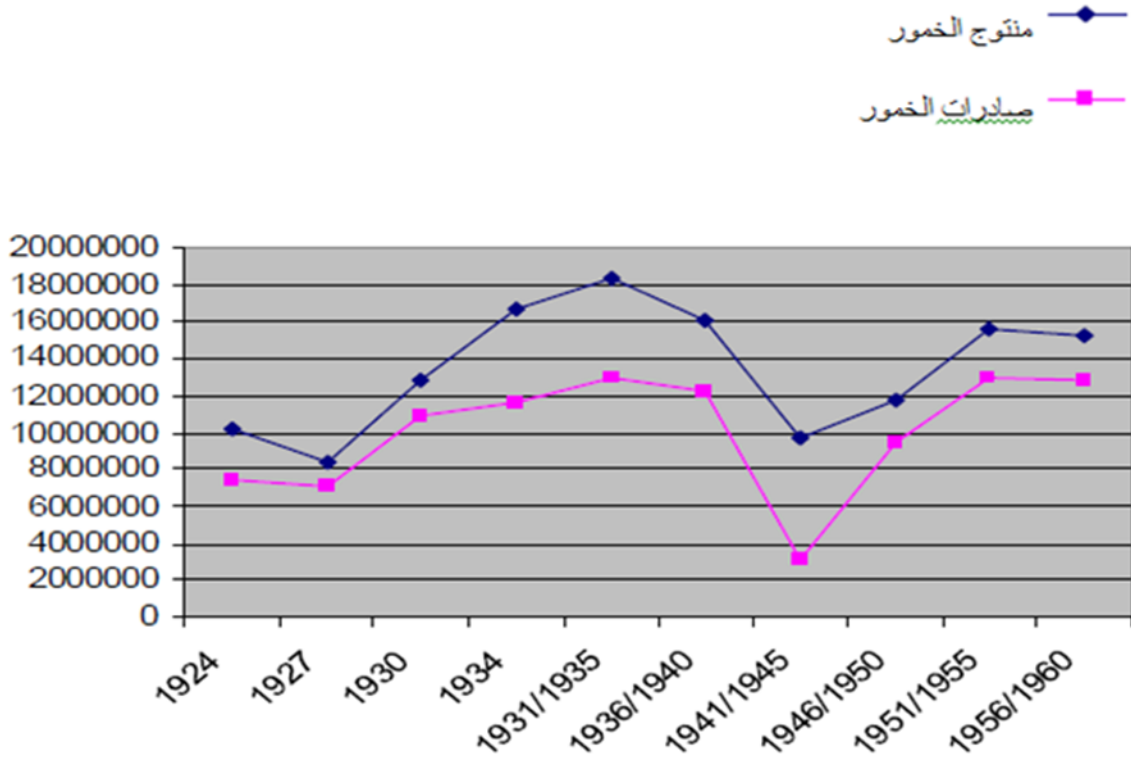
و يتم استكمال هذه المؤسسات الرسمية بتشريعات مواتية للتجارة وتنمية السوق الجزائرية حيث يجيز المرسوم الصادر سنة 1957 عقود خارج البورصة مع الشركات الجزائرية من خلال عدم التقيد بالتشريع الخاص بالأسواق العامة. و يسمح المرسوم الصادر في 28 يناير 1959 طوال مدة خطة

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

قسنطينة بحجز 15% من أوامر الخدمات المدنية أو العسكرية للدولة و منشآت الشركات الصناعية العامة التي تتعهد بالإنتاج في الجزائر، هذا النص يوسع نطاق التطبيق في الأسواق الجزائرية والخارجية، والحوافز الاقتصادية المقدمة تعبر عن الإرادة السياسية من خلال تنفيذ خطة قسنطينة لإعادة الاقتصاد الجزائري وتوفيره الاحتياجات الأساسية للسكان وخاصة السكان الأصليين. كما تهدف خطة قسنطينة إلى سحب النسيج الصناعي الجزائري من المناطق المعزولة بسبب نقص الصناعات الأولية أو المصب. و بالتالي وضع أسس أكثر لنسيج صناعي متمركز حول نفسه وأكثر كثافة مما يؤدي إلى تشعبات بين صناعات المنبع والمصب و التجمعات الصناعية التي تنتج السلع الرأسمالية والاستهلاك الوسيط والنهائي.

و استراتيجية التجارة على الرغم من تأخرها تميزت بخطة قسنطينة، و التي قاربت مصالح التحالف مع القوة الاستعمارية بسبب حرب 1954 والسعي إلى التهدئة من خلال التدابير الاقتصادية المؤسسية، والمؤسسات الرسمية التي تهدف إلى تطوير التجارة لا تلي مصلحة رواد الأعمال في سياق تسوية سياسية تسائر الأزمة. كما أن خطة قسنطينة تخفي أيضا تغييرا كبيرا في هيكل الصادرات مع الانخفاض التدريجي لصادرات النيذ وارتفاع الصادرات الهيدروكربونية بداية الخمسينيات مع التحول الجذري في الربع وتحصيل الإيجارات من القطاع الزراعي لقطاع الطاقة مع اكتشاف البترول والغاز والذي ستؤدي جهود بحثه واستغلاله إلى زعزعة هيكل الصادرات وسيتم إزاحة الكروم من المركز الأول في الصادرات بعد الاستقلال خاصة بعد مقاطعة فرنسا للنيذ الجزائري خلال الفترة 1963-1964. والشكل التالي يوضح التغيير في هيكل صادرات النيذ والمحروقات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

شكل رقم (02-17) : تطور صادرات النبيذ خلال الفترة 1880-1914



المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على (Mira, 2015)

و كخلاصة لما سبق يتضح أن تحليل موارد الاستقرار للتسوية السياسية يسمح لنا بالنظر إلى أن خطة قسنطينة جاءت في سياق إعادة هيكلة البحث و جمع الربوع الخاصة بمنتجات الكروم أولا ثم على الهيدروكربونات الناشئة وهذه الربوع الجديدة لن تجعل من الممكن الخروج من أزمة التسوية السياسية الاستعمارية غير أنها ستعمل على تثبيت استقرار الاستقلال.

1-2- تطورات السياسة التجارية في الجزائر خلال الفترة 1962-2019

عرفت الجزائر و غيرها من الدول النامية بعد الاستقلال عدة إجراءات وتدابير لتنظيم قطاع تجارتها الخارجية بما يخدم مجموعة الأهداف الاقتصادية التي حددتها الدولة في كل فترة. وقد اختلفت هذه السياسات باختلاف الظروف الاقتصادية و الأيديولوجيات السياسية التي حكمت البلاد بدءا بالرقابة الإدارية للتجارة الخارجية في العشرية الأولى التي تلت الاستقلال، مروراً باحتكار الدولة لهذا القطاع لعشريتين كاملتين، وصولاً إلى مرحلة الانفتاح أو التحرير التجاري الذي رافق الانفتاح

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

السياسي والاقتصادي الذي تم تبنيه في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات. ويمكن إيجاز هذه المراحل على النحو التالي:

1-1-2- السياسة التجارية المطبقة في الفترة قبل 1990

مرت سياسة التجارة الخارجية الجزائرية أثناء انتهاج نمط الاقتصاد المخطط بمرحلتين أساسيتين، تميزت المرحلة الأولى بالاكْتفاء بالمراقبة الإدارية للتجارة الخارجية. فيما تطورت في المرحلة الثانية إلى أسلوب احتكار الدولة لها.

أ - مرحلة مراقبة الدولة للتجارة الخارجية: اتخذت الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 1962_ 1970 مجموعة من الإجراءات التقييدية التي ترمي إلى فرض رقابة حكومية على التجارة الخارجية و بالخصوص على الواردات. ومن بين هذه الإجراءات، نجد صدور أمر يتعلق بتأسيس أول تعريفات جمركية سنة 1963، و وضع نظام الحصص، والرفع من التعريفات الجمركية والرقابة على الصرف، وكذلك الرقابة من خلال التجمعات المهنية للشراء¹. كما تميزت هذه المرحلة بمجموعة من التدابير و الإجراءات التقييدية لحماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية تمثلت في مراقبة الدولة للتجارة الخارجية من خلال تطبيق الأساليب التجارية التالية:²

* أسلوب الأدوات السعرية والذي يؤثر على الصادرات والواردات في عملية التبادل كالرقابة على الصرف والقيود الكمية.

* أسلوب الأدوات الكمية ، ويتضمن إجراءات المنع ,نظام الحصص وتراخيص الاستيراد.

* أسلوب الأدوات التنظيمية من خلال إنشاء هيئات ومؤسسات تابعة للدولة، تقوم بعمليات التجارة الخارجية مثل المجموعات المهنية للشراء ،والديوان الوطني الجزائري للخضر والفواكه. والجدول التالي يوضح أهم أدوات السياسة التجارية التي تؤثر على الصادرات والواردات.³

¹- فيصل بجلولي, التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية والانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة, مجلة الباحث، 2012.

²- عبد الرشيد ديب ، تنظيم وتطور التجارة الخارجية, دراسة حالة الجزائر ,أطروحة دكتوراه ,كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ,جامعة الجزائر، 2002 ، ص 25.

³- موردخاي كريانيين ، الاقتصاد الدولي ، تعريب محمد ابراهيم منصور وعلي مسعود عطية ، دار المريخ ، السعودية ، 2007، ص 154.

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

الجدول رقم (02-15) : أهم أدوات السياسة التجارية التي تؤثر على الصادرات والواردات

الأدوات التي تؤثر على الصادرات	الأدوات التي تؤثر على الواردات
- الرسوم على الصادرات.	-الرسوم الجمركية
- نظام الحصص ورخص التصدير ودعم الصادرات.	- نظام الحصص.
	-القيود الطوعية على الواردات.
	-الاتفاقيات السلعية الدولية.
	-اتجاهات المنتجين الدولية.
	-آلية المحتوى المحلي أو قاعدة المنشأ.
	- الإغراق.
	- آليات الربط

المصدر : كرابنين ، ، الاقتصاد الدولي تعريب محمد إبراهيم منصور وعلي مسعود عطية ، دار المريخ ، السعودية ، 2007 ، ص 154.

ب - مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية:

بعد فترة الرقابة التي مارستها الدولة على قطاع التجارة خلال الستينيات، أين عرفت حرية نسبية رافقتها بعض المشاكل في عمليات الاستيراد خاصة فيما يتعلق بنوعية المواد المستوردة لجأت الدولة إلى عملية الاحتكار عن طريق الشركات التابعة لها¹. ففي جويلية من عام 1971 صدرت سلسلة من التعليمات منحت احتكار المنتج لكل مؤسسة من مؤسسات الدولة حسب النشاط الذي تمارسه حيث كانت 80٪ من الواردات تحت احتكار المؤسسات العمومية.

و في بداية سنة 1978 تم إقصاء كل الخواص في مجال التصدير، و تم حظر الاستيراد من طرف الخواص تحت أي ظرف، وحل كل مؤسسات الاستيراد والتصدير الخاصة بقوة القانون. وتم حظر الوساطة في عمليات التجارة الخارجية حيث خضعت معدلات التعريف الجمركية إلى تعديلين، الأول سنة 1973 و الثاني سنة 1986² ، والهدف الرئيسي من هذه الإجراءات هو حماية الإنتاج الوطني

¹- الطيب عجة ، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة الى احتكار الخواص ، دار الخلدونية ، الجزائر، 2007.

²- منير نوري ، النمذجة القياسية لانعكاسات السياسة التجارية على حجم واتجاه التجارة الخارجية الجزائرية ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا المجلد 14 العدد 19، 2018.

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

من المنافسة الأجنبية من جانب، و من جانب آخر نجد الدافع قوي نحو تنمية قطاع التجارة و الاقتصاد الوطني بصفة عامة. إلا أن تطبيق هذه الإجراءات لم يسمح بالوصول إلى تحقيق أهداف موضوعية في المخططات التنموية، بل تحول الاحتكار إلى أداة لممارسة البيروقراطية وفرض تعسفي لإجراءات إدارية عطلت برامج التموين اللازمة للنهوض بالاقتصاد الوطني. وهكذا فإن مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية شكلت في حقيقة الأمر عائقا كبيرا أمام نشاط القطاع الخاص نتيجة السيطرة الحكومية على واردات هذا الأخير، الأمر الذي أدى إلى التفكير في تبني استراتيجية جديدة، و بالتالي التحول والانتقال من مرحلتي الرقابة والاحتكار إلى مرحلة محاولة تحرير التجارة الخارجية.

2-1-2- السياسة التجارية المطبقة منذ 1990

كان للأحداث الاقتصادية التي شهدتها العالم والجزائر في نهاية الثمانينات الأثر البالغ في توجيه الاختيارات السياسية و الاقتصادية للفترة المقبلة¹. فبعد صدمة البترول لسنة 1986 و زيادة عبء المديونية الخارجية، و كذا ضغط المنظمات الدولية عمدت الجزائر إلى إصلاح قطاع التجارة الخارجية. و أهم ما ميز هذا الإصلاح أنه كان مرحلي، فالمرحلة الأولى كانت عبارة عن تحرير تدريجي، و المرحلة الثانية تحرير خال من القيود و تزامن ذلك مع التوقيع على برنامج التعديل الهيكلي:

أ-مرحلة التحرير المقيد 1990-1991: أمام العراقيل والصعوبات المطروحة في ظل التشريعات السابقة، و نظرا للمشاكل العديدة التي واجهتها التجارة الخارجية جراء التحرير المقيد الذي لا يدفع إلى الأمام بقدر ما يزيد من الممارسة الاحتكارية، قامت السلطات بخطوة إلى التحول الجذري لسيرورة التجارة الخارجية الجزائرية بإصدار المرسوم التنفيذي رقم 91 37 المؤرخ في 13 فيفري 1991.

و نشير في هذا المجال إلى أن بداية الانفتاح الحقيقي على التجارة الخارجية أقرته المادة 41 من قانون المالية التكميلي لعام 1990، و كذلك منشور وزير الاقتصاد رقم 63 المؤرخ في 20-08-1990 والذي حدد طرق منح الاعتماد لتجار الجملة، و كذا الحقوق و الواجبات المتعلقة بهم. ولقد منح هذا المنشور للمستثمرين، و تجار الجملة الحاصلين على امتياز والمعتمدين من قبل مجلس النقد و القرض امتياز لاحتكار الاستيراد في مجال نشاطهم التجاري شريطة أن يكونوا اثنين فأكثر. ولأول مرة

¹- العربي بوزيان، سياسة التصدير في الجزائر خلال مرحلة الاقتصاد الموجه والاصلاحات، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000.

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

ومنذ إقامة و تطبيق احتكار الدولة للتجارة الخارجية أصبح استيراد السلع لإعادة بيعها أمرا مسموح به للمتعاملين التجاريين إلا أن هذا الانفتاح كان له طابع تقييدي وجزئي.¹

ب- مرحلة تحرير التجارة الخارجية منذ 1994: في ظل برامج الإصلاح مع المؤسسات الدولية تم اتخاذ عدة تدابير واسعة لتحرير التجارة الخارجية، حيث تم إلغاء الحظر و القيود الكمية على الواردات و إلغاء قاعدة تمويل بعض الواردات الاستهلاكية بالعملة الصعبة بالنسبة للمستورد. بعد ذلك تم تخفيض الحماية الجمركية و الحدود القصوى للتعريف الجمركية على الواردات. كما عرف قطاع التجارة الخارجية العديد من الإصلاحات و في مختلف المجالات والتي تهدف إلى تقليل المخاطر في مجالي التصدير و الاستيراد حتى يتمكن الاقتصاد الجزائري من الاندماج في الاقتصاد العالمي.

من خلال ما سبق يتضح أن السياسة التجارية المتبعة في الجزائر تتغير بحسب الظروف و الوقائع الاقتصادية. فمن اتباع سياسة اقتصاد موجه إلى سياسة اقتصاد السوق. و لو قمنا بمسح شامل لوجدنا أن الطابع الحمائي يغلب عليها في معظم الأحيان، مع التركيز على دعم الصادرات المباشر والذي يعاني من عدم الكفاءة في التطبيق نتيجة غياب العوامل المؤسسية والسياسات الاقتصادية المساعدة.

أما النموذج الذي اتبعته الجزائر فهو نموذج تنموي مستقل، و الذي يستمد مبادئه الأساسية من أعمال Perrou –Feldman–Hishman و غيرهم، و الذي يعمل على توجيه الجهاز الإنتاجي نحو السوق الداخلي. والأمر هنا لا يعني نموذج إحلال الواردات لأنه في الجزائر معظم الاستثمارات الصناعية موجهة في هذه المرحلة نحو إنتاج سلع التجهيز و ليس الاستهلاك². هذا النموذج يؤكد على ضرورة إعطاء الأهمية القصوى للصناعة الثقيلة في برامج التنمية المتبعة، لأن هذه الأخيرة كالصناعات الميكانيكية، صناعة الحديد والصلب والصناعات الكيماوية تتميز عن غيرها من الصناعات بكونها تولد أثارا فاعلة أو مؤثرة Effets d'entrainements. والملاحظ من الخصائص السابقة الذكر أنها تتمتع بحزمة من العوائق الجمركية و الغير جمركية، وهي ضعيفة من الناحية المؤسسية حيث تفتقر إلى الاتساق، أي أنه و مع انخفاض التعريف نجد تزايد الرسوم الجمركية على الواردات

¹- بلقاسم زايري، عبد القادر دربال ، تسهيل التجارة وتحديات الإصلاح التجاري في الجزائر ، مجلة الاقتصاد والمجتمع ، العدد 5 ، 2008.

²- فيصل لوصيف ، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970- 2012 ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف ، 2013- 2014.

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

، كما أنها عانت من انعدام الشفافية و المصدقية في تقييم الواردات مع التلاعب بجدول التعريفات المعلنة.

1-3-3- تحليل أدوات ووسائل الحماية التجارية في الجزائر

مرت السياسة التجارية أثناء انتهاج نمط الاقتصاد المخطط بمرحلتين. تميزت الأولى بالاكتماء بمراقبة التجارة الخارجية، و في المرحلة الثانية تطورت إلى أسلوب الاحتكار. و في كلتا المرحلتين استعملت أدوات السياسة التجارية الحمائية. لذلك سنستعرض أهم هذه الأدوات وكيفية تطورها و متطلبات الخروج من السياسة التجارية المقيدة إلى تحرير التجارة الخارجية مع مراعاة التحفظ على مبدأ الحماية.

1-3-3-1- تطور التعريفات الجمركية:

تعتبر التعريفات الجمركية أهم وسيلة من وسائل السياسة التجارية كونها مورد أساسي لخزينة الدولة لذلك شملتها مجموعة من الإصلاحات لدى المشرع، و ذلك تماشيا مع التطورات الحاصلة على الساحة الاقتصادية:

أ- **التعريفات الجمركية بعد الاستقلال:** أول تعريفات جمركية صدرت عن الجزائر المستقلة سنة 1963 بموجب الأمر 63 / 414 المؤرخ في 28 أكتوبر 1963. و تعالج هذه التعريفات المنتجات بدلالة أصلها. وقد أخذ المشرع في هذا القانون بمبدأ التعريفات ذات ثلاثة أعمدة كل منتج مصنّف بنجد له ثلاثة معدلات ضريبية وبالتالي فهذه التعريفات تميزت بتصنيفين تطبق حسبها نسب الضرائب الجمركية:¹

* حسب طبيعة المنتجات:

- وسائل التجهيز والمواد الأولية 10%

- المنتجات النصف مصنعة من 5% إلى 20%

- المنتجات التامة الصنع من 15% إلى 20%

* حسب المصدر والمنشأ:

- تعريفات خاصة تطبق على السلع الفرنسية المصدر.

- تعريفات جمركية موحدة لدول المجموعة الاقتصادية الأوربية.

- تعريفات الحق العام تطبق على الدول التي تمنح الجزائر حق الدولة الأكثر رعاية.

¹ - نعيمة زيرمي ، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، 2011.

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

-تعريف عامة تطبق على الدول الأخرى.

و الملاحظ مما سبق أن تعريف سنة 1963 تعتبر إجراء مناقض لتنويع التبادل الخارجي مع مناطق جغرافية مختلفة، نظرا لإعطاء الأفضلية المطلقة لدول على حساب دول أخرى، و هذا يدل على التبعية التجارية للدول الاستعمارية في تلك الفترة.

ب-التعريف الجمركية لسنة 1968: تم إصدار الأمر رقم 35/68 المؤرخ في 1968/02/02 كتعديل لتعريف 1963 و الذي ألغى التعريف الجمركية الخاصة بفرنسا¹ ، و بموجب هذه التعريف تحررت الجزائر نسبيا من تبعيتها المطلقة للاقتصاد الفرنسي. والجدول التالي يبين كيفية توزيع الرسوم الجمركية حسب التصنيف المنشأ بموجب رقم 35/68 .

الجدول رقم (02-16) : توزيع الرسوم الجمركية حسب التصنيف المنشأ رقم 35/ 68

منتج غير محولة	منتجات محولة	طبيعة المنتج
من 20% إلى 40%	من 30% إلى 50%	سلع ذات استهلاك واسع
من 20% إلى 30%	من 100% إلى 150%	سلع كمالية
20%	30%	تجهيزات

(المرجع : عجة، 2007)

يتضح من خلال الجدول أن التجهيزات تتمتع بنسب تعريفية منخفضة ، أما السلع الكمالية فتصل النسب المفروضة على استيرادها إلى 150% و هذا تكريسا لمبدأ الحماية الجمركية للاقتصاد الوطني وتماشيا مع الإصلاحات التجارية.

ت-تعديلات التعريف الجمركية لسنة 1973: تم إلغاء تصنيف البضائع حسب المناطق الجغرافية لتصبح التعريف الجمركية لسنة 1973 تتمثل في تعريف القانون العام و التي تطبق على منتجات الدول المانحة للجزائر شرط الدولة الأولى بالرعاية، و تعريف خاصة تطبق على الدول التي لها مع الجزائر أفضليات تجارية متبادلة خاصة دول المغرب العربي².

¹- الطيب عجة ،مرجع سابق ، 2007.

²- الجريدة الرسمية ، العدد 7- 14 / 02 / 1978 ، ص 205.

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

و لضمان تغطية عجز السوق المحلي من المواد الأولية تم إعفاء هذه الأخيرة من الرسم الرصيد الإجمالي على الإنتاج المطبق عند الاستيراد سنة 1975.

ج-تعديلات التعريفات الجمركية لسنة 1986: إن الهدف من التعريفات الجمركية لسنة 1986 هو الحصول على موارد مالية غير نفطية لتغطية عجز الميزانية بعد الانخفاض المعتبر للجباية البترولية حيث أن 28 % من الواردات الإجمالية لسنة 1986 معفاة من الحقوق الجمركية و 31 % منها خضعت لمعدلات 3% و 40% من الواردات خضعت لمعدلات ما بين 5% و 45%.

د-تطور التعريفات الجمركية من 1991 إلى 1999: استمرت التعديلات الخاصة بالحقوق الجمركية حسب الظروف التي مر بها إصدار مرسوم رئاسي رقم 91-241 المؤرخ في 20 جوان 1991 والمتضمن المصادقة على الاتفاقية الدولية حول النظام المنسق لتعيين و ترميز البضائع الموقعة في بروكسل سنة 1983.

و لقد جاءت التعريفات الجمركية لسنة 1992 بعدة تعديلات تضمنت فرض معدلات ضعيفة على الواردات من المواد الأولية كدرجة أولى تتراوح بين الإعفاء 0 % و 7%، و معدلات متوسطة على المنتجات النصف مصنعة كدرجة ثانية تتراوح بين 15 % و 25 %، ومعدلات مرتفعة تتراوح بين 40 % و 60 % على المنتجات النهائية تامة الصنع. كما تم اتباع تعريفات 1992 بتعريفات جديدة سنة 1995 تتمثل في إخضاع بعض المنتجات الزراعية المستوردة لرسم 7% من القيمة المضافة بعدما كانت تستفيد من إعفاء، إضافة إلى تخفيض الرسم المرتفع 40% ليصل إلى 21 % من الرسم على القيمة المضافة.

هـ-التعريفات الجمركية لسنة 2002: تم العمل بهذه التعريفات ابتداء من جانفي 2002 . و تحتوي هذه التعريفات على 3 نسب علاوة على الإعفاء، إضافة إلى إلغاء معدل 45 % من الحقوق الجمركية المنصوص عليها، و تعويضها بمعدل 40%. و تم تصنيفها على أساس إلى 3 معدلات رئيسية حسب أصناف السلع الخاضعة للرسم الجمركي وهي كالاتي:

- المعدل المخفض 5% بالنسبة للمواد الأولية ومواد التجهيز.
- المعدل المتوسط 15% و يعني بالخصوص المواد النصف مصنعة.
- المعدل المرتفع 30 % و يخص المواد الموجهة للاستهلاك النهائي.

2-3-1- تطور نظام الصرف :

تعتبر سياسة تغير سعر الصرف أداة تلجأ إليها الدول للتحكم في نشاط التجارة الخارجية. و يمكن للدولة تخفيض، أو رفع قيمة العملة المحلية مقارنة بالعملة الأجنبية، و ذلك وفق معايير وحسب ظروف معينة ، ويمكن حصر تطور نظام الصرف في الجزائر إلى المراحل التالية:

أ-مرحلة سعر الصرف الثابت 1964- 1986: تميزت هذه المرحلة باستقرار العملة الوطنية، و ذلك منذ إصدار العملة الوطنية سنة 1964، حيث كان الدينار يسير وفق المخططات التنموية التي سطرته السلطة المركزية آنذاك. وبداية من سنة 1974 إلى غاية 1986 تم تحديد قيمة الدينار الجزائري على أساس سلة مكونة من 14 عملة من بينها الدولار الأمريكي. كما منحت كل عملة ترجيحاً على أساس وزنها في التسديدات الخارجية، و تم حساب سعر الصرف من طرف البنك المركزي الجزائري بالطرق التالية :

-حساب المتوسط المرجح بالتغيرات في سلة العملات.

-حساب القيمة اليومية للدولار الأمريكي مقارنة بالدينار الجزائري .

ب-مرحلة التسيير الألي لسعر الصرف 1987- 2009: أدى التدهور المفاجئ لسعر البترول سنة 1986 إلى دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة، تميزت بعجز مزدوج في ميزانية الدولة و خاصة ميزان المدفوعات نتج عن هذا العجز تباطؤ خطير في النشاط الاقتصادي، نتيجة تدني الواردات في مختلف المدخلات التي يحتاج إليها الجهاز الإنتاجي الذي ظل تابعا للسوق العالمية. فقد انتقل معدل صرف الدينار من 4,936 دينار لكل دولار أمريكي مع نهاية 1989 ، ونتيجة لذلك لجأت الدولة مرات عديدة إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية في اطار اتفاق إعادة جدولة الديون الخارجية، حيث فقدت العملة ما بين 25 و 30 من قيمتها حتى سنة 1993. وارتفع سعر الصرف الفعلي للدينار بأكثر من 20 إلى غاية سنة 1998 ثم بدأت قيمته في تذبذب ملموس إلى أن بلغ سنة 2008 حوالي 73,5 دينار مقابل دولار أمريكي واحد

3-3-1- تطور نظام الحصص

يشتمل هذا النظام منذ إقراره في الجزائر على تحديد طبيعة وكمية السلع المستوردة. وقد بدأ العمل بهذا النظام في جوان 1964، و الذي نص عليه المرسوم رقم 63-188 المؤرخ في 16-05-1963¹، والمتضمن وضع اطار خاص بالسلع المستوردة و هو نوع من أنواع الرقابة على عملية استيراد بعض السلع الأجنبية. ومع نهاية 1963 أنشأ و لأول مرة بعد الاستقلال ما يسمى بالديوان الوطني للتجارة الخارجية، و هو من الهيئات التي تمارس الرقابة على التجارة الخارجية، إذ كلف بمهمة تموين السوق المحلية بالمواد ذات الاستهلاك الأساسي. و في سنة 1971 تم حل التجمعات المهنية للشراء بسبب احتكار القطاع الخاص للتجارة الخارجية، و تم تأميم القطاعات الاقتصادية وتم إسناد الاحتكار إلى المؤسسات العمومية.

4-3-1- تطور نظام تراخيص الاستيراد:

جرى العمل بها رسميا بموجب الأمر 74-12 الصادر في الجريدة الرسمية لسنة 1974 و تسمى التراخيص الإجمالية للاستيراد. وفيما يلي بعض الشروط التي سنها المشرع الجزائري للاستفادة من التراخيص الإجمالية للاستيراد.

- فئة المؤسسات الوطنية التي تتمتع بالاحتكار أيا كان نشاطها إنتاجي أو تجاري فقط.

- فئة المؤسسات العمومية الناشطة في الإنتاج والخدمات.

- فئة المؤسسات الخاصة لغرض توفير المادة الأولية بشرط أن يتعلق الاستيراد بالاحتياجات الذاتية للمؤسسة إضافة إلى تقديم برنامج سنوي للتموين.

- و لقد تم استبدال نظام الرخص الإجمالية للاستيراد بعقود الامتياز، و هي العقود المبرمة بين الدولة وأحد المؤسسات العمومية الاقتصادية بغرض استغلال نشاط معين من نشاطات التجارة الخارجية.

1-4- دراسة تحليلية لاقتصاديات الحماية التجارية في الجزائر خلال الفترة 1989-2019

لقد كان للنهج الاقتصادي المتبع من طرف الجزائر خلال الفترة ما بعد الاستقلال إلى غاية نهاية الثمانينات الأثر البالغ على الوضعية الاقتصادية للبلد، و التي أثرت بدورها اجتماعيا وسياسيا خاصة منها مخلفات أزمة 1986 و الناجمة عن انهيار أسعار النفط، و ما صاحبها من اضطرابات تمويلية و تموينية نتيجة للإفراط في الاعتماد شبه الكلي على تصدير المحروقات كمصدر أساسي لإيرادات

¹- الجريدة الرسمية ، العدد 88 ، أكتوبر 1963، ص 108.

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

الجزائر الخارجية مقابل زيادة التبعية إلى الواردات من الخارج لتمويل السوق المحلية. فكان لزاما على الجزائر تغيير النهج والسعي إلى الانفتاح الاقتصادي من خلال تبني مجموعة من الإجراءات مستعدين المجالات عرف قطاع التجارة الخارجية نصيب منها، و التي استلزم تحريرها إصدار مجموعة من القوانين والنصوص التشريعية والتنظيمية بغية إعادة تنظيم هذا القطاع وجعله يتلاءم و التوجه الانفتاحي الجديد الذي تبنته الجزائر.

1-1-4-فعالية السوق السياسية على خيارات السياسة التجارية في الجزائر

أ - أهمية الاختيارات المنهجية في دراسة الظواهر الاقتصادية للمجتمعات غير المتميزة:

يعتمد الاقتصاد الجزائري على تخصصات العلوم الاجتماعية في تفسير ظواهره الاقتصادية بشكل كبير. و في هذا الصدد يوضح P. Bourdieu بأن عدم التمايز النسبي في الجزائر لا يجعل من الممكن تكوين اقتصاد سياسي حقيقي أو علم سياسي حقيقي، لأن الأول يتعلق بالسوق والثاني بالدولة ، و هذان المكونين غير متناسقين في الجزائر و السلطة هي التي تنظم تدفقات الثروة .¹ و هذه الإشكالية توضح مكانة المجتمع المدني و نظام الحكم السياسي من الفعاليات الاقتصادية فيما يتعلق بالدولة الجزائرية و المجتمع المدني هو شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي مبني على مصفوفة ثلاثية الأبعاد: السياسية و الاقتصادية و الثقافية و هو يتميز بقدرته على فرض الحكم الذاتي في الصراع على السلطة الذي يعارض إغراءات الهيمنة التي تظهر بين أصحاب السلطة السياسية، حيث يبدو البعد السياسي للمجتمع المدني على الجانب الاقتصادي من خلال قدرته على فرض إضفاء الطابع المؤسسي للسلطة، و هذا يعني أنها تنظم سيادة القانون اقتصاديا. ويتم تنظيم المجتمع المدني لإنتاج الثروة اللازمة لوجودها من خلال المنافسة في السوق للقيام بذلك حيث يتم عزل المواقف الربعية عن طريق تغيير قواعد الإنتاج و التوزيع، مما يتسبب في وقف تشغيل القوى الاجتماعية المفترسة التي تعودت على الدخل غير الشرعي اقتصاديا وعلى المستوى المدني يوضع الفرد في قلب العملية الاجتماعية.²

¹ - polayni, k. La Grande transformation, Paris, Gallimard, 1983, p83 .

² - Lahouari Addi, L. « Préface », in Mourad Ouchichi, Les fondements politiques de l'économie rentière, Béjaïa, Éditions Déclac., 2014, p. 11.

ب- أثر السوق السياسية على صياغة خيارات السياسة التجارية في الجزائر:

يستند تحليل المسألة داخل برنامج العمل الوطني إلى افتراض Katzentein (1978) بأن قابلية السياسة الاقتصادية للبقاء لا تعتمد على تنظيم الاقتصاد فحسب، وإنما أيضا بتنظيم الشأن السياسي نفسه. وهذا يرقى إلى اعتبار أن طابع النظام السياسي يساهم في تنمية نوع معين من الاقتصاد و تكتمل الفرضية بالاعتقاد بأن المؤسسات الاقتصادية تشكل أليات لممارسة السلطة السياسية. ومع الاعتماد على هذا التحليل يمكن تفسير الفترة التي مرت بها الجزائر من 1986 إلى 2019 على أنها تحيز الدولة في صياغة القرارات الوطنية، و هذا التحيز ناتج عن ثلاث مجموعات من العوامل: و هي سياق الاقتصاد الكلي، و التفاعل بين المصالح القطاعية لمختلف عناصر برنامج العمل الوطني الجزائري، و السياق الفكري الذي توضع فيه السياسة التجارية. ويرجع هذا التحيز إلى حقيقة أن الإجراءات الملموسة لتدويل الاقتصاد الجزائري تشارك في أليات ممارسة السلطة السياسية و إضفاء الشرعية عليها، وتأثير السوق العالمية التي تتوسط فيها الدولة على الديناميكيات البنوية والمؤسسية للسوق الوطنية وتحديد شرعية النظام السياسي . و الواضح من خلال ما سبق أن الانفتاح يرجع إلى ثلاث عوامل : السياق الفكري ، والتفاعل بين مصالح الجهات الفاعلة والسياق الاقتصادي الكلي:

*السياق الفكري:

يمكن اعتبار أن ديناميكيات الأفكار تسمح بالتبرير و إضفاء الشرعية على التفضيلات و خيارات السياسة التجارية. و أهمية السياق الفكري هي احدى إسهامات النهج البنائية للسياسة التجارية حيث يعتبر تحليل الانفتاح على أنه بناء أيديولوجي لمشكلة التنمية الاقتصادية التي تحدد الأهداف والأدوات التي يعتمد عليها صانع القرار ومساهمتها في التكامل الدولي. كما أن السياسة التجارية لا تعتمد على التنظيم القطاعي للاقتصاد¹ (هيكل المزايا النسبية)، و تركيز فئات المصالح فحسب و لكن أيضا على التماسك المذهبي للأفراد الذين يشكلون مجموعة واضعي السياسات² ، وعليه فان التوجه الحمائي للفترة 1965 – 1988 يتفق مع الاستراتيجية الإنمائية للجزائر.

و قد تضمنت المناقشة التي جرت بداية الثمانينات بشأن أهمية القطاع الخاص انتقادا لنموذج التصنيع، الأمر الذي ساهم في نزع الشرعية عن الحمائية. و في اطار تحديث الاقتصاد استنادا إلى

¹ - polayni, k.Ibid ,1983

² - Destler I., Odell J , Anti-Protection : Changing Forces in United States Trade Politics , Policy Analyses in International Economics, n° 21, Washington, Institute for International Economics ,1987 .

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

معايير محددة عالميا و إطاعة للقوانين العالمية للمنطق الاقتصادي، تم اعتماد ميثاق وطني جديد سنة 1986 كخطوة هامة لإعادة التوجيه المذهبي لاستراتيجية الانفتاح ، و هذا أكثر تأثير من ذلك، لأنه يشكل جزءا من التحولات الشاملة التي شهدتها الاقتصاد الدولي تحت ستار أزمات التجارة الخارجية، حيث شرعت الجزائر في تحرير التجارة منذ منتصف الثمانينات بتشجيع من المؤسسات المالية الدولية. " ويرافق تطور السياق الفكري ظهور شكل سياسي جديد تعود جذوره إلى التحولات التي حدثت نهاية السبعينيات، و هو يقدم لها وسيلة لإضفاء الشرعية على توجهاتها السياسية الاقتصادية الجديدة، الأمر الذي يقودنا إلى التعامل مع مصالح الجهات الفاعلة لأن اختيار الانفتاح يشارك في عمليات إعادة تشكيل المصالح.¹

-التفاعل بين المصالح الضريبية والقطاعية:

لدراسة التفاعل بين المصالح الضريبية والقطاعية بعيدا عن العوامل الاقتصادية للحماية التجارية يتم تقديم سلوك السلطة السياسية، و علاقته بالجماعات ذات المصالح حيث تعتمد السياسة التجارية التي ينظر إليها باعتبارها ورقة مساومة بين الطلب والعرض للحماية التجارية إلى حد كبير على مسرحية اللاعبين و استراتيجية الضغط التي تتبناها على أساس ضريبي أو قطاعي² ، وبالنظر إلى حالة الجزائر نجد قطاع النفط هو القطاع الوحيد للتصدير تغطي مداخيله جزء من السلع والخدمات المستوردة. غير أن السيطرة على الجهات الفاعلة في مجال الواردات والشبكات بشكل خاص تشكل القضية الرئيسية في إدارة التكامل الدولي. كما أن السياسة التجارية الجزائرية لا تعتمد على التنظيم التنافسي المحدد ضمن البرامج المسطرة و إنما تعتمد على نهج يتم ضمنه هيكل صراع التوزيع بين جماعات المصالح مع الدور الجوهري الذي تلعبه الكتلة الاجتماعية السياسية التي تسيطر على أجهزة الدولة، والفوارق في مستويات الحماية من قطاع إلى آخر هي التعبير عن حالات التحكيم التي تقوم بها الدول في هذا المجال، و خاصة الأهمية الكبيرة للتدابير غير التعريفية (إدارة ائتمانات الاستيراد و اختيار مقدمي العروض) الذي هو مظهر من مظاهر التسوية الرامية للحد من الآثار التحويلية المرتبطة

¹ - Dani Rodrik , « The Rush to Free Trade in the Developing World : Why So Late ? Why Now ? Will It Last ? », in Haggard S., Webb SB (eds.), Voting for Reform : Democracy, Political Liberalization, and Economic Adjustment , New York, Oxford University Press ,1995 b .

² - Robert Baldwin , « The Political Economy of Trade Policy: Integrating the Perspectives of Economists and Political Scientists », in Feenstra R., Grossman G., Irwin D. (eds.) , The Political Economy of Trade Policy: Papers in Honor of Jagdish Bhagwati , Cambridge, MIT , 1996 .

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

بالانفتاح و هذا يعكس القواعد التنظيمية و ممارسة إعادة توزيع العملاء، و التي تتوقف على تأجير اقتصادي.

و لهذا السبب ينبغي استكمال التحليل القطاعي بنهج مؤسسي إزاء السلطة السياسية يفسر الحماية على أساس أليات اتخاذ القرار للمشرعين والحكومات¹. والواضح أن السياسة التجارية الجزائرية لا يمكن النظر إليها من منظور ديمقراطية السوق التي تتنافس فيها الأطراف الفاعلة حيث يكون اختيار السياسة التجارية نتاج اللعبة الانتخابية للأحزاب السياسية. كما أن فرضية الناخب المتوسط لا تتميز بالنطاق التجريبي لأنها بعيدة عن الواقع السياسي الاقتصادي الجزائري الذي لا يتولى وظيفة تجميع الأفضليات و تحديد الأولويات الجماعية، والمصلحة الوطنية. و الجهات الفاعلة التي تسيطر على التجارة الخارجية لا تستفيد من هذا الموقف إلا من خلال القرارات العامة².

و عليه فان الفترة الممتدة من 1986 إلى 2019 لم تتحدد إلى هذا الحد من خلال مشكلة التجارة الحرة في مواجهة الاتحاد الأوربي بل إن الاتحاد الأوربي ملتزم أيضا بحماية البيئة من خلال حركة متناقضة بين التأميم و إلغاء تأميم سياسة التجارة الخارجية. و تتناقض هذه الجدلية لأن جهاز الدولة هو أول من يصنع القرار و في الوقت نفسه هو المصدر الرئيسي للانسداد. و السبب الرئيسي يكمن في أن المصالح الاجتماعية والاقتصادية مرتبطة بقوة الدولة و خاصة لأن جهاز اتخاذ القرار في الدولة يخضع لتضارب في الأفضليات والمصالح غير أن فهم الصندوق الأسود للدولة النفطية الجزائرية لا يزال غامض و يدل تحليل الحماية على أن مؤسسات وممارسات السياسة التجارية تعبر عن حل وسط ناتج عن صراع التوزيع وتؤدي إلى موازين مؤسسية تعكس عدم تناسق السلطة، التسلسل الهرمي الاجتماعي وتضارب المصالح.

و كحل وسط للاقتصاد السياسي يجب أن تدعمه كتلة اجتماعية سياسية تكون هي نفسها عامل التغيير المؤسسي، و من ثم فإن السياسة التجارية تحددها قدرة بعض الجهات الفاعلة على الوصول إلى الموارد الاقتصادية و السياسية للتقليل إلى أدنى حد من مخاطر تعرضها للمنافسة الدولية أو استغلال الشبكات المرتبطة بقضايا الإنتاج و إعادة التوزيع التي تتوقف على القرارات العامة بشأن التجارة الخارجية. و إذا ما أخذنا في الاعتبار تضارب المصالح بين مختلف مكونات النظام الوطني

¹ - Goldstein J., Keohane R. (eds.), Ideas and Foreign Policy: Beliefs, Institutions, and Political Change, Ithaca, Cornell University Press , 1993 .

² - Bourguinat Henry, « Le libre-échange : un paradigme en situation d'inconfort », Revue d'économie politique ,2005, Vol. 115, n° 5, pp. 531-543 .

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

الجزائري بالإضافة إلى إعادة تحويل جزء من الموظفين السياسيين في المجال الاقتصادي فإنه يتم خلق عداوات¹. كما يمكن توقع أن لهذا البرنامج مجموعة من شبكات القوى ذات العلاقات الهرمية التي يجب أن تدمج عدم تجانس الأفضليات والمصالح داخل الدولة والجهاز الحكومي وهو عامل من عوامل التعقيد في بناء توافق الآراء. و يؤدي تفاعل مصالح الجهات الفاعلة إلى إنشاء برنامج سياسي ترتبط ممتلكاته المؤسسية بنظام النمو في الاقتصاد الجزائري. كما أن شبكات الاستيراد تعتمد بشكل مباشر على إجراءات إعادة تدوير عائدات تصدير النفط وآليات إعادة التوزيع و إعانات الدعم الاجتماعية (يتم انفاق 12% من الناتج المحلي الإجمالي على التحويلات الاجتماعية)، لذلك يجب أن يكون تحليل المتناقضات داخل النظام السياسي الاقتصادي الجزائري متصلة بالسياق الاقتصادي الكلي للبلد.²

*سياق الاقتصاد الكلي:

يعتبر سياق الاقتصاد الكلي بأن السياسة التجارية تتغير بتغير الظروف الاقتصادية والسياسية وهو الأمر الذي يحدث علاقة بين صراعات التوزيع وسياق الاقتصاد الكلي وتفضيل التجارة الحرة.³ كما أنه و بالنظر إلى أهمية قطاع الهيدروكربونات (النفط والغاز) من حيث الناتج المحلي و عائدات التصدير و الضرائب 98% من عائدات التصدير و 48% من القيمة المضافة و 80% من العائدات الضريبية⁴ فإن الجزائر تتميز بخصائص اقتصاد النفط إضافة إلى ذلك فإن الصياغة الوطنية الدولية تتشكل في صميم صراعات التوزيع التي تعمل على هيكلية السياسة النقدية الجديدة، لأنها ترتبط بحقيقة مفادها أن تحويلات الربوع الخاصة لا تتم في صادرات الهيدروكربون بل في الواردات المسموح بها من عائدات النفط.⁵

¹ - Henry C , « Algeria's Agonies: Oil Rent Effects in a Bunker State », in Bonner M., Reif M. & Tessler M. Islam, Democracy and the State in Algeria. Lessons for the Western Mediterranean and Beyond, London, Routledge,2005 , pp. 68-81 .

² - Abbas, M. « L'ouverture commerciale de l'Algérie. Apports et limites d'une approche en termes d'économie politique du protectionnisme », Revue Tiers Monde,2012.

³ - Dani Rodrik , "The rush to free trade in the developing world: Why so late? why now? will it last?" in: S. Haggard and S. Webb, eds., Voting for reform: The politics of adjustment in new democracies, New York: Oxford University Press ,1994 .

⁴ -Mehdi Abbas, « L'ouverture commerciale de l'Algérie. Apports et limites d'une approche en termes d'économie politique du protectionnisme », Revue Tiers Monde , 2012.

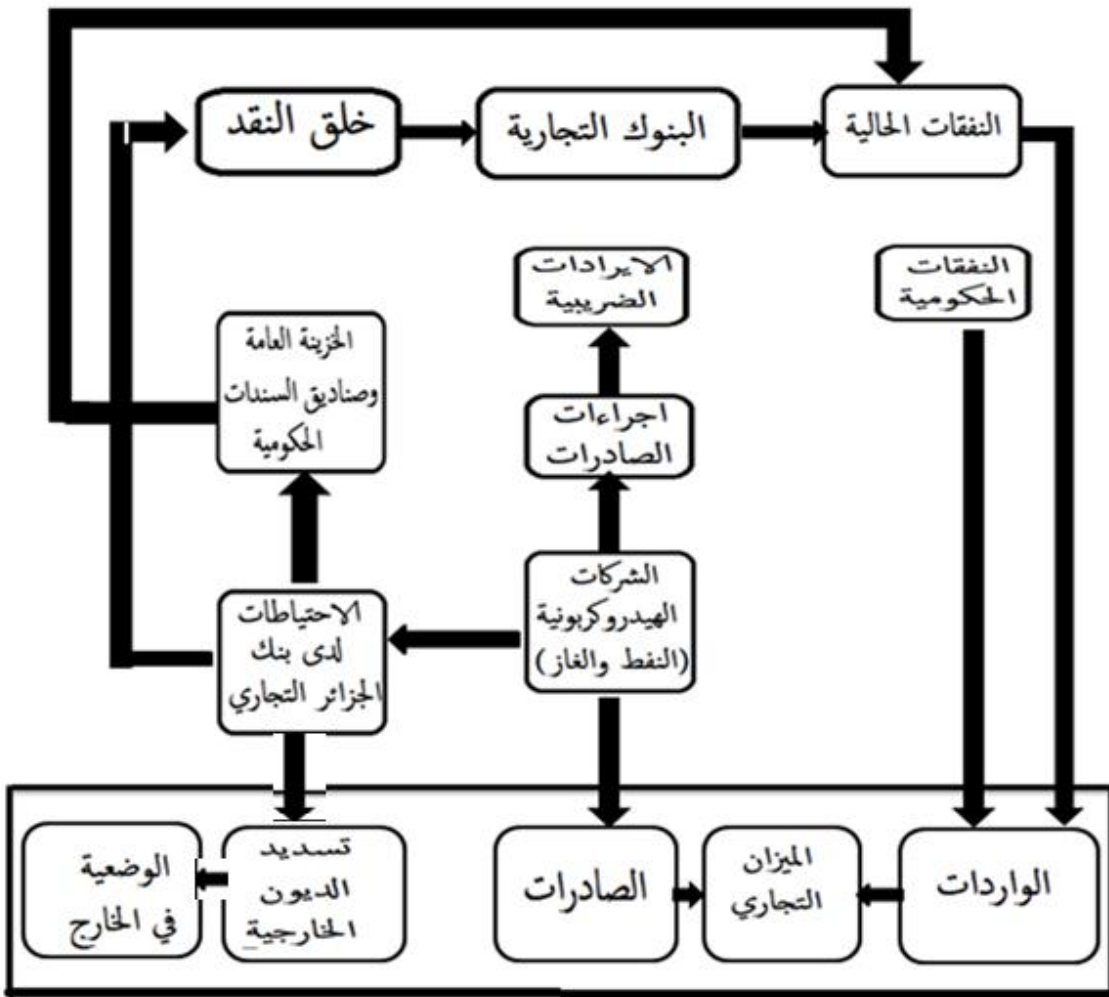
⁵ -Bourguinat H, « Le libre-échange : un paradigme en situation d'inconfort », Revue d'économie politique, Vol. 115, n° 5,2005 , pp. 531-543.

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

كما اعتبر Rogowski (1989) أن التغيير في معدلات التجارة و تكوين التجارة الدولية من شأنه أن يغير مسار السياسات المحلية. وعلى نحو مشابه يعتقد Garret و Lange (1996) أن تدويل أي اقتصاد من شأنه أن يغير طبيعة صراع التوزيع ، غير أنه وعلى النقيض من Rogowski فان باقي الاقتصاديين يؤكدون على احدى وظائف المؤسسات المحلية، و الذي يتلخص في تحقيق حدة هذا التغيير وبالتالي إعطاء الأهمية للدور الذي تلعبه المؤسسات الوطنية الجديدة.

الشكل (02-18): العلاقة بين الاقتصاد الدولي و الاقتصاد السياسي للسياسة التجارية في

الجزائر



المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على (Abbas, 2012, p. 57)

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

يشكل قطاع النفط والغاز المصدر الوحيد للدخل من الصادرات والعائدات الضريبية التي تستخدمها الدولة لدفع سياسة النمو و التي تندرج ضمن النفقات العامة. و عن طريق البنك المركزي يتم استثمار بعض هذا الدخل في الخارج الأمر الذي يجعل إدارة سعر الصرف شرطا أساسيا لأن الصادرات مقومة بالدولار، في حين أن الواردات مقومة بسلة من العملات. كما تعمل عائدات التصدير كدعم لإنشاء النقد الذي يمس الاقتصاد بالكامل من خلال الائتمان الذي توزعه البنوك الثانوية، و هذه السيولة مسؤولة عن الطلب على الواردات من السلع والخدمات تشكل رصيد الحساب الجاري. و يظهر تطور هذه الأخيرة عدم وجود قيد خارجي حقيقي إلا في حالات محددة حيث يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى ندرة المعروض من النقد الأجنبي وهو ما يؤدي إلى تقليص الواردات وانخفاض مستوى النشاط الاقتصادي الأمر الذي يدفع السلطات إلى استعمال أساليب الإصلاح.

وتوضح العوامل السابقة الذكر بأن وضع الانفتاح خلال الفترة 1986 و 2019 تضمن ثلاث فترات:

1- فترة نزع الشرعية عن الحماية (1986-1994)

يعود التغيير الجذري خلال هذه الفترة إلى تدهور بيئة الاقتصاد الكلي بسبب انهيار أسعار النفط سنة 1986 و الذي نتج عنه انخفاض عائدات التصدير بنسبة 40% و زيادة استحقاق الديون الخارجية¹. كما تبنى القادة رؤية طويلة الأجل تقوم على أساس البحث عن اندماج فعال في الاقتصاد العالمي. ويشكل تقديم طلب الانضمام إلى GATT سنة 1987 المظهر الأول لهذا التغيير في السياق الفكري و في الاقتصاد الكلي. و الشرط الأساسي لهذا التغيير هو رفع المستوى العام للقدرة التنافسية للصناعة من أجل إعداد الصناعات بشكل أفضل للتعامل مع الآثار الناتجة عن التغيير في مستوى الواردات و مستوى كميات المنتجات الغذائية، غير أن القوانين الصادرة سنة 1988 لم تغير الكثير من التنظيم السابق للتجارة الخارجية، حيث أدخل المبدأ القائل بأن الدولة تمارس الاحتكار على التجارة من خلال الامتيازات الممنوحة للشركات و المنظمات و المجموعات ذات الاهتمام المشترك، غير أن نقص النقد الأجنبي جعل التجارة الخارجية في حالة غير مستقرة.

¹ - Bouyacoub A, « L'économie algérienne et le programme d'ajustement structurel », Confluences Méditerranée, n° 21, Automne, 1997, pp. 77-85

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

و مع بداية سنة 1989 تم وضع دستور جديد يزيل الحواجز رسميا عن طريق اعتماد التحرير الاقتصادي، إلا أنه و بعد فترة دخلت الإصلاحات حيز التنفيذ، الأمر الذي زعزع استقرار التجارة الخارجية خاصة مع صدور قانون التمويل التكميلي الذي سمح بإنشاء شركات التصدير والاستيراد المحلية والأجنبية، و هي أول عملية إلغاء لتأميم التجارة الخارجية حيث تعتبر جزء من الاتفاقات الاحتياطية التي تم التفاوض بشأنها و توقيعها مع صندوق النقد الدولي. كما أنه تدبير استراتيجي لإدارة العلاقة مع المؤسسات المالية الدولية، و رغم كل ذلك لا يزال التحرير محدودا بسبب استحالة الحصول على مساعدة مصرفية لتمويل عمليات التجارة الخارجية والحاجة إلى تجهيز و شراء و بيع المنتجات المأذون بها و التزام التجار غير المقيمين بالتقيد بإنتاج السلع محليا . و الجانب المهم في هذا القانون أنه يغير مصالح اللاعبين من خلال السماح للبائعين المعتمدين و تجار الجملة باستيراد المنتجات الاستهلاكية و السلع الرأسمالية و السلع الاستهلاكية الصناعية لإعادة بيعها محليا.

كما أن هذا القانون أدى إلى ظهور مجموعة اجتماعية اقتصادية جديدة تركز على أنشطة الاستيراد والتصدير و التي عرفت بمصطلح " المسوق " ، و التغيير السياسي لسنة 1993 ساعد على إعادة تأميم التجارة الخارجية حيث أعطى تعليمة بإنشاء لجنة وزارية مخصصة مسؤولة عن رصد التجارة الخارجية و طبيعة الالتزامات التجارية مع العالم الخارجي و التدابير المتعلقة بالنظام المصرفي و معايير الحصول على العملة الأجنبية و الائتمان للمستوردين. كما عرفت هذه الفترة بعدم الاستقرار الاقتصادي و أكثر منه السياسي، الأمر الذي أدى إلى تدهور سياق الاقتصاد الكلي و تدهور الحالة المالية فرض التفاوض مع صندوق النقد الدولي بشأن برامج تحقيق الاستقرار التي أدت إلى ظهور مرحلة جديدة من حيث الصياغة بين الجزائر والمنظمات الدولية.

2- فترة التكيف الهيكلي وتقييد الانفتاح (1994 - 1998)

من أهم ما ميز هذه المرحلة هو قبول الجزائر خطة التكيف الهيكلي الموقعة سنة 1996 حيث يظل تنفيذ الخطة جزئيا وانتقائيا بسبب السياق السياسي والأمني. ولبرامج التكيف الهيكلي أربعة أهداف رئيسية وهي: تعزيز النمو الاقتصادي، ضمان التقارب السريع بين التضخم و المعدلات السارية في البلدان الصناعية، التخفيف من الآثار الانتقالية للتكيف الهيكلي على أكثر قطاعات السكان حرمانا، استعادة قدرة الوضع الخارجي على البقاء مع توفير احتياطات كافية من النقد الأجنبي، و هي بذلك توفر مزيدا من الانفتاح للاقتصاد الجزائري، و تعمل كمحفز لعمليات الانفتاح

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

الثنائية والمتعددة الأطراف وعلى هذا الأساس كان لزاما على الجزائر أن تعيد تنشيط ملف الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية¹. و يتضمن هذا السياق ابتكارين حديثين مع الاستخفاف بعواقبه من طرف صناع القرار في ذلك الوقت. و تتعلق الأولى بالالتزام بتضخيم القيود التكميلية التي تعرقل النظام التجاري المتعدد الأطراف الجديد. أما الشرط الثاني فهو الالتزام بالمعاملة الجمركية التفضيلية بالمثل للبلدان النامية بما فيها الجزائر.

و الدول التي ظلت معفاة من الرسوم الجمركية على صادراتها إلى الدول الأوربية يفترض أن تقبل بإنشاء مناطق تجارة حرة، الأمر الذي دفع الجزائر إلى الدخول في مفاوضات مع الاتحاد الأوربي في اطار جولة برشلونة 1995 والذي يهدف إلى تحقيق منطقة تجارة حرة. و بالنسبة للطرف الأوربي فإن الانفتاح يعادل القيود التي تفرضها المؤسسات الدولية (الاتحاد الأوربي، صندوق النقد الدولي، والمنظمة العالمية للتجارة) التي تستخدم نظام الإحالات الوطنية للتنديد بخسائر الاستقلال الاقتصادي والتنظيمي. غير أن صناع القرار السياسي في الجزائر شرعوا في إلغاء التأميم ليس بسبب القيود المالية فحسب، و إنما أيضا لأنه يسمح له بأن يضيفي الشرعية على نفسه من خلال المفاوضات الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف مؤكدا أن الانفتاح يشكل إجراء ضروريا بالنسبة للنخبة ذات الصلة سياسيا². كما أنها تؤدي إلى تحقيق التعددية في المصالح مما يتيح فرصا جديدة للتراكم بالنسبة للجهات الفاعلة التي كانت مستبعدة من قبل والتي أدت إلى إعادة الهيكلة الاقتصادية والسياسية والنتيجة الحتمية تمثلت في إنهاء تهميش الصناعيين لصالح الممولين مع تعزيز موقف المسوقين داخل النظام السياسي الاقتصادي الجزائري.

3- فترة البحث عن توسيع الانفتاح (1999-2019)

من أهم ما ميز هذه الفترة التغيرات السياسية بعد الانتخابات الرئاسية لسنة 1999 و التي اتسمت بنهاية برنامج التكيف الهيكلي، و العودة إلى توازن الاقتصاد الكلي، و تقديم المساعدة المالية لتوجيه جدول أعمال ما بعد التكيف نحو تحسين المحددات الهيكلية للتكامل الدولي. و يرتبط التحسن في سياق الاقتصاد الكلي بارتفاع أسعار النفط والغاز في النصف الثاني من عام 1999. كما اجتذبت النفقات العامة وتحسين البنية في البلاد منطق صناع القرار لتعميق التكامل الدولي من خلال الانفتاح على رأس المال الإنتاجي الأجنبي و التقارب المؤسسي لمواجهة الشركاء.

¹-Abbas M, « L'accession à l'OMC : quelles stratégies pour quelle intégration à la mondialisation ? », Confluences Méditerranée, n° 71, automne,2009, pp. 101-118

²-Werenfels, Isabelle , Managing Instability : Elites and Political Change in Algeria, Londres, Routledge, 2007.

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

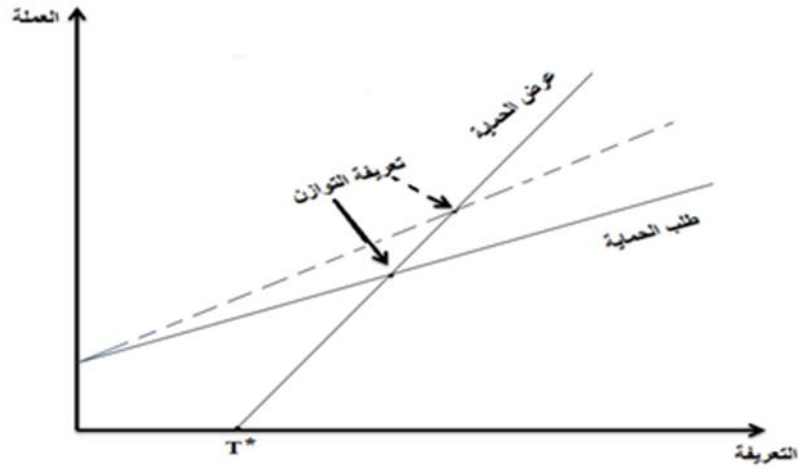
إضافة إلى ذلك نجد أن تمديد معيار الانفتاح من شأنه تسهيل مفاوضات الاتفاقيات الدولية والتي تكلفت بتوقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي والانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية، غير أن التناقض المتضمن رفاهية البلاد المالية مقابل ضعف المكاسب لأكثر من عقد يطرح أكثر من انتقاد، و سلط الضوء على المستثمرين الأجانب، و هو ما يصب في مصلحة الجهات الفاعلة التي نشأت في أعقاب الأزمة المالية لسنة 2007 و تغير الحكومة سنة 2008 ، و يتبلور توافق الآراء داخل جهاز الدولة على أساس الملاحظات التالية: ضعف تنوع الصادرات، الزيادة بنسبة 30 % في الواردات بين عامي 2006 و 2008 و التي ارتفعت مرونتها بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي بنسبة 0,3 % سنة 2000 إلى 1,7 % سنة 2008 بالنسبة لمتوسط الفترة 1995-2008 البالغ 2,57 % و 3% مع الغياب شبه الكامل للاستثمار الأجنبي المباشر غير الهيدروكربوني، رغم أن الجزائر صادقت على 83 اتفاقية دولية لتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر بما في ذلك 46 معاهدة ثنائية و 6 اتفاقيات استثمار دولية وهو ما يوضح فرضية الافتقار إلى الحوافز المؤسسية كتفسير لتدني جاذبية البلاد¹.

و تؤدي هذه العناصر إلى حركة إعادة تأميم الصياغة الوطنية الدولية من خلال الترتيبات التنظيمية الواردة في قانون التمويل التكميلي لسنة 2009 وهذا التحلي عن الأثار التحويلية للانفتاح يفسر بتحسين سياق الاقتصاد الكلي الذي يطور من نشاط العناصر الفاعلة حيث أنه لا يزال هناك تنازع في الأفضليات والمصالح داخل المؤسسات الوطنية، مما يؤدي إلى انعدام الاتساق في استراتيجية التحرير التجاري وهذا من شأنه أن يفسر إلغاء التصنيع الذي تعرفه البلاد وبنطاقه الصغير من الاستراتيجية الصناعية الجديدة التي تم إطلاقها سنة 2007 . كما أن فشل قطاع الهيدروكربونات يبين أن التحالفات التي ستستفيد من استغلال الربيع قد وصلت لمبتغاها. وعليه فإن الاقتصاد السياسي القائم على التحرير يوضح كيف يكون التحالف إعادة لتكوين المجال السياسي الاجتماعي من أجل السيطرة على الأليات الاقتصادية لممارسة السلطة وهذا النوع من السلوك يشرح المفارقة التي أشارت إليها Talahit (2001) بأنه لم يغير الانفتاح الخارجي الطرق المهيمنة لعملية الإدراج و لم يسفر عن تنوع منتج نتيجة الإصلاحات المكتملة وغير المكتملة.

و لمعرفة درجة تأثير السوق السياسية على فعالية السياسة التجارية في الجزائر نقوم بتحليل الشكل التالي:

¹ -Djoufelkit H, « Rente, développement du secteur productif et croissance en Algérie », AFD, document de travail , n° 64, juin , 2008 .

شكل (02-19): تعريف التوازن في السوق السياسية



Source: (Baldwin, 2006, p. 1451)

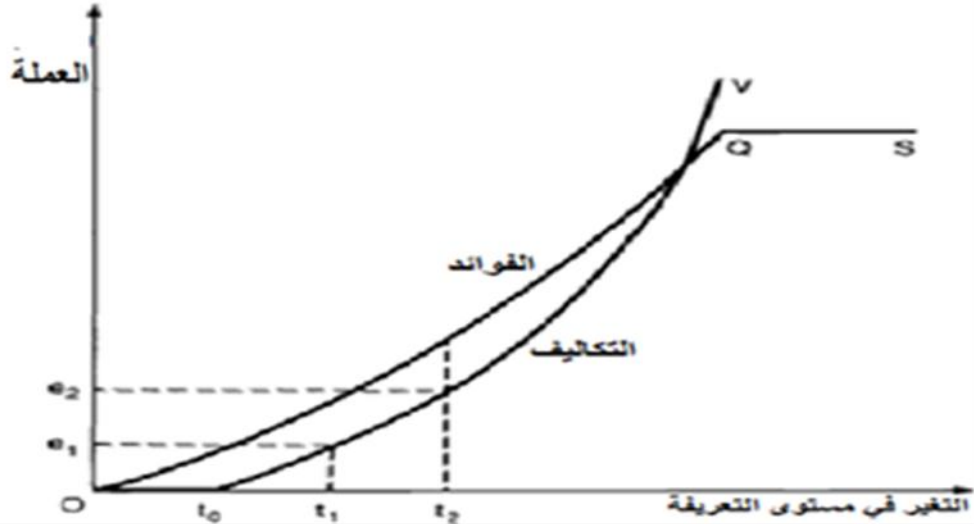
يمثل الرسم البياني مستوى التوازن في السوق السياسية. و يعرف هذا عن طريق النقطة التي يتقاطع فيها منحنى عرض الحماية والطلب عليها. فمنحنى عرض الحماية يتقاطع مع المحور الأفقي على مستوى التعريف المثلّي T^* ، و الطلب على الحماية يمكن أن يمثله منحنى موجب الميل الذي يحدد عدد الشركات المستعدة لتقديم الزيادة الهامشية في التعريف. و ينحدر المنحنى إيجابيا لزيادة هامشية في التعريف و زيادة الأرباح التشغيلية للشركة. و وفقا لنموذج الضغط الأساسي لاختيار التعريف تضع الحكومة التعريفات بصيغة تجعل عرض الحماية يساوي الطلب عليها في السوق السياسية، ويتم تحديد الحماية من طرف الحكومة اذا كانت تحصل على مساهمة يعبر عنها بالرمز Y . و الرسم البياني يدل على أن تعريف التوازن ستكون أعلى من التعريف المثلّي حيث نجد أن التعريف المثلّي توضع بدافع التبادل التجاري لوضع التعريف والباقي يعبر عن التعريف الجمركية ذات الدوافع السياسية. و تعتمد التعريف السياسية المثلّي على حجم قطاع منافسة الواردات فاذا كان واسع فان تعريف التوازن تكون أعلى بسبب ارتفاع عدد الشركات في قطاع الواردات ذات طابع أقوى لأي مستوى معين من التعريف الجمركية والمعبر عنه بيانيا بالخط المتقطع مما يدل على أن تعريف التوازن سترتفع¹.

¹ - Baldwin, R ,Multilateralising Regionalism: Spaghetti bowls as building bloc on the oath to global free trade', The World Economy 29, 2006 .

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

و يمكن تحليل درجة الحماية الناجمة عن الاعتبارات السياسية ببيانها وفق الشكل التالي:

شكل (02-20) : منحى تكلفة الضغط لتأمين مستويات الحماية التعريفية من طرف اللوبي



Source: (Baldwin, 2006, p. 275)

يمكن تحليل درجة الحماية الناجمة عن الاعتبارات السياسية ببيانها وفق الشكل البياني، حيث يمثل $OtoV$ منحى تكلفة الضغط الذي يعكس التكاليف المالية لزيادة مستويات الحماية التعريفية من طرف اللوبي¹. و يجلل المنحنى هذه العوامل مترافقة مع استعداد المسؤولين المنتخبين لمنح حماية إضافية لصناعة محددة مرتبطة عكسيا مع درجة الحماية و إيجابيا مع حجم نفقات ضغط المنتجين والمترابطة كذلك بشكل إيجابي مع الدرجة التي تتطابق بها الظروف الاقتصادية في الصناعة، إما عن طريق القيم الإيثارية أو رغبات التأمين الاجتماعي للناخبين.

و الملاحظ من الشكل أن منحى $OtoV$ لديه امتداد Oto ، أما نقاط منحى الفوائد من حماية التعريفات يفترض أن تزيد الى أن تستقر عند Q مع الحماية القصوى التي تنطوي عليها التعريفية المرتفعة التوازن و التعريفية الداخلية، و الذي يظهر في الربح المعتاد، بمعنى أن التكلفة الهامشية للزيادة التعريفية هي مجرد زيادة مساوية للإيرادات الهامشية من الزيادة التعريفية. ويعبر عن مستوى النفقات الذي يزيد إلى أقصى حد من الفوائد الصافية بـ $Oe2$ والزيادة المرتبطة بالتعريفية بـ $Or2$ أما المنحنيات التي تشير إلى الزيادة في فائض المنتجين المرتبطة بزيادة في أي تعريفات نجدها على شكل

¹ - Magee, G, "Influence Elections, and the Value of a Vote in the U.S. House of Representatives", Economics and Politics, 2007, Vol. 19, No. 03, pp. 289-315.

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

دعم الناخبين، و المنحنيات المتجهة إلى الأعلى تعبر عن زيادة في الرسوم التي يمكن أن تحصل عليها الصناعة في مختلف المستويات.

و الملاحظ مما سبق و بغض النظر عن المبررات السابقة للحماية نجد بعض النقائص منها مشكلة الراكب الحر المرتبطة بتوفير المنفعة العامة، أي خاصية المنفعة العامة بوجود التعريفات الجمركية رغم أنهم يملكون استثناءات من الاستحقاقات وتكاليف توفير التعريفات¹ ، والطابع الحمائي للسياسة التجارية في الجزائر يدل على أن هناك مصالح لبعض القطاعات و التي ستخسر أو تنخفض مكاسبها في حالة الانفتاح على العالم الخارجي، بسبب ضعف القدرة التنافسية لديها، و بالتالي تظهر حلقة مستمرة من الدوافع توضح أن القطاعات التي حصلت على حماية مرتفعة تستمر في عدم المرونة و ضعف التنافسية و رفض التحرير أي أن هذه العوامل تؤدي إلى تكوين جماعات ضغط بينهم² . كما أن هذه المواصفات هي سمة لإدارة سياسة ضعيفة للمصالح المجتمعة، بمعنى أنه عادة ما تستمر الحماية نتيجة لظهور جماعات ضغط لا تستطيع تقييم ما إذا كان أعضاؤها سيستفيدون من الانفتاح أو عدمه وهو ما يدفعهم إلى تفضيل الحماية بدلا من الحصول على إعانات ، ومع انتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق ظهر أن القطاعات التي ستستفيد من الانفتاح قليلة و غير قادرة على بناء توازن مضاد للمصالح المطالبة باستمرار الحماية. والتجارب والأدلة تدل على أن الحماية غالبا ما تكون مرتفعة لدى الصناعات كثيفة العمالة والتي تكون فيها العمالة ذات مهارات منخفضة و أجور زهيدة، و كذلك تكون الحماية مرتفعة في الصناعات ذات المكون الأجنبي المرتفع والتي تنتج سلع استهلاكية تستهلك على مستوى قطري واسع رغم تركز إنتاجها.³

2-1-4- فعالية جماعات الضغط الاقتصادية على صياغة خيارات السياسة التجارية في الجزائر

تعتبر جماعات الضغط من أكثر التكتلات تأثيرا على المستوى المحلي والدولي ، فتأثيرها يمس مختلف سياسات وتوجهات المؤسسات وحتى الدول ، وبما أن الجزائر ليست معزولة عن النظام العالمي فإنها محكومة بأن يحدث فيها ما يحدث في معظم دول العالم من سيطرة جماعات المصالح على القرارات العامة للدولة ، ومنذ سنة 1990 وعن طريق لقاءاتها الدورية مع الحكومة أصبحت هذه الجماعات

¹ - Lambertini, L, "Dynamic analysis of an Electoral Campaign" in Haunschmied, J, V.M. Veliov and S. Wrzaczek (eds.), 'Dynamic Games in Economics', Dynamic Modelling and Econometrics in Economics and Finance 16, Springer, 2014 .

² - Helpman, Grossman , "Protection for sale," Princeton University, 1992 .

³ - Dani Rodrik , "The rush to free trade in the developing world: Why so late? why now? will it last?" in: S. Haggard and S. Webb, eds., Voting for reform: The politics of adjustment in new democracies, New York: Oxford University Press ,1994 .

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

تلعب دورا هاما على مستوى تخطيط السياسات العامة للدولة الجزائرية ، كما أصبحت هذه اللقاءات منذ انطلاقتها سنة 1990 قاعدة للتشاور بين الحكومة والمركزية النقابية ومنظمات أرباب العمل ، اذ سمحت هذه اللقاءات لكل الأطراف بالتعبير عن انشغالهم الاجتماعية والاقتصادية .

ومن بين منظمات أرباب العمل التي استفادت كثيرا من هذه اللقاءات منتدى رؤساء المؤسسات Le Forum des Chefs d'Entreprise ، حيث لعب هذا التنظيم منذ نشأته أواخر سنة 2000 دورا هاما في صناعة التوجه الاقتصادي للدولة الجزائرية كونه أحد الأطراف المشاركة على الدوام في لقاءات الثلاثية ، وقد ظهرت أهمية هذا التنظيم أكثر أواخر سنة 2014 حيث تراجعت مداخيل الدولة الجزائرية اثر انهيار السوق البترولية وحيرة الحكومة آنذاك في كيفية تدارك الأزمة المالية التي وقعت فيها كون قطاع المحروقات يمثل نسبة عالية جدا من مداخيل الدولة الجزائرية من العملة الصعبة.¹ وعليه ومن خلال ما سبق سنحاول التعرف على مختلف وسائل الضغط التي استعملها منتدى رؤساء المؤسسات لتحقيق أكبر قدر من المكاسب الاقتصادية والمالية لأعضائه .

1- الاطار المفاهيمي لمنتدى رؤساء المؤسسات وأهدافه

أ- التعريف بمنتدى رؤساء المؤسسات : منتدى رؤساء المؤسسات Le Forum des Chefs d'Entreprise ، هو جمعية ذات طابع اقتصادي أنشئت سنة 2000 من طرف مجموعة من رؤساء المؤسسات تسعى الى تطوير ريادة الأعمال داخل الاقتصاد الوطني وتعزيز مصالح الشركات الجزائرية من أجل تأكيد وجهات نظرهم وسماع صوتهم على الساحة الاقتصادية من خلال الحوار الدائم مع السلطات المحلية ومختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين .

يضم منتدى رؤساء المؤسسات أكثر من 4000 عضو ، وحوالي 7000 شركة حسب احصائيات المنتدى الصادرة في مارس 2018 بإجمالي رقم أعمال يقدر بأكثر من 4000 مليار دينار ويد عاملة تقدر بأكثر من 300000 موظف .²

¹ عثمان بوديسة ، دور جماعات الضغط والمصالح في صناعة السياسة العامة في الجزائر ، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة شهادة الماستر في العلوم السياسية ، تخصص : الدراسات السياسية المقارنة ، جامعة الجزائر 3 ، 2018.

² - منتدى رؤساء المؤسسات ، الموقع الرسمي لمنتدى رؤساء المؤسسات ، <http://www.fce.dz>

* علي حداد رجل أعمال ومهندس جزائري متحصل على درجة الماجستير في ادارة الأعمال من مدرسة الدراسات العليا للتجارة بمدينة ليل الفرنسية ، أنشأ ويدير منذ سنة 1988 الشركة العائلية للأشغال العمومية ETRHB

ب- أهداف منتدى رؤساء المؤسسات

* الأهداف على المستوى الداخلي لمنتدى رؤساء المؤسسات

- تعزيز الحوار والتشاور بين أعضاء المنتدى .
- إتاحة المعلومات الاقتصادية الحديثة والمفيدة لكل المؤسسات الأعضاء في المنتدى .
- اعداد الدراسات الاقتصادية ذات المدى البعيد والتي تهم المنتدى .
- تشجيع المشاريع المشتركة بين أعضاء المنتدى .
- البحث عن عمليات الشراكة بين الشركات الجزائرية والأجنبية .
- تقديم استشارات للمؤسسات الأعضاء في المنتدى والتي تحتاج للمساعدة في بعض مراحل تطورها.

* الأهداف في اطار العلاقات والمشاورات مع السلطات العمومية

- دراسة المشاريع القانونية المنبثقة من السلطات العمومية والمتعلقة بالشأن الاقتصادي .
- تقديم اقتراحات وتوصيات متعلقة بالمسائل الاقتصادية .
- القيام بمشاورات مع السلطات العمومية بشكل دوري .
- المشاركة في كل الاجتماعات والملتقيات ومختلف التجمعات التي تعود بالفائدة على أعضاء المنتدى

2- دور منتدى رؤساء المؤسسات في صنع السياسة الاقتصادية في الجزائر

أ- الاقناع :

يقوم منتدى رؤساء المؤسسات بعقد اجتماعات ولقاءات منتظمة وغير منتظمة ، رسمية وغير رسمية مع السلطات الحكومية ومختلف الفاعلين على الساحة السياسية الجزائرية من وزراء ، برلمانيين ، نقابات ، أحزاب ،...، قصد اقناعهم بمخططاتهم وتطلعاتهم الاقتصادية والاستثمارية في الجزائر ، ومن بين وسائل الاقناع التي يستعملها المنتدى ما يلي :

* تقديم استشارات للحكومة في اطار اجتماعاته الثلاثية الذي تنظمه السلطة كلما دعت الحاجة الى التشاور مع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين ، وتدعوا اليه الحكومة كل من منتدى رؤساء المؤسسات والاتحاد العام للعمال الجزائريين ومختلف منظمات أرباب العمل .

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

*استمالة أعضاء الحكومة من خلال الجامعة الصيفية التي يقوم المنتدى بعقدتها سنويا ، والتي من خلالها يدعوا الحضور مختلف الشخصيات الوطنية والبرلمانيين ووسائل الاعلام وحتى الوزراء لمحاولة استمالتهم لانتراع خدمات أو قرارات تخدم مصالح ومشاريع أصحاب المال والأعمال¹.

*تقديم دراسات واقتراحات للحكومة حيث يقوم المنتدى دوريا بإصدار مجموعة من الدراسات التي تهتم بالاقتصاد والاستثمار ، غير أنه في بعض الأحيان نلاحظ أنه يصدر دراسات يتعدى من خلالها حدود صلاحياته تحتوي على اقتراحات وتدخلات صارخة في السياسة العامة للحكومة الجزائرية والتي هي من صلاحياتها وحدها من دون أن تقوم هذه الأخيرة بطلب استشارة في المنتدى .

ومن أهم هذه الدراسات التي قدمها المنتدى نجد دراسة قدمها منتدى رؤساء المؤسسات للحكومة كمساهمة للنهوض بالاقتصاد الجزائري بعد أزمة سنة 2014 ، وكانت الدراسة تحت عنوان " من أجل انبعث الاقتصاد الجزائري " ، وصدرت في جوان 2015 ، وجاءت مباشرة بعد انخفاض مداخل المحروقات اثر انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية ، وتراجع احتياط الصرف والنتاج المحلي الاجمالي وتقلص النمو وارتفاع نسبة البطالة ، وهو التوقيت المثالي الذي استغله المنتدى لمحاولة اظهار جدية مساعي أعضائه (أصحاب المال والأعمال) للمساهمة بالنهوض بالاقتصاد الجزائري فأوصى بعدد من الحلول الهيكلية في عدد من القطاعات الحكومية بهدف اخراج الجزائر من أزمتها المالية والاقتصادية بحلول سنة 2020².

ب- المقاضاة :

تلجأ جماعات الضغط والمصالح للقضاء كخطوة أخيرة لمحاولة المطالبة بحقوقها ، وفيما يخص دراستنا الحالية لم نجد أي دعوة قضائية تم رفعها من طرف المنتدى أو أحد أعضائه ضد الحكومة أو أي طرف فيها ، وهو الأمر الذي يجعلنا نستنتج بأن مصالح منتدى رؤساء المؤسسات أو أعضائه تقضى بشكل ودي : اما بقبول الحكومات أو أحد أطرافها لما يطلبه المنتدى أو أحد أعضائه ، واما بسحب أو تراجع المنتدى أو أحد أعضائه عن مطلب ترفضه الحكومة مثلما حدث في كثير من الحالات نذكر منها تراجع منتدى رؤساء المؤسسات عن مطلب فتح رأسمال المؤسسات العمومية الصغيرة والمتوسطة

¹- عبد الحميد بن محمد ، لماذا أقيمت تبون من رئاسة الحكومة الجزائرية ، موقع الجزيرة نت ، [/https://www.aljazeera.net](https://www.aljazeera.net)

²- عثمان بوديسة ، مرجع سابق ، ص 52.

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

للاستثمار الخاص بعد رفض رئيس الجمهورية وذلك بإلغائه مضمون الشراكة بين القطاعين العام والخاص .

ج- التأثير على أعضاء البرلمان :

يحاول أعضاء منتدى رؤساء المؤسسات التأثير على أعضاء البرلمان والعاملين فيه ، ويظهر هذا التأثير على شكل علاقات مع نواب الشعب عبر زيارتهم ومراسلتهم بشكل دوري وتكثيف هذه الزيادات قبل وأثناء التصويت على مشاريع القوانين التي تخص الجوانب الاقتصادية والمالية للدولة .

وخير دليل على تأثير منتدى رؤساء المؤسسات على أعضاء البرلمان ولجانته ، الغاء مادة الضريبة على الثروة ، والمتضمنها قانون المالية لسنة 2018 من طرف أعضاء لجنة المالية للمجلس الشعبي الوطني ، هذا الالغاء الذي أظهر صراحة التدخل والتأثير الواضح والمباشر من طرف منتدى رؤساء المؤسسات على صناعة السياسة العامة الجزائرية من خلال الضغط على أعضاء البرلمان المشككين للجنة المالية كون هذه المادة تمس مصالح أعضاء المنتدى بشكل مباشر¹.

د- التمويل :

يستعمل أعضاء منتدى رؤساء المؤسسات أموالهم ووسائلهم الضخمة للتأثير على نتائج مختلف الانتخابات وذلك عبر الوقوف في صف مترشح معين وتمويل حملته في حال كانت انتخابات رئاسية أو الترشح على رؤوس القوائم الانتخابية لأحزاب بعينها وتمويل حملتها ان كانت الانتخابات محلية .

ومن أمثلة الانتخابات التي ساهم المنتدى كتنظيم في تمويل حملة مترشح فيها الانتخابات الرئاسية التي جرت في 17 أفريل 2014 حيث عقد المنتدى جمعية عامة استثنائية لمناقشة جدول أعمال متكون من هدف وحيد وهو الفصل في الجهة التي يدعمها المنتدى في الانتخابات الرئاسية واتفق الأعضاء الـ 136 على التصويت العلني برفع اليد عوض التصويت السري الذي ينص عليه القانون الداخلي للمنتدى .

¹ - المجلس الشعبي الوطني ، لجنة المالية تشرع في اعداد التقرير التكميلي لمشروع قانون المالية لسنة 2018 ، موقع المجلس الشعبي الوطني

<https://www.apn.dz/>

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

والواضح مما سبق أن الأدوات التي استخدمها منتدى رؤساء المؤسسات منذ بداية الأزمة المالية والتي حللناها بشكل مختصر هي أدوات فعالة لتحقيق مصالح هذا التنظيم اذ يتضح بأنه نجح في تحقيق معظم أهدافه مستغلا تارة أساليب الافناع ان كان الأمر سهل التحقيق ، وأساليب الضغط والتهديد تارة أخرى ان أخفق الأسلوب الأول .

أخيرا يمكن القول بأن منتدى رؤساء المؤسسات ينتهج طرقا واستراتيجيات فعالة لتوسيع نفوذه ونطاق صلاحياته ، في ظل تراجع سيطرة وتحكم السلطة التنفيذية في الحياة السياسية ، وفقدانها ثقة الرأي العام الذي لم يعد يرى فيها الحامي لحقوقه وعيشه الكريم الذي كانت تتفاخر به وتنتهجه منذ الاستقلال في ظل الزيادات في أسعار مختلف السلع والخدمات التي تفرضها عليه ، في حين تقوم بتقديم تسهيلات وقروض ضخمة لأصحاب المال والأعمال ، الأمر الذي يزيدهم قوة وسيطرة أكبر على الحياة العامة للدولة الجزائرية .

3-1-4- معوقات التحرير التجاري في الجزائر

يعتبر الاقتصاديون أن هناك ثلاث مجموعات من الأسباب المعيقة للتحرير التجاري و هي: نقص الاستراتيجية المحددة و المدروسة بشكل جيد، و الأهداف المحددة بوقت والمدعومة بخطة معلومات مفصلة و مدعومة بقاعدة عريضة من الحملة الإعلامية، نقص الموارد المالية و البشرية الكافية و المكرسة للتحرير التجاري تماشيا مع النطاق الطموح للبرنامج، الترتيبات القانونية و المؤسسية التي تحتاج إلى توضيح وتعديلات. و رغم أهمية هذه الملاحظات إلا أنها تعالج جانب ضيق من المشكلة حيث أنها تصف الظواهر دون معالجة القضايا و الأسئلة الأساسية مثل سبب عدم وجود تعريف شامل لاستراتيجيات التحرير التجاري، أو لماذا لا توجد ترتيبات قانونية مناسبة لهذه الاستراتيجية.

لذلك نحاول تحليل هذه الأسئلة باستخدام نهج الاقتصاد السياسي مع التركيز على التسوية السياسية و انتقال التكاليف، إضافة إلى ذلك إستعنا برؤى مكتسبة من نظريات الدولة التنموية والدولة الريعية، و كذلك من اقتصاديات مؤسسية جديدة. هذا الأخير لا يساهم فقط في تفسير العقبات المحتملة أمام التحرير التجاري و إنما أيضا يسلط الضوء على بعض أوجه التقصير الأساسية للتحويل المؤسسي في الجزائر، و يستند الاقتصاديون المؤسسيون إلى ثلاثة مفاهيم ذات أهمية في القضية

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

الجزائرية وهي تكاليف المعاملات السياسية ، المعرفة غير الكاملة أو الرؤية غير الملائمة ، وتسلسل الإصلاحات.¹

أ- **تكاليف المعاملات السياسية** : ويقصد بها وفرة المصالح السياسية المشاركة في مؤسسات التغيير، و ارتفاع التكاليف المرتبطة بتنظيم المدفوعات الجانبية لمعارضى التغيير (رشاوى لاستقطاب المعارضين أو التعويض عن العمال الذين يتم تسريحهم).

ب- **المعرفة الناقصة (الرؤية غير الكافية)**: وهي افتقار الفاعلين العقلانيين للمعرفة الكافية المتعلقة بالشأن الاقتصادي أو وجود رؤية خاطئة لأخذ القرارات الأكثر كفاءة من الناحية الاقتصادية ، ومن أمثلة ذلك نجد القرارات المتخذة بعد الاستقلال مباشرة.

ج- **تسلسل الإصلاحات**: وهي قضية مهمة من طرف صندوق النقد الدولي، حيث أن برامج التثبيت و التكيف الهيكلي التي حددها البنك بما في ذلك المطبقة في الجزائر و المتضمنة لإصلاحات مطبقة بشروط مسبقة أثرت بشكل كبير على الجزائر بسبب وجود الاحتكارات و بطأ إصلاحات النظام المصرفي، الأمر الذي أعاق الإصلاحات، و في الوقت نفسه فإن جميع المفاهيم المذكورة حاليا لها حدود مؤثرة على القوة التفسيرية لأنها لا تتناول الجهات الفاعلة والمصالح .

و يرتكز مفهوم تكاليف المعاملات السياسية على الفكرة القائلة بأنه يتم التفاوض على التغييرات المؤسسية طواعية.² و في حالة عدم كفاية الرؤية يكون التساؤل حول كيف يتشكل التغيير في الأيديولوجيات و ما إذا كانت مجرد غطاء يستخدم لمصالح معينة. و صعوبة الوضع تكمن في أن تنفيذ الإصلاحات لا تتوقف فقط على التسلسل الصحيح للسياق المحدد و إنما على التوافق و الإرادة السياسية³ ، أي على المتغير المؤسسي وبعض هذه العيوب يمكن التغلب عليها باستخدام اطار البنك الدولي الذي يجمع بين جديد الاقتصاد المؤسسي مع الاقتصاد السياسي و التركيز على ثلوث العوامل السياسية: نقص الرغبة السياسية، عدم الجدوى السياسية و الافتقار إلى المصادقية السياسية.

و بالنسبة للجزائر فإن الثلاثي المذكور مرتبط بشكل كبير، غير أن تحليل الوضع السياسي في الجزائر غير تاريخي، و يدور في فراغ اجتماعي و ثقافي يجعله بعيد عن الجانب الاقتصادي و صعب

¹ - Werenfels, Isabelle , Obstacles to privatisation of state –owned industries in Algeria : the political economy of a distributive conflict, the journal of North African studies vol7No1, 2002 .

² - Khan M, « State Failure in Weak States : A Critique of New Institutional Explanations », in Harriss J., Hunter J., Lewis C. (eds.), The New Institutional Economics and Third World Development, London, Routledge,1995, p 82 .

³ - J.E. Stiglitz, 'Whither Reform? Ten Years of the Transition', keynote address, World Bank Annual Bank Conference on Development Economics ,1999, p 11 .

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

التجسيد. و ما تشترك فيه المفاهيم الليبرالية الجديدة هو أنها تتحايل على القضية المركزية للسلسلة والهيكل الطبقي و الصراعات بواسطة التركيز على ما يتعلق بالتسوية السياسية و انتقال التكاليف، حيث يمكن تسليط الضوء على هيكل السلطة والتفاعل بين مختلف العوائق التي تحول دون التحرير التجاري. و تبرز تكاليف الانتقال و تكاليف التغيير عندما يقوم أولئك الذين يدافعون عن الوضع الراهن. فمثلا نجد الخاسرون المحتملون في التغيير يرفضون مفهوم التعويض أو أنه لا يتم تقديم تعويض على الإطلاق. وحتى لو كانت تكاليف المعاملات منخفضة، فإن تكاليف الانتقال يمكن أن تظل مرتفعة ومانعة للتغيير، و القيمة التفسيرية العالية لهذا المفهوم تنبع من ادراج متغيرات مثل العنف، خسارة الانتخابات و المعارك التشريعية، و بالتالي فانه يذهب إلى أبعد من المجال الاقتصادي و القابل للقياس.

و يمكن للتكاليف الانتقالية المرتفعة لعملية التحرير التجاري أن تفسر بطبيعة التسوية السياسية، أي توازن القوى بين الطبقات والمجموعات المتضررة، كما يمكن للتسوية السياسية تفسير نجاح بعض الدول في تطوير و إصلاح الاقتصادات، بينما البعض الآخر لم يفعل ذلك على الرغم من الشروط المسبقة المماثلة و الإرادة القوية للقيام بذلك. و نجاح أو فشل التحرير التجاري ليس مجرد مسألة إرادة سياسية بل مسألة توازن محدد من المجموعات أو الطبقات. و الطبيعة الخاصة للتسوية السياسية والتكاليف الانتقالية في الحالة الجزائرية يمكن فهمها بشكل أفضل من خلال نهج الدولة الريعية ونهج دولة التنمية حيث تتعامل مناهج الدولة الريعية بشكل صريح مع الخصائص الهيكلية المحددة للاقتصاديات النفطية .¹

و الميزة السائدة في هذه الاقتصادات هي توزيع إيجارات الربح على طبقة من المستفيدين، و الذين يقومون بدورهم بتوزيعه على طبقات جديدة، و بالتالي إنشاء نظام يعمل على شراء الولاء من الأعلى للأسفل وهو ما يؤثر على أي محاولة لتغيير الهياكل الاقتصادية القائمة ، وبالنسبة للسياق الجزائري يمكن الإضافة إلى ما سبق وجود ما يعرف "بالذهنية الريعية"، وهي الذهنية التي تنتج عن انقطاع العلاقة السببية بين العمل والمكافأة حيث الدخل لا يتعلق بالعمل في دائرة الإنتاج، و تحمل المخاطر ولكن هو "مكسب مفاجئ" يتعلق بالصدفة والوضع الاجتماعي، و الآثار الناجمة عن هذه

¹ - H. Beblawi, 'The Rentier State in the Arab World' in G. Luciani (ed.), The Arab State, Berkeley, Los Angeles: University of California Press, 1990, pp.85-98.

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

الذهنية بالاقتران مع خصائص الاقتصاد الجزائري تساعد الأيديولوجية الحمائية في الجزائر لشرح لماذا كان من الصعب غرس القيم والأهداف الرأسمالية مثل الكفاءة وتصحيح الأسعار.

و مناهج الدولة التنموية تركز في المقام الأول على قدرة الدولة، السلطة السياسية و الهياكل المؤسسية في البلدان الصناعية بشرق آسيا (الدول التنموية بامتياز). وعند مقارنة هياكل الدولة والسلطة والمؤسسات في الجزائر مع تلك يمكن تقديم أدلة عن سبب عدم نجاح التحرير التجاري في الجزائر على الرغم من أنها تشترك في العديد من ميزات الفكر التنموي.

و من بين الاختلافات الأكثر وضوحا نجد صنع القرار السياسي، فالهياكل المتعلقة بدول شرق آسيا مثل كوريا الجنوبية وتايوان لها مركزية و دائرة صغيرة من صانعي القرار المؤثرين والتي تسعى لنفس الهدف وعلى استعداد لممارسة السلطة التقديرية والتميز في المصلحة الوطنية¹، بينما نجد في الجزائر فئة قليلة تقرر معظم القرارات و مع وجود الخصومات القوية، و الاختلافات في الرأي داخل هذه الفئة يصعب التماسك النسبي، و التفاهم على قرار سياسي موحد. كما أن عملية التحرير التجاري لم تكن بطيئة و تفتقر للشفافية، فقد رافق ذلك التطورات التي اعتبرها البعض جهود لمنع التحرير التجاري من طرف البعض كمحاولات لتسريعها من قبل الآخرين، و مع ذلك يمكن أيضا اعتبارها مصادفات تخدم أنصار أو خصوم التحرير حيث أن هذه التصورات ليست لها روابط سببية ضرورية لذلك غير أنها أثرت عليه و يتعلق بفترة الاستقرار السياسي التي عرفت الجزائر في التسعينيات، و مثل هذه الادعاءات والطبيعة غير الشفافة لعملية التحرير التجاري تطرح السؤال حول القوى التي كان لها تأثير على هذه العملية و هذا بدوره يعني تحديد موقع أنصار الحماية التجارية في الفضاء الاجتماعي والسياسي.

و الهياكل و الديناميكيات التي تحدد هذا الفضاء تكشف أو تخفي التسوية السياسية ذات الصلة بالتحرير التجاري، و طبيعة التسوية السياسية بدورها يمكن أن توضح طبيعة المعاملة و التكاليف الانتقالية التي يواجهها أولئك الذين يحاولون تخصيص هذه الحقوق. وبالنظر إلى حالة الجزائر فقد عمدت بعد الاستقلال إلى بناء مركزية حديثة لدولة صناعية ذات قومية اشتراكية حيث كان محور هذا البرنامج من أجل التنمية تجسيد مشروع التصنيع الطموح لاستبدال الواردات على أساس ذلك تسمى

¹ - R. Wade, Governing the Market: Economic Theory and the Role of Government in East Asian Industrialization, Princeton, NJ: Princeton University Press, 1990, p 333.

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

" الصناعات المصنعة " ¹ بفضل الزيادة المطردة في العملة الصعبة من صادرات المحروقات حيث كانت الدولة خلال ستينيات وسبعينيات القرن الماضي قادرة على اكتساب تكنولوجيا متقدمة و منحها للمؤسسات المؤممة، مع وجود خبراء أجانب و العشرات من المصانع الحديثة ليس فقط في مناطق التصنيع التقليدية مثل المناطق الساحلية والحضرية و إنما أيضا في المناطق الريفية النائية ، غير أن التسيير الاقتصادي و الإداري الغير عقلاني وانعدام الخبرات التقنية والاقتصادية مثل الكفاءة وتقليل التكلفة و إمكانية إدارة المؤسسات حال دون تحقيق الأهداف المحددة ² ، و على النقيض من الصناعيين الناجحين مثل كوريا الجنوبية و تايوان و التي لم تدعم الصناعات غير الكفؤة واصلت الدولة الجزائرية تمويل هذه الصناعات، و بالتالي الاعتماد على الحقن المالي المستمر و المتزايد من قطاع الهيدروكربون والذي كان عائقا مدجا لأداء المؤسسات الصناعية منذ البداية. و الجدول التالي يوضح اتجاهات ربحية القطاع الصناعي العام غير الهيدروكربوني في الجزائر.

الجدول رقم (02-17) : اتجاهات ربحية القطاع الصناعي العام غير الهيدروكربوني في الجزائر.

1989	1988	1987	1986	1985	1980	1974	
-3,4	8,5	5,1	10,0	5,5	-6,5	-12,9	الصناعات الميكانيكية
-1,2	6,4	10,7	5,7	3,9	-11,0	-7,4	مواد البناء
-6,8	-11,9	11,3	-4,9	-3,6	-10,6	6,9	الصناعات الكيماوية
1,7	4,2	4,8	-1,1	-4,7	-3,0	3,1	الصناعات الزراعية
-4,6	1,2	-6,0	-2,2	2,8	7,1	-21,3	النسيج
7,6	-5,3	6,7	9,1	7,3	10,3	-3,3	صناعة الجلود
-8,7	0,6	-2,0	-6,5	-5,1	-4,6	5,2	صناعة الخشب

¹ - Werenfels, Isabelle , Obstacles to privatisation of state –owned industries in Algeria : the political economy of a distributive conflict, the journal of North African studies vol7No1, 2002 .

² - S. Chikhi, 'L'Ouvrier, la vie et le prince ou la Modernite introuvable' in A. El-Kenz (ed.), L'Algerie et la Modernite (Dakar: CODESRIA , 1989, p 178 .

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

0,4	1,8	7,5	8,0	18,3	-23,5	12,5	صناعات أخرى
-----	-----	-----	-----	------	-------	------	-------------

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على (Werenfels, 2016)

و مع بداية التسعينيات كانت غالبية الصناعات غير الهيدروكربونية غير ربحية على الرغم من الجهود المبذولة لإعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة من خلال تقسيم الشركات الكبيرة إلى العديد من وحدات التوزيع و الإنتاج الصغيرة. و في هذه الفترة بدأ الضغط من أجل التحرير التجاري دون دراسة سابقة حول ما إذا كانت هذه السياسة صحيحة أو الوقت مناسب لها. ومن أهم صعوبات التحرير التجاري نجد خصائص الشركات المملوكة للدولة الصناعية التي ترتبط بها جوانب معينة من التسوية السياسية و التي رفعت من تكاليف المعاملات و الانتقال مكان الشركات المملوكة للدولة في أكبر اطار أيديولوجي للجزائر ما بعد الاستقلال، و دورها في نظام التجارة قبل و أثناء التحرير و دمجها في بيروقراطية الدولة التي تتميز بحدود منتشرة بين السياسة و المجالات الاقتصادية ومشروطة بصراعات القوى بين النخبة.

إضافة إلى ذلك نجد الخيال الشعبي الذي يشتمل على عمل اشتراكي النظام و تأطير المؤسسات العامة المملوكة للدولة كرموز وطنية السيادة و كأماكن للجهود الجماعية و ليس الفردية، إضافة لذلك لم يكن هناك فصل في مجال الإنتاج الاقتصادي في المؤسسة و مجال التكاثر الاجتماعي لقوتها العاملة، فالشركات المملوكة للدولة اهتمت بجميع شؤون العمال غير أن هذه الحقائق الاجتماعية تغيرت في الثمانينات مع انخفاض أسعار النفط و إعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة حيث ظل الخيال الشعبي يوفر الخلفية الاجتماعية بين النظام و أفراد المجتمع وهذا الأخير قبل الاستبعاد من السلطة السياسية طالما ظل النظام يعني بسلامته ، كما أنه لا تزال هناك درجة عالية من الإخلاص للخيال الشعبي السابق الذي لم يستطع تعويض النظام الرأسمالي¹ . والحقيقة أن الرأسمالية ليست أيديولوجية متأصلة في المجتمع الذي يبدي بعض المقاومة للتحرير التجاري وبالتالي يساهم في رفع المعاملات السياسية و تكاليف الانتقال.

و يمكن القول أن التحول الاشتراكي السابق لاقتصاديات أوروبا الشرقية التي لديها أيديولوجيات مماثلة مازالت قادرة على التحرير التجاري أكثر. و الفرق الحاسم للجزائر هو أن القيادة في دول مثل بولندا تغيرت تماما مع زوال النظام الشيوعي بينما في الجزائر لا تزال القيادة تتكون في المقام الأول من

¹ - Dahmani A , L'Algérie à l'épreuve. Economie politique des réformes 1980-1997 , Paris, L'Harmattan , 1999.

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

تلك القوى التي خلقت الشعبوية، و روجت لها لأكثر من ثلاثة عقود، و قبل التحرير الاقتصادي كانت الشركات المملوكة للدولة تحتكر الواردات الخاصة بمناطق محددة والنتيجة الحتمية لذلك تمثلت في ظهور شركات خاصة بالتجارة والوساطة أكثر من الإنتاج¹ ، الأمر الذي ساعد على ظهور نظام تجاري شديد البيروقراطية يبحث عن الإيجار على نطاق واسع مع وسطاء خاصين على صلة وثيقة ومؤثرين سياسيا. و يوضح Marinez باستخدام مثال مصانع الإسمنت كيف كانت شبكات توزيع الدولة تخضع لتواعد المحسوبية بما يسميه " المواطنون البارزون " حيث يتم شراء الإسمنت بعقود مقدمة وبالتالي إجبار العملاء على شراء المنتج الشحيح من السوق غير الرسمية والتي تم توفيرها من طرف رجال الأعمال.

و لقد ساعد تحرير التجارة انتقال احتكارات الاستيراد من الشركات المملوكة للدولة على احتكار القلة للمستوردين الخاصين² ، وحتى إذا كانت هناك إمكانية لاستيراد منتج معين، فإنه يتلقى عقبات رسمية (فمثلا نجد البنوك الحكومية ترفض القروض أو تفرض شروط قاسية تدخل ضمن العقبات البيروقراطية والتأخيرات الطويلة للحصول على التصريح)، مع استثناء فئة قليلة من المستوردين وبالتالي هناك تأكيد على أن ظروف احتكار الاستيراد أو احتكار القلة هي أفضل مصدر للإيجار وأن أولئك الذين يستفيدون من هذه الإيجارات ليس لديهم مصلحة في أن تكون الشركات فعالة وتعرض قطاع الاستيراد للخطر.

و في ظل الظروف المذكورة من غير المحتمل أن يكون هناك اهتمام "النخبة المستوردة" القوية بدعم تخصيص حقوق الملكية الخاصة للشركات المملوكة للدولة الصناعية، و من المحتمل أن يكون لها تأثير على التسوية السياسية، و بالتالي على السلطة السياسية النسبية و على مصلحة المستثمرين طالما كانت هناك احتكارات الاستيراد أو احتكار القلة المغلق الذي يتم الدفاع عنه أو الاعتراض عليه غالبا³ ، هذا الأخير يساهم في رفع تكاليف المعاملات بمقدار يجعل البحث عن المستثمرين الأجانب طويلا و مكلفا لذلك لم يتطور الاستثمار الأجنبي في الجزائر بشكل إيجابي كما هو موضح في الجدول الموالي ، ومن خلال تسلسل الإصلاحات تم تناول مسألة الحماية التجارية أو دفعها عن

¹ -D. Liabes, 'Entrepreneurs, Privatisation and Liberalisation: The Pro-Democracy Movement in Algeria' in M. Mamdani and E. Wamba-dia-Wamba (eds.), African Studies in Social Movements and Democracy (Dakar: CODESRIA , 1995, p.231.

² - B. Dillman, 'State and Private Sector in Algeria', The Politics of Rent-Seeking and Failed Development (Boulder, CO: Westview Press, 2000, p 83.

³ - Dahmani A , L'Algérie à l'épreuve. Economie politique des réformes 1980-1997 , Paris, L'Harmattan , 1999.

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

طريق رفع القيود الحقيقية و المراقبة المتعاقبة للأليات الموجودة و هي قضية تشير من ناحية إلى أوجه قصور مؤثرة في التعديل الهيكلي ، و من ناحية أخرى لأهمية طبيعة التسوية السياسية في عمليات التحول هذه.

والنقطة الثالثة تتمثل في طبيعة الممارسات الإدارية مع مجموعة كبيرة من الآثار المترتبة على التحرير التجاري و هي الطبيعة البيروقراطية للدولة الجزائرية، حيث خلقت القوة الاستعمارية الفرنسية بيروقراطية قوية تدمج بقوة التحالفات القبلية الأمر الذي أدى إلى نشوب عداوات و المنافسة الشرسة بين هذه العداوات. و نتيجة لذلك لا يوجد حتى اليوم نتيجة ناجحة للتحرير التجاري و نشاطه مشروط بروابط شخصية متضاربة في الغالب. و كنتيجة طبيعية للبنى الاجتماعية هناك عدم وضوح الحدود بين المجالين الخاص و العام، الاقتصادي والمصالح السياسية في الجهاز الإداري بأكمله بما في ذلك قطاع الاقتصاد.

كما أن كوادر وموظفي الشركات المملوكة للدولة مرتبطون بالعلاقات السابقة وهو الأمر الذي يعيق الأداء الاقتصادي والتحرير التجاري ، ويعتبر Khan و Jomo أن ما ساهم بقوة في تعزيز الفساد على نطاق واسع و انتشار البيروقراطية هو منح عقود لشركات أجنبية لتصنيع المواد غير الهيدروكربونية و استغلال قطاع الهيدروكربونات، حيث أن فساد الممارسات لا تحتاج بالضرورة أن يكون لها تأثير سلبي على التنمية لكنها يمكن أن تزيد النمو اذا كانت البيروقراطية الساعية إلى الإيجارات تخلق قيمة أعلى للإيجارات من أجل تحصيل أعلى نسبة من الرشاوي¹ ، وفي الجزائر تم منع مثل هذه الإيجارات بسبب الغياب الكامل لمعيار الكفاءة، و وجود البيروقراطية وغياب التنسيق والتسوية السياسية، مع عدم وضوح مركزية اتخاذ القرار.

¹ - M. Khan and K.S. Jomo, 'Introduction' in M. Khan and K.S. Jomo, Rents, Rent-Seeking and Economic Development: Theory and Evidence in Asia. (Cambridge: Cambridge University Press, 2000, p 20 .

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

بشكل عام يمكن استخلاص أن الاقتصاد السياسي للحالة الجزائرية يتميز بطبيعة ريعية في المقام الأول على الوسائل المعقدة لتوزيع الثروة و هناك عقبة إضافية أمام تسلسل الإصلاحات وهي قضية منح القروض المصرفية حيث أن نسبة 95 % من القروض المصرفية وفقا لصندوق النقد الدولي لا تزال تمنحها البنوك المملوكة للدولة لجزء لا يتجزأ من الشبكات الاجتماعية السابقة الذكر وتستخدم هذه القروض أيضا باعتبارها طريقة لتوزيع الربح.¹

جدول رقم (02-18) : تطور الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر وعينة من الدول العربية

الوحدة : مليار دولار

السنوات	1990	2000	2010	2019
الجزائر	1,6	3,5	19,5	23,7
المغرب	3,0	8,9	31,4	37,8
تونس	7,6	11,5	42,0	45,0
مصر	11,0	19,9	73,1	77,2

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على إحصائيات البنك الدولي (2019)

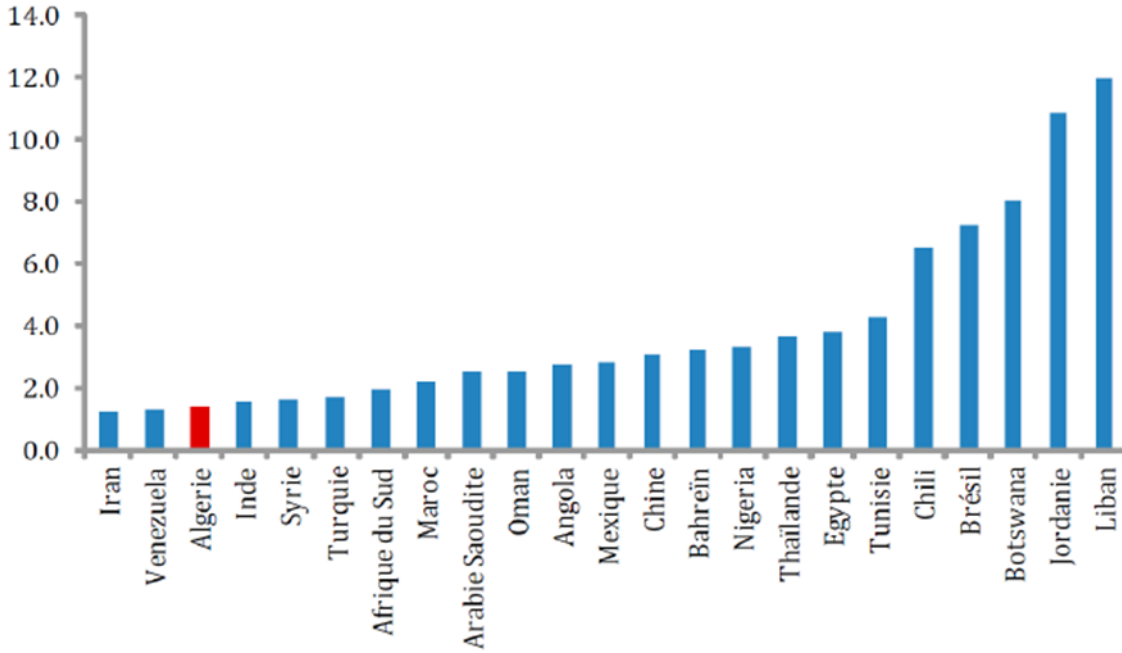
والشكل التالي يوضح متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر مقارنة بعينة من الدول

¹ - R. Tlemcani, Etat, Bazar et Globalisation (Algiers: Les Editions El Hikma, 1999, p 101 .

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

الشكل رقم (02-21) : متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر وعينة من الدول خلال

الفترة 2000-2019



المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات البنك الدولي (2019)

3-4-اللاعبون الأساسيون في عملية التحرير التجاري

يستند تحليل اللاعبين الأساسيون لعملية التحرير التجاري على تشابك القوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، دون إهمال الجوانب المتعلقة بالتسوية السياسية. ومن البديهي أن نجد انتشارا واسعا لمنع التحرير التجاري من طرف مجموعة واسعة من اللاعبين غير أن هذه المجموعة المعارضة لن تؤثر بقدر تأثير المجموعة التي لديها القدرة على كبح عملية التحرير التجاري. و بالتالي رفع تكاليف الانتقال إلى مستوى مرتفع للتعامل مع التحرير ، والجدول التالي يوضح المواقف المختلفة لأصحاب المصالح حول التحرير التجاري.

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

جدول رقم (02-19) : مواقف أصحاب المصالح من الإصلاح التجاري في الجزائر

المعارضون للإصلاح التجاري	المناصرون للإصلاح التجاري
*مديرو القطاع العام *الجماعات البيروقراطية *العمالة المنظمة *مجلس الوزراء	*المصدرون في القطاع الخاص *المستوردون في القطاع الخاص *العمالة الغير منظمة *مجلس الوزراء

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على المكاوي، الاقتصاد السياسي للسياسة التجارية لمصر، 2002

يمكن تقسيم الطرف المناهض للتحرير التجاري إلى مجموعتين تتداخلان إلى حد ما : تلك التي يمكن أن تخسر من الإصلاحات، و تلك التي تعارض التحرير التجاري لأسباب أيديولوجية ، والخيال الشعبي الموصوف سابقا متجذر بعمق في الجيل الثوري الذي لا يزال مهيمنا في البرلمان وبين كوادر الأحزاب وفي الإدارات والنقابات. ففي البرلمان نجد الأغلبية تعارض التحرير التجاري وهو الأمر الذي ينعكس سلبا على تمرير قوانين التجارة¹، والدائرة الانتخابية أكثر اهتماما بسياسات القطاع الخاص حيث تعتبره تحرير حقيقي. كما أن جميع الأحزاب السياسية الأخرى تعارض التحرير التجاري وان كان بنطاقات مختلفة في حين أن هذه الجماعات يمكن أن تعرقل سير الإصلاحات القانونية المتعلقة بالجانب التجاري.

و من بين أولئك الذين سيخسرون بسبب الاصطلاحات بشكل مباشر نجد عمال الشركات المملوكة للدولة والمنظمون إلى نقابات عمدت إلى أسلوب الإضراب لمنع إعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة بشكل عام و المخصصة بشكل خاص، و التي حاربت التشريعات الجديدة الهادفة إلى الاصطلاحات الموجهة نحو اقتصاد السوق ، ومن بين هذه النقابات نجد نقابة UGTA ، و مع إغلاق المئات من الشركات لا يمكننا القول بأن النقابات كانت قوية بشكل يؤثر على عمليات الإصلاح.

ثانيا : نجد مديري الشركات المملوكة للدولة متحدون ضمن ما يعرف بالاتحاد الوطني لأصحاب المشاريع العامة والتي من حيث المبدأ أيدت الاصطلاحات الموجهة للسوق غير أنها عارضت

¹ - Le Quotidien d'Oran, 6 -02- 2001 .

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

الخصوصية ، والحقيقة أن هذه الشركات لم يتم خصصتها لحد الآن وهو ما يستبعد فرضية معارضتها للخصوصية والتفسير الوحيد والمنطقي لذلك هو تواجد لوبيات تعمل على الاستيراد أزاحت هذه الشركات عن مصالحها¹ .

و المجموعة الثالثة التي يمكن أن تخسر من التحرير التجاري هي في الوقت نفسه الأكثر مراوغة والأقوى. هذه المجموعة لديها أكثر من يخسر من تغيير الوضع الراهن للسيطرة على الربح، و تتكون هذه المجموعة من النخب البيروقراطية والسياسية وتشكل الطبقة الأساسية التي تسعى إلى الربح لتبقى في السلطة من خلال منحها امتيازات من خلال الخيار المشترك ، الفساد والقمع ، غير أنه من المحتمل أن تكون معارضة هؤلاء الباحثين عن الربح، تكتيكية أكثر منها أيديولوجية بما أن الربح موجود في جميع أنواع الاقتصادات وليست محصورة بنوع محدد لا يمكن توقع طلب الربح عند هذا الحد من التحرير خاصة في غياب المنافسة وهذا يعني أن بعض النخب قد تغير الذهنية في حال تعديل فوائد الربح². كما أن هناك حقيقتان تدعمان هذا الادعاء أولا تم تصفية العديد من الشركات رغم مقاومة النقابات، و النقطة الثانية نجد قطاع الهيدروكربونات لم يتأثر بهذه التفاعلات و هو الأمر الذي يفسر فرضية Enelis بأن النظام المدعوم يعتمد بشكل حصري على الربح التي يقدمها قطاع النفط و الغاز من أجل البقاء في السلطة أي أن لوبي الاستيراد يشكل جزء من النظام و هو الذي قام بالاستحواذ على عدد من الشركات لضمان احتكارية السوق.

و اللاعبون الوحيدون الذين يمكن القول بأنهم يضغطون من أجل التحرير التجاري وباستمرار هم المؤسسات الدولية مثل الاتحاد الأوربي الذي عقد في الفترة اللاحقة لهذه المرحلة اتفاقية شراكة مع الجزائر و البنك الدولي و صندوق النقد الدولي من خلال نوادي باريس ولندن. و مع كل ذلك يمكن القول بأن الافتقار إلى الإرادة السياسية يمكن أن يترجم إلى إرادة متماسكة مثلما يجادل Wurzel مفسرا ذلك بأن " النخبة لديها استراتيجية لتنظيم عملية التحرير التجاري مع الكثير من الخطابات والقليل من العمل، و بالنسبة للجهات الدولية المانحة من أجل الاستمرار في تلقي عائدات الربح في شكل مساعدات أجنبية، فإن الجزائر لا تملك استراتيجية متماسكة لمنع التحرير التجاري، و

¹ - Fatiha Talahite, 'Economie Administree, Corruption et Engrenage de la Violence en Algerie', Revue Tiers-Monde 161/1 , 2000, p 24 .

² - F. Karabadjji, 'L'économie algerienne menacé par la mafia politico-financiere!', Le Monde Diplomatique, No. 5632, 1998, p 11 .

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

الأمر الذي أثر على وتيرة و مسار عملية التحرير التجاري بشكل عام في هذه القضية هي النزاعات المستمرة بين المجموعات المتنافسة على الربح المستقبلي أو لتوزيع العوائد المتوقعة مستقبلا.¹ و كخلاصة لما سبق يتبين أن تحليل القوى السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية المؤثرة على عملية التحرير التجاري في الجزائر كشفت مجموعة من العقبات المترابطة التي لم تعرقل عملية التحرير التجاري فقط، و إنما أعاقت عملية الاصطلاحات الاقتصادية بشكل عام. هذه العقبات كلها مرتبطة بطريقة أو بأخرى بطبيعة التسوية السياسية و السمة الرئيسية لهذه التسوية هي عدم القدرة على اتخاذ قرار واضح من طرف صناع القرار خاصة مع الصراعات المستمرة بين مختلف عشائر النخبة على توزيع الربح غير المنتج، إذ أنه لا توجد نخبة واحدة قادرة على السيطرة على النظام لوحدها لتصميم استراتيجيات متماسكة و تنفيذ كامل السياسات التي تلت ذلك. و مع الحرب الأهلية لفترة التسعينيات اشتد هذا الصراع وتزايدت المجموعات المتنافسة تزامنا مع تدخل صندوق النقد الدولي و البنك الدولي لفرض تحرير التجارة، وطبيعة التسوية السياسية المذكورة أعلاه و التي يشترطها الطابع الربعي للاقتصاد و المتميزة بذهنية ريعية غير ناجحة أدت بشكل مباشر أو غير مباشر إلى ارتفاع تكاليف الانتقال.

و النتيجة الحتمية لهذه التكاليف تشكل العديد من الاحتمالات الأول يتمثل في ارتفاع مستوى المقاومة من طرف جماعات الضغط التي تستفيد من الاستيراد و توزيع الاحتكارات و تهددها احتمالية حدوث زيادة في الانتاج المحلي من خلال حوصصة المؤسسات وتحرير التجارة. و الاحتمال الثاني يستند إلى بقايا الأسس الأيديولوجية للدولة الجزائرية، و التي لم يتم التخلي عنها بالكامل. وقد دجت هذه الجماعة عمليا الشركات المملوكة للدولة مع الدولة الجزائرية الحديثة مما يجعل من الصعب فصلها عن معارضي التحرير التجاري ومنع الأيديولوجية الرأسمالية من أن تصبح مضمنا اجتماعيا، والفرضية الثالثة نتيجة لحقيقة أن البيروقراطية الحكومية متجذرة بعمق في شبكات العملاء المستفيدين مع بعض الهياكل السياسية، و ربطها بشكل وثيق من خلال هذه الهياكل. و قد أدى هذا إلى زيادة المصالح الخاصة في هذه المؤسسات بين مسؤولي الدولة، كوادر الشركات المملوكة للدولة، و الوسطاء الخاصين الذين لهم صلات بجماعات المصالح المختلفة.

¹ - U.G. Wurzel, 'Agyptische Privatisierungspolitik 1990-1998', Geber-Nehmer-Konflikte, okonomische Strukturreformen, geostrategische Renten und politische Herrschaftssicherung , 2000 .

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

و طبيعة التسوية السياسية و تحقيق الثروة من خلال العنف يجعل تكاليف المعاملات السياسية أقل أهمية من تكاليف الانتقال. غير أن رفع تكاليف المعاملات من خلال العنف جعل الصراعات في الجزائر خلال التسعينيات مستمرة للبحث عن المستثمرين، الأمر الذي أثر سلبا على التحرير التجاري و بالتالي يمكن اعتبار الاطار القانوني و المؤسسي المناسب بمثابة اطار مباشر نتيجة لطبيعة التسوية السياسية. و تثير جهود التحرير التجاري في الجزائر العديد من التناقضات المرتبطة ببعضها البعض و منها نجد قيام صندوق النقد الدولي و البنك الدولي ببرامج التكيف الهيكلي (SAPS) و الدعوة إلى الخوصصة بطريقة تعرقل التحرير التجاري. و النقطة الثانية نجد أنه وبالنظر الى التسوية السياسية الحالية اذا كانت الجزائر تنتهج السياسة الصحيحة و في الوقت الصحيح لتحرير التجارة فكيف نفسر استمرار الطابع التجاري الحمائي، و النتيجة الطبيعية لتدخل صندوق النقد الدولي و البنك الدولي في إعادة جدولة الديون عززت النظام عن طريق السماح له بتوسيع مجالات الربح، مما سمح لها بمواصلة الدعم غير الفعال للشركات المملوكة للدولة بدلا من إعادة هيكلتها.¹

إضافة لذلك يمكن اعتبار برامج التكيف الهيكلي أرضية سيئة للتحرير التجاري حيث أنها تقلل من معدل المدخرات نتيجة لتدابير مالية صارمة (مثل تخفيض قيمة العملة) التي طالب بها البرنامج، وحتى لو وضعنا التناقضات الداخلية، و الآثار المثيرة للجدل مع برامج التكيف الهيكلي جانبا نجد تحرير التجارة يعتبر سياسة شكلية في الجزائر بالنظر الى التسوية السياسية الحالية والأداء السيء للشركات الغير هيدروكربونية هي أكثر نتيجة لطبيعة التسوية السياسية من الملكية العامة، و من ثم التحرير التجاري لا يمكنه التخفيف من أسباب سوء الأداء التجاري، و تحرير التجارة في ظل السياسة الحالية من المحتمل أنه سيؤدي إلى إعادة توزيع الربح غير المنتج المرتبط بالمشاركة السياسية في الأعمال التجارية مع حرمان المستهلكين من الفائدة، طالما أن القضية الحاسمة للمنافسة الحقيقية ليست الفوائد لأنه كما يؤكد " Jomo نادرا ما يكون التحرير التجاري في حد ذاته تعزيز للفائدة في ظل المنافسة القائم".²

كما أنه ومن خلال ما سبق شكك العديد من الباحثين من مطالبة الجهات الدولية مثل البنك الدولي بالتحرير التجاري في بيئة تنعدم فيها الإرادة السياسية و الجدوى السياسية و المصدقية مثلما

¹- K. Bayliss and C. Cramer, 'Privatisation and the Post-Washington Consensus: Between the Lab and the Real World?', paper for SOAS series on the Post-Washington Consensus, mimeo, Dept. of Economics, London: SOAS, 1999, p 14.

² - K.S. Jomo, 'Malaysia's Privatisation Experience' in P. Cook and C. Kirkpatrick (eds.), Privatisation Policy and Performance: International Perspectives. (New York: Prentice Hall/Harvester Wheatsheaf, 1995, p 240.

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

ينطبق على الحالة الجزائرية، اضافة الى ذلك فان الجزائر ليس لديها اشتراطات الدول التي قامت بتحرير تجاري ناجح وفق البنك الدولي (مثل كوريا الجنوبية والشيلي والمكسيك) قبل الإصلاحات، و هي دول ذات قطاعات مالية متطورة نسبيًا، و قبل الشروع في إجراءات التحرير التجاري يجب مراعاة الأولويات و التدرج في التطبيق، لأن التحرير لا يهدف لإدامة الهياكل و القضايا الحالية للبحث عن الربح، و معالجة مختلف القضايا مثل الشفافية و إنهاء الاحتكارات و احتكارات الاستيراد و إنما يهدف لمقاومة مجموعة من الفئات واسعة النطاق من النخب في الدولة إلى العاملين في الشركات المملوكة للدولة و جميع الفئات باستثناء النخب الحاكمة و دوائرها والتي لها مصلحة في الضغط من أجل التغييرات مثل التحرير الحقيقي. و الأساس من هذه المطالب هو التحكم في النظام الحالي و الرغبة في المزيد من الهياكل الديمقراطية. و بالتالي فإنه من غير المنطقي السماح للتأثيرات الأجنبية بأن تثير العداء داخل المجتمع بسياسة واحدة و دون وضع تشديد صارم على السياسات الأخرى مثل الشفافية و المنافسة المحلية التي يدعمها ويرغب فيها جزء كبير من المجتمع. وأخيرا نجد التحرير التجاري بطريقة أكثر ملائمة يمكن للبيئة الاقتصادية الشاملة منع قوى معينة من خلق ظروف جديدة على المجتمع من خلال عملية الضغط، خاصة مع عدم الاستقرار السياسي و افتقار الطبقة الحاكمة إلى الشرعية حيث أنه ليس من المفروض أن يكون للنظام رؤية اقتصادية على المدى الطويل و الانضباط و توافق الآراء لبناء قابلية للحياة الاقتصادية، و إنما يفترض به جني مكاسب قصيرة المدى ناتجة عن الربح من التحول والتشغيل، و المثال الروسي يعطي إشارة الى ما يمكن أن يحدث في الجزائر و بهذا المعنى يمكن النظر الى التحرير التجاري بشكل ايجابي اذا ما ترافق مع الظروف الملائمة.

4-4- الإصلاح الفعال للسياسة التجارية في الجزائر

عرف الاقتصاد العالمي منتصف القرن الماضي تغيرات مستمرة ناجمة عن العولمة الاقتصادية و المتزامنة مع تطبيق اتفاقية جولة الأوروغواي، الأمر الذي دفع الأكاديميين و واضعي السياسات لإثارة عدة مسائل منها تحليل السياسة التجارية من جديد. وقد حظيت الأسئلة المتعلقة بإصلاح السياسات التجارية باهتمام كبير سواء في دوائر صنع السياسات أو بين الأكاديميين. كما اتفقت الكثير من الأدبيات على أن اصلاح السياسات التجارية يتعلق بمسألة تحرير التجارة لرفع مستويات ومعدلات النمو، و الهدف من هذا الاتجاه هو توضيح أهمية ازالة العوائق التجارية وتخفيض درجة تدخل الدولة

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

استنادا الى الفرضيات المتعلقة بعدم قدرة الدولة على صياغة سياسة تجارية كفاء¹، ورغم أن هذا الاتجاه تدعم بالكثير من الدراسات التطبيقية، إلا أنه عرف عدة تناقضات لأن هناك الكثير من حالات الإصلاح التجاري اتسمت بالنجاح و التي اشتملت على سياسات تدخلية من جانب الحكومة و لم تعتمد كلية على حرية التجارة. ومن بين هذه الدول نجد كوريا الجنوبية و تايوان و هي دول أدجت سياسات التجارة الحرة مع حزمة من السياسات الحماية تتعلق بالتعريف الجمركية، حرية انتقال رأس المال و سياسات البنوك، و التحرير الكامل لواردات هذه الدول لم يتم الا بعد تحقيق معدلات نمو مرتفعة لاقتصاداتها.

و الإصلاح التجاري اذا ترجم على أنه سياسات تتعلق بتحرير التجارة، فإنه يركز على عدة جوانب منها الجانب المؤسسي. و مع إدراج العديد من الظواهر المتعلقة بالتجارة تحت لواء منظمة التجارة العالمية ازدادت الأمور صعوبة، لأن الأمور لم تعد مقتصرة على التعريف الجمركية و العوائق الغير جمركية بل امتد ليشمل الكثير من السياسات المحلية و القوانين و التشريعات الوطنية، أي أن الإصلاح مع الأخذ في الاعتبار الاطار المؤسسي الجديد يمتد الى أكثر مما تعنيه إزالة العوائق الجمركية و غير الجمركية ليشمل البعد المؤسسي، و الذي ليس من الضروري توافقه مع متطلبات منظمة التجارة العالمية، بل يهدف إلى تحقيق تنمية حقيقية تختلف كمفهوم من عصر الى عصر ومن دولة الى أخرى كل حسب ظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.²

و الهدف من إصلاح السياسة التجارية من خلال تحقيق تجارة حرة أصبح أكثر تعقيد بسبب الخلاف حول تحديد كيفية قياس درجة الانفتاح التجاري. فالبعض يقيسه على أنه نسبة مجموع الصادرات و الواردات منسوباً إلى الناتج المحلي الإجمالي، بينما البعض الآخر يقيسه ببعض المؤشرات التي لا تملك صلة مباشرة بالسياسة التجارية كسعر الصرف. و هناك تناقض حول كيفية قياس مستوى الحماية التجارية باستخدام التعريف السائدة أو نسبة حصيلة الجمارك لإجمالي الواردات لأن هذه المعايير تتضمن العديد من المشاكل. كما أن هناك اتجاه آخر للإصلاح التجاري يتمثل في إزالة التحيز ضد الصادرات، و المؤشرات السابقة يصعب تحديدها سواء كانت مباشرة تتمثل في الاعانات

¹ - Paul Krugman , "The Narrow and Broad Arguments for Free Trade, American Economic Review ",1993 , p 366 .

² - Dani Rodrik , "Trade policy Reform as Institutional Reform in Bernard Hoekman" Handbook on Developing Countries and the Next Round of WTO Negotiations" forthcoming , 2002 .

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

المباشرة أو غير المباشرة من خلال نظم سعر الصرف وتقليل اللوائح والقوانين المتعلقة بتحديد الأسعار والأجور وهكذا نرى أن هناك ثلاثة مشاكل تخص الإصلاح التجاري :¹

أ- فوائد تحرير التجارة كانت مقومة بأكثر من حقيقتها، و ذلك بسبب الإجماع العالي على أن الانفتاح التجاري هو مصدر أساسي للنمو، بينما عدد من الدول أكدت أن تحرير التجارة و الانفتاح هي أدوات و ليست أهداف.

ب- الإصلاح التجاري و أدواته هي أجزاء من منظومة اقتصادية معقدة، تجعل الإصلاح التجاري من الصعب فصله عن بقية السياسات و تجعل الإصلاح التجاري عرضة للبيروقراطية في مختلف الوزارات المعنية.

ج- الإصلاح التجاري هو عملية سياسية لأن السياسات التجارية متصلة بشبكة من المصالح المختلفة.

و التناقضات العديدة حول مفهوم الإصلاح التجاري أعاد وجهات النظر لتتعدى التعريفات والعوائق الغير جمركية إلى الإصلاحات الديناميكية و المؤسسية، و التي تشمل الجوانب السياسية و الاجتماعية بجانب الاقتصادية، بمعنى آخر، فإن الاقتصاديين أدركوا أهمية البيئة السياسية و المؤسسية اللازمة لضمان نجاح الإصلاح التجاري. والجدول التالي يوضح المنظومة المعقدة للإصلاح التجاري وارتباطها بعدد من الأمور المؤسسية.

الجدول رقم (02-20) : أصحاب المصالح ومواقفهم المختلفة فيما يختص بتحديد السياسة التجارية

أصحاب المصالح	الموقف	مصادر القوة
التصنيع لإحلال محل الواردات	ضد تحرير التجارة للخوف من المنافسة	أقوياء من خلال غرف التجارة
المصدرون في القطاع الخاص	مع تحرير التجارة وتنشيط الصادرات	ضعفاء
المستوردون في القطاع الخاص	يستفيدون من تخفيض التعريفات	أقوياء من خلال غرف التجارة واللوبي الشخصي
مديرو القطاع العام	موقف غير محدد والذي يتراوح	أقوياء من خلال غرف التجارة

¹ - ElMikawy, N. ("Institutional Reform and Economic Development in Egypt", Cairo: American University Press,2002 .

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

	بين مؤيدين آملين في التحديث وزيادة التنافسية إلى معارضة للخوف من المنافسة	
أقوياء خاصة في مرحلة التنفيذ	موقفهم يتراوح من محايد إلى معارضين للتحرير إذا احسوا أنهم لا يستطيعوا ممارسة قدرتهم على التأثير لمصلحتهم الشخصية. هناك أيضاً عنصر طبيعي يتمثل في البيروقراطية والخوف من التغيير	البيروقراطيون
أقوياء من خلال الاتحادات	ضد التحرير للخوف من المنافسة من الواردات الرخيصة والتي قد تؤدي إلى بطالة	العمالة المنظمة
ضعيف	قد لا يكون لهم موقف واضح في تنشيط الصادرات لتحرير التجارة بسبب أنهم تعودوا على العمل في أسواق غير منظمة بتعاقدات مؤقتة	العمالة غير المنظمة
ضعيف	مواقف مختلطة تتراوح من الخوف من التحرير الذي قد يؤدي إلى انخفاض حصيلة الجمارك ومشاكل بعض الصناعات مساندين آملين في اقتصاد أكثر قوة وبالتالي قاعدة ضريبية واسعة و فرص عمل أكثر	مجلس الوزراء

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على : المكاوي ، غنيم، (2002)، الاقتصاد السياسي للسياسة التجارية في مصر

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

و الواضح من خلال ما سبق أن مفهوم الإصلاح التجاري هو عبارة عن مجموعة من الأدوات الاقتصادية و المؤسسية اللازمة لخلق بيئة ملائمة للعاملين في مجال التجارة، حيث تتميز هذه البيئة بالقدرة على التوقع، الاتساق و الاستمرارية حتى يتحقق توزيع أفضل للموارد و هذا يتطلب التنسيق بين السياسات و الأدوات كما هو موضح في الشكل السابق. و هذه المهمة ليست بالسهولة الظاهرة إذ أنها تحتاج إلى ربط التحليل الاقتصادي بالسياسة الاقتصادية وكذلك الفهم الصحيح للثوابت الاقتصادية و السياسية في الجزائر، و التي تمثل عوائق الإصلاح التجاري في الجزائر لفترة ما بعد 1990.

أ- علاقة الإرادة السياسية بالإصلاحات الاقتصادية لفترة ما بعد 1990:

نظرا للوضع المتدهور الذي أل إليه اقتصاد الجزائر عقب أزمة 1986 و الذي ألقى بثقله على التجارة الخارجية، عملت السلطات العمومية آنذاك على تحرير هذا القطاع بصفة تدريجية في اطار برنامج يسمى بالتعديل الهيكلي سنة 1989. حمل هذا البرنامج في طياته سلسلة من التدابير الهادفة إلى استعادة التوازنات الكلية و الجزئية من خلال إجراء التصحيحات اللازمة على مختلف التشوهات في الاقتصاد الجزائري¹. و من الناحية السياسية فبعد أحداث أكتوبر 1988 دخلت الجزائر مرحلة إصلاحات عميقة تهدف إلى الخروج من الاقتصاد البيروقراطي إلى الاقتصاد الحر و التحضير لمرحلة التعددية، رغم أن الخطاب لم يكن واضحا فيما يتعلق بالتعددية السياسية و كل تركيزه كان على تجنيد الطاقات السياسية، و فتح المجال لجميع المواطنين بدون استثناء.

و عكس ما تم التصريح به فان الإصلاحات لم تكن نتيجة أحداث أكتوبر حيث بدأ تطبيق الإصلاحات سنة 1987 وبالنسبة للميادين الاقتصادية بدأت في يناير 1988 قبل المظاهرات الأمر الذي دفع المحللين إلى اعتبار أحداث أكتوبر نتيجة للصراع الذي كان يدور في قمة السلطة بين أنصار الانفتاح و الإصلاح وأنصار النظام القديم. ومن مميزات مشروع الإصلاح لهذه الفترة أنه يهدف لاستراتيجية بعيدة المدى، حيث أن القائمين عليه يعتبرون الهدف الأساسي المنتظر منه يتمثل في تحرير الاقتصاد و أن كل المبادرات التي يتم اتخاذها يجب أن تتبع هذا الاتجاه حيث جاءت قوانين الإصلاح منسجمة، و يكمل بعضها البعض في سياق دستور 1989، و لذات الغرض تم فتح مجال

¹ - خالد الهروشي ، نحو استراتيجية وطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات دراسة احصائية لقطاعي الصناعة والفلاحة ، مجلة المالية و الأسواق ، المجلد 6 ، العدد 1 ، 2019 .

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

الإعلام و تشجيع الأحزاب السياسية. كما تعاملت السلطة مع الأحزاب على أساس أنها مؤسسات يجب احترامها وأحسن مثال على ذلك الانتخابات التي تم تنفيذها بطريقة شفافة حيث احترمت الإصلاحيون نتائجها رغم أنها لم تكن في صالحهم، و ساعد هذا التصرف على زرع الثقة بين المتعاملين السياسيين والاقتصاديين واقتنعت المعارضة أن هذا التيار الإصلاحي كان صادقاً في مشروعه الإصلاحي غير أنه ورغم ذلك واجهت عملية الإصلاح العديد من العوائق نذكر منها¹:

* **محيط دولي غير ملائم:** جرت الإصلاحات التي عرفتها الجزائر قبل عشرينين في ظرف يتميز بثلاث عوائق سياسية أهمها المحيط الدولي حيث كانت الجزائر تنتمي إلى بلدان عدم الانحياز. كما كانت معادية للجانب الأمريكي و تعتبر مقربة من الاتحاد السوفياتي. أما على الساحة العربية فان مساندتها لمنظمة التحرير الفلسطينية ولجبهة البوليساريو التي تطالب باستقلال الصحراء الغربية جعلت علاقاتها صعبة مع البلدان العربية الفاعلة مثل مصر و المملكة العربية السعودية، و بعد بدأ الإصلاحات، حاولت هذه الأطراف استغلال الأثار على السياسة الخارجية حيث ضغط كل طرف ليدفع في الاتجاه الذي يخدم مصالحه ولم يبقى للجزائر إلا هامش ضيق حاولت أن تحافظ عليه باتخاذ سياسة متوازنة تركز أساساً على المصالح الاقتصادية خاصة وأنها كانت تعيش أزمة اقتصادية خانقة.

و على الصعيد الدولي حاولت الولايات المتحدة و فرنسا عرقلة التغيير في الجزائر، خاصة و أن مشاركة الشارع الجزائري في الحياة السياسية أكد أنه سيكون من الصعب جدا الضغط على أية سلطة تتبع من هذه التجربة لأن شرعية السلطة ستكون قوية، هذا عن الجانب العلني. أما ما كان يحدث في الخفاء فهو رفض قاطع من الولايات المتحدة وفرنسا لمساندة التجربة الديمقراطية في الجزائر إلى جانب إقامة قنوات اتصال مع القوى التي كانت ترفض المشروع الديمقراطي سواء في صفوف السلطة أو بين الإسلاميين.

* **أزمة اقتصادية خانقة :** تعتبر الأزمة الاقتصادية من أهم العناصر التي أثرت على عملية الإصلاحات. فبعد حرب الأسعار التي شنتها العربية السعودية ابتداء من سنة 1985 و انهيار أسعار المحروقات التي ترتبت عنها، وجدت الجزائر نفسها في وضعية مالية صعبة حيث أن صادراتها النفطية لا تسمح بتغطية 60% من الواردات وقد بلغت الديون الخارجية 24 مليار دولار كما أن تلك الأزمة

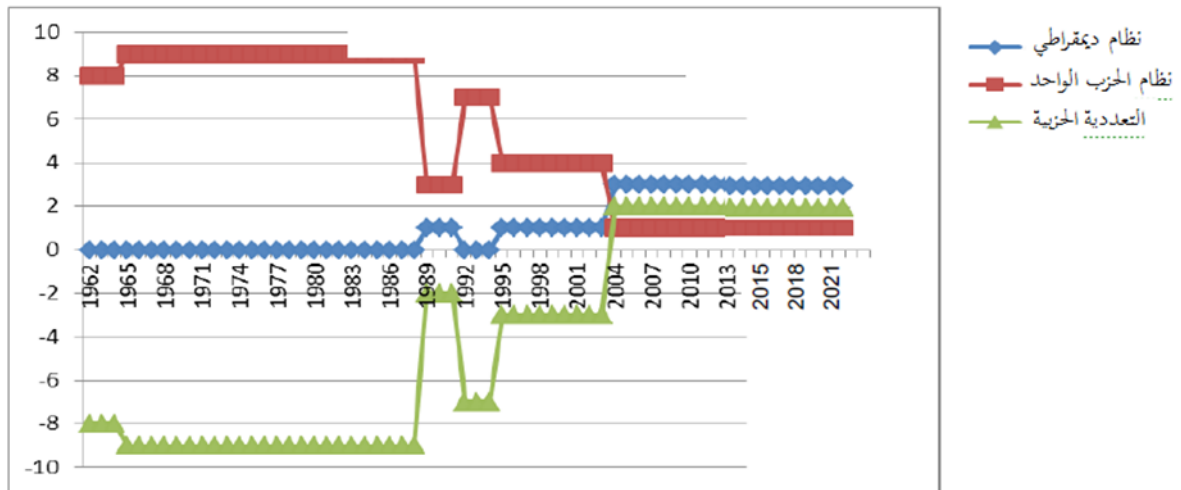
¹ - Islam Khan , Reform experience in Algeria. He studied the abortion of democracy, Aljazeera Center for Studies , 2011 .

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

كانت دافعا أساسيا للدخول في الإصلاحات، و اعتبرها عدد من السياسيين فرصة لا تعوض لتغيير شامل في البلاد حيث اعتبروا أن المحروقات أعطت الجزائر دخلا مضمونا جعل البلاد عاجزة عن العمل. كما اعتبر الاقتصاديون أن الأزمة الاقتصادية فرصة تاريخية ستخسر الجزائر الكثير اذا لم تستغلها لتغيير الاقتصاد الوطني بشكل كامل، غير أنه ومع ارتفاع أسعار المحروقات عادت طرق التسيير القديمة مع انتشار التبذير والفساد واستعمال الأموال بطريقة عشوائية

***إجماع ضد الإصلاح :** إن تجربة الإصلاح في الجزائر فشلت بسبب وجود إجماع ضدها خاصة عندما اتضح أن الإصلاحيين كانوا يعملون فعلا لتحويل السلطة إلى الشعب و في الداخل كانت تيارات داخل الجيش وأجهزة الأمن تعتقد في بداية الأمر أن الإصلاحات ستسمح بإعادة الاعتبار للنظام دون أن يؤدي ذلك إلى تغيير جذري إضافة لما سبق كانت هناك شبكات اقتصادية قوية تتحرك من جهتها لرفض القواعد الجديدة التي جاء بها الإصلاح وقد تم وضع حد لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية وفتح الاقتصاد لمعاملين جدد ، واكتشفت الجزائر اقتصاد الصين وكوريا وغيرها بعد أن كانت فرنسا تسيطر بصفة شبه كاملة على التجارة الخارجية الجزائرية وكل هذه التغييرات في التعاملات الاقتصادية أدت إلى تحالف الأضداد ضد الإصلاحات .

الشكل رقم (02-22): تطور الأنظمة السياسية في الجزائر



المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على (Mira, 2015, Policy IV, 2020)

ب- مظاهر إصلاح السياسة التجارية في الجزائر بعد 1990:

عمدت الحكومة الجزائرية إلى تحرير التجارة الخارجية بشكل كبير، على الرغم من بقاء الكثير من العوائق الغير جمركية، و ارتفاع التعريفات الجمركية على معظم الواردات، و برنامج تحرير التجارة الخارجية بدأ بشكل تدريجي حيث جسده أولا قانون 88-29 الذي أعطى مرونة أكثر في المجال التجاري، وقد تدعم اتجاه إعادة تنظيم التجارة الخارجية بواسطة قانون المالية التكميلي لسنة 1990 الذي سمح باللجوء إلى الوسطاء من أجل إنجاز المعاملات مع الخارج، و رفع القيود المتعلقة بدخول العملات الأجنبية و تجارة الاستيراد حيث أقر بنك الجزائر لكل شخص مادي أو معنوي له صفة التاجر أن يقوم بالاستيراد في كل السلع دون اتفاق أو تصريح مسبق ما عدا القيام بتوطين العملة لدى بنك وسيط معتمد¹. و في سنة 1992 و نتيجة للاختلالات المالية قامت السلطات العمومية بتشديد القيود على الصرف الأجنبي و تقليص حجم الواردات كما وضعت قواعد صارمة على التمويل حيث أصبحت المعاملات التي تزيد قيمتها عن 100000 دولار تخضع لموافقة اللجنة الخاصة²، كما أصدرت السلطات تعليمات تحرم الواردات التي ليس لها أولوية من تسهيلات النقد الأجنبي .

و من أجل تحرير أكثر للتجارة الخارجية قامت الجزائر سنة 1994 بإلغاء نظام المراقبة الثقيل، كما ألغى نظام العلاوة الإدارية لموارد العملة الصعبة سنة 1992 بهدف استيراد المنتوجات المسموح بها حيث أصبح بإمكان المستوردين الحصول على العملة الصعبة حسب احتياجاتهم واستيراد كل المواد ما عدا بعض المواد التي يكون استيرادها ممنوعا بصفة مؤقتة غير أن قائمة هذه المواد تم إلغاؤها مع نهاية 1994، و يعتبر الآن نظام التجارة الخارجية معفى من كل القيود الكمية، والجدول التالي يبين تطور التعريفات الجمركية خلال عقد التسعينات .

¹ - World Bank, 'The East Asian Miracle: Economic Growth and Public Policy', A World Bank Policy Research Report (Oxford: Oxford University Press, 1993).

² - Nechachibi A., International Monetary Fund (IMF), Stability and transition to a Market Economy in Algeria, Washington, 1998, p 130.

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

جدول رقم (02-21) : توزيع نسب التعريفات الجمركية حسب طبيعة المنتج لسنة 1992 .

المعدلات	مواد غذائية	مواد التسيير	مواد التجهيز	مواد استهلاكية
0	04	40	30	63
3	51	488	95	26
7	46	746	307	52
15	72	644	385	162
25	200	351	230	165
40	97	229	94	437
60	186	92	24	792
مجموع البنود التعريفية	656	2590	1165	1697

المصدر : المديرية العامة للجمارك .

الملاحظ من الجدول أن هيكل التعريفات قد تم تعديله لغرض تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بجانب الهدف المالي ، وبعد الاتفاق مع صندوق النقد الدولي سنة 1994 تم تخفيض المعدل الأعظمي للرسوم الجمركية سنة 1996 من 60 % إلى 50 % بعد ذلك إلى 45 % في أول جانفي 1997 كما خفض عدد هذه الحقوق مع بقاء بعض السلع خارج هذا النطاق كالكحوليات والدخان وسيارات الركوب النفعية ومن المتوقع الاستمرار في سياسة تخفيض التعريفات الجمركية في السنوات القليلة القادمة لتتوافق بالكامل مع مشروع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. و الجدول التالي يوضح تطورات الميزان التجاري لفترة الدراسة .

جدول رقم (02-22) : تطورات الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1989-2020

الوحدة : بليون دولار

السنة	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
م تجاري	5,4	-0,9	2,5	0,7	-0,6	-1,5	1,1	2,7	4,6	0,03	2,6
% في ن د خ	-9,4	-1,4	5,5	1,4	-1,3	-3,5	-2,8	5,8	9,5	0,06	5,3

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
20,2	11,3	0,8	32,9	29,9	31,4	23,8	12,2	9,7	5,6	8,03	11,6
10,1	7,02	0,5	19,2	22,2	26,8	23,1	14,4	14,3	9,8	4,6	21,2

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012
-10,6	-11,01	-11,09	-17,1	-22,6	-22,2	3,08	5,8	17,5
-4,8	-6,4	-6,3	-10,06	-14,1	-13,3	-1,4	2,8	8,3

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على إحصائيات (البنك الدولي، 2019)

من خلال الجدول يتضح أن استخدام نتائج السياسات كمؤشر قياس مدى نجاح سياسات الإصلاح التجاري في الجزائر يظهر أداء متواضعا للغاية ، والسؤال المطروح إلى أي مدى تعتبر الحالة الجزائرية تقليدية بشأن السياسة التجارية ؟

و يتضح من التحليل السابق للسياسة التجارية لبعض الدول أن الطابع الحمائي يتغلب في معظم الأحيان، مع التركيز على دعم الصادرات المباشر و الذي يعاني غالبا من عدم الكفاءة في التطبيق نتيجة غياب العوامل المؤسسية والسياسات الاقتصادية الكلية المساعدة. غير أن النظرة التقليدية لتحرير التجارة والانفتاح لا تستطيع مساعدتنا في تقييم الحالة الجزائرية وخاصة بالنسبة للعوائق الغير جمركية. كما أن الاقتصاديين لم يحددوا بشكل صحيح ما اذا كان تخفيض مستوى التعريف الجمركية أفضل من تخفيض القمم التعريفية. و قد أكد الأدب الاقتصادي على أهمية هذين المقياسين بدون تحديد أفضلية إحدهما على الآخر و هذا أمر هام لأنه يعطي انطباعات مختلفة.

بالإضافة إلى ذلك يظهر التحليل إشكالية هامة إذ أنه وفقا لما تم ذكره فانه من أفضل إنجازات الإصلاح التجاري المحتملة، هو تخفيض معدل الحماية الفعلية غير أن بعض المحللين انتقدوا الطرح الحالي حيث أوضحوا وعلى سبيل المثال في حالة المغرب نجد القطاعات التي تمتعت بمعدل حماية فعلي مرتفع استطاعت تنمية صادراتها بشكل ملحوظ بعد أن بدأت المغرب في إصلاحها التجاري في

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

الثمانينات¹ ، و بالتالي يبقى التساؤل الحالي هل يجب على الحكومة الجزائرية أن تعمل على تخفيض معدل الحماية الفعلي أم أن ارتفاع معدل الحماية قد يكون مفيدا في بعض الأحيان.

و باتباع تعريفنا للإصلاح التجاري نجد أن السياسة التجارية في الجزائر ضعيفة من الناحية المؤسسية حيث تفتقر إلى الاتساق، و نجد أنه مع انخفاض التعريفات تزايدت رسوم الواردات وقد عانت أيضا من انعدام الشفافية و التلاعب بجداول التعريفات المعلنة، هذه الأدلة توضح أن مقاييس التجارة التقليدية المستخدمة لتقييم الإصلاح التجاري في الجزائر يمكن أن تؤدي إلى إساءة فهم المواقف و السياسات اذا لم تأخذ في الاعتبار الجوانب السياسية (مثل الشفافية و التوقع). و هذه الجوانب تلعب دورا أساسيا في فهم النتائج المختلطة المتحصل عليها عند تفسير الإصلاح التجاري في الجزائر، و بالتالي يمكن اعتبار أن الإصلاح التجاري في الجزائر تميز بعدم التوقع وعدم الاتساق و عدم الاستمرارية و افتقار الشفافية، و النتيجة الحتمية هي الحصول على أداء متواضع

ج- الجوانب السياسية لاقتصاديات الحماية التجارية في الجزائر :

يظهر من التحليل السابق للسياسة التجارية في الجزائر أنها مازالت حمائية تتمتع بحزمة من العوائق الغير جمركية و ارتفاع في تكلفة المبادلات. و السياسة الحمائية تدل على أن هناك مصالح لبعض القطاعات والصناعات، و التي ستخسر أو تنخفض مكاسبها في حالة الانفتاح على العالم الخارجي بسبب ضعف القدرة التنافسية لديها. و اذا كانت هذه القطاعات أو الصناعات يعمل بها عدد كبير من الأفراد والذين لا يستطيعون الانتقال بسهولة إلى قطاعات أخرى، فإن الدوافع وراء استمرار الحماية المرتفعة تظهر بدرجة أعلى وبالتالي تظهر حلقة مستمرة من الدوافع، حيث أن القطاعات التي حصلت على حماية مرتفعة تستمر في عدم المرونة وضعف التنافسية ورفض التحرير وهذا ما يؤدي إلى تكوين جماعات ضغط بينهم .

و السياسة الحالية هي سمة لإدارة ضعيفة للمصالح المجتمعة، و هو ما يوجد في العديد من السياسات التجارية المتبعة على مستوى العالم، حيث أنه عادة ما تستمر الحماية نتيجة ظهور جماعات ضغط لا تستطيع تقييم ما إذا كان أعضاؤها سيستفيدون من الانفتاح أو الحماية، و هو ما يدفعهم إلى تفضيل استمرار الحماية بدلا من الحصول على إعانات إضافة إلى ذلك فإنه في

¹ - Harrison, G, "Who Gains from Trade Reform? Some Remaining Puzzles", NBER Working Paper No. 6915, 1999 .

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

الاقتصاديات النامية التي تنتقل إلى اقتصاديات السوق، فإن الأفراد أو القطاعات التي قد تستطيع الاستفادة من الانفتاح قليلة وبالتالي نجدها غير قادرة على بناء توازن مضاد للمصالح المطالبة بالحماية.¹

كما أكد الاقتصاديون أن درجة الحماية تختلف من صناعة لأخرى، حيث أنها ترتفع لدى الصناعات كثيفة العمالة أي تلك الصناعات ذات المهارات المنخفضة و الأجور المتدنية، و كذلك تكون مرتفعة في الصناعات ذات المكون الأجنبي المرتفع والتي تنتج سلع استهلاكية تستهلك على مستوى قطري واسع رغم تركز انتاجه²، و الافتراض السابق يفسر الوضع بالنسبة للكثير من الصناعات في الجزائر وهو ما يؤكد ضعف قدرة المصدرين على تكوين جماعات ضغط قوية قادرة على إحداث توازن مع جماعات الضغط المطالبة باستمرار الحماية .

و السياسة الحمائية تتعدى التعريفات و العوائق غير الجمركية إلى البعد المؤسسي حيث نجده يقاوم الإصلاح بسبب بعض الأسباب البيروقراطية أو عدم كفاءة الادارة الحكومية. و الدول النامية بصفة عامة تعتمد على حصيلة الجمارك بشكل كبير خاصة في مراحل تباطؤ النمو. و عندما يفرض التحرير التجاري على الحكومة الاستغناء عن هذه الحصيلة فإنها تبحث عن موارد أخرى لتعوض نقصان حصيلة الجمارك غير أن نفاذ هذه المصادر يفرض الضغط للعودة لزيادة حصيلة الجمارك، والجدول التالي يوضح أثر النظام السياسي على اختيارات السياسة التجارية في الجزائر.

¹- نهي المكاوي ، أحمد غنيم ، الاقتصاد السياسي للسياسة التجارية في مصر ، 2002.

² - Dani Rodrik , "The rush to free trade in the developing world: Why so late? why now? will it last?" in: S. Haggard and S. Webb, eds., Voting for reform: The politics of adjustment in new democracies, New York: Oxford University Press, 1994 .

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

جدول رقم (02-23): أثر النظام السياسي على خيارات السياسة التجارية في الجزائر

الفترات	القدرات الحكومية	الهيكل المستحق للفوائد	المؤسسات والريع	التأثير على السياسة التجارية
1988 - 1962	العمل على إعداد استراتيجية صناعية	التحول نحو تيار اليسار المهيمن	نشاط المؤسسات الرسمية أكثر من المؤسسات غير الرسمية. توزيع الريع حسب حالة المعاشات التقاعدية	السياسة التجارية موجهة نحو تنفيذ سياسة التنمية الصناعية (سياسة التصنيع و سياسة الإحلال محل الواردات) توافق التجارة الخارجية مع اهتمامات السلطة السياسية (احتكار الدولة لقطاع التجارة الخارجية)
1997 - 1988	عدم الاستقرار السياسي وظهور أزمات معقدة على مستوى الحكومة	ظهور التعددية السياسية - ظهور طبقة مستفيدة من عدم الاستقرار السياسي	زيادة نشاط المؤسسات الرسمية لغرض التحول السياسي والاقتصادي نحو اقتصاد السوق . ظهور الخصم على الريع السنوي	تنفيذ نسبي للإصلاحات الاقتصادية والتجارية ثم أزمة عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي والغير ملائمة لتحرير التجاري .
1999 - 1997	قدرات حكومية قائمة على أساس التحالفات السياسية	التحضير للانتخابات مع عدم تحديد المستفيد الضمني للريع .	إعادة تعيين المؤسسات السياسية في سياق طوارئ الدولة	إعادة هيكلة المؤسسات وبداية سياسة الخوصصة التحرير التدريجي للتجارة الخارجية (الدخول في مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي في إطار جولة برشلونة 1995) إعادة الهيكلة الداخلية الاقتصادية والسياسية .
2019 - 1999	ظهور أطراف إصلاحية غير قادرة على التأثير السياسي والاقتصادي .	العودة إلى تيار اليسار المهيمن .	ظهور مؤسسات سياسية رسمية البحث عن صيغ جديدة لتوزيع الريع عبر معاشات تقاعد جديدة .	انسداد على مستوى استراتيجية الصناعة فشل سياسة الخوصصة في سياق هيمنة الصناعة الهيدروكربونية نهاية برنامج التكييف الهيكلي والعودة إلى توازن الاقتصاد الهيكلي

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

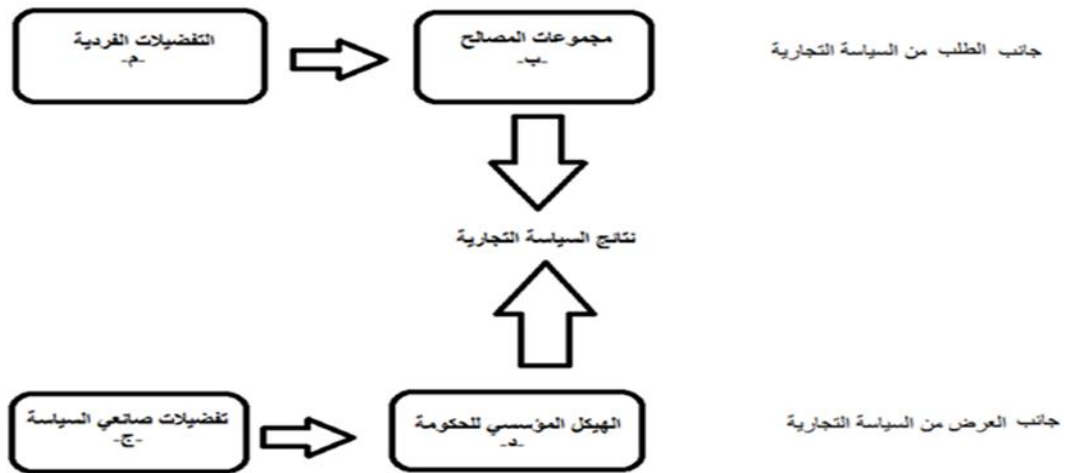
مع تحرير أكثر للتجارة				
-----------------------	--	--	--	--

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على (Mira, 2015, p. 11)

د- محددات العرض والطلب على إصلاح السياسة التجارية :

تتأثر السياسة التجارية بعدة محددات منها قوى العرض والطلب على الإصلاح ، فالطلب مبني على أداء السوق وعلى التوازنات السياسية بين أصحاب المصالح المعنيين والذين يرشدون سياسات الإصلاح. أما العرض يتوقف على قدرة النظام السياسي على ربط الاحتياجات الاقتصادية ببدائل السياسة الرشيدة وصناعة السياسات ذاتها إضافة إلى تمتع النظام السياسي بكفاءة وقدرة على تنفيذ السياسات المعلنة وهي أمور تتعلق بالإدارة والنظام التشريعي. و الإصلاح التجاري يعكس طبيعة النظام السياسي الذي يربط المدخلات بالمخرجات من خلال تحديد المصالح ومن ناحية المدخلات فان الطلب على الإصلاح يستند إلى ما يملكه الفاعلون الاقتصاديون من عناصر الإنتاج ، أي أن تكلفة المبادلات المرتفعة تخلق الطلب على الإصلاح غير أن الإجماع على قبول هذا الإصلاح يختلف من طرف لآخر فبعض الفاعلين الاقتصاديين يرغبون في الإصلاح، و البعض الآخر يرفضه والتفاعل والطرف المهم في الإصلاح هو صانع السياسة نفسه حيث أن بعض صناع السياسة يرغبون في الإصلاح، و البعض الآخر يرفضه والتفاعل بين هذه العوامل يمكن توضيحه في الشكل الذي يوضح تفاعل السياسات .

شكل رقم (02-23): تفاعلات العرض والطلب على السياسة التجارية



المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على (Rodrik, 1994, p. 61)

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

كما أن النظام السياسي يملك العديد من الأساليب لاستيعاب الطلب على الإصلاح أو رفضه و العديد من الخيارات و البدائل الخاصة بتسيير عمليات التفاعل بين المؤيدين و المعارضين لعملية الإصلاح. وتختلف هذه الأساليب من نظام لآخر فمثلا في النظام الديمقراطي المتكامل تكون العروض و البدائل مكشوفة لعامة المجتمع و اهتمام الناخب المتوسط يؤثر على مسار الإصلاح بشكل قوي، و ذلك بحسب إمكانيات و مصالح كل ناخب. مثلا إذا كان أغلبية الناخبين يملكون عناصر الإنتاج المتوفرة بكثرة في الاقتصاد، فإنه من المتوقع أن يتم التصويت ضد التحرير، و من ناحية أخرى يمكن أن تكون مقترحات الإصلاح عرضة لجماعات الضغط من جانب أشخاص أو صناعات معينة وفي هذه الحالة يصبح التساؤل حول قوة ضغط اللوبي و علاقته بمتخذي القرار، و من الناحية العملية نجد الطلب على الإصلاح يستمد من التشريعات و الإجراءات الإدارية و التشريعات أكثر شفافية من الإجراءات الإدارية حتى في حالة الأنظمة ذات البرلمانات الغير مستقرة.

و النقاط السابقة تكتمل بجودة العملية والتي تتوقف على قدرة العاملين على الحصول على المعلومات الجيدة وتوظيفها لصنع سياسة كفاء و نماذج الاقتصاد السياسي تحاول ربط هذه المرحلة بطبيعة اللوبي، أي أنه اذا كان اللوبي يعمل على شكل شركات منفردة فإنه يفضل الإعانات. أما اذا كان يعمل على شكل صناعات متحدة فنجده يسعى للوصول إلى تعريفات عالية .

و للمعلومات أهمية كبيرة في اتخاذ الوسيلة الكفاء خلال هذه المرحلة وغياها يؤثر على صنع موقف جماعي يستطيع دفع تنفيذ هذه الأدوات وعليه ومما سبق يتضح أن جانب الطلب قد لا يتضمن موافقة جميع صناعات السياسة على الإصلاح و الأمر نفسه ينطبق على الأدوات. و عندما يحدث تعارض الصناع فإن اختيار الأدوات يصبح غير واضح و غالبا ما تتوزع مسؤولية التنفيذ على عدد من الوزارات مما يؤثر سلبا على التنفيذ وعلى السياسات المتاحة للإصلاح ومن بين هذه السياسات نذكر ما يلي:

*على مستوى المدخلات: يتميز الاقتصاد الجزائري بأداء تجاري غير كفاء سواء تم قياسه بالأدوات المتبعة كالتعريفات و العوائق غير الجمركية أو بالنتائج (نسبة التجارة للناتج المحلي الإجمالي) الأمر الذي يخلق طلب على الإصلاح التجاري. و عند تحليل مستويات الاقتصاد الجزئي نجد ارتفاع تكلفة المعاملات التي يتحملها المصدرون تؤثر على قدرتهم على المنافسة في الخارج. بالإضافة إلى ذلك نجد

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

الالتزامات الدولية في اطار منظمة التجارة العالمية و الاتفاقيات الإقليمية تخلق الطلب على الإصلاح التجاري ، أي أن أصحاب المصالح المطالبون أو الراضون للإصلاح التجاري متأثرين بواقعهم وقوة المنظمات والمؤسسات التي ينتمون إليها كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (02-24) : مواقف أصحاب المصالح من الإصلاح التجاري في الجزائر

المعارضون للإصلاح التجاري	المناصرون للإصلاح التجاري
-مديرو القطاع العام -الجماعات البيروقراطية -العمالة المنظمة	-المصدرون في القطاع الخاص -المستوردون في القطاع الخاص -العمالة الغير منظمة -مجلس الوزراء

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على: (المكاوي ، غنيم، 2002).

يظهر من خلال الجدول اختلاف أصحاب المصالح في الجزائر حول الإصلاح التجاري حيث نجد فئة تعارض الإصلاح، و الفئة الثانية تطالب بالإصلاح حتى تستفيد من تحرير التجارة وتنشيط الصادرات غير أن هذه الفئة تبقى متخوفة من نتائج الإصلاح، و هذا يفسر جزئيا في أدبيات الاقتصاد السياسي و الاقتصاد المؤسسي بما يسمى استمرارية الطريق¹ Path dependency ، و بسبب أن الجزائر استمرت في سياستها التجارية الموروثة من السبعينيات و المتمثلة في استراتيجية الإحلال محل الواردات، فإن السوق لا يزال موجها للإنتاج المحلي و يمكن تفسير مختلف المواقف على النحو التالي :

***المصدرون في القطاع الخاص:** نجدهم يطالبون بالإصلاح التجاري بهدف تحرير التجارة وتنشيط الصادرات وذلك للحصول على فرص جديدة وحصص سوقية أكبر في الأسواق العالمية .

***المستوردون في القطاع الخاص :** يطالبون بالإصلاح التجاري وتحرير التجارة بهدف الاستفادة من التخفيضات التعريفية و ضمان فرص أكثر للاستيراد من أسواق جديدة بتكاليف أقل .

¹ - نهي المكاوي ، أحمد غنيم ، الاقتصاد السياسي للسياسة التجارية في مصر ، 2002

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

*مدراء القطاع العام : نجدهم يعارضون الإصلاح والتحرير التجاري بسبب الخوف من المنافسة الأجنبية .

*الجماعات البيروقراطية : معارضين للإصلاح والتحرير التجاري بسبب خوفهم من عدم القدرة على التأثير لصالحهم الشخصي .

*العمالة المنظمة : يرفضون الإصلاح والتحرير التجاري بسبب خوفهم من استيراد العمالة الرخيصة والتي قد تؤدي بهم إلى البطالة.

*العمالة غير المنظمة : يؤيدون الإصلاح والتحرير التجاري لأنه يضمن لهم فرص العمل بأسواق جديدة و بتعاقدات مؤقتة.

*مجلس الوزراء : تختلف مواقفه بين التأييد و رفض الإصلاح ، فمن جانب يتخوف من التحرير والذي قد يؤدي إلى انخفاض حصيللة الجمارك مع ظهور مشاكل لبعض الصناعات ومن جانب آخر يؤيد التحرير لضمان قاعدة ضريبية واسعة وفرص عمل أكثر .

و عملية الإصلاح التجاري في الجزائر تعتمد في المقام الأول على الأدوات التشريعية بينما الأساليب الإدارية هي مجرد تنفيذ للقوانين المعلنة، و قوة اللوبي تظهر في فترة صنع السياسة ومناقشتها في البرلمان ، والدراسات التطبيقية توضح نقص المعلومات حول جماعات المصالح والتي تظهر خلال هذه المرحلة بعدة أشكال منها¹:

-تمثيل للمصالح تلقائي (متعدد)

- تمثيل للمصالح مشترك.

-سيطرة دكتاتورية اذا كان النظامان السابقان غير فعالين لإدارة الصراع.

و بالنسبة للنظام الجزائري نجده يتميز بالتعددية المصاحبة للهيكل الخاصة بالتجمعات القريبة من الحكومة و عادة ما تضغط اللوبيات المتعددة اذا لم يترجم صوتهم إلى سياسات ويصبح ظاهرا أنهم

¹- نهي المكاوي ، أحمد غنيم ، مرجع سابق ، 2002

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

أقل رغبة في مراجعة استراتيجية اللوبي التي اتبعوها بسبب أنهم يفترضون في البداية عدم القدرة على إعادة اللعبة من جديد والتي قد يخرجوا منها فائزين.

*على مستوى المخرجات:

بالنسبة للمخرجات فإن السياسة التجارية في الجزائر أجهت نحو التحرير بداية التسعينيات مع الالتزام بالمعاهدات الدولية، و تخفيض الحواجز التجارية وتنشيط الصادرات ، والأدوات المصاحبة لاتجاه هذه السياسات تم تقديرها بدرجات مختلفة من ذوي أصحاب المصالح الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي. و على سبيل المثال و تنفيذًا لقرارات صندوق النقد الدولي قامت الجزائر بتخفيض قيمة عملتها سنة 1994 دون مراعاة المخاطر و العواقب لذلك و المخاطر السياسية المتعلقة بسعر الصرف لها وزن كبير لإزالة العقبات أمام تحرير التجارة. حيث يؤدي إلى زيادة الواردات غير أنه و بالرغم من أن المدخلات تصبح متوفرة بشكل أكبر و يتحسن مستوى التكنولوجيا فان المزايا المحققة من زيادة الصادرات لا تحدث في وقت قصير.

و بسبب المشاكل المزمنة وعجز الميزان التجاري للجزائر لفترات مختلفة فان نجاح الإصلاح التجاري الشامل يحتاج لشطين : إما أن تكون الدولة في موقف يسمح لها سياسيا باتخاذ قرار تخفيض كبير في سعر الصرف لتنشيط الصادرات أو أن يكون لها مصدر آخر غير الصادرات الهيدروكربونية للحصول على النقد الأجنبي لفترة طويلة من الزمن ، والتخفيض الحقيقي للعملة يعني كثير من المشاكل حيث أنه يؤدي إلى انخفاض في الأجور الحقيقية إلا اذا كان مصحوبا بتحسين في مستوى المعيشة و اذا كانت الاحتياطات النقدية غير كافية فان قرار التخفيض لا يصبح اختياريًا بل يصبح اجباريا والحل الوحيد هو التحرير التدريجي للسياسة التجارية¹ ، وهذا ما يفعله صانعو السياسة التجارية في الجزائر من خلال مزيج من الأدوات المستخدمة و أخرى قيد الاستخدام. و هذا يعطي لأصحاب المصالح الاقتصادية وصناع السياسة درجات متفاوتة لأدائهم ومن بين الأدوات المستخدمة نجد :

¹ - Dorunbuch R , "The Case for Trade Liberalization in Developing Countries", Journal of Economic Perspectives, Vol. 6, Number 1, 1992, p 85.

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

أ- الحماية الاختيارية : يتضح من التحليل السابق أن الحماية الاختيارية هي الوسيلة التي استخدمت في الجزائر خلال التسعينيات، و غالبا ما تظهر السياسة التجارية على أنها فاشلة إذا لم يستطع صانعو السياسات تحقيق أهداف رافضي التحرير، و الاختلالات المحلية التي تم معالجتها باستخدام الحواجز التجارية و التي فشلت في الماضي ليس من المتوقع أن تنجح في المستقبل، و استمرار الحماية لبعض الصناعات باستخدام الحواجز الجمركية المرتفعة يعني أن للحكومة اهتمامات تتعلق بإعادة توزيع الدخل خاصة لدى العاملين في هذا القطاع. بالإضافة إلى ذلك فإن الحماية الاختيارية غالبا ما تمثل الملجأ الأخير لإخفاء الفشل في تجهيز قطاع الصناعة للانفتاح على العالم الخارجي .

ب- الدعم المباشر : لم تستخدم الجزائر الدعم المباشر مقارنة بدول أخرى وتشير أدبيات الاقتصاد السياسي إلى حقيقة أن اللوبي عادة ما يهدف إلى التعريف الجمركية و ليس الدعم، وهناك محللون للسياسة التجارية يرون أن استخدام الدعم المباشر كأداة يتطلب إدارة حكومية كفء قادرة على إدارة هذا الدعم. و بالنسبة للجزائر يمكن توقع فشل النظام التجاري بشأن منح مزايا للمصدرين، و استراتيجية التصدير هي أحسن مثال على ذلك لأن السياسة المقترحة و المؤيدة في هذه الاستراتيجية هي عرضة لسوء استغلال من طرف المشروعات الفردية، مما يهدد أهداف الحكومة و النظام المقترح لا يضع أي عقوبات على المصدرين الذين لا يحققون الأهداف المرجوة. و بمعنى أدق فإن النظام يحتوي على عدة فجوات حيث أنه يحدد أهداف رقمية يجب الوصول إليها على مستوى المنشأة و ظلت الأهداف على مستوى الصناعة ككل، بل إن الفشل في الوصول لهذه الأهداف لم يوضح ما سيعقبه من توابع إذا حدث بالفعل بين مجموعات المصالح والأهداف الاقتصادية والسياسية.

هـ-متطلبات الإصلاح الفعال للسياسة التجارية في الجزائر :

يتطلب الإصلاح الفعال للسياسة التجارية العديد من العوامل المتكاملة، و الاختيار الملائم بينها لا يعني بالضرورة أن يكون مبني على حكم اقتصادي قوي بل يتعدى إلى أساس سياسي للإصلاح ومدى فعالية السياسة المختارة تتوقف على الموارد التي يتم حشدتها لخلق نوع من المصدقية للسياسة المتبعة ويمكن إيجاز أهم العوامل الملائمة للإصلاح التجاري فيما يلي :

***الرغبة** : يرى بعض الاقتصاديين أن الرغبة في الإصلاح تعتمد على النظام القائم وتغيير التحالفات أو على وجود كارثة اقتصادية، إضافة إلى وجود عامل آخر يحدد الرغبة و الذي ينبع من أدبيات الاقتصاد المؤسسي و هو وجود تكلفة مبادلات مرتفعة بالنسبة للفاعلين الاقتصاديين الذين تمسهم السياسة المقترحة وفي هذه الحالات تكون الرغبة في الإصلاح بهدف تقليل تكلفة المبادلات أي أنه عندما تظل تكلفة المعاملات مرتفعة لفترة طويلة يتأثر الأداء وبمرور الوقت تزداد حدة الكارثة، و الجزائر لم تمر بأي تغيير للنظام منذ حوالي عشرين سنة، كما أنه لم تتأثر مواردها الخارجية لحد الدخول في كارثة اقتصادية غير أن شكوى المصدرين من ارتفاع تكاليف المعاملات لم يلقى استجابة من طرف صانعي السياسة التجارية. و تحرير التجارة يتطلب تقليص منافع العديد من الفاعلين الاقتصاديين من بينهم الحكومة والتي ستخسر إيرادات الجمارك، الصناعات الناشئة الغير قادرة على المنافسة و التي لا تملك الوقت والجهد الكافيين لزيادة حجم صادراتها للخارج مع إمكانية خسارة حصتها في السوق المحلية أمام المنافسة الأجنبية. و بالنسبة للطبقة الحاكمة فان التحرير يعني فقدان مساندة بعض الفاعلين الاقتصاديين الذين أيدوها طوال فترة اتباع سياسة الإحلال محل الواردات، و في نفس الوقت فإن الطبقة الحاكمة عليها أن تساير الحركة الأيديولوجية المعارضة للانفتاح التجاري.

و الواضح مما سبق أن القيادة السياسية تعمل بشكل متناقض بين ما تعلنه وما تفعله، أي أن هناك تعارض بين دورها كدافع أساسي للإصلاحات الاقتصادية و التحرير التجاري، و دورها كموزع للدخل. و النظام السياسي يحاول ضم كل الاتجاهات المتعارضة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، و الأحزاب السياسية لم تستطع بناء تحالف لازم لدعم الانفتاح. كما أن المصدرين والمستوردين أيضا واجهوا مشاكل في بناء مثل هذا التحالف، غير أنه و بسبب عدم شفافية و وضوح التنظيمات الخاصة بالمصدرين والمستوردين، فإن اللوبي الذي يمارسوه هو مجهود فردي في المقام الأول

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

وبالتالي غير مؤثر بالدرجة الكافية بل ويؤثر على مشروعية الحكومة عند الاستجابة له ، و العامل المهم لزيادة الرغبة في الانفتاح التجاري هو وجود كارثة اقتصادية وهو الأمر الذي تحاول الحكومة الجزائرية تفاديه منذ انهيار أسعار البترول منتصف الثمانينات، و لأنه غير مسموح للجزائر من طرف المانحين الدوليين بالسقوط في كارثة اقتصادية فان الضغط اللازم لتوليد الرغبة في الإصلاح في حالة وجود كارثة اقتصادية غير متوفر.

***إمكانية التنفيذ :** إن إمكانية التنفيذ مرتبطة طرديا بحجم المساندة و التنسيق المتاح لصنع السياسة بين الوزارات المعنية و الهيئات المعنية و البرلمان و وحدات الحكومة المحلية. و عادة ما تكون السياسة التجارية غير ممكنة التنفيذ لأنها تمس اختصاصات كثيرة للوزارات حيث ترى كل وزارة أنه من اختصاصها مما يؤدي إلى كثير من المشاكل المتعلقة بالاتصال والتنسيق والتي تؤثر سلبا على توزيع المسؤوليات داخل دوائر اتخاذ القرار ، و التعارض الواضح داخل الجهاز التنفيذي للحكومة الجزائرية بين الحاجة لتنشيط وتنمية الصادرات وحماية إيرادات الحكومة من أي نقصان كنتيجة لتحرير التجارة مثال واضح لذلك. و عليه فإمكانية تنفيذ السياسة تحتاج لمهارة سياسية في إدارة المصالح المتعارضة، و خلق توافق جماعي حول السياسة، رغم احتمال تواجد الخسائر لبعض الأطراف و الأدلة من تجارب الدول الأخرى توضح أن نجاح الإصلاح التجاري يتوقف على إصلاح المجالات الأخرى. و من أمثلة ذلك نجد أن الإصلاح التجاري في كل من المكسيك والمغرب كان له آثار مختلفة على العمالة بسبب الاختلاف في مرونة سوق العمل في كلا البلدين .¹

***المصدقية :** تعتبر المصدقية عنصر مهم لعملية الإصلاح التجاري و الفشل في إحداث التنسيق اللازم بين أطراف الإصلاح يقلل من ثقة الفاعلين الاقتصاديين في صنع السياسة، و كذلك فإن عدم الاتساق في السياسات يحدث نفس الأثر. و ربط الإصلاحات التجارية بالدخول في العديد من الالتزامات و الاتفاقيات الدولية يعتبر ضمان لعدم التراجع عن الاصطلاحات ، إلا أنه في ظل وجود نظام تجاري ونظام سعر صرف مضطربين و اللذان كانا يميزان الجزائر قبل الثمانينات فانه من الصعب معرفة أي سياسات إصلاح تؤدي إلى وضع رفاهية أفضل رغم وجود بعض الإرشادات الأساسية .

¹ - Harrison, G, "Who Gains from Trade Reform? Some Remaining Puzzles", NBER Working Paper No. 6915, 1999 .

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي للحماية: دراسة حالات تطبيقية لعينة من الدول

وكخلاصة لما سبق يتضح أن إصلاح السياسة التجارية في الجزائر يمثل صيغة جديدة لإعادة توزيع الدخل الوطني لصالح مجموعات المصالح النشيطة، و كذلك توزيع الدخل لصالح فئة من المستهلكين والسياسة التجارية في الجزائر تعكس رغبة الحكومة في الحصول على إيرادات (حصيلة الجمارك والرسوم) في فترات تقل فيها العوائد الهيدروكربونية. و في ظل هذه الأهداف للسياسة التجارية يمكن الحكم أنها ضعيفة بسبب وجود نظام يقوم على الإجماع .

و بما أن الإصلاح التجاري في الجزائر ركز على الاصطلاحات التلقائية، و بناء المؤسسات اللازمة، فإنه ينبغي عدم إهمال الدور الواضح للمشاركة الخارجية كوسيلة لمحاربة جماعات الضغط المحلية التي ترغب في الحماية، و محاربة العواقب السلبية للسياسات التجارية للدول الأخرى. لكن هذا لا يمنع الحكومة من إقامة اطار مؤسسي يخدم مصالحها في ظل تعقد و تشابك علاقاتها الخارجية. و الإصلاح التجاري عادة ما يتضمن استيراد مؤسسات من الخارج كقواعد و قوانين منظمة التجارة العالمية و اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي. و المشكلة الأساسية في الاقتصاد الجزائري ليست بالضرورة تحديد الممارسات الصحيحة بقدر ما تعنى بتحديد التجهيزات المؤسسية اللازمة لخلق مصداقية لهذه الممارسات. و التغيير المؤسسي مكلف و يحتاج للإنفاق على الموارد البشرية، الطاقات المؤسسية و رأس المال السياسي. و بالتالي نجد الأولويات على الصعيد الدولي لا تتوافق مع الأولويات الخاصة بالتنمية على الصعيد المحلي و بما أن الموارد البشرية والطاقات المؤسسية و رأس المال السياسي نادر الوجود في الجزائر، فإن صناعات السياسة عليهم تحديد الأولويات و الاصطلاحات المؤسسية الناجحة، و التي عادة ما تأتي من الخارج مطعمة بالظروف المحلية.

خلاصة الفصل

تعتبر الأسواق في العديد من الدول سواء المتقدمة أو النامية وسيلة للتوزيع الاحتكاري للربح. والمؤسسات الاقتصادية مثقلة بمجموعة من التنظيمات السياسية التي تعمل على احتكار الأسواق و إقامة حواجز الدخول، إضافة إلى امتيازات جماعات المصالح. و مثل هذه الضوابط الاقتصادية لا تشكل مجرد إعادة لخيارات سياسية غير سليمة، فهي تعمل عادة كأداة سياسية مهمة لتنظيم علاقات النخبة و السلطة. و يرجع ذلك إلى أن الربح الناتج عن تحكم الحكومات بالاقتصاد تستخدم لاختيار المجموعات الاجتماعية الاقتصادية الرئيسية و إدارة التحالفات السياسية.

و تعتبر السياسة التجارية مصدرا مهما لهذه الربوع، وهو ما يفسر تبني العديد من الدول و خاصة النامية تحرير التجارة بداية التسعينيات. غير أن التحرير التجاري ظل مجرد استبدال لأشكال الحماية ليحل محله شكل آخر من الحماية المقنعة. كما أن الدول تبنت التحرير الانتقائي و الذي يعتبر إحدى المبادرات التي يرفعها صندوق النقد الدولي و البنك الدولي من أجل الإصلاح التجاري. و التحليل السابق خلص إلى أن الإصلاح التجاري لدول المقارنة كانت عديمة الجدوى. و من بين الأسباب المهمة وراء ذلك أن القائمين على السلطة السياسية يميلون إلى التوسط في تنفيذ الاصطلاحات التي تناسب مصالحهم و متلازمة الإصلاح الجزئي هذه تجاوزت القيود التعريفية في أعقاب تحرير التجارة، ليتم تعويض الانخفاض العام في معدلات التعريفية الجمركية من خلال الاعتماد المتزايد على القيود الغير تعريفية، و تعتبر مصر والولايات المتحدة الأمريكية خير مثال على ذلك حيث أنصفت هذه الزيادة القطاعات والصناعات بشكل غير متساوي، و الفرضية القائمة أن أصحاب المشاريع من ذوي النفوذ السياسي كانوا من القوى الدافعة الرئيسية وراء هذا التحرير الجزئي في الجزائر، استنادا إلى تشابه معطياتها الاقتصادية مع دول المقارنة، و المشكلة الأساسية في الاقتصاد الجزائري ليست بالضرورة تحديد الممارسات الصحيحة بقدر ما تعنى بتحديد التجهيزات المؤسسية اللازمة لخلق مصداقية لهذه الممارسات و التغيير المؤسسي مكلف و يحتاج للإنفاق على الموارد البشرية، الطاقات المؤسسية و رأس المال السياسي. و بالتالي نجد الأولويات على الصعيد الدولي لا تتوافق مع الأولويات الخاصة بالتنمية على الصعيد المحلي. و بما أن الموارد البشرية و الطاقات المؤسسية و رأس المال السياسي نادر الوجود في الجزائر، فإن صناعات السياسة عليهم تحديد الأولويات و الاصطلاحات المؤسسية الناجحة والتي عادة ما تأتي من الخارج مطعمة بالظروف المحلية .

الخاتمة العامة

لا تأخذ الأطر التحليلية الأساسية في الحسبان الاقتصاد السياسي للتجارة ، أي أن العديد من الدراسات و النماذج لا تأخذ في الاعتبار الضغوط التي تمارسها مجموعات المصالح و السياسيون على عملية صنع سياسة التجارة المحلية. و في هذا الاطار يجب ملاحظة أربعة جوانب رئيسية عند محاولة دمج جوانب الاقتصاد السياسي في الإطار الأساسي للتحليل : أولاً، يجب وصف التفضيلات الفردية على مجال خيارات السياسة ، أي يُفترض أنها مدفوعة بالمصلحة الذاتية. ثانياً ، يعد وصف كيفية توجيه هذه التفضيلات للضغط من أجل سياسة معينة أمراً مهماً لأنه يسمح للاقتصاديين بدمج عنصر السياسة الجديد في تحليل السياسة التجارية. ثالثاً، يجب تحديد تفضيلات صانعي السياسات ؛ أي ما الذي ينوي صانعو السياسات فعله أثناء وجودهم في مناصبهم؟ هل يريدون إعادة انتخابهم أم يريدون تقليد رفاهية مواطنيهم؟، و أخيراً، يجب تحديد الإطار المؤسسي (مثل النظام البرلماني) الذي ينفذ صانعو القرار السياسات خلاله بحيث يكون متسقاً مع بيئة العالم الحقيقي.¹

و يهدف استخدام مقارنة الاقتصاد السياسي لدراسة محددات الطلب على الحماية التجارية، تحليل الروابط بين السياسة والاقتصاد في عدة سياقات مختلفة. أعني بالسياسة ، أو بشكل أدق اللعبة السياسية ، الإجراءات الاجتماعية التي يتم من خلالها اتخاذ القرارات الجماعية. أعني بالاقتصاد اللعبة الاقتصادية بمجرد أن يتم بالفعل اختيار القرارات الجماعية. و يمكن أن نقول أن الأدبيات في هذا المجال التحليلي هي إلى حد كبير عبارة عن دراسات أمريكية، وغالباً ما تكون مكرسة لدراسة السياسة التجارية للولايات المتحدة. و يتم بشكل عام تحديد المفاهيم النظرية التي تم تطويرها من طرف العديد من الباحثين لشرح السياسة الأمريكية. ومع ذلك ، هناك العديد من الدراسات التجريبية على عينة من الدول تناولنا جزءاً منها فقط في الفصل التطبيقي حيث تم التركيز فقط على الدراسات المرجعية النظرية الرئيسية. بالإضافة إلى ذلك، لم نتمكن من تضمين جميع المساهمات في نطاق تحليل السياسة التجارية. أخيراً ، استبعدنا من المناقشة نظريات التجارة الدولية في الاقتصاد،

¹ - Rodrick, D. "Political Economy of Trade Policy" (in Rogoff & Grossman (eds.) Handbook of International Economics vol. 3 ,1995,pp. 1457-1494).

حيث أنها تشرح ديناميكيات التجارة أكثر من القرارات في مجال السياسات التجارية. وغني عن القول أن نظريات التجارة الدولية لها تأثير كبير على سلوك صانعي السياسات التجارية. كما أن تطورات السوق لها تأثير كبير على قرارات السياسة التجارية. في هذا ، تختلف السياسة التجارية بوضوح عن السياسة الخارجية. كما لا ينبغي أن ننسى أن الاقتصاد السياسي الدولي يقع بين العلوم السياسية و علم الاقتصاد. و يتم استخدام العديد من الأساليب المحددة في أبحاث الاقتصاد و العلوم السياسية. و تحاول بعض المراجعات النظرية التي أشرنا إليها سد الفجوة بين المجالين. و لذلك، تعتبر السياسة التجارية مجالاً معقداً يتأثر بعدد متزايد من المتغيرات ويتطلب مقارنة متعددة التخصصات ليتم فهم مختلف القرارات في مجال السياسات التجارية بوضوح.

و نشير إلى أن التجارة الدولية تعمل على زيادة ثروة الدول من خلال التقسيم الدولي للعمل وما يصاحب ذلك من نمو في الإنتاجية. و من ناحية أخرى ، فإن المنافسة الدولية تضر بمجموعات معينة. و لذلك تهدف الحماية في السياسة التجارية عادة نوع معين من القطاعات الإنتاجية، و بالتالي فهي مرتبطة بالسياسة الهيكلية للدولة. و لهذا السبب ، تشير العديد من الأبحاث التي تم التطرق إليها من وجود هامش كبير لأنشطة جميع أنواع مجموعات الضغط. فالشركات التي تواجه منافسة أجنبية لديها احتمالان لكيفية حل هذا الوضع. الأول هو القيام بابتكارات في مجال الإنتاج و اطلاق المنتجات التنافسية، الاستجابة لاحتياجات المستهلك أو خفض الأسعار. و الحل الآخر هو الاستثمار في الضغط من أجل حماية الصناعة التي تعمل فيها الشركة.

كما تحاول الشركات التأثير على صياغة السياسة الاقتصادية لتحقيق المكاسب الذاتية، لأن التجارة الحرة تساعد الجميع باستثناء القليل، بينما الحماية تساعد عددا قليلا من المتدخلين. إن اتخاذ القرار المباشر للناخبين فيما يتعلق بفرض الرسوم الجمركية أو عدم فرضها من شأنه أن يفوق الفوائد الناتجة عن عدم فرض التعريفية بسبب تكاليفها (سواء في الوقت أو عند الحصول على المعلومات). إلى جانب ذلك ، فإن مجموعات المنتجين الصغيرة منظمة بشكل أفضل من مجموعة المستهلكين. و سيكون المستهلكون أكثر انخراطا في مسائل السياسة التجارية، إذا كانت لديهم معلومات حول

تكاليف الحماية. و في حالة استحواذ مجموعات المصالح على المكاسب من التعريفة الجمركية أو الإعانة المفروضة وإعادة توزيعها على القطاعات المؤثرة سياسيا، سيكون من الأفضل تعزيز التجارة الحرة ، حتى لو لم تكن التجارة الحرة أفضل سياسة يمكن تصورها لأسباب اقتصادية بحتة.

و تركز هذه الأطروحة على خمسة من أهم نماذج الاقتصاد السياسي للسياسة التجارية. يسعى كل منهم إلى تقديم تفسير معقول للمستويات الإيجابية للتعريفات الموجودة حاليا في تشكيل سياسة التعريفة الجمركية أو غيرها من أساليب الحماية الأخرى المعروفة. النماذج الخمسة الموضحة في هذا العمل هي: (1) مقارنة تشكيل التعريفة (The tariff-formation approach)، (2) مقارنة دالة الدعم السياسي (The political-support-function approach) ، (3) مقارنة الناخب المتوسط (The median-voter approach)، (4) مقارنة المساهمة في الحملة الانتخابية (The campaign-contribution approach) ، و (5) مقارنة المساهمة السياسية (The political-contribution approach). و تبين الأدبيات النظرية و التطبيقية التي تم التركيز عليها أن لكل مقارنة مزايا و عيوب خاصة به ، ولم يتمكن أي منها من توضيح طبيعة نظرية السياسة التجارية تماما. ومع ذلك ، هناك نتيجة واضحة يتم استخراجها من مختلف المقاربات التي تم الإشارة إليها و هي مدى تفضيل الحماية على التجارة الحرة ، أي أن التعريفات المثلى تكون إيجابية بشكل كامل. و لتوضيح كل هذه الإشكاليات تم تقسيم العمل على النحو التالي. يقدم الجزء الأول مناقشة نظرية حول مختلف الأدبيات النظرية متعددة التخصصات حول الاقتصاد السياسي للحماية التجارية، و لقد تم تقديم أهم الأدبيات المتعلقة بالاقتصاد السياسي للحماية سواء من جانب العلوم الاقتصادية أو العلوم السياسية. و لقد تم الإشارة إلى أن الاقتصاد السياسي تطور بشكل تدريجي و لم يأخذ حجم الاهتمام إلا في السنوات الأخيرة من خلال الأبحاث التي تم تقديمها من طرف العديد من الباحثين. و رغم هذا الانتشار الواسع لهذه الأدبيات فهو قليل اذا ما تم مقارنته بما كتب و نشر في مجالات اقتصادية أخرى.

بينما يدرس الجزء الثاني بعض الحالات التطبيقية لعينة من الدول المتقدمة و النامية. و ليس هناك معيار محدد تم اعتماده من اجل اختيار عينة الدراسة، سوى أن الدراسات حول هذه الدول متوفر بشكل كبير مقارنة بدول أخرى لم تحضى بمثل هذه الدراسات المهمة في مجال محددات الحماية التجارية.

و يمكننا تأكيد الفرضيات التي تم الإشارة إليها في مقدمة الأطروحة:

الفرضية الأولى: تساهم ضغوط جماعات المصالح في تحديد هيكل الحماية التجارية: يقدم Findlay & Wellisz (1982) نموذجا يتم فيه تحديد التعريفات داخليا من خلال نموذج توازن عام معدل لدمج تأثير مجموعات المصالح على عملية تحديد التعريفات. و يتكون التحليل المقدم من قطاعين، سلعتين و عائدات حجم ثابتة، حيث يستخدم قطاع واحد العمالة فقط، بينما يستخدم القطاع الثاني العمالة و رأس المال، أي أن القطاع الثاني يعتبر رأس المال عاملا خاصا بالقطاع، و يفترض أن العمالة تكون قابلة للتحويل بين القطاعات. و يفترض أن كلا القطاعين نشطين سياسيا من حيث أنهما يضغطان من أجل مستوى معين من التعريفات، و يستخدمان عامل الإنتاج فقط للضغط من أجل تفضيلات سياسة التعريفات الخاصة بهما. من الواضح أن مستوى أداة السياسة (التعريفات في هذه الحالة) يتحدد بمقدار العمالة التي يستخدمها قطاع معين للضغط من أجل مستوى التعريفات المفضل لديه.

الفرضية الثانية: هناك سياسات تجارية حمائية مدفوعة بالعوامل السياسية:

اعتقد الاقتصاديون منذ ديفيد ريكاردو أن التجارة الحرة هي الأمثل من وجهة نظر الدولة الفردية. و بالرغم من هذه النتيجة المتفق عليها جيدا بين الاقتصاديين ، فقد واجهوا صعوبة في فهم سبب استمرار الحماية (مثل التعريفات الجمركية) في كل من الاقتصادات الصغيرة و الكبيرة. و لمعالجة هذا التناقض، حاول الباحثون أولا إيجاد بعض المبررات النظرية لتأثير التعريفات الجمركية. و لقد تناولت الأدبيات الاقتصادية في مجال السياسات الاقتصادية العديد من المبررات الاقتصادية و غير الاقتصادية لتبرير الحماية التجارية. هناك مجموعة من المبررات التي تشدد على أن الدول الكبرى

لديها حافز لحماية السلع المنتجة محليا من خلال تحسين شروط التبادل التجاري. و لكن لا تتناسب وجهة النظر هذه مع حقيقة أن معظم الاقتصادات الصغيرة تفرض رسوما جمركية و أن الاقتصادات الكبيرة تميل إلى فرض تعريفات أقل. هناك مجموعة أخرى من التبريرات تركز على ما يطلق عليه في أدبيات التجارة الدولية "تحويل الربح" (Profit-shifting). و تؤكد هذه النظرية على أنه في ظل اقتصاد احتكار القلة يمكن أن تستفيد الشركات من الحماية، لأن الأرباح ستحول إلى الدولة الحامية. و لكن مختلف هذه التبريرات لا تأخذ في الحسبان حجم الحماية الفعلية التي تم رصدتها ما بين الدول في السنوات الأخيرة.

و هكذا، فشلت النظرية الاقتصادية في شرح الحماية، و لهذا السبب تحول الاقتصاديون إلى العوامل السياسية لتوضيح هذه الظاهرة (Helpman & Grossman 1994).¹ و مفاد هذه المقاربة الجديدة على أنه بالرغم من اعتبار الحماية غير فعالة ، إلا أنها نتيجة العمليات السياسية. و من ثم ، يسعى الاقتصاد السياسي للسياسة التجارية إلى تفسير الحماية من خلال نموذج التوازن حيث يتم وضع نموذج واضح لصنع السياسات الذي يفترض أنه عملية سياسية. و يتم التركيز على خمسة مقاربات مختلفة في الاقتصاد السياسي لأدبيات السياسة التجارية لفهم كيفية إدراج العمليات السياسية في إطار نظرية التجارة "الكلاسيكية" لتحليل و فهم الحماية التجارية ما بين الدول.

الفرضية الثالثة: تختلف محددات الطلب ما بين مختلف القطاعات الاقتصادية، الدول و السياقات المؤسسية: يتبين من خلال الحالات التطبيقية التي تم مناقشتها على مستوى الأطروحة أن محددات الطلب على الحماية تختلف ما بين القطاعات الاقتصادية، الدول و تطور السياق المؤسسي. و يعود هذا الاختلاف إلى وجود العديد من العوامل المؤثرة مثل معدلات النمو الاقتصادي، قوة جماعات الضغط، قوة النقابات العمالية الممثلة لقطاعات اقتصادية محددة، السياق التاريخي و الاقتصادي لتطور السياسات التجارية.

¹ - Grossman, G. & Helpman, E. " Protection for Sale" American Economic Review Vol.84, No. 4,1994, pp. 833-850.

الفرضية الرابعة: تكمن أكبر مساهمة لأدبيات الاقتصاد السياسي في تطوير فهم أفضل للتحليل الاقتصادي المعياري ، أي في المساعدة على تصميم السياسات و القواعد و المؤسسات: تختلف نماذج الاقتصاد السياسي عن النماذج الكلاسيكية في أن الوظيفة الموضوعية لصانع السياسة تختلف عن وظيفة المخطط الاجتماعي، و / أو يفترض أن يكون الأفراد قادرين على التأثير على تفضيلات صانع السياسة. علاوة على ذلك ، فإن الارتباط بين المصالح الاقتصادية للناخبين وصنع القرار المتعلق بسياسة نظرية التجارة يسمح لنماذج التوازن الجديدة هذه بتفسير العوامل السياسية التي تؤثر على السياسة التجارية. و توضح هذه الأطروحة خمسة مقاربات اقتصادية سياسية مختلفة لسياسة التجارة الدولية: تشكيل التعريف، الناخب الوسيط، وظيفة الدعم السياسي، المساهمة في الحملات الانتخابية، و مقارنة المساهمة السياسية. و لكل من هذه النماذج و المقاربات مزايا خاصة في ظل الاقتصاد السياسي للسياسة التجارية. كما لكل مقارنة مزايا وعيوب خاصة بها، و لم يتمكن أي منها من توضيح طبيعة نظرية السياسة التجارية تماما. ومع ذلك ، هناك نتيجة واضحة بين جميع النماذج المقدمة: تُفضل الحماية على التجارة الحرة ، أي أن التعريفات المثلى تمثل الوضع الإيجابي و الأمثل لأي دولة كما أشرنا إليه سابقا.

و رأينا أن المقاربة التي طروها كل من Grossman و Helpman ذو أهمية خاصة من حيث أنها تدمج العديد من المقاربات الأخرى. كما أنها تفسر سياسة التجارة بشكل واقعي تماما مما يوفر إطارا لفهم كيفية تفاعل السياسة و الاقتصاد. و لذلك، هناك من يقوم بتقسيم محددات السياسة التجارية إلى فئتين رئيسيتين (1) محلي و (2) غير محلي. الأول مرتبط بشكل أكبر بالمقاربة الكلاسيكية لتكميم السياسة التجارية حيث يتم تضمين المتغيرات غير الاقتصادية التي يتم استخراجها من العلوم السياسية، والأخير يتعلق بالنظام الدولي للتجارة و التغييرات الهيكلية في هذا النظام الدولي.

أفاق البحث:

و في الأخير يمكن أن تتضمن هذه الأطروحة بعض الفجوات المعرفية و المسارات البحثية

للأعمال القادمة بالنسبة للباحثين في هذا المجال و منها:

*محددات الطلب على الحماية في الجزائر : دراسة قياسية للفترة 1920-1980.

*الاقتصاد السياسي لاتفاقيات التجارة الحرة: دراسة تطبيقية.

*دور جماعات الضغط في تحديد السياسة التجارية

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

أولا : المراجع باللغة العربية

أ- الكتب :

* الطيب عجة ، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة الى احتكار الخواص ، دار الخلدونية ، الجزائر، 2007 .

* جوان، ر. ترويض النمر نهاية المعجزة الأسيوية ، ترجمة سمير كريم ، الطبعة الأولى ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، 1999.

* حازم الببلاوي و آخرون ، حصاد القرن: المنجزات العلمية و الإنسانية في القرن العشرين، دار الفارس للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص 87-89

* حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، الأحزاب السياسية وجماعات المصلحة والضغط (دراسة في علم الاجتماع السياسي) ، مركز الاسكندرية ، 2008.

* داليا يسري ، ما وراء القرار الأمريكي.. دور جماعات الضغط في صياغة سياسة واشنطن ،المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية ، 2019 .

* رمزي، ز. المحنة الأسيوية قصة صعود وهبوط دول المعجزات الأسيوية ، دار المدى للثقافة والنشر ، دمشق ، 2000 .

* سعاد الشرفاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، القاهرة، بدون دار نشر، 2007، ص 243.

* عبد اللطيف حسن شومان ، الإحصاء الاقتصادي و احصاءات حقل العمل ، الطبعة الأولى ،

مكتب المنار للطباعة ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، بغداد، 2011.

*عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج 2 (من ج إلى ر)، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1985، ص 72.

*عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، ط 2، دار النضال للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، 1989، ص 101.

*فضيل، م. العرب والتجربة الاسيوية الدروس المستفادة. مركز دراسات الوحدة العربية. الطبعة الاولى، بيروت ، 2005 ، ص 215.

*قحطان أحمد سليمان الحمداي ، الأساس في العلوم السياسية ، عمان ، الأردن ، 2004، ص 337.

* ماجد راغب الحلو، الدولة في ميزان الشريعة، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص 308-309.

* محمد أبو ضياف باشا خليل ، جماعات الضغط وتأثيرها على القرارات الادارية والدولية ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، مصر ، 2008، ص 96.

* محمد إسماعيل، جلال عبد الله عوض، علم السياسة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997، ص 159.

* محمود ف العرب والتجربة الأسيوية الدروس المستفادة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2000.

*موردخاي كريانيين ، الاقتصاد الدولي ، تعريب محمد ابراهيم منصور وعلي مسعود عطية ، دار المريخ ، السعودية ، 2007، ص 154.

* نزار الربيعي، دور الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى ، بيروت، 2013.

ب- المجالات :

* أحمد غنيم ، السياسة التجارية في مصر ، مجلة المدونات ، لبنان ، بيروت ، 2015.

* الاستراتيجية الاقتصادية الجديدة في الصين ومستقبل الاستثمارات الصينية المباشرة في دبي" ، مجلة "آفاق اقتصادية" ، اتحاد غرف التجارة والصناعة بدولة الامارات، 2020.

* الحسيني, ع. الاستراتيجية الاقتصادية الجديدة في الصين ومستقبل الاستثمارات الصينية المباشرة في دبي" ، مجلة "آفاق اقتصادية" ، اتحاد غرف التجارة والصناعة بدولة الامارات، 2007.

* الحسيني ،عبد المنعم ، التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين: أسبابها وآثارها على الاقتصادات العربية، صندوق النقد العربي، 2020.

* المركز الوطني للبحوث والدراسات ، البرامج العراقية للحد من الفقر ، مجلة العمل والمجتمع ، العدد الرابع ، بغداد : المركز الوطني للبحوث والدراسات بوزارة العمل ، 2002 .

* بلقاسم زايري، عبد القادر دربال ، تسهيل التجارة وتحديات الاصلاح التجاري في الجزائر ، مجلة الاقتصاد والمجتمع ، العدد 5 ، 2008.

* تامر بدوي ، الاقتصاد السياسي لايران بعد الثورة ، سياسات عربية ، 2015 ، ص 157 .

* جريدة البيان الاماراتية. مصائب الأزمة المالية الآسيوية فوائد على كوريا الجنوبية ، العدد 1152، 2015، ص15.

* جمال أكاديري : اللوبي الصناعي الأمريكي والمضاربون ، مجلة رأي اليوم ، 2018.

* جيفري فريدن،، الاقتصاد السياسي للسياسة الاقتصادية، مجلة التمويل و التنمية، يونيو 2020 ص 6 .

* جيمس غلافنز ، فضائح اعادة اعمار العراق ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 62، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2009 .

* حامد عبيد حداد ، التداعيات الاقتصادية لاحتلال العراق ، مجلة قضايا سياسية ، العدد الخامس عشر ، بغداد كلية العلوم السياسية بالجامعة المستنصرية ، 2008 .

* خالد الهروشي ، نحو استراتيجية وطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات دراسة احصائية لقطاعي الصناعة والزراعة ، مجلة المالية و الأسواق ، المجلد 6 ، العدد 1 ، 2019 .

* عامر خياط ، التقرير العالمي للفساد ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 320 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2002 .

* فيصل بملولي, التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية والانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة ,مجلة الباحث ،2012.

* محبوب, ح. من احلال الواردات الى التصنيع للتصدير ، عوامل النجاح الكوري ، دراسات استراتيجية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ،1993، العدد 15 .17.

* محمد صالح ، دور جماعات الضغط في صناعة القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية ، مجلة الحوار المتمدن ، العدد 3755 ، 2012.

* مركز همو رابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، التقرير الاستراتيجي العراقي الثاني ، بابل ، 2007.

- * مظهر محمد صالح ، الاقتصاد السياسي للعراق : الرؤية والمستقبل ، مجلة النبا للثقافة والاعلام ، 2020 .
- * منير نوري ، النمذجة القياسية لانعكاسات السياسة التجارية على حجم واتجاه التجارة الخارجية الجزائرية ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا المجلد 14 العدد 19، 2018 .
- * نهي المكاوي ، أحمد غنيم ، الاقتصاد السياسي للسياسة التجارية في مصر ، مجلة المفهوم ، 2002.
- * وليد حسن محمد ، اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية ، اللجنة اليهودية الأمريكية نموذجاً ، مركز الدراسات الفلسطينية ، جامعة بغداد ، 2018.
- ت- المذكرات :**
- * العربي بوزيان ، سياسة التصدير في الجزائر خلال مرحلة الاقتصاد الموجه والاصلاحات ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2000 .
- * جعفر، ن. تقييم التجربة التنموية في اقتصادات النمرور الآسيوية ، أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، 2002.
- * عبد الرشيد ديب ، تنظيم وتطور التجارة الخارجية ,دراسة حالة الجزائر ,أطروحة دكتوراه ,كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ,جامعة الجزائر، 2002 ، ص 25.
- * عثمان بوديسة ، دور جماعات الضغط والمصالح في صناعة السياسة العامة في الجزائر ، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، تخصص : الدراسات السياسية المقارنة ، جامعة الجزائر 3 ، 2018.

* عثمان مزراق ، أثر القيود غي التعريفية على تحرير التجارة بالدول النامية : حالة الجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة، تم مناقشتها بجامعة وهران 2، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير و العلوم التجارية، 2021، متاحة علما للربط:

<https://ds.univ-oran2.dz:8443/handle/123456789/4900>

* فيصل لوصيف ، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970 -2012 ,رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة سطيف ، 2013- 2014 .

* نعيمة زيرمي ، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، 2011.

ث- التقارير :

* التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2010 .

* الجريدة الرسمية ، العدد 88 ، أكتوبر 1963، ص 108.

* الجريدة الرسمية ، العدد 7- 14 / 02 / 1978 ، ص 205.

* محمود ف العرب والتجربة الآسيوية الدروس المستفادة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2000.

* مركز حمو رابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، التقرير الاستراتيجي العراقي الثاني ، بابل ، 2007.

* Danek E.Mix ,The United States and Europe, Curent issues , Congressional Research service report ,February3, 2015, p15.

- * Economic Regime for Iraq: the Foreign Trade Perspective, 2017.
- * European Delegation in Egypt , Annual Report, 2002.
- * Middle East and North Africa Yearbook, 2003 p. 599.
- * PIIIE, USTR, International Trade Centre, China's Finance Ministry, 2019.
- * The economist. 30/3/1996-12.
- * The economist. 21/1/1999.-
- * The economist. 5/2/2000-13.
- * The Middle East and North Africa, 2003, Europa Publications, 2002, pp.477-78.
- * The People's Republic of China, Office of the United States Trade Representative, 2019.
- * U.N. Trade and development. Report 2004.
- * U.S. Census Bureau, 2018
- * World Trade Organization, "Trade Policy Review of Egypt, Geneva", 1999.
- * World Bank , World Development Indicators CD ROM, 2002.

ج- المواقع الالكترونية :

__ المجلس الشعبي الوطني ، لجنة المالية تشرع في اعداد التقرير التكميلي لمشروع قانون المالية لسنة 2018 ، موقع المجلس الشعبي الوطني

<https://www.apn.dz/>

__ جيفري فريدن، الاقتصاد السياسي للسياسة الاقتصادية، مجلة التمويل و التنمية، يونيو 2020.

www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2020/06/pdf/frieden.pdf

__ حمزة كحال ، حكومة الجزائر تسدل الستار على معركة السياسة والمال ، موقع العربي الجديد

<https://www.alaraby.co.uk/>

__عبد الحميد بن محمد ، لماذا أقيمت تبون من رئاسة الحكومة الجزائرية ، موقع الجزيرة نت ،

<https://www.aljazeera.net/>

__مراد طرابلسي ، الجزائر (من سلطة العسكر) الى (سلطة الرزمة) ، موقع جريدة الأخبار

<https://al-akhbar.com/https://big.assets.huffingtonpost.com/>

__منتدى رؤساء المؤسسات ، الموقع الرسمي لمنتدى رؤساء المؤسسات ، <http://www.fce.dz>

* Amadeo, K. Agreement Between the United States of America and the People's Republic of China, December 13, 2019. Available at:

https://ustr.gov/sites/default/files/US-China-AgreementFact_2019.

* Arvid Lukauskas, The political Economy of Protectionism, Handbook of Trade Policy for development, Arvind Lukauskas (ed) et al,2013. pp.223-253.

<https://doi.org/10.1093/acprof:oso/9780199680405.003.0008>

* Banque mondiale,

<http://donnees.banquemondiale.org/indicateur/SL.TLF.CACT.FE.ZS?locations=IR-CN/> (janvier 2021).

* Kalinova, Blanka, Angel Palerm and Stephen Thomsen, "OECD's FDI Restrictiveness Index: 2010 Update", OECD Working Papers on International Investment,2010, No. 2010/3, OECD InvestmentDivision

www.oecd.org/investment/working-papers.htm.

* Xenia Matschke, Political Economy of Protection, 29 Oct 2021, Published on Line. <https://doi.org/10.1093/acrefore/9780190625979.013.322>

www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=311313

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية

* Abbas Al-Nasrawi , Iraq's Burdens: Oil, Sanc tions, and Underdevelopment

Westport CT: Greenwood Press, 2002, p. 103

* Abbas M, « L'accession à l'OMC : quelles stratégies pour quelle intégration à la mondialisation ? », Confluences Méditerranée, n° 71, automne,2009, pp. 101-118

- * Abbas Mehdi, L'ouverture internationale de l'Algérie. Apports et limites d'une approche en termes d'économie politique du protectionnisme, CNRS, Cahier de recherche n° 13/2011, 2011.
- * Abbas, M. « L'ouverture commerciale de l'Algérie. Apports et limites d'une approche en termes d'économie politique du protectionnisme », Revue Tiers Monde, 2012.
- * Abel-Koch, J, Endogenous Trade with heterogeneous firms, Discussion Paper 93, Center for doctoral Studies in Economics, Université de Mannheim, 2010.
- * Adelkhah F., Être moderne en Iran, Paris, Karthala, 2006.
- * Ahmed Gala , "Bureaucrats in Business ", New York: Oxford University Press, 1995.
- * Ahn, Choong Yong, "New Direction of Korea's Foreign Direct Investment Policy in the Multi-track FTA Era: Inducement and Aftercare Services", OECD Global Forum on Investment, 2008.
- * Alesina, Alberto, and Allan Drazen. "Why Are Stabilizations Delayed?" American Economic Review 81 (5) 1991: 1170 –1188.
- * Alizadeh, P. & Hassan Hakimian (Eds.). Iran and the Global Economy: Petro Populism, Islam and Economic Sanctions. London and New York: Routledge, 2014.
- * ALLISON et M.H. HALPERIN, « Bureaucratic Politics. A Paradigm and Some Policy Implications », World Politics, vol. 24, 1972, pp. 40-72. 43.
- * Amadeo, K. US Trade Deficit by Country, With Current Statistics and Issues: Why, 2019.
- * Amal Rifaat , "New Trends in Egypt's Trade Policy and Future Challenges" , ECES Working Paper No 36, 1999 .
- * Anne van Aaken, Beyond Rational Choice: The Behavioral Political Economy of Protectionism, Anna Nussbaum Auditorium, World Trade Institute , 2019.
- * Antoine Bouët, Politique tarifaire : le cœur et le nucléolus du jeu interne comme fonction de réaction du jeu externe, Revue économique, volume 40, n°5, 1989. pp. 791-816.

* Backer, K. "Mapping Global Value Chains", OECD Trade Policy Papers, No. 159, OECD Publishing, Paris, 2013.

* Baldwin, R. "The political economy of postwar U.S. trade policy," The Bulletin (New York University Graduate School of Business Administration), no. 4, 1976.

* Baldwin, Robert E. "The Political Economy of Protectionism." In Import Competition and Response, edited by J. N. Bhagwati. Chicago and London: University of Chicago Press. 1982

* Baldwin, Trade policies in developed countries, in Ronald W. Jones & Peter B. Kenen (dir), Handbook of international economics, vol.1, Amsterdam, North Holland, 1984, pp. 571-619.

* Baldwin, the political economy of us import policy, Cambridge, MIT Press, 1986.

* Baldwin R, The political Economy of Trad, Journal of Economic perspectives, Vol.3, N°4, 1989, pp.119-135

* Baldwin , « The Political Economy of Trade Policy: Integrating the Perspectives of Economists and Political Scientists », in Feenstra R., Grossman G., Irwin D. (eds.) , The Political Economy of Trade Policy: Papers in Honor of Jagdish Bhagwati , Cambridge, MIT , 1996 .

* Baldwin, R ,Multilateralising Regionalism: Spaghetti bowls as building bloc on the oath to global free trade', The World Economy 29, 2006 .

* Baptista, A., Bases cuantitativas de la economía venezolana 1830-1995, Caracas: Fundación Polar, 1997

* Bates, Robert H., Philip Brock, and Jill Tiefenthaler.. "Risk and Trade Regimes: Another Exploration." International Organization 45 (1) 1991: 1–18.

* Bayliss and C. Cramer, 'Privatisation and the Post-Washington Consensus: Between the Lab and the Real World?' , paper for SOAS series on the Post-Washington Consensus, mimeo, Dept. of Economics , London: SOAS , 1999 .

* Beblawi, 'The Rentier State in the Arab World' in G. Luciani (ed.), The Arab State, Berkeley, Los Angeles: University of California Press, 1990, pp.85-98.

- * BENDOR et T.H. HAMMOND, « Rethinking Allison's Models », American Political Science Review, vol. 86, no 2. 1992, p. 302.
- * Benjamin J. Cohen, (dir), American foreign economic policy. Essays and comments, New York, Harper and Row, 1968, p.20.
- * Bhagwati, Jagdish.. "The Generalized Theory of Distortions and Welfare." In Trade, Balance of Payments, and Growth: Papers in International Economics in Honor of Charles P. Kindleberger, edited by J. Bhagwati, R. Jones, R. Mundell, and J. Vanek. Amsterdam: North Holland, 1971.
- * Bonomo, M. "Electoral Cycles Through Lobbying", Economics and Politics, 2010, Vol. 22, No. 03, pp. 446-470.
- * Bourguinat Henry, « Le libre-échange : un paradigme en situation d'inconfort », Revue d'économie politique ,2005, Vol. 115, n° 5, pp. 531-543 .
- * Bouyacoub A, « L'économie algérienne et le programme d'ajustement structurel », Confluences Méditerranée, n° 21, Automne,1997, pp. 77-85
- * Boyce, R. "Interest Group Competition over policy outcomes: Dynamics, Strategic Behaviour, and social costs", Public Choice, 2000, Vol. 102, pp. 313-339.
- * Brian HOCKING et Steven MCGUIRE, « Introduction. Trade Politics. Environments, Agenda and Processes », in Brian HOCKING et Steven MCGUIRE (dir.), Trade Politics, 2e éd., London, Routledge, 2004, pp. 1-19
- * Briyant, S. "Tariffs, Trade, and National Security: The U.S.-China Trade War in Context", Available at: <https://publicpolicy.wharton.upenn.edu/live/news/2659-tariffstrade-and-national-security-the-us-china,2018>.
- * Brock W. A., Magee S. P. « Tariff setting in a democracy » dans J. Black et B. Hindley éd., « Current issues in commercial policy and diplomacy », Papers of the Third Annual Conference of the International Economics Study Group, New York, St. Martin's Press. 1980
- * Bruno, Michael, and William Easterly.. "Inflation's Children: Tales of Crises That Beget Reforms." American Economic Review, Papers and Proceedings 86 (2) 1996: 213–217.

-
- * Cadot, O., J.-M. Grether et M. Olarreaga , "India's Trade Policy For Sale: How Much? Who Buys?", CEPR discussion paper No 4168,2004.
 - * Cassing, James H., and Arye L. Hillman.. “Shifting Comparative Advantage and Senescent Industry Collapse.” American Economic Review 76 (3) 1986: 516 –523.
 - * Cassing, James H.. “A Theory of Changes in Trade Policy Regimes.” In Markets and Politicans: Politicized Economic Choice, edited by Arye L. Hillman. Boston: Kluwer Academic Publishers. 1991
 - * Caves, Richard. “Economic Models of Political Choice: Canada’s Tariff Structure.” Canadian Journal of Economics 9, 1976: 278–300.
 - * Chaney,T., Distorted Gravity: the intensive and extensive Margins of international Trade, American economic review 98 (4) 2008: 1707-1721.
 - * Charles Kindleberg, The World in Depression, 1929-1939, Berkeley, University of California Press, 1973.
 - * Cherry, Judith , Foreign Direct Investment in Post Crisis Korea: European Investors and “Mismatched Globalisation”, Routledge, Oxon and New York, 2007.
 - * Chikhi, 'L'Ouvrier, la vie et le prince ou la Modernite introuvable' in A. El-Kenz (ed.), L'Algerie et la Modernite (Dakar: CODESRIA , 1989, p 178 .
 - * Chung, Young-lob, South Korea in the fast lane – Economic development and capital formation, Oxford University Press, Oxford and New York, 2007.
 - * Clift, J. au-delà du consensus de Washington, finances &développement,2003.
 - * Coates,S. ET Morris? S., On the Form of Transfers to Special Interests, Journal of Political Economy 103 (6) 1995: 1210-1235.
 - * Combarnous, F. le suivi de consensus de Washington, économie applique, tome LVIII, n°2,2005.
 - * Corden, W. Max.. Trade Policy and Economic Welfare. Oxford: Clarendon Press. CORFO. 1960. Veinte años de labor, 1939–1959. Santiago, Chile: CORFO , 1974

-
- * Corden, W. Max. "Policies Towards Market Disturbance." In Issues in World Trade Policy, edited by R. H. Snape. London: Macmillan Press. 1986b
 - * Corrales & I. Cisneros, 'Corporatism, Trade Liberalization and Sectoral Responses: The Case of Venezuela, 1989-1999', World Development, 27, 1999.
 - * Dahmani A , L'Algérie à l'épreuve. Economie politique des réformes 1980-1997 , Paris, L'Harmattan , 1999.
 - * Dani, Rodrik, What Does the Political Economy Literature on Trade Policy (Not) Tell Us that We Ought to Know? (September 1994). NBER Working Paper No. w4870, Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=707921>
 - * Dani Rodrik , "The rush to free trade in the developing world: Why so late? why now? will it last?' in: S. Haggard and S. Webb, eds., Voting for reform: The politics of adjustment in new democracies, New York: Oxford University Press ,1994 .
 - * Dani. Rodrik, 1995. "Political Economy of Trade Policy." In Handbook of International Economics, Volume III, edited by G. M. Grossman and K. Rogoff. Amsterdam, 1995: North-Holland.
 - * Dani Rodrik , « The Rush to Free Trade in the Developing World : Why So Late ? Why Now ? Will It Last ? », in Haggard S., Webb SB (eds.), Voting for Reform : Democracy, Political Liberalization, and Economic Adjustment , New York, Oxford University Press ,1995 b .
 - * Dani Rodrik , "Trade policy Reform as Institutional Reform in Bernard Hoekman" Handbook on Developing Countries and the Next Round of WTO Negotiations" forthcoming , 2002 .
 - * Dani Rodrik. "Growth Strategies." April 2003. Available at [http://www.ksg.harvard.edu/rodrick.]
 - * Daniel Ledrman , The Political Economy of Protection: Theory and Chilean Experience, SERIES: SOCIAL SCIENCE HISTORY, Stanford University Press,2005 .
 - * David A. LAKE, Power, Protection, Free Trade, International Sources of US Commercial Strategy 1887- 1939, Ithaca, Cornell University Press, 1988

-
- * Deardorff, Alan V.. “Safeguards Policy and the Conservative Social Welfare Function.” In Protection and Competition in International Trade: Essays in Honor of W. M. Corden, edited by H. Kierzkowski. New York: Basil Blackwell. 1987
 - * de Melo, Jaime & Grether, Jean-Marie & Olarreaga, Marcelo, "Who Determines Mexican Trade Policy?,"CEPR Discussion Papers 2176,1999, C.E.P.R. Discussion Papers
 - * Destler, I. M., and John S. Odell. Anti-Protection: Changing Forces in United States Trade Politics. Policy Analyses in International Economics, No. 21. Washington, D.C.: Institute for International Economics,1987.
 - * Diaz-Alejandro, Carlos.. “The Tariff, 1906 –1940.” Chapter 5 in Essays on the Economic History of the Argentine Republic. New Haven, Conn., and London: Yale University Press. 1970
 - * DiJohn, J., Mineral Resource Rents, Rent-Seeking and State Capacity in a Late Developer: The Political Economy of Industrial Policy in Venezuela 1920-1998, University of Cambridge, Faculty of Economics and Politics, 2004
 - * Dillman, 'State and Private Sector in Algeria', The Politics of Rent-Seeking and Failed Development (Boulder, CO: Westview Press, 2000, p 83.
 - * Dixit, Avinash, and John Londregan. “Redistributive Politics and Economic Efficiency.” American Political Science Review 89 (4) 1995: 856 –866.
 - * Djavad Salehi-Isfahani , The Political Economy of Credit Subsidy in Iran, 1973-1978, Cambridge University Press , 2009, p 359.
 - * Djebari Y, La France en Algérie, bilans et controverses, 3 volumes, Alger : OPU,1995, p 809
 - * Djoufelkit H, « Rente, développement du secteur productif et croissance en Algérie », AFD, document de travail , n° 64, juin , 2008 .
 - * Donald J. PUCHALA et Raymond F. HOPKINS, « International Regimes. Lessons from Inductive Analysis », International Organization, vol. XXXVI, no 2, printemps 1982, pp. 61-92
 - * Dornbusch, R. and Edwards, S. (eds), Economic Populism in Latin America, Chicago: University of Chicago Press, 1990

-
- * Dorunbuch R , "The Case for Trade Liberalization in Developing Countries", Journal of Economic Perspectives, Vol. 6, Number 1, 1992, p 85
 - * Edward D.Mansfield, Helen V.Milner & B.Peter Rosendorff, Why democracies cooperate more. Electoral control and international trade agreements, International Organisation, vol.56, n°3, 2002, pp.477-513.
 - * Eichengreen, Barry. "The Political Economy of the Smoot-Hawley Tariff." Research in Economic History 12,1989: 1– 43.
 - * ElMikawy, N. ("Institutional Reform and Economic Development in Egypt", Cairo: American University Press,2002 .
 - * El-Mikawy, Noha & Heba Handousa , "Institutional Reform and Economic Development in Egypt", Cairo: American University Press,2002 .
 - * Erami N., Keshavarzian A, « When Ties Don't Bind: Smuggling Effects, Bazaars and Regulatory Regimes in Postrevolutionary Iran », Economy and Society, vol. 44, n° 1,2015, p. 110-139. Banque Mondiale, « Taux de participation à la population active, femmes (% de la population féminine âgée de 15 ans et plus) »,2014
 - * Fatiha Talahite, 'Economie Administree, Corruption et Engrenage de la Violence en Algerie', Revue Tiers-Monde 161/1 , 2000, p 24 .
 - * Fernandez, R et D. Rodrik , Resistance to reform : Status-quo Bias in the presence of individual specific uncertainty, American Economic Review, 81 (5) 1991, 1146-55. dash.harvard.edu/bitstream/handle/1/41426688/1037%2062512-Fernandez_Rodrik_AER%201991.pdf?sequence=1
 - * Findlay, Ronald, and Stanislaw Wellisz.. "Endogenous Tariffs, the Political Economy of Trade Restrictions, and Welfare." In Import Competition and Response, edited by Jagdish N. Bhagwati. Chicago: University of Chicago Press. 1982
 - * Findlay Ronald, Wellisz Stanislaw, «Endogenous tariffs, the political economy of trade restrictions and welfare», in Bhagwati J. (ed), Import Competition and Response, Chicago UniversityPress, 1982

- * Finger, J. Michael and Julio J. Nogues , "The Unbalanced Uruguay Round: The New Areas in Future WTO Negotiations" , World Bank Working Paper No. 2732, 2001.
- * Francés, A., 'Qué le paso a la empresa venezolana en los noventa?', Debates IESA, 3 ,2001
- * Francois, Joseph F , "External Bindings and the Credibility of Reform" in Ahmed Gala] and Bernard Hoekman (eds), The European Egyptian Partnership Agreement: Limits and Possibilities", Cairo and London: ECES and CEPR, 1997.
- * Gallarotti, Giulio M. "Toward a Business-Cycle Model of Tariffs." International Organization 39 (1) 1985: 155–187.
- * Garret, Geoffrey, and Peter Lange.. "Internationalization, Institutions and Political Change." In Internationalization and Domestic Politics, edited by R. O. Keohane and H. V. Milner. New York: Cambridge University Press. 1996
- * Gasiorowski, Mark J. "Economic History and Political Regime Change: An Event History Analysis." American Political Science Review 89 (4) 1995: 882–897.
- * Gawande, Kishore, and Usree Bandyopadhyay. "Is Protection for Sale? A Test of the Grossman-Helpman Theory of Endogenous Protection." Review of Economics and Statistics 82 (1) 2000: 139–152
- * Ghoneim, Ahmed Farouk , "Cultural Industries in Egypt" , Report submitted to the World intellectual Property Organization, 2002 .
- * Gilpin, Robert. U.S. Power and the Multinational Corporation: The Political Economy of Foreign Direct Investment. New York: Basic Books. 1975
- * Giovanni Maggi & Andrés Rodríguez-Clare,(2007), A Political-Economy Theory of Trade Agreements, The American Economic Review, Vol. 97, No. 4 (Sep., 2007), pp. 1374-1406
- * Goldberg,P.K et Maggi,G., Protection for sale: An empirical Investigation, American Economic Review 89 (5). 1999: 1135-1155
- * Goldstein J., Keohane R. (eds.), Ideas and Foreign Policy: Beliefs, Institutions, and Political Change, Ithaca, Cornell University Press , 1993 .

- * Graham, T. ALLISON, *Essence of Decision. Explaining the Cuban Missile Crisis*, Boston, Little, Brown, 1971
- * Grindle M, *Audacious Reforms*, Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2000.
- * Grossman , Helpman "Protection for sale," Princeton University, 1992 .
- * Grossman, G.M et Helpman, E., *Protection for sale*, *American Economic Review* 84 (4) 1994: 833-850.
- * Grupo Roraima, *Proposición al país*, Caracas: Grupo Roraima, 1984. For a discussion of Grupo Roraima, see, R. De la Cruz, *Venezuela en Busca de un Nuevo Pacto Social*, Caracas: Alfadil Ediciones, 1988, pp.71-80.
- * Guillaume Cheikbossian, *L'économie politique de la politique commerciale*, Réseau Canopé « Idées économiques et sociales », 2008/1 N° 151, pages 33 à 39,
- * Guy PETERS, « The Policy Process. An Institutional Perspective », *Administration publique du Canada*, vol. 35, no 2, 1992 p. 162.
- * Harrison, Ann and Gordon Hanson , "Who Gains from Trade Reform? Some Remaining Puzzles", NBER Working Paper No. 6915, 1999.
- * Harvie, Charles and Lee Hyun-Hoon, "Korea's Fading Economic Miracle 1990 – 97", *Economics Working Papers*, University Wollongong, 2005.
- * Hashemi Rafsandjani , Rounagh Sazandegi (*L'Essor de reconstruction*), Téhéran, Daftar Nacher Moaref Enghelab,2015.
- * Heiwai Tang, *Political Ideology and Trade Policy: A Cross-country, Cross-industry Analysis*, Tufts University, MIT Sloan, LdA,2012.
- * Helen Chapin Metz (ed.), *Iraq: A Country Study*, 4th ed. Washington, Federal Research Division, Library of Congress, 1990, p. 127.
- * Henni A, *La colonisation agraire et le sous-développement en Algérie*, Alger : SNED,1982,p 247.
- * Henry C , « Algeria's Agonies: Oil Rent Effects in a Bunker State », in Bonner M., Reif M. & Tessler M. *Islam, Democracy and the State in Algeria. Lessons*

for the Western Mediterranean and Beyond, London, Routledge, 2005, pp. 68-81.

* Hillman, Arye L.. "Declining Industries and Political-Support Protectionist Motives." *American Economic Review* 72, 1982: 1180–1187.

* Hira, Anil. *Ideas and Economic Policy in Latin America: Regional, National, and Organizational Case Studies*. Westport, Conn., and London: Praeger Publishers, 1998.

* Hiscox, Michael J. "The Magic Bullet? The RTAA, Institutional Reform, and Trade Liberalization." *International Organization* (Fall). 1999

* Hoekman Bernard and Patrick Messerlin, "Harnessing Trade for Development and Growth in the Middle East", Report submitted by the Council on Foreign Relations, 2002.

* Irwin, Douglas A. "The Smoot-Hawley Tariff: A Quantitative Assessment." *Review of Economics and Statistics* 80 (2) 1998: 326–334.

* Islam Khan, *Reform experience in Algeria*. He studied the abortion of democracy, Aljazeera Center for Studies, 2011

* Jones R. W. «A three factors model in theory, trade and history» dans J. N. Bhagwati et al., *Trade, balance of payments and growth*, Amsterdam, North-Holland. 1971

* Jean-François Fortin, *Analyse de la politique commerciale : Etat des travaux théoriques*, *Revue études internationales*, vol. xxxvi, n°3, septembre 2005, p.342.

* John G. IKENBERRY, David A. LAKE et Michael MASTANDUNO (dir.), *The State and American Foreign Economic Policy*, Ithaca, Cornell University Press, 1988

* Johnson H. G. « Optimum tariffs and retaliation », *Review of Economics Studies*, 1953, 21, p. 142-153

* Johnson, Harry G., *An Economic Theory of Protectionism, Tariff Bargaining, and the Formation of Customs Unions.* *Journal of Political Economy* 73 (3) 1965, 256–283.

-
- * Jomo , 'Malaysia's Privatisation Experience' in P. Cook and C. Kirkpatrick (eds.), *Privatisation Policy and Performance: International Perspectives*. (New York: Prentice Hall/Harvester Wheatsheaf , 1995, p 240.
 - * Joseph M. GRIECO, *Cooperation Among Nations, Europe, America, and Non-Tariff Barriers to Trade*, Ithaca, Cornell University Press, 1990 ; Id., « Anarchy and the Limits of Cooperation. A Realist Critique of the Newest Liberal Institutionalism », *International Organization*, vol. 42, 1988, pp. 485-507
 - * Judith GOLDSTEIN et Stephanie Ann LENWAY, « Interest or Institutions. An Inquiry into Congressional. ITC Relations », *International Studies Quarterly*, vol. 33, no 3, 1989, p. 306
 - * Kalinowski, Thomas, “Free market, strong state – The politics of market reforms in South Korea”, mimeo, 2008 .
 - * Kalinowski, Thomas and Hyekyung Cho, “The political economy of financial liberalisation in South Korea: State, big business and foreign investors”, *Asian survey*, vol. 49, No 2, March/April,2009 pp. 221-42 .
 - * Karabadji, 'L'économie algérienne menacéé par la mafia politico-financiere!', *Le Monde Diplomatique*, No. 5632, 1998, p 11 .
 - * Karol, David.. “Divided Government and U.S. Trade Policy: Much Ado About Nothing?” *International Organization* 54 (4) 2000: 825–844.
 - * Kenneth N. Waltz, *Theory of International Politics*, Reading, Addison-Wesley, 1979.
 - * Khaled MENNA, *The Political Economy of Reforms in Rich Natural Resources Countries: Lessons Driven from the Algerian Experience*, Munich Personal RePEc Archive,2016.
 - * Khan M, « State Failure in Weak States : A Critique of New Institutional Explanations », in Harriss J., Hunter J., Lewis C. (eds.), *The New Institutional Economics and Third World Development*, London, Routledge,1995, p 82 .
 - * Khan and K.S. Jomo, 'Introduction' in M. Khan and K.S. Jomo, *Rents, Rent-Seeking and Economic Development: Theory and Evidence in Asia*. (Cambridge: Cambridge University Press, 2000, p 20 .

-
- * Kim, Wan-Soon and You-Il Lee, “Korea’s FDI-Led Economic Liberalism: A Critical View”, *Asian Perspective*, vol. 32, No 1,2008 pp. 165-92 .
 - * Kindleberger, Charles P. “Group Behavior and International Trade.” *Journal of Political Economy* 59,1951: 30 – 46.
 - * Kindleberger, Charles P. “The Rise of Free Trade in Western Europe.” *Journal of Economic History* 35 (1) 1975: 20 –55
 - * Kirin Aziz Chaudhry, “Consuming Interests: Market Failure and Social Foundations of Iraqi Etatisme,”in *Iraq’s Economic Predicament*, ed. Kamil Mahdi, (Reading UK: Ithaca Press, 2002), p.234
 - * Kono,D., *Optimal Obfuscation: Democracy and Trade Policy Transparency*, *American Political Science Review* 100 (3) 2006: 369-384.
 - * Krasner, Stephen D. “State Power and the Structure of International Trade.” *World Politics* 28 (3) 1976.: 317–347.
 - * Krivoy, R., *Colaspo del Sistema Bancaria Venezolana de 1994*, Caracas: Ediciones IESA, 2002, p55.
 - * Krueger, Anne O. *The Political Economy of Policy Reform in Developing Countries*. Cambridge, Mass.: MIT Press, 1993
 - * Krugman, Paul. *The narrow and broad arguments for free trade*, *American Economic Review*, 83,1993, 362-66
 - * Lahouari Addi, L. « Préface », in Mourad Ouchichi, *Les fondements politiques de l’économie rentière*, Béjaïa, Éditions Déclic., 2014, p. 11.
 - * Lake, David A. “International Economic Structures and American Foreign Economic Policy, 1887–1934.” *World Politics* 35, 1983: 517–543.
 - * Lambertini, L, “Dynamic analysis of an Electoral Campaign” in Haunschmied, J, V.M. Veliov and S. Wrzaczek (eds.), ‘Dynamic Games in Economics’, *Dynamic Modelling and Econometrics in Economics and Finance* 16, Springer, 2014 .
 - * Lavergne, Real P. *The Political Economy of U.S. Tariffs*. Toronto: Academic Press, 1983

-
- * Lazer, David. "The Free Trade Epidemic of the 1860s and Other Outbreaks of Economic Discrimination." *World Politics* 51 (4) 1999: 447– 483.
 - * Lee, Jong-Wha, and Phillip Swagel. "Trade Barriers and Trade Flows Across Countries and Industries." *Review of Economics and Statistics* 79 (3) 1997: 372–382.
 - * Levy, P.I , Non-tariff barriers as a test of political economy theories, dans Mitra, D. & Panagariya, A. (eds), *The Political Economy of trade, aid, and foreign investment policies*, Elsevier B.V, Amsterdam, 2003.
 - * *Le Quotidien d'Oran*, 6 –02- 2001 .
 - * Liabes, 'Entrepreneurs, Privatisation and Liberalisation: The Pro-Democracy Movement in Algeria' in M. Mamdani and E. Wamba-dia-Wamba (eds.), *African Studies in Social Movements and Democracy* (Dakar: CODESRIA , 1995, p.231.
 - * Magee, Stephen P., and Leslie Young. "Endogenous Protection in the United States, 1900 –1984." In *U.S. Trade Policies in a Changing World Economy*, edited by R. M. Stern. Cambridge, Mass.: MIT Press, 1987
 - * Magee, G, "Influence Elections, and the Value of a Vote in the U.S. House of Representatives", *Economics and Politics*, 2007, Vol. 19, No. 03, pp. 289-315.
 - * Maggi, G. & Rodriguez-Clare, A., *Import Penetration and the Politics of Trade Protection*, *Journal of International Economics* 5 (12) 2000: 287-304.
 - * Mahdi Ghodsi, Vasily Astrov, Richard Grieveson and Robert Stehrer , *The Iranian Economy: Challenges and Opportunities* , Research Report 429, 2018 ,p 15.
 - * Maloney S , « Agents or Obstacles? Parastatal Foundations and Challenges for Iranian development », in Alizadeh P. (ed.), *The Economy of Iran: The Dilemma of an Islamic State*, vol. 29, 2000, p. 145-176.
 - * Mancur Olson, *The rise and decline of nations, Economic growth, Stagflation and social rigidities*, New York, Yale University Press, 1982.
 - * Mares, David R.. "Domestic Institutions and Shifts in Trade and Development Policy: Colombia 1951– 68." In *International Trade Policies: Gains from*

Exchange Between Economics and Political Science, edited by John S. Odell and Thomas D. Willet. Ann Arbor: University of Michigan Press. 1990

* Marfan, Manuel. "Políticas reactivadoras y recession externa: Chile, 1929–1938." Colección Estudios CIEPLAN 12, 1984: 89–119.

* Martin Will , "Trade Policies, developing Countries, and Globalization" World Bank Working Paper No, 2001 .

* Maurice A. EAST, Stephen A. SALMORE et Charles F. HERMANN, Why Nations Act, Theoretical Perspectives for Comparative Foreign Policy Studies, Beverly Hills, Sage Publications, 1978

* Mayer, Wolfgang. "Endogenous Tariff Formation." American Economic Review 74: 970 –985. 1984

* McKeown, Timothy J. "The Limitations of 'Structural' Theories of Commercial Policy." International Organization 40 (1) 1986: 43– 64

* McLaren, John "The Political Economy of Commercial Policy" in K. Bagwell and R. Steiger (eds) Handbook of Commercial Policy. Vol. 1A. North Holland,2016.

* Mehrdad Vahabi. Coercive state, resisting society, political and economic development in Iran. 2017.

* Milner, Helen V. 1988. "Trading Places: Industries for Free Trade." World Politics 40 (3) 1987: 350 –376

* Mourad Ouchichi, L'obstacle politique aux reforme économiques en Algérie », , thèse de doctorat, Université de Lyon 2 ,2011, hoggar.org/wp-content/uploads/2012/09/phdthesesmouradouchichi2011.pdf

* Naím, M., Paper Tigers and Minotaurs: The Politics of Venezuela's Economic Reforms, Washington, D.C.: Carnegie Endowment Book, 1993 , p.75

* Naím M, J. Tulchin and G. Bland (eds.), Lessons from the Venezuelan Experience, Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1995, p.127.

* Naím, M., 'The Real Story Behind Venezuela's Woes', Journal of Democracy, 12:2,2001

- * Nechachibi A , International Monetary Fund (IMF), Stability and transition to a Market Economy in Algeria, Washington, 1998 , p 130
- * Niskanen, W, Bureaucracy and Representative Government, Chicago, Aldine-Atherton. 1971
- * Niskanen, W, Bureaucrats and Politicians, Journal of Law and economics, 18, 617-43. 1975
- * Noland, Peter, “South Korea’s Experience with International Capital Flows”, Working Paper, Peterson Institute for International Economics, Washington,2005, D.C., No 05-4
- * Oliva, Maria- Angles, "Estimation of Trade Protection in Middle East and North Africa Countries", IMF Working Paper No. WP/00/27, 2000.
- * Olson, Mancur. The Logic of Collective Action: Public Goods and the Theory of Groups. Cambridge, Mass.: Harvard University Press ,1965
- * Pastor, Manuel, and Carol Wise.. “The Origins and Sustainability of Mexico’s Free Trade Policy.” International Organization 48 (3) 1994: 459– 489.
- * Patrick Allard, « La politique commerciale de Trump : faire reculer la Chine », Potomac Papers, n° 36, Ifri, mars 2019.
- *Patrick Messerlin , Bureaucracies and the political economy of protection : reflections of a continental European," Working Papers hal-03621866, HAL,2022.
- *Penfold-Becerra, ‘Federalism and Institutional Change in Venezuela’, paper presented at the American Political Science Association Annual Meeting, Boston, 2002, pp.19-20.
- * Peter J. KATZENSTEIN (dir.), Between Power and Plenty. Foreign Economic Policies of Advanced Industrialized States, Madison, University of Wisconsin Press, 1978
- * Phebe Marr,The Modern History of Iraq,Boulder, Colorado, Westview Press, 1985, pp. 134-135.

-
- * Philip Mundo, National politics in a global economy, the domestic sources of U.S Trade policy, Washington, Georgetown university press, 1999.
 - * Pincus j, « Pressure Groups and the Pattern of Tariffs », Journal of Political Economy, Volume 83, Number 4, Aug.1975, pp. 757-778
 - * Pincus, Pressure group and the pattern of tariffs, Journal of political economy, vol.83, 1977, pp.757-778.
 - * polayni, k. La Grande transformation, Paris, Gallimard, 1983, p83 .
 - * Rachid Mira. Économie politique de l'industrialisation en Algérie: analyse institutionnelle en longue période. Economies et finances. Université Sorbonne Paris Cité, 2015,p107
 - * Rajapatirana, Sarath.. "Trade Policies, Macroeconomic Adjustment, and Manufactured Exports: The Latin American Experience." Weltwirtschaftliches Archiv 132 (3) 1996: 558–585.
 - * Rajapatirana, Sarath, Luz Maria de la Mora, Ravindra A. Yatawara. "Political Economy of Trade Reforms, 1965–1994: Latin American Style." The World Economy 20 (3) 1997: 307–338.
 - * Rama, Martin. "Endogenous Trade Policy: A Time-Series Approach." Economics and Politics 6 (3) 1994: 215–231.
 - * Ray E, Determinants of tariff and non tariff trade restrictions in the U.S, Journal of political Economy, vol.81, 1981, pp.105-121.
 - * Rickard, Stephanie, "Electoral Systems and Trade," in Handbook of the Political Economy of International Trade Ed. Lisa Martin (Oxford: Oxford University Press, 2015
 - * Rivilin, Paul , "Economic Policy and Performance in the Arab World" , Boulder: Lynne Rienner, 2001.
 - * Robert A, Pastor, Congress and the making of foreign economic policy, 1929-1976, Berkeley University of California,1980, p.9
 - * Robert GILPIN, The Political Economy of International Relations, Princeton, Princeton University Press, 1987.

-
- * Roberts, using data from International Labour Organisation (ILO), World Labour Report 1997-98 ,2002,p 61
 - * Rodríguez, El Impacto de la Política Económica en el Proceso de Desarrollo Venezolano, Caracas: Universidad Santa Maria, 2002.
 - * Rogowski, Ronald. Commerce and Coalitions: How Trade Affects Domestic Political Alignments. Princeton, N.J.: Princeton University Press. 1989
 - * Saeidi A. A, “The Accountability of Para-Governmental Organizations (Bonyads): The Case of Iranian Foundations”, Iranian Studies, vol. 37, no 3,2004, p. 479-498.
 - * Salehi-Isfahani D, « Education, Jobs, and Equity in the Middle East and North Africa », Comparative Economic Studies, vol. 54, n° 4,2012, p. 843-861.
 - * Schattschneider, E. E. Politics, Pressures, and the Tariff: A Study of Free Enterprise in Pressure Politics, as Shown in the 1929–1930 Revision of the Tariff. New York: Prentice-Hall. 1935
 - * Sikkink, Kathryn. Ideas and Institutions: Developmentalism in Brazil and Argentina. Ithaca, N.Y.: Cornell University Press. 1991
 - * Srinivasan, T. N. “Generalized Theory of Distortions and Welfare Two Decades Later.” In The Political Economy of Trade Policy, edited by R. C. Feenstra, G. M. Grossman, and D. A. Irwin. Cambridge, Mass.: MIT Press. 1996
 - * Staiger, Robert W., and Guido Tabellini. “Discretionary Trade Policy and Excessive Protection.” American Economic Review 77 (5) 1987: 823–837.
 - * Stephanie Ann LENWAY, The Politics of US International Trade. Protection, Expansion and Escape, Boston, Pitman, 1985 ; Id., « The Impact of American Business on International Trade Policy », Research in Corporate Social Performance and Policy, vol. 5, 1983, pp. 27-58.
 - * Stephen Krasner, « State Power and the Structure of International Trade », World Politics, vol. 28, 1976, pp. 317-347 ; J. Gowa et E. Mansfield, « Power Politics and International Trade », American Political Science Review, vol. 87, 1993, pp. 408-420
 - * Stiglitz, 'Whither Reform? Ten Years of the Transition', keynote address, World Bank Annual Bank Conference on Development Economics ,1999, p 11

- * Stoeber, W. A, "Attempting to Resolve the Attraction-Aversion Dilemma: A Study of FDI , Policy in the Republic of Korea," *Transnational Corporations*, 11, no. 1,2002 .
- * Stokes, S., 'What do policy switches tell us about democracy?' in A. Przeworski, S. Stokes and B. Manin (eds), *Democracy, Accountability and Representation*, Cambridge: Cambridge University Press, 1999
- * Sturm,D.M, *Product Standards, Trade Disputes, and Protectionism*, *Revue Canadienne d'économique* 39 (2) 2006: 564-581.
- * Sussan Maloney , *Iran's Political Economy since the Revolution* , Cambridge University Press , 2015, p 73.
- * Susumu Imai, Hajime Katayama, and Kala Krishna, *Is Protection Really for Sale? A Survey and Directions for Future Research*, NBER Working Paper,2008, No. 13899 (2) Edward D. Mansfield and Marc L. Busch, *The political economy of nontariff barriers: a cross-national analysis*, *International Organization* , Volume 49 , Issue 4 , Autumn 1995 ,2009, pp. 723 – 749
- * Tanzi, V., 'Taxation in Latin America in the Last Decade', paper prepared for conference on 'Fiscal and Financial Reforms in Latin America', Stanford University, 2000
- * Theda SKOCPOL, « Bringing the State Back In. Current Research », in Peter B. EVANS, Dietrich RUESCHEMEYER et Theda SKOCPOL (dir.), *Bringing the State Back In*, Cambridge, Cambridge University Press, 1985.
- * Timothy J. MCKEOWN, « The Limitations of 'structural' Theories of Commercial Policy », *International Organization*, vol. 40, no 1, 1986, pp. 43-64.
- * Tlemcani, *Etat, Bazar et Globalisation* (Algiers: Les Editions El Hikma, 1999, p 101 .
- * Tornell, Aaron.. "Are Economic Crises Necessary for Trade Liberalization and Fiscal Reform? The Mexican Experience." In *Reform, Recovery and Growth: Latin America and the Middle East*, edited by R. Dornbusch and S. Edwards. Chicago and London: University of Chicago Press, 1995

-
- * Trefler, Daniel.. “Trade Liberalization and the Theory of Endogenous Protection: An Econometric Study of U.S. Import Policy.” *Journal of Political Economy* 101, 1993: 138–160
 - * Vahabi M, « Ordres contradictoires et coordination destructive : le malaise iranien », *Canadian Journal of Development Studies/Revue canadienne d'études du développement*, vol. 30, n° 3-4,2010, p. 503-534.
 - * Vahabi M., *The Political Economy of Predation: Manhunting and the Economics of Escape*, New York, Cambridge University Press., 2016
 - * Velasco, Andrés. “The State and Economic Policy: Chile 1952–1992.” In *The Chilean Economy: Policy Lessons and Challenges*, edited by B. Bosworth, R. Dornbusch, and R. Laban. Washington, D.C.: The Brookings Institution. 1994
 - * Verdier, Daniel.. *Democracy and International Trade: Britain, France, and the United States, 1860 –1990*. Princeton, N.J.: Princeton University Press. 1994
 - * Wade, *Governing the Market: Economic Theory and the Role of Government in East Asian*
 - * Waltz, Kenneth N. *Theory of International Politics*. New York: Columbia University Press. 1979
 - * Waterbury, John.. *Exposed to Innumerable Delusions: Public Enterprise and State Power in Egypt, India, Mexico, and Turkey*. New York: Cambridge University Press. 1993
 - * Weck- Hannemann, Hannelore, Protectionism in direct democracy, Working Paper,1989, Seriell —Nr.79 (2) de Melo, Jaime & Grether, Jean-Marie & Olarreaga, Marcelo, "Who Determines Mexican Trade Policy?,"CEPR Discussion Papers 2176, C.E.P.R. Discussion Papers ,1999.
 - * Wellisz, Stanislaw, and Ronald Findlay.. “Protection and Rent-Seeking in Developing Countries.” In *Neoclassical Political Economy: The Analysis of Rent-Seeking and DUP Activities*, edited by D. C. Colander. Cambridge, Mass.: Ballinger, 1984.
 - * Werenfels, Isabelle , *Obstacles to privatisation of state –owned industries in Algeria : the political economy of a distributive conflict*, the journal of North African studies vol7No1, 2002 .

- * Werenfels, Isabelle , *Managing Instability : Elites and Political Change in Algeria*, Londres, Routledge, 2007.
- * Williamson, Jeffrey G. “Stolper-Samuelson, Strategic Tariffs and Revenue Needs: World Tariffs 1789–1938.” Mimeographed. Department of Economics, Harvard University, Cambridge, Mass. 2003
- * World Bank, *Venezuela: Industrial Sector Report*, Washington, D.C.: World Bank, 1990, p.19.
- * World Bank, *World Development Report: The State in a Changing World* , Oxford: Oxford University Press, 1997
- * Wurzel, 'Agyptische Privatisierungspolitik 1990-1998', Geber-Nehmer-Konflikte, ökonomische Strukturreformen, geostrategische Renten und politische Herrschaftssicherung , 2000 .
- * Yale H. FERGUSON et Richard W. MANSBACH, *The Elusive Quest. Theory and International Politics*, Columbia, University of South Carolina Press, Upper Saddle River, Prentice Hall, 2003.
- * Yeung, K . “Global financial crisis, recession risks raised as US-China trade war tensions escalate over currency row”, *South China Morning Post*. 6 August 2019.
- * Zandi, M. “Pride and Protectionism: U.S. Trade Policy and Its Impact on Asia”, *Moody’s Analytics*, 2019.
- * Zouache A , “Socialism, liberalism and inequality: the colonial economics of Saint-Simonian in 19th century Algeria”, *Review of Social Economy*, 67: 4, 12,2009, pp. 431-456.

" الاقتصاد السياسي للحماية التجارية : استعراض نظري وتطبيقي لعينة من الدول "

الملخص:

تعالج الأطروحة تفسير الخيارات في مجال السياسات التجارية في العديد من الدول من خلال استخدام مقارنة الاقتصاد السياسي للحماية. و هي مقارنة متعددة التخصصات، حيث يتم الاستعانة بجوانب التحليل و التفسير من كل من العلوم السياسية و الاقتصاد. و من خلال استخدام هذه المقاربة تحاول الأطروحة الإجابة على إشكالية رئيسية: ما هي محددات الطلب على الحماية التجارية؟ و تكمن أهمية الدراسة في التطرق إلى العديد من العناصر المهمة لفهم و تفسير سلوك العديد من الفاعلين في صناعة الخيارات في مجال السياسات التجارية كجماعات الضغط و المصالح، و الأحزاب السياسية و النقابات و المستهلكين. و لتوضيح كل ذلك تم تقسيم الأطروحة إلى قسمين قسم نظري يتضمن كل الأدبيات الكلاسيكية و الحديثة و متعددة التخصصات التي تناولت موضوع البحث، و قسم تطبيقي يتضمن جانب تطبيقي حيث تم اختيار عينة من الدول و حاولنا تفسير سلوكياتها و اختياراتها في مجال السياسات التجارية عن طريق الاقتصاد السياسي للحماية التجارية

كلمات مفتاحية : الاقتصاد السياسي ، السياسة التجارية ، الحماية التجارية ، جماعات الضغط، الجزائر.

« Economie politique de la protection du commerce : examen théorique et pratique d'un échantillon d'États »

Résumé :

L'objectif de cette thèse est d'expliquer les choix dans le domaine des politiques commerciales dans de nombreux pays par l'approche de l'économie politique de la protection. Il s'agit d'une approche interdisciplinaire, s'appuyant sur des aspects d'analyse et d'interprétation issus à la fois de la science politique et de l'économie. Et à travers cette approche, la thèse tente de répondre à une problématique majeure : Quels sont les déterminants de la demande de protection commerciale ? . L'importance de l'étude réside dans l'examen de nombreux éléments importants pour comprendre et interpréter le comportement de nombreux acteurs dans les choix dans le domaine des politiques commerciales, tels que les groupes d'intérêt, les groupes de pression, les partis politiques, les syndicats et les consommateurs. Pour clarifier tout cela, la thèse a été divisée en deux parties, une partie théorique qui comprend toute la littérature classique, moderne et pluridisciplinaire qui a traité du sujet de la recherche, et une partie appliquée qui comprend un côté appliqué, où un échantillon de pays a été sélectionné et nous avons essayé d'interpréter leurs comportements et choix dans le domaine des politiques commerciales à travers l'économie politique de protection commerciale.

Mots clés : économie politique, politique commerciale, protection du commerce, lobbyistes, économie algérienne.

« Political Economy of Trade Protection: Theoretical and Practical Review of a Sample of States »

Abstract :

The current Thesis proposes to contribute to the interpretation of choices in the field of trade policies in many countries through the use of the political economy approach of protection. It is an interdisciplinary approach, drawing on aspects of analysis and interpretation from both political science and economics. And through the use of this approach, the thesis attempts to answer a major problem: What are the determinants of the demand for trade protection? The importance of the study lies in addressing many important elements for understanding and interpreting the behavior of many actors in making choices in the field of trade policies, such as interest groups, pressure groups, political parties, trade unions, and consumers. To clarify all this, the thesis was divided into two parts, a theoretical section that includes all the classic, modern and multidisciplinary literature that dealt with the subject of the research, and an applied section that includes an applied side, where a sample of countries was selected and we tried to interpret their behaviors and choices in the field of trade policies through political economy of trade policy.

Key words : political economy, trade policy, trade protection, lobbyists, Algerian economy.